حريق شامل

سورية والعراق والعالم العربي

وتنظيم الدولة الإسلامية

الدكتورة لبانة مشوِّح

وزيرة الثقافة

المشرف العام

د. نايف الياسين

المدير العام للهيئة العامّة السوريّة للكتاب

رئيس التحرير

د. باسل المسالمة

الإشراف الطباعي

أنس الحسن

تصميم الغلاف

عبد العزيز محمد

حريق شامل

سورية والعراق والعالم العربي
وتنظيم الدولة الإسلامية

تأليف : كارين لويكفلد

ترجمة: محمود كبيبو

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٢م

العنوان الأصلي للكتاب

Flaechenbrand

الكاتب : Karen Lowickfield

الناشر : Rossa verlags,2017

المترجم: محمود كبيبو

الآراء والمواقف الواردة في الكتاب هي آراءُ المؤلِّفِ ومواقِفُهُ ولا تعبِّر **(بالضرورةِ)** عن آراء الهيئة العامة السورية للكتاب ومواقفها.

مُقَدِّمَة

حتى ما قبل سنوات قليلة كانت سورية دولة ناهضة، وهي اليوم بلد محترق؛ ملايين الناس فقدوا كل شيء، والمجتمع يعاني إلى أبعد الحدود.

وقد أدت الحرب المحرّضة من الخارج والعزل السياسي والمقاطعة المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى تدمير الاقتصاد المزدهر والحركة الإصلاحية السورية. وليس الوضع في العراق بأفضل، فهو محطّم اجتماعياً، وممزَّق مذهبياً، وفي الحضيض اقتصادياً، وتطغى عليه حالة الإرهاب المنتشر في كل مكان: هذه هي نتيجة الغزو المقاد أمريكياً، وسياسة الاحتلال.

قوى ثائرة على الدولة كتنظيم " الدولة الإسلامية " وغيرها من الجماعات المتقاتلة تحدد هنا كما في سورية مجريات الأحداث، وقد أدت الحرب مع ما سببته من كوارث سكانية إلى زعزعة استقرار البلاد والبلدان المجاورة أيضاً.

تشرح كارين لويكفلد كيف ولماذا تحترق منطقة "الهلال الخصيب" مهد الحضارة البشرية؛ وما تأثيرات ذلك في الدول ذات الصلة وفي مجتمعاتها، وما الآفاق المستقبلية المتوقّعة!

مقدمة الطبعة الثالثة

منذ نحو ثلاثة أشهر يسود في سورية وقف لإطلاق النار كان قد دخل حيّز التنفيذ بعد تحرير مدينة حلب سنة ٢٠١٦. في هذه الأثناء تقيّدت ١١٠ جماعات مقاتلة بهذه الهدنة التي اتفقت عليها تركيا وإيران وروسيا، وهناك ٦٨ جماعة مسلحة أخرى تتقيد بالهدنة التي كانت قد توصلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في شباط ٢٠١٦.

أكثر من ١٥٠٠٠ رجل ألقوا السلاح، وسُوِّيَ وضعهم في إطار برنامج للعفو العام، مُدّد مرات عدة.

جاء في تقرير لـ "المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتعادية في الجمهورية العربية السورية" أن ١٢٥٩ هدنة محلية تُوُصِّلَ إليها؛ وفي كل يوم يتزايد هذا العدد.

لا يستطيع السوريون القول أكثر من أنّ الحرب الدائرة في سورية يجب أن تنتهي. منذ سنين يدفعون ومعهم الناس في البلدان المجاورة ثمناً رهيباً لقاء المشاكل الاجتماعية غير المحلولة، ولقاء السعي الإقليمي والدولي إلى الحصول على النفوذ الأوسع في منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالغة. ويوماً بعد يوم يُنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، اللذان يدعوان، بعد الحروب الرهيبة التي وقعت في القرن العشرين، إلى تسوية النزاعات

بالطرائق العسكرية، وذلك بتهريب كميات لا حصر لها من السلاح وأعداد كبيرة من المقاتلين إلى سورية من تركيا والأردن ومن دول الخليج والغرب.

وسواء أَرَضي بعضهم أم لم يرضَ، فإن المساندة العسكرية للجيش السوري من إيران وروسيا قد طلبتْها حكومةُ دولةٍ مستقلةٍ وذاتِ سيادةٍ؛ وهذا ما يتفق مع معايير القانون الدولي.

لم يسلم الناس من أي مصيبة من المصائب التي تخطر على البال: انشقت العائلات بين مؤيد ومعارض، واختطف الكثيرون وقتلوا، وفرّ كثير من الناس في شتى الاتجاهات، ودمّرت المساكن والبيوت والمحلات التجارية والحقول الزراعية وقطعان الماشية، دمر تقريباً كل ما كان الناس قد بنوه واعتنوا به وغذّوه على مدى أجيال عديدة؛ كما دمّرت الشوارع والجسور وأعمدة الكهرباء وخطوط نقل النفط والغاز وأنابيب المياه باسم "ثورة" لم يكن يريدها أحد، واتخذت بصورة متزايدة سمات دينية واضحة، الأمر الذي كان غريباً على السوريين. كما دمّرت المعامل والشركات ووسائل النقل، ونُهبت مواد ثمينة نقلت إلى تركيا وبيعت هناك. وَحُثَّ الناس على الحقد والكراهية والسخرية بدلاً من الدعوات إلى الحوار. وأصبحت المؤسسات الحكومية من جامعات ومدارس ومستشفيات هدفاً للمقاتلين وقاعدة لهم.

جرى نهب آبار النفط والغاز في شرقي البلاد وبيعت في تركيا. ثم قُصفت قواعد صواريخ كروز من مدمرات أمريكية متمركزة في الخليج العربي. وفي منتصف شباط ٢٠١٧ اعترفت القيادة المركزية الأمريكية لمجلة "فورين بوليسي" أنّها قد استخدمت في تشرين الثاني ٢٠١٥ في دير الزور

وفي الحسكة شرقيّ سورية "٥٢٦٥ قذيفة دي يو DU مضادة للدروع"؛ أي أسلحة مخصبة باليورانيوم (foreignpolicy.com,14.2.2017).

أما تبعات ذلك فهي السرطان والتشوهات الخلقية لدى المواليد الجدد التي ستصيب الناس، كما في العراق، بعد سنوات. وكنتيجة للحرب، وللعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، يعاني الناس نقصاً في كثير من الاحتياجات. وقد تضاعفت الأسعار أربع مرات، وهناك نقص في الكهرباء والبنزين والمازوت والغاز. كما أن المجموعات المقاتلة قطعت مراراً وتكراراً مصادر التزود بالمياه لكي تضع الحكومة تحت الضغط.

هناك إذن كثير مما يجب فعله في سورية والناس يتمنون لو تمكنوا اليوم قبل الغد من البدء بإعادة إعمار بلدهم المدمر، والكثيرون يرغبون في العودة إلى بيوتهم من مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن والعراق وتركيا.

لكن هناك رؤية أخرى للأحداث في سورية مختلفة كلياً؛ فالموقف الألماني يرى أن الأحداث التي جرت في الأحياء الشرقية لمدينة حلب قبيل عيد الميلاد سنة ٢٠١٦ مشابهة لما حدث في {حلبجة، ورواندا، وسريبرنيتشا}.

لقد أصبحت حلب "مرادفاً لجهنّم" حسب قول الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة بان كي مون. كما أن وسائل إعلام ألمانية شكّت من إمكانية "سقوط حلب" و"هزيمة المسلحين".

استمر التصعيد عسكرياً وسياسياً وإعلامياً. فعلى الصعيد الإعلامي لم يكن الأمر يدور حول «أنباء مزيفة» أو«حقائق بديلة» وإنما كان ما يسمى

وسائل الإعلام القيادية يتبنى المواقف المعبرة عن مصالح أحد الأطراف ويعرض من هذا المنظور ما يحدث بصورة متناقضة أيضاً.

يَنْسى صحفيون حِرْفَتَهُمْ، أو لا يستطيعون التعبير عنها بسبب قيود تفرضها هيئة التحرير أو لأسباب مالية؛ ألا وهي تقديم معلومات صحيحة وتوضيحات، وبيان خلفيات الأحداث بصورة غير منحازة قدر الإمكان؛ لكي يتمكن الرأي العام من تكوين رأي خاص بما يجري. بيّنت أحداث شرقي حلب بصورة نموذجية كيف أن الصحافة والسياسة يفقدان مصداقيتهما أيضاً فقد أشار مراسل الصحيفة البريطانية «إندبندنت» في الشرق الأوسط سنواتٍ طويلةً، روبيرت فيسك، إلى أنه لم يكن في عين المكان أي صُحُفيّ غربي، ولا أي سياسي غربي لكي يشهد إذا كانت الأنباء التي تنقلها وسائل إعلام المعارضة مطابقة للحقيقة. فقد تراجعت الصحافة أمام وسائل التواصل الاجتماعي، حسب قول "فيسك".

«إنّ المقاتلين الذين يسيطرون على المناطق التي تأتي منها الأخبار يعرفون تماماً أنهم يستطيعون تطبيق الخدعة نفسها مرة أخرى؛ وسيفعلون هذا في إدلب أيضاً».

يضيف "فيسك" قائلاً : (إن المشكلة أكبر بكثير من سورية. فالأمر يتعلق بتزوير الحقائق في عموم الشرق الأوسط) مقال:

(we are not living in a post - truth world... www independent co.uk)

لم يحقق "أصدقاء سورية" في سورية ما خططوا له سنة ٢٠١١. فالرئيس السوري لم يسقط، بل أعيد انتخابه، والجيش لم يتفكك؛ بل حقق مع الحلفاء: إيران وروسيا وحزب الله اللبناني انتصاراتٍ جديدةً.

لقد حان الوقت للاعتراف بالأخطاء والقرارات الخاطئة لكي تعطى سورية أخيراً فرصة لتحقيق الاستقرار، ويعطى الناس فرصة لإعادة إعمار بلدهم، ولتحقيق المصالحة فيما بينهم. بدلاً من ذلك تحمّل عمليات التفاوض والسلام بخصوص سورية أعباء شروط مسبقة، ويواجه حلف شمال الأطلسي (الناتو) الوجود الروسي المتزايد في المنطقة بزيادة التسلّح والتوسّع العسكري بالتحالف مع دول الخليج.

و(أصدقاء سورية) الذين تؤدي الحكومة الألمانية دوراً مركزياً بينهم، غير مستعدين للتخلي عن مصالحهم الجيو إستراتيجية في الشرق الأوسط لصالح عيش الشعب السوري بأمان وسلام ؛ فلا تزال الدلائل تشير إلى استمرار الحرب والدمار والتشريد والموت.

تسكتمل هذه الطبعة الجديدة إلقاء نظرة على أحداث ٢٠١٦، وينص وعلى أحداث حلب ودور روسيا. كما يُستكمل (العامل الكردي) ببعض التوضيحات الجديدة. وفي نهاية الكتاب تشير (نظرة إلى المستقبل ٢٠١٧) إلى مستقبل غير مأمون؛ ليس لسورية وحدها، بل للمنطقة بأكملها.

آذار ٢٠١٧

ملاحظات دار النشر في الطبعة الثانية

هذه الطبعة موسّعة بإلقاء نظرة على سنة ٢٠١٥ أو ببعض الاستكمالات في الجزء الثالث وبكلمة ختامية، وملحق يضم بعض الوسائل، وكان مخططاً

أيضاً بعض التحديثات لمجريات الأمور، ومن بينها مقدمة مسهبة كتبتها المؤلفة في الطبعة الثانية، إلا أننا توقفنا عن ذلك لما أرسلت لنا كارين لويكفلد من دمشق قبيل موعد الطباعة، الخبر الآتي:

"شروط العمل هنا في دمشق تزداد صعوبة مرة بعد أخرى انقطاع الكهرباء يتزايد ويصبح أطول، أنا أجلس الآن، على سبيل المثال على ضوء مصباح جيب في الغرفة المظلمة، وفي جو بارد إلى حد ما.

والمولدة الكهربائية لا تشغّل في هذا الفندق إلّا نادراً بسبب شحّ الوقود الذي هو، فضلاً عن ذلك، غالي الثمن. علاوة على ذلك يزيد الشّتاء من صعوبة الأمور.

ولكن، على أي حال، فإن الشابكة تعمل، وأمامي أيضاً كأس من الشاي الساخن. أجوبتي أدناه".

كانت المؤلفة تنوي في مقدمتها أيضاً عرض تزايد حدة المواجهة التركية والسعودية، والوضع في العراق، والتطور الجديد لتنظيم "الدولة الإسلامية"، والطريقة التي تقدم بها وسائل الإعلام تقاريرها، وغير ذلك.

كانت كارين لويكفلد تنوي أيضاً التحدث عن تدخل الجيش الألماني منذ أوائل عام ٢٠١٦ في الحرب. وتلخيصاً لذلك تقدم على الأقل فقرة من تقرير نشرته في المجلة الإخبارية "هنتر غروند" في الربع الأول: "تقرر تدخل الجيش الألماني إلى جانب فرنسا وبريطانيا مدّة عام واحد. ولا يتعلق الأمر في هذا التدخل بحماية طفل سوري واحد؛ بل إن الأمر يتعلق بنفوذ

في منطقة مهمة إستراتيجياً تحتوي على نفط وغاز وماء، وعلى طرق نَقْلٍ يريدون السيطرة عليها.

قبل مئة عام كانت الدولتان الاستعماريتان آنذاك بريطانيا وفرنسا قد قسّمتا الشرق الأوسط، بعد الحرب العالمية الأولى، حسب مصالحهما الاستعمارية والقومية ضد إرادة السكان الذين يعيشون هناك. وهذا ما يتعرض له، كما يبدو، سكان "الهلال الخصيب" مرة أخرى الآن. وخلافاً لما كانت عليه الحال سنة ١٩١٨ لما كان الرايخ الألماني ينتمي إلى الطرف المهزوم، تشارك ألمانيا هذه المرة في (عملية التقسيم)".

دار النشر "بابي روسّا فرلاخ"، شباط ٢٠١٦

مقدمة الطبعة الأولى

منذ ١٥ سنة أكتب عن "الحياة خلف العناوين البارزة في واجهات الصحف" في الشرق الأوسط. سافرت إلى العراق أول مرة في نهاية التسعينيات لما كانت الأمم المتحدة تفرض حصاراً على البلاد أدى إلى إرجاعها إلى الوراء اجتماعياً واقتصادياً عشرات السنين.

ثلاث حروب (١٩٨٠-١٩٨٨، و ١٩٩٠-١٩٩١ ثم ٢٠٠٣ حتّى اليوم) خلّفت أضراراً جسيمة وأمراضاً نفسية بين السكان، وما زالت نتائج استخدام الذخيرة السامة والمشعة (ذخيرة اليورانيوم المنضب) تدمر حتى اليوم صحة أجيال بكاملها. أكثر من ٤٠ منطقة في العراق تعدّ ملوّثة ومحظورة على البشر. ولما تجاوز العنف في العراق جميع الحدود تخلّيت سنة ٢٠٠٥ عن مكاني في بغداد، وغادرت البلاد، ثم تقدمت بطلب الحصول على تأشيرة دخول صحفية إلى سورية. بقيت خمس سنوات أسافر إلى سورية ذهاباً وإياباً بموجب سمة دخول صحفية رسمية، وفي سنة ٢٠١٠ حصلت على اعتمادي صحفية مقيمة.

أصبحت سورية مهمة بالنسبة إلى الدول الأوروبية كشريك اقتصادي بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد (١٩٣٠-٢٠٠٠) وتولّي نجله بشار رئاسة الدولة من بعده وارثاً تركة ثقيلة. وعد الرئيس بشار السوريين بتحديث البلاد وأجرى إصلاحات عديدة، ثم بدأ الاتحاد الأوروبي مفاوضات لعقد

اتفاقية شراكة مع سورية وضمّت سورية إلى الاتحاد المتوسّطي، وأشْعَرَ الغرب دمشق أنه يريد المشاركة بدلاً من المواجهة، كما أن تركيا ودول الخليج أخذت تسعى إلى كسب سورية، وتغيرت سورية بسرعة فائقة: تم السماح بالهواتف النقالة والهوائيات الفضائية، وأُدخلت الشابكة والصرّافات الآلية، وازدهرت السياحة، ونُفّذت مشاريع دراسية ثنائية وتعاون إعلامي مع دول الاتحاد الأوروبي.

وحتى عندما أدت المظاهرات الجماهيرية في أول سنة ٢٠١١ في تونس ومصر إلى إرغام رئيسي البلدين على الاستقالة، بقي السوريون هادئين: "إن بلدنا يتغير على أي حال"، قال لي شاب سوري يحلم في أن يصبح مصوراً إعلامياً، "علينا أن نشارك جميعاً بنشاط في صياغة الإصلاحات التي بدأتها الحكومة"، قالت لي فنانة تعمل في مجال الدفاع عن حقوق النساء والأطفال. في أواخر شباط سنة ٢٠١١ أجريت كثيراً من المقابلات الصحفية في دمشق مع شبان من أوساط مختلفة، وسألتهم لماذا لا ينزلون إلى الشوارع كما هي الحال في تونس ومصر. وفي مطلع آذار ٢٠١١ عرضت على إذاعة ألمانية موافاتها بتقارير عن هذه المقابلات. أبدت إحدى المحاورات اهتماماً، وقالت: "بكل سرور – إذا ما تضمنت هذه التقارير عروضاً لخلفية الأوضاع مع التركيز على ما تقوم به سورية يختلف عن الآخرين، ولماذا لا توجد هناك علائم على ثورة الأجيال الشابة، وما الذي يميّز الوضع الديمقراطي في سورية عنه في البلدان الأخرى".

كان هذا في ١٦/٣/٢٠١١. كتبت التقرير وأرسلته في ٢٣/٣/٢٠١١.

وعلى الفور تلقيت الرد الآتي: "أشعر أنني تلقيت صدمة!! إنك ترسلين لي تقريراً عن "كم هي سورية جميلة"، بينما تنفجر الأوضاع في كل زاوية ومكان. وهذا لا يمكنني استعماله حقاً بأي حال. أرفق لك طياً خبرين من وكالات الأنباء يقيّمان الوضع بشكل صحيح إلى حد ما – فما الذي يمكننا فعله مع تقريرك؟" وهكذا رفض التقرير.

وقتئذٍ، أصبحت الأخبار التي تنقلها وكالات الأنباء، وما يُنشر في الشابكة، و"وسائل التواصل الاجتماعي" المصادرَ القابلة للتصديق عما يجري في سورية. أما الأصوات الأخرى فلم تلق أذناً صاغية في المحطات الإذاعية والتلفزيونية. وكوني صحفية معتمدة رسمياً في سورية تعرضت للشتائم من المعارضة السورية في ألمانيا، ووصفت بأنني "صوت النظام" لكي يجعلوا تقاريري غير قابلة للتصديق.

كما أن زملائي من بلدان أخرى واجهوا كثيراً من المشكلات، فمراسل الإذاعة التركية (في آر تي) جرى سحبه من دمشق، جرى تهديد المراسل العربي لمحطة بي بي سي البريطانية حين نقل (في كانون الثاني ٢٠١٢) أن الزميل الفرنسي جيل جاكييه (فرانس ٢) قد قتل في حمص بقذيفة هاون أطلقها معارضون. واستُغلَّ على الفور مقتل جيل جاكييه لأغراض سياسية؛ إذ إن الحكومة الفرنسية والإدارة الأمريكية حمّلت الحكومة السورية والرئيس السوري شخصياً المسؤولية عن مقتله، لأنهما مسؤولان عن "أمن الصُّحُفيين العالميين العاملين على أراضي دولتهم"، حسب قول وزير الخارجية الفرنسي آنذاك جوبيه.

بعد نصف عام أكّد تحقيق رسمي في فرنسا أن المعارضة المسلحة **(**في بابا عمرو**)** مسؤولة فعلاً عن وفاة جيل جاكييه وثمانية أشخاص آخرين، لكن هذا الخبر لم يلق الكثير من الاهتمام**!**

*** * ***

هذا الكتاب يتحدث عن انتشار حريق شامل كانت قد حذّرت منه أصوات كثيرة سنة ٢٠١١**.** إنّه يتعلق بتدمير متعمد لسورية؛ وكنتيجة لذلك للدول المجاورة أيضاً**.** دُمرّت المؤسسات الاقتصادية والبنية التحتية للبلاد، وانتهكت سيادة الدولة ووحدة أراضيها، وحرض الناس بعضهم، جرى تجاهل اقتراحات الحلول السياسية ؛ كما سخر بعضهم من القانون الدولي والأمم المتحدة**.**

إذ إن بعض الدول شاركت بقوة في تحطيم التركيبة السياسية العالمية التي تشكلت بعد حربين عالميتين في القرن العشرين، وتمثلت في عيش الشعوب معاً بسلام، في ميثاق الأمم المتحدة**.**

فقد جاء في مقدمة الميثاق **(**المقدمة**)** ما يأتي**:**

"نحن شعوب الأمم المتحدة آلينا على أنفسنا**:**

- أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي إبّان جيل واحد فقط جلبت على الإنسانية، أحزاناً يعجز عنها الوصف**.**
- وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية**.**

- وأن نبيّن الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات، وغيرها من مصادر القانون الدولي.
- وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا :

- أن نأخذ على أنفسنا أن نتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار".

في سورية يحدث عكس ذلك تماماً؛ فالولايات المتحدة الأمريكية، التي تعطي لنفسها الحق كقوة عالمية وحيدة في أن تتحكم بدول مستقلة أخرى، تطبق قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي حسب مصالحها، أو لا تطبقها على الإطلاق، ومن يتبع سياستها يصبح شريكاً، ومن لا يتبعها يصبح عدواً.

وأن يكون "شركاء" الولايات المتحدة الأمريكية ممّن لهم مصالح خاصة بهم فهذا ما نلحظه بشكل جليّ في سورية. وقد أعلن نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن بكل صراحة ما كان يعرفه الكثيرون قبل ذلك بزمن طويل، قائلاً: إن أكبر مشكلة للولايات المتحدة في سورية أن حلفاءها: "الأتراك والسعوديّين والإماراتّيين كانوا مصممين على تنحية الأسد، وعلى إثارة حرب بالوكالة ، وأنهم كانوا مستعدين لدفع مئات ملايين الدولارات، وتقديم آلاف الأطنان من السلاح لكل من يريد محاربة الأسد".

وهكذا جرى أيضاً تسليح "النصرة والقاعدة" و"العناصر المتطرفة من الجهاديين الذين يأتون من جميع أرجاء العالم".

وما لم يعلنه بايدن أن وكالة المخابرات الأخرى، كانت تشرف على كل ما يجري، وتراقبه في الجزء الأول من الكتاب عن التطور والوضع في سورية، سيتم عرض تصعيد الحرب بصورة تاريخية متسلسلة من سنة ٢٠١١ حتى سنة ٢٠١٥، ووصف الحالة الواقعية للنزاع في سورية.

إن جذور النزاع السوري الداخلي تكمن في تاريخ المنطقة، وفي ثقافتها، وفي موقعها الجغرافي والإستراتيجي بين أوروبا وآسيا، وبين الشرق والغرب، وفي التدخل الخارجي على مدى مئات السنين.

يتناول الجزء الثاني وصفاً لعلاقة سورية مع جيرانها منذ سنة ٢٠١٠ وكونها تشكل عقدة مركزية في المنطقة، كانت تدير الارتباط مع الدول المجاورة في تحالفات اقتصادية وسياسية لفائدة الجميع، إلا أن التحولات السياسية شتّتت المصالح المشتركة للدول وقوّت نفوذ المتدخلين الدوليين.

كانت تركيا تحرص على مصالح حلف شمال الأطلسي، وعلى مصالحها الخاصة كقوة إقليمية. أما العراق فلم يتعاف قط منذ الغزو سنة ٢٠٠٣ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن الأردن قاعدة عسكرية غربية، ولبنان مهدد بالتفكك نتيجة الخلافات السياسية الداخلية. وأما "إسرائيل" فتستغل الوضع بالتعاون مع الجماعات المسلحة؛ ليعزز احتلالها المخالف للقانون الدولي لمرتفعات الجولان، وتستفيد من أن سورية وحزب الله اللبناني يجبران على خوض حرب استنزاف لا تنتهي. وأما تأثير الحرب في الفلسطينيين، الذين عاشوا في سورية، بعد طردهم من فلسطين سنة

١٩٤٧/١٩٤٨ ثم سنة ١٩٦٧، نوعاً من وطن جديد إلى حدّ ما، فهو كارثي بكل معنى الكلمة.

يضاف إلى ذلك أن التنافس الإقليمي بين الدول العربية وتركيا وإيران يصب الزيت على النار، كما سنبيّن في الجزء الثالث. وأما "أصدقاء سورية" فيحاولون كقوة موازية الالتفاف على هيئة الأمم المتحدة كهيئة "غير قادرة على التصرّف".

وفيما يتعلق بالجماعة التي سمّت نفسها "الدولة الإسلامية في العراق والشام" ("داعش")[1] فهي تغيّر في هذه الأثناء حدوداً كان الغرب قد فرضها على المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى.

فقد جعلت المصالح القومية والإقليمية والدولية المختلفة من سورية ساحة حرب تدور فيها حرب دموية بالوكالة على حساب السكان.

لا يدعي الكتاب لنفسه صفة الكمال، وهو يرمي إلى إظهار المصالح الكثيرة المتناقضة التي حوّلت النزاع في سورية إلى حالة من الفوضى الكاملة، ولو قدّمت تركيا ودول الجوار العربية للسوريين دعماً جاداً لحل مشاكلهم القومية، لكان الوضع في البلاد اليوم مختلفاً كلياً، إلا أن العيش

---

(١) في اللغة العربية تسمى مجموعة البغدادي "داعش"، وهي كلمة مركبة من الحروف الأولى ل "دولة الإسلام في العراق والشام". وبعد الهجوم على الموصل (حزيران ٢٠١٤)، أمرت مجموعة البغدادي سكّان المدينة ووسائل الإعلام بعدم استعمال الاختصار المذكور، وإنما تسمية "الدولة الإسلامية". وبينما تقيّدت بذلك غالبية وسائل الإعلام العالمية،لم تزل الجماعة تسمى في هيئة الأمم المتحدة (وفي الإدارة الأمريكية) "الدولة الإسلامية في العراق والشام" أو حسب الاختصار العربي "داعش".

معاً "في سلام وحسن جوار" كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، لم يكن منشوداً. هذا ليس كتاباً عن حركة المعارضة شديدة التنوع التي تشكلت في سورية، وفي خارج البلاد، ولها أهداف ومصالح مختلفة.

لقد التقيت في سورية مع كثير من الناس الذين يدعون إلى الحوار، وإلى تغيير سلمي للظروف السياسية، أو أنهم يسعون إلى ذلك بقدر ما هو ممكن.

فهم ما زالوا ينتظرون فرصتهم. والمستفيدون الكبار من هذه الحروب هم شركات السلاح التي عقدت في شباط٢٠١٥ في "المعرض الدولي للدفاع " "إدكس" " International Defense Exhibition" صفقات كثيرة لم يسبق لها مثيل.

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب ١٥٠٠ مقاتل "معتدل" في تركيا والأردن والمملكة العربية السعودية للقتال في سورية.

في القرن الحادي والعشرين يُراد للحرب أن تحلّ مجدداً محل السياسة والدبلوماسية.

ففي الحرب من أجل المواد الأولية التي أصبحت شحيحة في العالم، صار مرة أخرى كل شيء مسموحاً. وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجه حركة السلام العالمية.

آذار ٢٠١٥

الجزء الأول

تطورات الأوضاع في سورية

١ - أربع سنوات من الحرب في سورية

نظرة إلى الوراء

٢٠١١

درعا مدينة تقع في أقصى الجنوب السوري مجاورة للأردن، وقد حدث هناك أن طلاب مدارس قد كتبوا في مدرستهم شعارات معادية للحكومة على الجدران. في الأحوال العادية كان يتعين على مدير المدرسة إبلاغ أهالي الطلاب بما ألحقه أبناؤهم من ضرر، ومطالبتهم بدهن الجدران من جديد ودعوة أولادهم إلى التعقل والاعتدال، إلا أن المدير لم يتصل بأهالي الطلاب وإنما بالشرطة؛ فزجّ الفتيان في السجن. ولما ذهب الأهالي إلى قائد الشرطة وطلبوا منه إطلاق سراح أبنائهم، لم يستجب إلى طلبهم، وحدث معهم الشيء نفسه عندما طلبوا من المحافظ إطلاق سراح أبنائهم. خلافاً للسابق لم يبقَ الأهالي هادئين، بل تجمعوا في الجامع العمري ثم قاموا بمظاهرة. وما لبثت المظاهرة أن تحولت إلى احتجاج واسع، وبدا للكثيرين أن الناس يعبّرون عمّا كانوا يريدون قوله على الدوام. فطالبوا بإطلاق سراح أبنائهم، وبمحاربة الفساد، وإجراء إصلاحات سياسية. واجهت الشرطة المستنفرة الوضع بشيء من الارتباك، ولا سيما أنه كان بين المتظاهرين أفراد من عائلات الشرطة أنفسهم؛ فأطلق مسلحون مجهولون (تقول الحكومة إنهم كانوا مدسوسين لإثارة الفتنة) النار على المتظاهرين، وسقط بعض القتلى. وعند دفن القتلى في اليوم التالي كان عدد المشاركين في

الحداد أكبر من عدد المشاركين في المظاهرة في اليوم السابق؛ عندئذٍ لجأ بعض المتظاهرين إلى السلاح، وكانت النداءات إلى تنظيم الاحتجاج سلمياً دون عنف قليلة التردّد بينهم. نتيجة لذلك قتل عدد من رجال الأمن وأحرق عدد من المؤسسات العامة، وهكذا ازدادت دوامة العنف شدةً وتصعيداً، وما لبث الحدث أن انتشر في جميع أرجاء العالم. كانت وسائل الإعلام في العالم الغربي مستعدة لإلقاء ذنب جرى على كاهل الحكومة في دمشق دون أي تمحيص.

ونشرت صور القتلى وصور المشاركين في الحداد في الشابكة وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، ولكن أيضاً في المحطات التلفزيونية العربية الكبيرة "الجزيرة" و"العربية".

وفي مدن سورية أخرى أعرب الناس عن تضامنهم، وفي كثير من المدن الأوروبية ظهرت فجأة مجموعات من المعارضة السورية، وهناك صفحة في (الفيسبوك) تحت اسم "الثورة السورية ٢٠١١" كانت مهيأة منذ أول سنة ٢٠١١ – على التوازي مع الاحتجاجات في تونس والقاهرة. ولم يكن أحد يعلم أن الصفحة قد أسسها معارضون في السويد، ينتمون إلى حزب الإخوان المسلمين المحظور في سورية. طرحت الصفحة شعارات تحريضية ودعت إلى القيام بتحركات أطلقت عليها أسماء وردية. أثارت الصفحة اهتمام وسائل الإعلام العالمية التي ضاعفت من دعواتها. كان الجميع في انتظار هذه اللحظة، لحظة انتقال شرارة "الربيع العربي" من تونس ومصر إلى سورية، إلا أن معارضين في سورية رفضوا العنف من جميع الأطراف، ورفضوا التدخل الأجنبي، وحذروا من حدوث حريق شامل.

أمرت الحكومة في دمشق إطلاق سراح الفتيان، وأرسلت مع نائب الرئيس فاروق الشرع ونائب وزير الخارجية فيصل المقداد، وكلاهما ينحدرُ من محافظة درعا، وفداً رفيع المستوى للتوسط في درعا.

عُزل رئيس الشرطة والمحافظ، وشكّلت لجنة تحقيق لتحديد المسؤولين عما جرى.

فجاء ممثلون للمحتجين من درعا، وقدّموا للقصر الجمهوري في دمشق قائمة من المطالب منها: إنهاء حالة الطوارئ، وتحرير سوق العقارات، كما طالبوا بتخفيض الضرائب وأسعار الوقود والمواد الغذائية. ونظراً لكون أسعار النفط والمواد الغذائية مدعومة من الدولة، بدا أنهم يطلبون ما هو متحقق فعلاً لغرض التعجيز. ولكن طالبوا أيضاً بفرض رقابة أفضل على أجهزة الأمن وبمحاربة الفساد؛ وكونهم طالبوا بالسماح للمعلمات بارتداء النقاب في المدارس فقد دلّ ذلك على الخلفية الإسلاموية للمطالب؛ إذ إنه قبل بضعة أشهر كان قد صدر أمر بمنع المعلمات من ارتداء النقاب.

ذلك أن سورية بلد علماني يدعو إلى الفصل بين الدين والسياسة، وهذا هو الرأي الواضح للغالبية العظمى للسوريين؛ لكن دمشق استجابت للمطلب، وسمحت للمعلمات مجدداً بارتداء النقاب.

إلا أن الاحتجاجات توسعت، وكان ينظِّمها في الجوامع "الحرس القديم" من المعارضة السورية، وكثيرون منهم شيوعيون قضوا زمناً طويلاً في السجن. وفي المقام الأول كان الشباب من المناطق الهامشية المهملة اقتصادياً الذين لم يكن من الممكن إيقافهم.

وبينما امتنع غالبية السوريين عن المشاركة سنة ٢٠١١ وكانوا يتناقشون فيما بينهم، ويحاولون توضيح ما يجري في بلدهم، كانت التعبئة تحدث في البلدات المجاورة للمدن.

ففي هذه البلدات كان يعيش أولئك الناس الذين لم يستفيدوا من التحولات الاقتصادية التي شهدتها سورية منذ عام ٢٠٠٠، وأدت إلى تغييرها جذرياً. هنا كان يعيش الفلاحون الذين خسروا كل شيء نتيجة الجفاف المستمر منذ عدة سنوات، وصاروا يكسبون رزقهم كعمال مياومين. وتعيش عائلات لديها الكثير من الأطفال، وتزوّج الفتيات في سنّ مبكرة. كان الناس يسمعون كلام الخطباء في الجوامع وكلام زعماء العشيرة أكثر من سماعهم كلام حكومة بقيت غريبة عنهم؛ حكومة لا يثقون بها ويرون أنها قد تخلفت عن تحقيق المتطلبات الكبيرة للناس، وعلى رأسها توفير فرص العمل، وأماكن التدريب والتأهيل والمساكن والرخاء لجميع المواطنين. كان المتظاهرون يصطدمون على الدوام مع الشرطة ومع رجال الأجهزة الأمنية، إذ اعتقل الآلاف وقتل المئات. حصل أهالي درعا على دعم من شمالي الأردن إذ كان قد استقر الأتباع المحافظون لحزب الإخوان المسلمين السوري. فهم لم ينسوا الهزيمة الدموية التي لحقت بتمردهم المسلح سنة ١٩٨٢ في حماه. فعرضوا تقديم المساعدة، ودعوا إلى حمل السلاح، وساعدوا إخوانهم المسلمين في درعا على التصدي للأجهزة الأمنية. كان الكثيرون ينتظرون هذا اليوم بفارغ الصبر. كان الثأر سبباً مهماً إلا أن نزاعات قديمة مع السلطة المركزية انفجرت أيضاً. أسلحة وأموال ومقاتلون جاؤوا بسرعة عبر الحدود القريبة، من الأردن؛ حيث يعيش الآلاف من أفراد العائلات الدرعاوية. والخطباء

المتطرفون في المملكة العربية السعودية وقطر، الذين ينتمون إلى السلفيين أو إلى حزب الإخوان المسلمين المحظور في سورية، كانوا يحرضون المقاتلين. كما أن المحطات التلفزيونية الفضائية والمحطات الخاصة، والشابكة ومواقع التواصل الاجتماعي، كانت ترسل رسائل ملأى بالكراهية والحقد.

في غرف التحرير الغربية، كانوا يعتمدون التقارير التي يعدّها الزملاء العرب في قناتي "العربية" و"الجزيرة"، ويستندون إلى صور مزورة ملتقطة بالهواتف النقالة، وإلى ما ينشر في "تويتر" والفيسبوك من بيانات وأخبار دون إمكانية التحقق من أن المرسلين هم فعلاً الأشخاص المنسوب إليهم الخبر؛ كانوا يوفرون المال اللازم للتحقق مما يجري ميدانياً في عين المكان، ويعتمدون على "صُحُفيين محليين من المواطنين" يعرضون حياتهم للخطر من أجل "قصة مثيرة" أو – وهذا كان موجوداً أيضاً – أولئك الذين يفبركون خبراً في غرفة آمنة في مكان بعيد عن سورية. وقد تصدرت الصحف بسرعة، على سبيل المثال، أمينة عبد الله عرّاف، فتاة مثليّة من دمشق، نشرت في شباط ٢٠١١ تدويناً لمذكرات يومية في الشابكة. وأصبحت، حسبما جاء في إحدى الصحف الأمريكية (world post) في ١١/٥/٢٠١١، بمذكراتها اليومية "بطلة الثورة السورية". هذه السورية ذات الجذور الأمريكية، غامرت مرة بحياتها "لكي تلهم "حركة الاحتجاج كـ "صوت صادق معبّر عن الثورة". كانت التدوينات تنشر بين حين وآخر مع صورة تزعم أنها صورتها. في أيار ٢٠١١ اتصلت فتاة لندنية بالمجلس الصحفي، وقالت إن الصور المنشورة هي صورها، وإنها مسروقة من حسابها في

الفيسبوك. في أول حزيران جاء في "البلاغ" أن أمينة قد خطفها ثلاثة رجال في دمشق، ولا أحد يعرف أين هي حسب قول ابن عمها. وبناء على ذلك طالب المفوض الاتحادي الألماني لحقوق الإنسان آنذاك، ماركوس لونينغ، بإطلاق سراحها. إلا أن الكذبة انكشفت، إذ إن الطالب الأمريكي "توم مكماستر" كان قد أنتج المذكرات المنشورة في الشابكة في "إدنبره" حيث كان يدرس، أي أنها كانت مزيفة.

بصورة مشابهة، تصرف "المرصد السوري لحقوق الإنسان" في بريطانيا الذي يصف عمله يورغن تودنهوفر، النائب السابق في البرلمان الاتحادي الألماني عن الحزب المسيحي الديمقراطي والعضو فترة طويلة من الزمن في مجلة إدارة شركة "بوردا" كما يأتي:

«جزء كبير من الصحف لم يعد لها مراسلون في الخارج؛ ولذلك يتعين على رئيس تحرير القسم الخارجي رعاية عشرة بلدان مختلفة، وهم مضطرون في الحالة السورية إلى الاعتماد على معلومات يحصلون عليها، على سبيل المثال، من المرصد السوري لحقوق الإنسان في لندن، وهذا المرصد يتألف من رجل وحيد يتعاون مع شخص أو شخصين من العاملين بدوام جزئي. هذا الرجل الذي يسمي نفسه رامي عبد الرحمن واسمه الحقيقي أسامة علي سليمان، ويسميه الساخرون "أسامة في الدكان"، لأن "مرصده" لا يبعد سوى أمتار قليلة عن دكان زوجته لبيع الملابس. يزود العالم بأسره بالأخبار، التي كانت في العامين الأوليين، بشكل خاص أساطير مختلقة في جزء كبير منها "يونغه فيلت"، ٥/١٠/٢٠١٣».

يحصل عبد الرحمن على معلوماته، حسب قوله، من أشخاص في "عين المكان" مع العلم أنه لا يمكن التحقق من ذلك أبداً "لأسباب أمنية". كان يتعيّن على الصحافيين أن يستخبروا، على الأقل، عن أخبار المرصد ويقارنوها بالأخبار التي يحصلون عليها من مصادرهم الخاصة، لكن هذا لا يحدث، حسب قول تودنهوفر، بسبب عدم توفر الأشخاص والوقت. كما أن السؤال عن كيفية حصول "المرصد" على التمويل يجب أن يطرح. تقول صحيفة "نيويورك تايمز" **(٩/٤/٢٠١٣)**: إنه يتلقى دعماً مالياً من المفوضية الأوربية ومن "بلد أوروبي آخر"، لا يريد ذكره بالاسم. يعيش عبد الرحمن الاختصاصي في التسويق **(**خبير في إِستراتيجيات البيع**)** منذ العام ٢٠٠٠ في بريطانيا بصفة لاجئ سياسي. وكونه قد التقى مراراً وزير الخارجية البريطاني الأسبق وليم هيغ، فهذا دليل على أن الحكومة البريطانية أيضاً تدعم المرصد.

في المدينتين الساحليتين طرطوس وبانياس، وفي المناطق الحدودية المجاورة للبنان وتركيا والعراق هاجمت جماعات مسلحة مؤسسات حكومية متحدية السلطة. وبعد مفاوضات عسيرة لم تسفر عن أي نتيجة وجّه الجيش والأجهزة الأمنية ضربة معاكسة.

أكّد الرئيس بشار الأسد أن العمليات العسكرية غير موجهة ضد حركة الاحتجاج السلمية وإنما ضد الجماعات المسلحة، وأمر عدة مرات بعدم استعمال الذخيرة الحية، مع ذلك ازداد عدد القتلى نتيجة التصعيد المتزايد. وفي الوقت نفسه أجرت الدولة السورية عدة إصلاحات: رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ العام ١٩٦٣، وأقرت الحكومة قانوناً للتظاهر،

وقانوناً للأحزاب والانتخابات، وقانوناً لوسائل الإعلام، وقانوناً جديداً للإدارة في المحافظات. كما أعفي من مناصبهم المحافظون ورؤساء الشرطة المتهمون بالفساد، وجُنِّسَ الأكراد الذين كانوا حينئذٍ بلا جنسية، ومنحوا جوازات سفر سورية. ودعا الأسد إلى حوار وطني. إلا أن الإصلاحات لم تلق الصدى المأمول، إذ إن المجلس الوطني السوري الذي تأسس في إسطنبول من بعض أجزاء المعارضة في المنفى، رفض جميع الإجراءات ووصفها بأنها غير قابلة للتصديق. وبينما حدث في دمشق لقاء كبير للمعارضة، ما يسمى "مؤتمر سميرا ميس"، نسبة إلى الفندق الذي عقد فيه، شُكّل في تركيا تشكيل "الجيش السوري الحر"؛ وقيل عند تشكيله إنه يتألف من جنود وضباط من القوّات السورية فرّوا من الجيش، ودعت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون مراراً وتكراراً الضباط والسياسيين إلى الخروج من الجيش السوري ومن الحكومة السورية ومن سورية نفسها، وعرضت إمارة قطر، التي دعمت بحزم خلال التحولات الجارية في العالم العربي الإخوان المسلمين على المنشقين دعماً مالياً سخياً. في أجزاء واسعة من البلاد بقي الناس هادئين، وحتى إذا ما كانوا يريدون التغيير لم ينضم سوى القليل إلى الاحتجاجات، وكانت القوى المستقلة والمعارضة السورية الداخلية مستعدة للحوار ضمن بعض الشروط : طالبوا بإيقاف العنف، وبإطلاق سراح جميع المعتقلين.

في البداية أطلق في تشرين الأول سراح نحو ٤٠٠٠ معتقل، أما عدد الباقين في الاعتقال فلم يكن معروفاً؛ إلا أن العنف لم يتوقف.

في مناطق الاضطرابات برزت إلى الواجهة نزاعات قديمة مع حزب البعث ومع الأجهزة الأمنية: غضب من الفساد ومن المحسوبيات، والسلوك المتعجرف لبعض المسؤولين. ويعد النزاع القائم بين حزب البعث والإخوان المسلمين المحرّك لدى الكثير من المستائين.

الأنظمة العربية والدوائر الأخرى التي عملت منذ زمن طويل على تنحية الرئيس بشار الأسد؛ لأنه لا يشاركها تصوراتها حول النظام العالمي، انتهزت الفرصة وتصرّفت بأقصى سرعة، زوّدت المعارضين بالمال والسلاح وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، وراح ناشطون متدربون في الولايات المتحدة الأمريكية يزودون وسائل الإعلام بـ "أخبار" يومية، وبصور فيديو واتصالات هاتفية مجهولة المصدر. وطُوِّرت صفحة "الإنترنت" "الثورة السورية ٢٠١١" إلى نوع من مركز قيادي لإعطاء الأوامر والتعليمات، كانت تدعو إلى الاحتجاج بعد صلاة الجمعة، وتضع لكل يوم جمعة شعاراً تزعم أنه يعبّر عن مطالب "الثورة السورية": الشعب يريد إسقاط النظام، منطقة محظورة على الطيران، منطقة عازلة، ممر إنساني آمن، وأخيراً تدخّل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي كما في ليبيا. رداً على الحملة الإعلامية المعادية للأسد التي شنّها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية المتحالفة معها (قطر والمملكة العربية السعودية والأردن) اكتفت القيادة السورية بوضع قيود على دخول وسائل الإعلام المنتمية إلى هذه الدول.

بسبب تزايد العنف تراجعت الاحتجاجات السياسية. إذ إن منظمي احتجاجات الساعة الأولى انسحبوا من ساحة العمل السياسي أو اعتقلوا أو

غادروا البلاد. وكانت الجهة البارزة في تلك المرحلة "الجيش السوري الحر" شبه العسكري الذي كان يتلقى الدعم من تركيا ومن جهات أخرى. كانت رسالته "إسقاط النظام" ولم يكن لديه أي برنامج سياسي. وحسب تقارير مراسلين أجانب كانوا يرافقون الجيش السوري الحر ميدانياً سيطرت مجموعة الجيش في حمص على حي بابا عمرو. وتحدثت هيئة الأمم المتحدة آنذاك عن سقوط ما لا يقل عن ٥٠٠٠ من القتلى المدنيين، وقالت السلطات السورية: إن عدد القتلى من الجنود وعناصر الأمن قد بلغ ٢٠٠٠ قتيل، ونشرت علناً أسماء القتلى. أما عن عدد القتلى من المدنيين فلم تذكر السلطات الرسمية أي شيء.

ظهر البعد الدولي للنزاع السوري في الخلاف حول ما إذا كانت الجامعة العربية أو مجلس الأمن الدولي يجب أن يتدخلا في سورية؛ كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يريدان صدور قرار عن مجلس الأمن يتيح التصرف كما في العراق ومؤخراً في ليبيا. لكن روسيا والصين أرادتا تشجيع الحوار بين الحكومة والمعارضة وتوفير الظروف لذلك بواسطة وفد من الجامعة العربية. وكانت دول البريكس الممثلة في مجلس الأمن الدولي، البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، تؤيد هذا الرأي. وبإرسال وفد مراقب من الجامعة العربية (آخر كانون الأول) سجلت روسيا والصين ودول عدم الانحياز انتصاراً مرحلياً. باشرت مجموعة المراقبة الأولى عملها في حمص.

كان المعارضون السوريون ينطلقون من أن تدخلاً عسكرياً في سورية قد حدث عملياً في ذلك الوقت لزعزعة استقرار البلد، أما "الجيش السوري الحر" فقد شنّ حرباً على نطاق ضيق، إذ راحت كتائب القتل عنده

تغتال علماء وأطباء ومهندسين وضباطاً، وتهاجم البنية التحتية المدنية والعسكرية. وكانت أسلحتهم المتطورة جداً تهرّب لهم – وهذا ما أكّده المراسلون الصحفيون - من خارج البلاد؛ كل ذلك أدّى إلى تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد بصورة دراماتيكية. وأدت العقوبات العالمية والعربية المفروضة على سورية إلى إيقاف السياحة والعمليات المالية والاستثمارات إلى حد بعيد؛ وكانت النتيجة مزيداً من البطالة وإفلاس كثير من الشركات. كانت الغاية من العقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية جعل السوريين يشعرون بالضيق، ويثورون على الدولة.

"سقوط الأسد محتّم"

كيف ينقذ "أصدقاء سورية" شعاراً مطروحاً؟!

في تشرين الأول ٢٠١٤، صدر كتاب مشحون بالمتفجرات السياسية للصحفيّين الفرنسيين جورج والبريون (لوموند) وكريستيان شيسنو (راديو فرانس)، كشف معلومات عن سياسة فرنسا تجاه سورية كانت تعتبر سرّية. أوضح الكتاب بعنوان Les Chemins De Damas (شوارع دمشق) وجود خلافات بين القصر الجمهوري ووزارة الخارجية، من جهة وبين جهاز الأمن الداخلي وجهاز الأمن الخارجي، من جهة أخرى.

هناك مشهد من ربيع ٢٠١١ يصف الخشونة التي عومل بها السفير الفرنسي في سورية آنذاك "إيريك شوفالييه"، من قبل المستشار الرئاسي آنذاك "نيكولا غاليه"، خلال محادثة في وزارة الخارجية. لما أوضح شوفالييه أن مركز الرئيس بشار الأسد مستقر وغير مهدد، حسب رأيه، صرخ غاليه في وجهه قائلاً: "كفاك حديثاً عن هذا الهراء". علينا "ألا نعتمد على الوقائع

القائمة على الأرض، وإنما علينا أن ننظر إلى ما هو أبعد من رأس أنفنا"، هذا ما نقل عن غاليه الذي كان مستشاراً للرئيس ساركوزي لشؤون الشرق الأوسط. كان جميع الحاضرين "مصدومين من العدوانية الصارخة" التي رد بها غاليه على السفير. ويقول هرفيه لادسو، الذي كان آنذاك مدير إدارة في وزارة الخارجية، إن مستشار الرئيس "لم يأت إلى الاجتماع لكي يناقش مع الآخرين الوضع الحقيقي، وإنما لكي ينفذ مهمة خاصة". كان الأمر يتعلق بقرار سياسي نهائي يقول إن "سقوط الأسد محتّم".

أي إنه لم يكن مقبولاً طرح أي رأي آخر. وكان شعار "سقوط الأسد محتّم"، قد تبنّاه بالإجماع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وتركيا وقطر والمملكة العربية السعودية. بعد ذلك بوقت قصير اتحدوا معاً في مجموعة "أصدقاء سورية" وبدؤوا، متجاوزين مجلس الأمن الدولي، بتنظيم سياسة تدخل خاصة بهم تجاه سورية.

إلا أن الخشونة التي قوبل بها السفير الفرنسي، لم تكن حالة استثنائية فقد قال علي حيدر، منذ سنة ٢٠١٢ وزير المصالحة الوطنية في سورية **(**في مقابلة مع المؤلفة**)** ما يأتي **:**

"قبل أن يبدأ هنا كل هذا، وقبل أن أصبح وزيراً، كنت أقيم اتصالات مع غالبية السفراء الأوروبيين المعتمدين هنا.

آنذاك كان السفراء يرسلون معلومات جيدة وواقعية إلى حكوماتهم؛ كان غالبية السفراء مفاجئين بهذا الموقف الذي اتخذته وزاراتهم على الرغم من أنها كانت مطّلعة على تقارير السفراء. وأنا أعرف سفيراً أوروبياً

بكى لما سحبته حكومته من سورية، وقال آنذاك إنّها مؤامرة ضد جميع الدول، وليس ضدّ سورية؛ كانت هذه كلماته حرفياً".

٢٠١٢

ساء الوضع في سورية بصورة دراماتيكية؛ فقد طغى التصعيد العسكري على المطالب التي طرحتها حركة الاحتجاج والمتمثلة في إجراء إصلاحات سياسية، ومشاركة اقتصادية، وتطور سلمي حر.

إذ إن المعارضة المنظمة في الداخل ومن الخارج وغالبية الجماعات المسلحة، التي كانت تنسب نفسها إلى "الجيش السوري الحر"، وكذلك الجماعات الإسلاموية، ومجموعات المرتزقة الأخرى، تابعت إصرارها على "إسقاط النظام" عن طريق التصعيد العسكري. وكانت تتلقى الدعم لتحقيق ذلك من "أصدقاء سورية"؛ فقد اعترفت مجموعتهم القيادية، المؤلفة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وتركيا والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية، في نيسان ٢٠١٢ رسمياً بـــ "المجلس الوطني السوري"، وفي بداية كانون الأول ٢٠١٢ بالتنظيم المنبثق عنه المسمى "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" الذي كان قد تأسس في الدوحة **(قطر)** في بداية تشرين الثاني. قدم "أصدقاء سورية" مساعدة سياسية ومالية وعسكرية ودعماً بالسلاح. في مجلس الأمن الدولي، فقد تمثلت هذه السياسة في سلوك الدول الغربية الثلاث المتمتعة بحق النقض – الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا – وفي سلوك حلفائها. استقبلت تركيا ولبنان والأردن عشرات آلاف اللاجئين من سورية، وقدّمت في الوقت نفسه معسكرات تدريب للمتمردين. وهكذا

ازدهر تهريب السلاح والبشر. ومن أجل حماية تركيا من هجوم مزعوم من سورية قرر حلف شمال الأطلسي، قبل وقت قصير من عيد الميلاد سنة ٢٠١٢، إرسال صواريخ باتريوت إلى الحدود التركية – السورية، وشاركت ألمانيا في ذلك بـ ٤٠٠ جندي.

كانت ألمانيا تحث دوماً دول الاتحاد الأوروبي على فرض "عقوبات جديدة ضد النظام". ومما تأثر على نحوٍ خاص بهذه العقوبات، تصدير النفط السوري الذي كان الجزء الأكبر منه يذهب إلى أوروبا. كانت الدول المستوردة لهذا النفط ألمانيا **(٣٢%)** وفرنسا **(١١%)** وهولندا **(٩%)** والنمسا **(٧%)** وإسبانيا **(٥%)** وتركيا **(٥%)**. وكان الباقي ١% يذهب إلى الدول المجاورة **(**الأرقام مدورة وتعود إلى سنة ٢٠١٠ Global Trade Atlas ,EIA**)**.

أغلقت السفارة الألمانية في دمشق أبوابها في أول كانون الثاني ٢٠١٢.

وفي أيار طرد السفير السوري رضوان لطفي من **(**برلين**)** ألمانيا؛ وكانت الذريعة لإبعاد السفير مجزرةً في الحولة لم يتضح حتّى اليوم من هي الجهة المسؤولة عنها، راح ضحيتها أكثر من ثمانين شخصاً، اتّهم الجيش السوري بارتكابها. في آب ٢٠١٢ طرح للرأي العام في برلين مشروع "اليوم التالي" ("The Day After")، وهو خطة لـ "انتقال ديمقراطي" في سورية يرعاها سياسياً ومالياً كل من "مؤسسة العلم والسياسة" القريبة من الحكومة الألمانية و"المعهد الأمريكي للسلام"، أما "المنظمة غير الحكومية" التي تحمل الاسم نفسه، وتقدّمت على أنّها مؤلِّف المشروع، فتتألف من أكثر من **(**٤٠**)** معارضاً سورياً يعيش معظمهم في الخارج.

بقيت وسائل الإعلام الغربية لا تعير المعارضة السورية الداخلية إلا قليلاً من الاهتمام؛ إلا أن مطالبتها بوقف إطلاق النار، وبإيقاف التدخل الخارجي، وإيجاد تسوية انتقالية سياسية يرتبها السوريون أنفسهم، لقيت مساندة من دول "البريكس" (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، ومن دول عدم الانحياز المئة والعشرين التي أرسل معظمها ممثلين إلى لقاء القمّة الذي انعقد في آب ٢٠١٢ في طهران؛ وفي مجلس الأمن الدولي تبنّت هذا الموقف كل من روسيا والصين، الدولتين المتمتعتين بحق النقض.

أما لجنة المراقبة التي أرسلتها الجامعة العربية، فقد فشّلتها كل من المملكة العربية السعودية وقطر بعد فترة قصيرة من بدء مهمتها أواخر كانون الثاني ٢٠١٢، وتجاهلت الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي التقرير الذي وضعته. على إثر ذلك استقال رئيس اللجنة الجنرال السوداني محمد الدابي، وأعطى التقرير للصحافة شخصياً. إلا أن وجود المراقبين كان له مفعول مهدّئ، وختم الضابط السوداني تقريره بالقول: إن اللجنة، والحكومة السورية أيضاً، مستعدتان لمتابعة مهمتها.

وجدت اقتراحات المعارضة السورية الداخلية مدخلاً لها في الخطة المؤلفة من ست نقاط، التي قدمها المبعوث الخاص لهيئة الأمم المتحدة إلى سورية كوفي عنان في آذار، وأقرّت بالإجماع من مجلس الأمن الدولي.

وفي نيسان باشرت عملها بعثة للأمم المتحدة كانت قد نصّت عليها خطة كوفي عنان، وفي ١٢ نيسان دخل حيز التنفيذ وقف لإطلاق النار تم التفاوض عليه لكنّه بقي واهياً. وفي نهاية حزيران توسّط "كوفي عنان"

لاتفاقية جنيف التي وافق عليها جميع وزراء خارجية الدول المتمتعة بحق النقض في مجلس الأمن الدولي؛ تضمنت الاتفاقية وقفاً لإطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية من الحكومة الحالية والمعارضة. ولم ترد في النص أي كلمة عن دور الرئيس بشار الأسد. مع ذلك أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون بعد توقيع الاتفاقية مباشرة أن هذه الاتفاقية لا تصحّ إلا إذا "استقال الأسد". فالرئيس السوري و"جماعته ليس لهم مكان في العملية الانتقالية". لكن الاتفاقية توفر فرصة جيّدة لـ "مرحلة ديمقراطية بعد الأسد بما في ذلك انتخابات حرّة. لم يكن مطلب استقالة الأسد مطروحاً من السوريين، ولكنّه كان مطروحاً ممّن سمّوا أنفسهم "أصدقاء سورية". ولم يزل هذا المطلب حتّى اليوم يحول دون إيجاد حلّ سياسي للنزاع السوري.

دون اكتراث بتصريحات هيلاري كلينتون وافق الرئيس بشار الأسد على اتفاقية جنيف، وعيّن وزير المصالحة الوطنية علي حيدر ممثلاً للطرف السوري. ولكن اتضح بسرعة أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا ومعهم حلفاؤهم من "أصدقاء سورية"، قد نسفوا الاتفاقية. على إثر ذلك استقال "كوفي عنان" في آب، خلفه في المهمة وزير الخارجية الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي. وقد انتقدت على الفور المعارضة الخارجية الممثلة بالائتلاف الوطني لقاءه مع الرئيس بشار الأسد في ٢٤ كانون الأول ٢٠١٢، إذ جرى تبادل الرأي مجدداً حول حل سياسي. إلا أن حسن عبد العظيم رئيس "مجلس التنسيق الوطني للتحول الديمقراطي في سورية"، رحّب في دمشق ببعثة الإبراهيمي، وأكّد المطالبة بوقف إطلاق

النار وبتشكيل حكومة انتقالية. كان العالم مقسّماً بين أولئك الذين يطالبون بعملية حوار سياسي، وأولئك الذين يطالبون بمزيد من السلاح. لكن موقف وسائل الإعلام الغربية وفي السياسة الدولية، ولا سيّما فيما يسمى "وسائل الإعلام الاجتماعية" للمعارضة الخارجية، كان واضحاً لا لبْسَ فيه: كل من يدخل في حوار سياسي كان سيواجه الاتهام بأنه "دمية" أو "عميل للنظام" أو "صوت النظام"، ومن يقف إلى جانبهم، ويطالب بمزيد من السلاح كان "يدافع عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان".

استمر توريد السلاح، ونقلت الجماعات المسلحة المعارك إلى محيط دمشق وإلى حلب. وفي تموز قتل في دمشق في عملية مجهولة الفاعل أربعة ضباط كبار من رجال الجيش والأمن وتبنّى "الجيش السوري الحرّ" المسؤولية عن ذلك. بعد الهزيمة في بابا عمرو (حمص) الذي استولت عليه في آذار ٢٠١٢ مجدداً القوات المسلحة السورية، انتقل المقاتلون إلى الحي القديم في حمص وإلى لبنان وإلى محيط دمشق وفي اتجاه حلب. وفي هجوم سُمّي "بركان دمشق" حاولت مجموعات مقاتلة في ٢٠ تموز ٢٠١٢ قادمة من البلدات المجاورة الجنوبية الاستيلاء على مركز دمشق، ولكنّها لم تنجح في ذلك. بعد ذلك زادت الجماعات المسلّحة الضغط على مخيّم اليرموك للاجئين الفلسطينيين لكي تفتح أمامها الطريق للدخول إلى المركز. لكن الفلسطينيين رفضوا التعاون على الرغم من أن حركة حماس – وهي منظمة تابعة للإخوان المسلمين – كانت تدعم القتال ضد الحكومة السورية. وكنتيجة لهذا التحزّب غادرت قيادة حماس، التي كانت تتخذ منذ العام ١٩٩٩ مقرّها الرئيس في دمشق، سورية في بداية العام ٢٠١٢.

في أيلول هوجم في دمشق المقرّ الرئيس (الأركان) للجيش السوري، وحدثت انفجارات كبيرة ناجمة في أغلب الأحيان عن سيارات مفخخة تفجّر عن بعد، أرهبت السكّان في دمشق وحلب وغيرهما من المدن. وتبنّت المسؤولية عن هذه التفجيرات مجموعات إسلاموية كـ "جبهة النصرة" و"لواء التوحيد". في هذه الآونة صنّفت الولايات المتحدة الأمريكية "جبهة النصرة" منظمة "إرهابية"، الأمر الذي انتقده رئيس "الائتلاف الوطني" معاذ الخطيب.

في أواخر سنة ٢٠١٢ كان الجيش السوري قد استعاد السيطرة على مدينة حمص الصناعية المهمة إستراتيجياً، إذ كانت قد دارت في شباط معارك عنيفة مع متمردين من حي بابا عمرو. وكانت الفصائل المسلحة قد هاجمت في هذه الأثناء مناطق مختلفة من البلاد عمداً أقليات دينية وعرقية، كانت تريد بكل وضوح البقاء خارج النزاع الدائر في سورية؛ ففي المنطقة منزوعة السلاح في مرتفعات الجولان، هاجم متمردون في تشرين الثاني ثلاث قرى يعيش فيها شراكسة سوريون، كان الكيان الصهيوني قد طردهم سنة ١٩٦٧ من مرتفعات الجولان. بذلك أثار المسلحون نزاعاً بين سورية والكيان الصهيوني على حدود مرتفعات الجولان التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ وضمتها خلافاً للقانون الدولي ١٩٨٢.

كان عدد القتلى في سورية يتزايد يومياً، وكان الدمار أيضاً يتزايد معه، وانخفض الإنتاج وأصبحت الحياة أعلى كلفة، وكان في هذه الأثناء قد فرّ نحو نصف مليون إنسان إلى البلدان المجاورة، وأكثر من مليوني إنسان كانوا يعيشون كنازحين، أي كلاجئين في بلدهم. وفي ليلة عيد

الميلاد ٢٠١٢ كان الخبر الأول في وسائل الإعلام الغربية والمعادية لسورية أن "القوات السورية استخدمت قنابل عنقودية في حمص" وأن سلاح الجو قصف جماعة من الناس كانوا ينتظرون أمام مخبز في حلفايا **(محافظة حماه)**. أما الموقف السوري الرسمي من هذه التهمة الذي نشرته وكالة الأنباء السورية "سانا"، فلم يحظ دولياً إلا باهتمام بسيط أو لم يحظ بأي اهتمام على الإطلاق.

من أجل التغلب على الأزمة الإنسانية طلبت هيئة الأمم المتحدة ١,٠٤ مليار دولار للنصف الأول من سنة ٢٠١٣. كان هذا المبلغ يتضمن الموازنة التي تحتاج إليها ٣٨ منظمة تعمل على مساعدة اللاجئين في الأردن وحده، وقد عُلِّلَت الحاجة إلى هذا المبلغ الكبير بأنه من المتوقع أن يصل عدد اللاجئين إلى الأردن "حتى ١٠٠٠٠٠ لاجئ" كل أسبوع. كان هذا الرقم يستند إلى توصية من الحكومة الأردنية التي لم يكن جنودها ينصبون خياماً للاجئين فحسب، وإنما كانوا أيضاً يدربون مقاتلين سوريين وأجانب في معسكرات للتدريب في الأردن يتسللون بعد انتهاء تدريبهم إلى سورية لكي يشاركوا في القتال. هذا ما نشرته المجلة الإخبارية الأمريكية "مككلاتشي" في منتصف كانون الأول نقلاً عن رجال تدربوا على يد ضباط أردنيين. وكان يشرف على التدريب ضباط بريطانيون من الجهاز الأمني م ١٦ (M16) وأمريكيون من جهاز المخابرات المركزية سي آي إي (CIA).

٢٠١٣

في صباح اليوم الأول من العام الجديد ٢٠١٣، شنّ سلاح الجو السوري غارات على الأحياء الخارجية للعاصمة دمشق، وكانت الجماعات

المسلحة قد احتلت منذ نصف عام البلدات المجاورة لدمشق وتنسّق من هناك الهجوم على العاصمة. وكانت هذه الجماعات تتلقى إمدادات من الأردن، وعبر جبال القلمون من لبنان الشمالي، ويحصلون على دعم جزئي أيضاً من سكان تلك البلدات. في هذه الأثناء فرّ مئات الآلاف من السكان المدنيين من مناطق القتال هاربين في جميع الاتجاهات. وهكذا توسّعت مخيمات اللاجئين في الأردن وفي لبنان وتركيا وشمال العراق، وبينما كانت وسائل الإعلام الغربية تتحدث بالتفصيل عن الوضع الصعب للاجئين في المخيمات، وقام بزيارتها كثير من السياسيين الغربيين لم يجد العدد المتزايد باستمرار للنازحين (لاجئي الداخل) والوضع خارج التطورات العسكرية اهتماماً يستحق الذكر.

معارك حول مطار حلب، وأنباء جديدة عن انشقاق ضباط من القوات السورية وانتقالهم إلى تركيا، اعتبرها الائتلاف الوطني المعارض ومقره في إسطنبول نجاحاً كبيراً. ووصف دخول الجماعات المسلّحة إلى قرى وبلدات وأحياء حلب بأنه "تحرير"، وكل من عارض أو هربُ عدَّ "تابعاً للنظام". وبالاستيلاء على آبار نفط وصوامع حبوب ضمنت الجماعات المسلحة دخلاً مالياً جيداً، وبالسيطرة على تقاطعات طرق إستراتيجية مهمة وعلى معابر حدودية إلى تركيا أمّن المسلحون وصول إمدادات من هناك.

هجمات المسلحين على الطائرات المدنية، واقتحام البيوت الخاصة، ونهب الشركات والمعامل، والاستيلاء على مدارس ومستشفيات، كل ذلك لم يجد في وسائل الإعلام الغربية أي ذكر تقريباً. وفي الوقت نفسه أخذ السكّان المدنيون السوريون يحتجون بصورة متزايدة على تشكيل محاكم

إسلامية تتحكم بها الجماعات المسلحة. في ذلك الوقت أعلن رئيس الحكومة السورية وائل الحلقي أن الحكومة السورية "ستتعامل بإيجابية مع أي مبادرة إقليمية أو دولية تريد تسوية الأزمة الحالية بالحوار والوسائل السلمية"، وكان الحلقي يرد بذلك على تصريح للمبعوث الدولي الخاص الأخضر الإبراهيمي بمناسبة رأس السنة. وكان الإبراهيمي قد وضع خطة لوقف إطلاق النار "يمكن أن تلقى قبولاً لدى الأسرة الدولية"، حسب تصريح له في كانون الثاني ٢٠١٣. ويستند اقتراحه إلى اتفاقية جنيف في حزيران ٢٠١٢ التي اتفقت فيها القوى المتمتعة بحق النقض في المجلس الدولي على مرحلة انتقالية في سورية.

لم يلق الاقتراح الجديد لوقف إطلاق النار في كانون الثاني ٢٠١٣ أي أذن مصغية لدى "أصدقاء سورية"، وكانت ألمانيا إحدى الدول الإحدى عشرة التي تشكل نواة مجموعة "أصدقاء سورية"، والتي تقتضي سياستها أن تحدد ما تنشره وسائل الإعلام الغربية عما يجري في سورية، وأعلنت هذه الدول أن الائتلاف الوطني السوري في إسطنبول هو "الممثل الشرعي للشعب السوري" دون أن يكون قد سئل أي مواطن سوري عن ذلك. وكانت هذه الدول تدعم "الجيش السوري الحر" الذي كان يتألف، حسب قول ممثل الإبراهيمي في دمشق، مختار لماني، (في حديث مع المؤلفة) من مئات من المجموعات المسلحة دون قيادة عسكرية موحدة.

في بداية سنة ٢٠١٣ نفذ حلف شمال الأطلسي القرار المذكور سابقاً والقاضي، بناء على طلب رسمي من تركيا، بنصب صواريخ باتريوت المضادة للطائرات في المنطقة التركية الغربية من الحدود مع سورية،

وأرسلت ألمانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية جنوداً إلى هناك. وكانت هذه المنطقة تستخدم من المسلحين كقاعدة للإمداد، وكان يتم منذئذٍ يُجَنِّد الشباب من مخيمات اللاجئين وُيدَرَّبُون في معسكرات خاصة. في ذلك الوقت تزايدت أعداد الجهاديين الأجانب. وفي آذار تحدثت صحيفة نيويورك تايمز عن حجم الأسلحة التي تلقاها المتمردون وحسب ما جاء في الصحيفة، كانت قطر أكبر مورّد لهذه الأسلحة تليها الملكة العربية السعودية والأردن. وكان جزء من هذه الأسلحة يشترى من كرواتيا، وكانت تأتي أيضاً أسلحة كثيرة من ليبيا أيضاً. كان ينقل معظم السلاح عن طريق الجو إلى مطار أنقرة (تركيا)، ثم يرسل إلى هناك على الطريق البري إلى الحدود مع سورية. يرسل بقية السلاح إلى عمان (الأردن) ثم ينقل عبر الحدود إلى سورية، وكان مراسلو نيويورك تايمز قد أمضوا سنة كاملة من البحث والتدقيق لإعداد هذا التقرير (انظر الفصل الرابع).

بلغ عدد الضحايا بداية العام ٢٠١٣، حسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٤٦٠٠ قتيلاً دون تمييز بين المسلحين والجنود والسكّان المدنيين.

وهذا المرصد الموجود بالقرب من لندن، والمؤلف من شخص واحد له اتصالات هاتفية كثيرة، وهو قريب من المعارضة، وقد اعتمدته الصحافة العالمية أحد المصادر الرئيسية للأخبار من سورية.

في مؤتمر دولي للمانحين انعقد في الكويت (٣٠ كانون الثاني ٢٠١٣)، وعدت الدول الحاضرة بتقديم أكثر من ١,٥ مليار دولار لتمويل المعونات الإنسانية للمتضررين من الحرب في سورية وفي الدول المجاورة، وعلى الرغم من أن معظم المتضررين، نحو ١٢ مليوناً، يعيشون داخل سورية لم

يخصِّص للمساعدة الداخلية إلا ثلث المبلغ. وكانت منظمات الإغاثة الأجنبية ووسائل الإعلام العالمية تحمّل الحكومة السورية المسؤولية عن عدم وصول المساعدات إلى الناس. لكن منظمات الإغاثة المحلية قدمت صورة مغايرة، وذكرت أن الجيش السوري كان يؤخر أحياناً وصول المساعدات لأسباب أمنية، إلا أن المجموعات المسلحة كانت لا تسمح لها بالمرور أو تقبض رسوماً مقابل تمريرها.

بعد فترة من التصعيد والتهديد الأمريكي بتوجيه ضربة عسكرية، وقّعت الحكومة السورية في نيسان ٢٠١٣ اتفاقية الأسلحة الكيماوية، وأعلنت استعدادها لكشف وتدمير كل ما لديها من سلاح كيماوي.

وكان الباعث إلى ذلك هجوم بالغازات السامة في محيط دمشق، قامت المعارضة ووسائل الإعلام الغربية والسياسيون الغربيون على الفور بتحميل الحكومة السورية، إلا أن الأخيرة رفضت هذه الاتهامات جملةً وتفصيلاً. وكان قد وصل إلى دمشق قبل يوم واحد من الهجوم بالغازات السامة فريق من اللجنة الدولية لتحريم الأسلحة الكيماوية، للتحقيق في اتهامات عن استخدامات سابقة للغازات السامة.

في ضوء هذا قرر الرئيس الأمريكي أوباما، الذي كان قد وصف قبل ذلك استخدام الغازات السامة بأنه "خط أحمر" لا يجوز تجاوزه بأي حال، قرر على الرغم من تحذيرات الجيش والأجهزة الأمنية، توجيه ضربة عسكرية إلى سورية. كان يجب أن تكون "ضربة مرعبة": طائرتان ب ٥٢ كانت ستلقي قنابل زنتها ١٠٠٠ كيلو غرام، وغواصات وسفن حربية أمريكية من الأسطول البحري، كانت ستطلق صواريخ توماهوك. أما قائمة

الأهداف فكانت "إبادة جميع القدرات العسكرية" للجيش السوري. وقد ذكرت وسائل الإعلام الأمريكية أن الهجمات كانت ستتركز على "محطات الكهرباء، ومستودعات النفط والغاز" وجميع مستودعات السلاح والإمداد المعروفة، وجميع مواقع القيادة والمراقبة، وجميع المباني العسكرية والأمنية المعروفة.

وقد لخّص موظف كبير في المخابرات المركزية الأمريكية سي آي إي تحذيراً موجهاً إلى الرئيس أوباما بالكلمات المقتضبة الآتية: إن هجوم السلاح الكيماوي "لم يكن نتيجة للنظام الحالي، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تعرفان ذلك"، كما أن هيئة أركان الجيش أدلت بدلوها، وحذر الجنرال ديمبسي البيت الأبيض من "عدوان غير مبرر"، سيؤدي إلى حريق شامل في الشرق الأوسط. عندئذٍ أعلن الرئيس أوباما أنه سيأخذ موافقة الكونغرس التي لم يكن من المتوقع حصوله عليها. أما البرلمان البريطاني، الذي كان يتعيّن عليه الموافقة على اشتراك القوات المسلحة البريطانية في الضربة التي سيوجهها الجيش الأمريكي، فقد رفض تلبية طلب رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بشنّ حملة عسكرية جديدة.

بعد بضعة أشهر (نيسان ٢٠١٤) نشر الصحفي الأمريكي المعروف عالمياً سايمور هيرش مقالاً في المجلة البريطانية "لندن رفيو أوف بوكس" (London Review Of Books) عن "الخط الأحمر وخط الجرذان"، تحدث فيه بالتفصيل عن مقابلات مع رجال مخابرات أمريكيين، ومع عسكريين وسياسيين عن هجمات الأسلحة الكيماوية. ووصف "خط الجرذان"

بأنه تهريب الأسلحة إلى الجماعات المقاتلة في سورية بمعرفة وتنظيم أجهزة أمنية.

في آذار ٢٠١٣ أبلغت الحكومة السورية مجلس الأمن الدولي لأول مرة بهجوم بالغازات السامة على قرية خان العسل (محافظة حلب)، راح ضحيته عشرون شخصاً، ثم تبعته هجمات أخرى. وطلبت دمشق تحقيقاً دولياً شاملاً وافق عليه مجلس الأمن. لكن تنفيذ مهمة بعثة أخرته بمناورات سياسية بريطانيا وفرنسا، فحقّقَ خبراء روس بالتحقيق في الحادثة، وقدّمت نتائج تحقيقاتهم إلى مجلس الأمن الدولي؛ وحسب هذه التحقيقات حدث الهجوم، على أرجح الاحتمال، بغاز السارين المصنّع ذاتياً، إلا أن غطاءً من الصمت لَفَّ الأحداث دون أيّ عواقب.

أظهر تقرير "هيرش" تصرّف تركيا، ومِنْ ثَمَّ حلف شمال الأطلسي بكامله في ضوء جديد. فقد توصل إلى نتيجة مفادها أن جماعات مسلحة قد خزّنت الغازات السامة في البلدات القريبة من دمشق، وأن هذه الغازات قد انطلقت، على أرجح الظن، خلال المعارك مع الجيش السوري. وباحتمال كبير دعمت تركيا الجماعات المسلحة في الحصول على الغاز السام، أو في تصنيعه وفي تهريبه إلى سورية. أثبت "هيرش" هذا استناداً إلى أقوال عنصر أمن أمريكي آنذاك ذكر أن جهاز المخابرات العسكرية الأمريكي (Defense Intelligence Agency ,DIA) كان يعدّ يومياً في الأشهر قبل الهجومات (آذار – نيسان ٢٠١٣) تقريراً غير قابل للنشر. وكان هذا التقرير السري المعروف تحت اسم "سيروب" Syrup يتضمن جميع المعلومات الأساسية عن النزاع في سورية، بما فيها وضع الأسلحة الكيماوية. وبعد هجوم الربيع ٢٠١٣

(خان العسل) أصبح التقرير فجأة يقتصر على الأسلحة الكيماوية ويصدر بصيغة مختصرة جداً. وينقل "هيرش" عن عنصر الأمن الأمريكي قوله إن التعليمات بهذا الخصوص كانت تأتي من البيت الأبيض مباشرة.

ويضيف هيرش في تقريره أن هيئة الأركان الأمريكية كانت في ذلك الوقت منشغلة في "وضع خطط لتدخل بري ممكن في سورية". وكان هدف الغزو آنذاك "تدمير الأسلحة الكيماوية". وجاء في تقرير هيرش أيضاً أن أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية كانت لديها معلومات حينئذٍ أن "بعض وحدات المتمردين في سورية طوّرت أسلحة كيماوية". وكان هذا معروفاً لهيئة الأركان الأمريكية. وفي "تقرير سري جداً مؤلف من خمس صفحات" أشار جهاز المخابرات العسكرية الأمريكي (DIA) إلى أن جبهة النصرة تتلقى الدعم في ذلك من "تجار للمواد الكيميائية في تركيا والمملكة العربية السعودية" وأنها حاولت شراء كميات كبيرة من المواد الأولية اللازمة لصنع السارين. وفي أيار ٢٠١٣ اعتقلت في تركيا مجموعة من مقاتلي جبهة النصرة، كان في حوزتها ٢ كيلو غرام من السارين. في مجرى التحقيقات أطلق سراح جميع الموقوفين لأن الرجال كانوا ينقلون "مواد أولية لإذابة الجليد"، وبالفعل كانت المجموعة قد اشترت المواد اللازمة للسارين عن طريق وسطاء في بغداد. وهذا ما جاء حسب "هيرش" في تقرير جهاز المخابرات العسكرية الأمريكية (DIA) الذي نفى وجوده ناطق باسم مدير الجهاز الحكومي المذكور عندما سأله "هيرش" عن ذلك.

قبل يومين من بدء الهجوم المقرر، في الثاني من أيلول، تراجع أوباما عن قراره، وقد حدث هذا التحول بعدما حلَّل جهاز المخابرات البريطاني

عيّنات من السارين الذي استخدم في ٢١ آب في البلدات المجاورة لدمشق. وكانت العيّنات قد أعطيت للبريطانيين، حسب "هيرش"، من خبراء روس في إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية. وبيّنت تحاليل البريطانيين أن السارين لا يتطابق، حسب رجل المخابرات العسكرية الأمريكية، مع الغاز الذي كان موجوداً في مستودعات القوات العسكرية السورية: "كانت "ديا" (DIA) تعرف تركيبة الأسلحة الكيماوية المصنّعة في الاتحاد السوفييتي " التي كانت في حوزة سورية.

"بعد أيام قليلة من الحادثة قرب دمشق طلبنا من مصدر في الحكومة السورية إعطاءنا قائمة بالتركيب الراهن (للأسلحة الكيماوية، ك.ل.). ولذلك تمكّنا من تأكيد الفرق بهذه السرعة".

في هذه الأثناء أصبح العاملون في المخابرات الأمريكية واثقين من أن الحكومة التركية تقف وراء الهجوم الذي حدث قرب دمشق في آب ٢٠١٣؛ فهم يعرفون أن الرئيس أردوغان يدعم جبهة النصرة وجماعات إسلاموية أخرى، حسب قول رجل المخابرات الأمريكي المذكور الذي يشارك "سايمور هيرش" في معلوماته عن الحادثة: "كان البعض في الحكومة التركية يعتقدون" أنهم يستطيعون إسقاط الأسد "بافتعال هجوم بالغازات السامة في سورية؛ لكي يجبروا أوباما على تنفيذ تهديده بالخط الأحمر".

بسرعة كبيرة قدمت سورية قائمة بأسلحتها الكيماوية، إلا أنه بقي غير واضح أي مخزون من مكونات الأسلحة الكيماوية موجود لدى الجماعات المسلحة. وفي وسائل الإعلام الغربية، ولا سيَّما العربية منها في أغلب الأحيان، تُجُوْهِلَ هذا الموضوع حتى اليوم، أما الأسلحة الكيماوية السورية فقد تم حتى ١٤ تموز نقلها وتدميرها.

في نهاية سنة ٢٠١٣ ازداد الوضع في سورية سوءاً في جميع الجوانب؛ ففي نداء جديد لهيئة الأمم المتحدة طلبت المنظمة الدولية أكثر من ٦ مليار دولار لكي تتغلب على الكارثة الإنسانية في سورية وفي البلدان المجاورة، وتحدثت منظمات مختلفة تابعة للأمم المتحدة في أحد التقارير عن "حرب صامتة ضد تطور سورية البشري والاقتصادي"، وبقي المستفيدون تُـجَّارَ الحرب الأسلحة ومهرِّبي البشر والمخدرات. وحسبما جاء في تقرير لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجرائم، كانت طرق النقل تمر جميعها في الطرق غير الشرعية نفسها.

في نهاية العام كان يجري التحضير لمؤتمر في مونترو السويسرية يجب أن يتفاوض فيه وفدا الحكومة السورية والمعارضة مباشرة لأول مرة. وبعد سنتين تقريباً من توقيع اتفاقية جنيف اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على من سيقبل عضواً في وفد المعارضة، ومن لم يقبل. أولئك الذين لم يحملوا السلاح وعملوا دون كلل أو ملل في سورية لن يكونوا ممثلين في مونترو. وبالمقارنة مع أكثر من ٣٠ دولة ومنظمة دولية كانت تريد الحضور في مونترو بقي الصوت الحقيقي لسورية غير ممثل بما فيه الكفاية.

٢٠١٤

لما تحدثت الحكومة السورية والمعارضة السورية المعّنية من "أصدقاء سورية" في كانون الثاني ٢٠١٤ في مونترو وجنيف مع بعضٍ لم يكن السوريون يعتقدون بتحقيق أي نجاح، وكانت المباحثات تستند بصورة أساسية إلى اتفاقية جنيف تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٢. على جهة المعارضة السورية كان يجلس "الائتلاف الوطني"؛ أي الممثلون الخطأ؛ إِذ إنَّ

المعارضة غير المسلحة والمعارضين داخل سورية، بمن فيهم الأكراد، لم يكونوا مدعوين إلى المؤتمر، كما أن إيران لم تشارك في المؤتمر لأن خصمها الإقليمي المملكة العربية السعودية هدد بعدم الحضور إذا حضرت إيران. وينطبق الشيء نفسه على "الائتلاف الوطني"؛ فهو مموّل من المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا والدول الغربية ("أصدقاء سورية")، ويتبنى بالمقابل مصالحهم، أما في سورية فلا وجود لهذا الائتلاف.

كان النجاح الوحيد لمحادثات جنيف، التي دخلت في شباط في جولة ثانية، توقف القتال في الحي القديم في حمص في آخر الشهر، وبناء على ذلك تمكن أكثر من ١٠٠٠ مدني من مغادرة الحي. وفي أيار ٢٠١٤ توصّلوا إلى خروج آخر الجماعات المقاتلة من الحي المذكور. وكانت المفاوضات قد استمرت في سبيل ذلك أكثر من نصف عام. وفي أيار ٢٠١٤ قدّم وسيط الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، الأخضر الإبراهيمي، استقالته، كما انسحب أيضاً ممثله في سورية مختار لاماني، وفي تموز سمّي ستيفان دي ميستورا وسيطاً جديداً لهيئة الأمم المتحدة.

في حزيران ٢٠١٤ جرت انتخابات رئاسية في سورية جرى فيها تثبيت الرئيس بشار الأسد مجدداً في منصبه كرئيس للبلاد؛ ولأول مرة كان هناك ثلاثة مرشحين. وكما فعلت الحكومات الأوروبية الأخرى منعت الحكومة الألمانية أيضاً السوريين المقيمين في ألمانيا من المشاركة في الانتخابات. وقيل في تعليل ذلك إنّ الانتخابات "غير شرعية ديمقراطياً"، ولا يجوز إجراؤها إلا استناداً إلى اتفاقية جنيف؛ وهذا الرأي تبنّاه أيضاً وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي (اجتماع ١٤/٤/٢٠١٤). وفي لبنان قامت مظاهرة جماهيرية

للاجئين السوريين الذين كانوا يريدون التصويت على الحدود أو في السفارة السورية في بيروت.

منذ حزيران ٢٠١٤ احتلت العناوين البارزة لوسائل الإعلام عن التطورات في سورية الأخبار المتعلقة بـ "الدولة الإسلامية في العراق والشام" والمسماة اختصاراً باللغة العربية "داعش". وكان هذا التنظيم منذ ظهوره الأول في سورية في ربيع ٢٠١٣، قد فرض نفسه في معارك مسلّحة عنيفة ضد جماعات أخرى، وأعلن مدينة الرقة الواقعة في شمال سورية "عاصمة" له، ودخل في أول حزيران ٢٠١٤ إلى مدينة الموصل الواقعة في شمالي العراق. وكانت داعش تتطلع دوماً إلى احتلال حقول النفط السورية والعراقية. أما التنظيمات المقاتلة الأخرى التي بقيت قوية، فتمثلت في جبهة النصرة وهي فرع لتنظيم "القاعدة" في سورية بحسب زعمها. إلى جانب هذين التنظيمين كان هناك "الجبهة الإسلامية" التي اتحدت فيها منظمات إسلامية مختلفة.

استغل "أصدقاء سورية" ظهور الدولة الإسلامية "داعش" في شمالي سورية لبدء "حرب جديدة ضد الإرهاب"؛ وفي أيلول بدأت هجمات جوية على سورية، واستمرت أيضاً بداية العام ٢٠١٥، ولم يكن متفقاً عليها رسمياً مع الحكومة السورية. واتفقوا فيما بينهم على تسليح "معارضة مسلحة معتدلة" مزعومة وتدريبها لكي تقاتل ضد "الدولة الإسلامية".

لكن المقاتلين أنفسهم كانوا يريدون، في المقام الأول، محاربة القوات المسلحة السورية لكي يسقطوا الحكومة في دمشق، إلا أن جميع المراقبين يؤكدون أنه لم يعد يوجد في سورية "مجموعات مسلحة معتدلة". مقاتلو

"الجيش السوري الحر" تخلوا منذ زمن طويل عن القتال، وانضموا إلى تسويات الهدنات المحلية، وآخرون سافروا إلى أوروبا، بعضهم بصفة لاجئ، وبعضهم التحقوا بجبهة النصرة أو بـ "الدولة الإسلامية"، وهاتان المجموعتان تدفعان جيداً لمقاتليهما، وتسلحانهم بفضل ممولين أقوياء.

ولكن من هم هؤلاء الممولون، فهذا ما أوضحه "جو بايدن" نائب الرئيس الأمريكي في أول تشرين الأول في خطاب ألقاه في جامعة هارفرد؛ إذ قال: إن أكبر مشكلة للولايات المتحدة في سورية هم حلفاؤها في المنطقة؛ "فالأتراك والسعوديون والإماراتيون وإلخ.... مصممون على إسقاط الأسد وعلى حرب سنية شيعية بالوكالة، وهم مستعدون لدفع مئات الملايين من الدولارات، ولتقديم آلاف الأطنان من الأسلحة لكل من يريد القتال ضد الأسد. والناس الذين يزودنهم بالمال والسلاح، هم من جبهة النصرة والقاعدة ومن الجهاديين المتطرفين الذين يأتون من جميع أرجاء العالم". ولم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية " على الرغم من البحث المكثّف" من إيجاد "وسط معتدل" في سورية (كان من الممكن أن نتعاون معه)؛ فالوسط المعتدل يتألف من التجار، وليس من الجنود" حسب بايدن.

لم تزل أوروبا تتجاهل المعارضين السياسيين من أمثال مجموعة "إعمار الدولة السورية" أو "لجنة التنسيق الوطنية من أجل تحوّل ديمقراطي في سورية". ومع قوات الدفاع الشعبي الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، ومع أفقها السياسي لا يريد الاتحاد الأوروبي ولا تركيا أي علاقة. ولقد ظهر هذا بأجلى صورة في مدينة عين العرب الحدودية (المسماة

باللغة الكردية: "كوباني")، إذ تصدّ وحدات من حزب الاتحاد الديمقراطي منذ تشرين الأول ٢٠١٤ هجمات "الدولة الإسلامية". ولقد دُمّرت المدينة على نطاق واسع، وتنحى المشروع النموذجي الكردي لبناء مجتمع مدني، "روجافا"، أمام حرب مريرة لا ترحم.

استغلت الحكومة الألمانية الرأي العام المتعاطف مع كفاح الأكراد السوريين لكي ترسل أسلحة ومستشارين عسكريين إلى الحكومة الكردية في شمال العراق المتمتعة بالحكم الذاتي بقيادة الرئيس مسعود بارازاني، وهذه الحكومة متحالفة مع تركيا، وتتخذ موقفاً رافضاً من مشروع "روجافا".

تمكنت لجان المصالحة المحلية في سورية خلال العام ٢٠١٤ عبر محادثات متواصلة بلا كلل أو ملل من التوسط في تحقيق أكثر من أربعين اتفاقية هدنة محلية بين المجموعات المسلحة من جهة والجيش والحكومة من جهة أخرى. وفي هذه الأثناء شعر السكان في سورية بمرارة الحرب وبارتفاع تكاليفها؛ فقد تضاعفت الأسعار أربع مرات خلال وقت قصير، وازدادت البطالة، وصار الأطفال يعملون لإعالة أسرهم بدلاً من الذهاب إلى المدرسة. وحدث شحّ في الكهرباء والوقود والمياه، وأدّت الهجمات المستمرة على البنية التحتية المدنية إلى إلحاق أضرار اقتصادية وبيئية بمليارات الدولارات.

ومن بين الذين خسروا الحرب أيضاً مصداقية الأمم المتحدة، فقوات حفظ السلام في الجولان "يوندوف" تعرضت منذ العام ٢٠١٢ لهجمات جبهة النصرة، وقامت بخطف العشرات من جنودها. وفي منتصف تشرين الأول ٢٠١٤، سُحِبَ جنود القبعات الزرقاء (الأمم المتحدة) من الجزء

السوري من المنطقة العازلة في مرتفعات الجولان، بعد ٤٠ سنة من النجاح في حفظ السلام، وذلك بعد أن خطفت جبهة النصرة مجدداً ٤٠ جندياً آخر، وحاصرت أحد مواقع الحراسة. أدّى سحب جنود الأمم المتحدة إلى فتح الطريق أمام تقدّم المنظمات المقاتلة. وهذه التنظيمات تتعاون مع إسرائيل حسب تقارير "اليوندوف" في السنتين الأخيرتين؛ وإذ نُقل نحو ٢٠٠٠ جريح من هذه التنظيمات إلى المستشفيات الإسرائيلية، وعُولجوا هناك. وبعضهم عاد بعد شفائه إلى منطقة القتال، وتدخّل سلاح الجو الإسرائيلي وسلاح المدفعية مراراً وتكراراً لصالح جبهة النصرة ضد الجيش السوري. وفي كانون الأول ٢٠١٤ شنّ الطيران الإسرائيلي عدّة غارات على محيط دمشق، وهو يعلم أنّ القوات السورية مضطرة إلى التركيز على معركة أخرى، ولا وقت لديها للرد على هجماتها.

قبل وقت قصير من عيد الميلاد سنة ٢٠١٤ وجّهت منظمة الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية (OCHA) نداءً جديداً لإغاثة اللاجئين السوريين.

وجاء في النداء أن هناك حاجة إلى 8.4 مليار دولار لسنة ٢٠١٥ لإغاثة ١٢,٢ مليون إنسان في سورية، ٧,٦ مليون نازح داخل البلاد و ٣ ملايين لاجئ في البلدان المجاورة.

وتوقعّت الأمم المتحدة أن عدد المهجّرين سيزداد حتّى نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٥%. في نهاية العام ٢٠١٤ أعلنت مبادرة جديدة للمحادثات أعدّها كل من الوسيط الدولي الخاص ستيفان دي ميستورا وروسيا ومصر، وأعلنت مجموعات معارضة مختلفة، بمن فيها حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يمثّل الأكراد السوريين، عن استعدادها للمشاركة في المحادثات في

موسكو، وبعد فترة قصيرة من عيد الميلاد أعلنت وزارة الخارجية السورية أن الحكومة أيضاً مستعدة لحوار جديد مع أولئك الذين يؤمنون بوحدة سورية وسيادتها، وبذلك جرى التوصل في آخر كانون الثاني ٢٠١٥، بعد عام واحد من محادثات جنيف، إلى إجراء مفاوضات جديدة في موسكو بين ممثلي المعارضة وممثلي الحكومة السورية.

٢٠١٥

بدأت سنة ٢٠١٥ بالنسبة إلى سورية بإعلان واشنطن وأنقرة بتدريب ما سمّي "الثوّار المعتدلون". وجاء في بيان وزارة الخارجية التركية أن التدريب سيبدأ في وقت واحد في تركيا والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية. وأعلن رسمياً أن تدريب أول ٥٠٠٠ مقاتل سيبدأ في آذار ٢٠١٥، ويستمر ثلاث سنوات، وسيُدَرَّبُ ما مجموعه ١٥٠٠٠ عنصر من "المقاتلين المعتدلين". وسيتولّى مهمة التدريب، إلى جانب ضبّاط من الجيش التركي، ٤٠٠ عسكري أمريكي، وعناصر من شركات أمنية خاصة، ووافق الكونغرس الأمريكي على تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لتغطية تكاليف السنة الأولى، ومنذ البداية كان هناك خلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية حول مهمة القوة الجديدة المزمع تشكيلها؛ كانت واشنطن تريد أن تقتصر مهمة القوة الجديدة على محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في المنطقة الحدودية السورية العراقية، أما تركيا فكانت تريد قوة تحارب أيضاً ضد القوات المسلحة السورية وضد الرئيس بشار الأسد.

في كانون الثاني عقد المعارضون السوريون اجتماعين كبيرين، وجاء موسكو بدعوة من الحكومة الروسية وفد من المعارضة ووفد حكومي سوري.

وبما أن المدعوين من المعارضين كان عددهم ٣٠ شخصاً، ولم يكونوا متفقين على رأي واحد، عقدوا في بادئ الأمر اجتماعات متواصلة على مدى يومين كاملين لكي يتفقوا على رأي موحد؛ بعد ذلك انضم الوفد الحكومي.

تولّت موسكو دور مدير الجلسات، بينما رفض "الائتلاف الوطني" المدعوم من الغرب المشاركة في المؤتمر، وبقيت الصحافة في الخارج، واتفق المعارضون على بيان مؤلف من ١٠ نقاط (syrianfreepress.net 11, 4.2015)، أهمها:

توفير المتطلبات الإنسانية للسكان، وإطلاق سراح السجناء، والمحافظة على المؤسسات الحكومية بما في ذلك القوات المسلحة السورية. والمبدأ القائل بأن "امتلاك السلاح يجب أن يكون مقتصراً على الدولة وحدها" لَقِيَ انتقاداً لدى المعارضين الأكراد (حزب الاتحاد الديمقراطي)، لكنّه بقي موجوداً.

سلطت ورقة النقاط العشر الضوء على الوضع الإنساني وعلى الإجراءات المكوّنة للثقة (من جهة الدولة)، وتم ذكر اتفاقية جنيف (حزيران ٢٠١٢) في مقدمة الورقة فقط. وقد أكدت صحيفة السفير اللبنانية التي تحدثت بالتفصيل عن اللقاء، أن الواقع القائم يومئذٍ في سورية لم يعد يتطابق مع الوضع في صيف ٢٠١٢؛ ذلك أن "الجيش السوري الحر"

قد انحل إلى حد بعيد، والتدخل الإقليمي (تركيا، الكيان الصهيوني، المملكة العربية السعودية، قطر) ووجود القاعدة والجماعة التي سمّت نفسها "الدولة الإسلامية" طغى على ما يجري من تطور وأشار استطلاع للرأي أجرته المجموعة المعارضة (التي كانت آنذاك لا تزال موجودة في سورية) المسماة "إعمار الدولة السورية" (٢٧/١/٢٠١٥) إلى أن ٩٠ بالمائة من الذين شملهم الاستطلاع في سورية يعتبرون "الحرية وإطلاق سراح السجناء، وحل المسائل الإنسانية" أهم من مسائل الحل السياسي والمفاوضات، حسب السفير؛ وهذا ما عبرت عنه ورقة النقاط العشر.

طالبت مقدمة الورقة بأن الحل السياسي في سورية يجب أن يتم السعي إليه استناداً إلى اتفاقية جنيف. وجميع السوريين الذين يريدون ذلك يجب أن يكونوا شركاء في الحوار السوري الداخلي، وعند تحويل سورية إلى "دولة مدنية ديمقراطية" يجب ضمان "مبادئ المواطنة والمساواة بين جميع السوريين وبين الرجال والنساء " بالإضافة إلى ضمان الحقوق العرقية والقومية. كما أن محاربة الإرهاب يجب أن تستمر حتى القضاء عليه، ويجب إيقاف التدخل الأجنبي. إلا أن الورقة التي طرحت للنقاش مع الوفد الحكومي لم تُقَرَّ لأن بعض المشاركين من المعارضة انسحبوا من المناقشة. وعلى الرغم من الاختلاف الواسع بين أجزاء المعارضة وبين الحكومة جرى الاتفاق على عقد لقاء آخر.

وفي القاهرة أيضاً عقد ممثلو مجموعات معارضة مختلفة عدة لقاءات بدعوة من "المجلس المصري للشؤون الخارجية"، ولم يدع إلى هذه اللقاءات أعضاء الإخوان المسلمين الذين يشكلون أكثرية "الائتلاف الوطني"،

وكان هذا الائتلاف قد رفض المشاركة كمنظمة، كما كان قد فعل قبل ذلك في موسكو.

إلا أن أعضاء منفردين حضروا اللقاءات، ومنهم رئيس الائتلاف سابقاً أحمد جربا القريب من المملكة العربية السعودية. تميز اللقاء في القاهرة – مثل اللقاء في موسكو – باتخاذ موقف جديد للمعارضة. خلافاً لما كان يسمع، على مدى ثلاث سنوات، من "الائتلاف الوطني" المدعوم من الغرب ومن تركيا ودول الخليج، لم تضع المعارضة في موسكو ولا في القاهرة شرط استقالة الرئيس بشار الأسد للمحادثات الداخلية. وهكذا برز في القاهرة، كما قبل ذلك في موسكو (وطهران، مع نجاح أقل)، لمصر، ذات الوزن الكبير في الوطن العربي، موقف مستقل عن موقف الغرب وتركيا ودول الخليج تجاه سورية. كان المعارضون المجتمعون يبحثون عن سبيل للتفاوض مع الحكومة السورية لكي يتفادوا سفك مزيد من الدماء؛ وبذلك ضعف التأثير الذي كان يمارسه الغرب وتركيا ودول الخليج بوساطة "الائتلاف الوطني" على تطور الحرب في سورية. تحدث البيان المشترك الصادر عن مؤتمر القاهرة عن "حل وسط تاريخي" يجب أن يكتمل في سورية. لن يكون هناك مهزوم ولا منتصر. ومن ناحية المضمون لم يكن النص يختلف كثيراً عن بيان النقاط العشر الصادر في موسكو. كان هذان اللقاءان دَالَّيْنِ على أن المعارضة، التي كانت تريد إيقاف سفك الدماء عن طريق الحوار مع الحكومة وعن طريق المفاوضات السياسية، قد وجدت أخيراً إصغاء بعد سنين من الغياب.

الاقتصاد والمنحى التراجعي:

كان الاقتصاد السوري سنة ٢٠١٥ أيضاً في تراجع متواصل. فعمليات التخريب الهادف التي تقوم بها الجماعات المسلحة، واستمرار الحرب، ونهب آبار النفط والغاز، كل هذا زادت من حجم الدمار، كما أن الاتحاد الأوروبي شدد سنة ٢٠١٥ أيضاً العقوبات المفروضة على سورية مرّات عدة ، وأسهم بذلك في زيادة الفقر والبطالة في سورية وفي "هجرة الأدمغة" **(**هجرة الأكاديميين والأيدي العاملة المؤهلة**)**.

في الوقت نفسه تابعت صناديق مختلفة لإعادة الأعمار عملها، ووضعت خططاً للمستقبل استعداداً لما ستحققه من أرباح عندما تتوقف الأعمال القتالية في يوم من الأيام في سورية.

تسيطر حكومتا ألمانيا والإمارات العربية المتحدة على صندوق لإعادة إعمار سورية أسسه "أصدقاء سورية" سنة ٢٠١٢، وفي هذه الأثناء يتولى إدارة الصندوق "الائتلاف الوطني" الذي ينسق في غازي عنتاب **(**تركيا**)** إجراءات المساعدة الإنسانية لشمال سورية. وهو يقدم المساعدة، حسب قوله، لمشاريع التزود بالمياه والخدمات الطبية والمدارس ولتأمين المواد الغذائية. لكن المناطق الواقعة تحت سيطرة الأكراد السوريين أو الحكومة السورية مستثناة من هذه "المساعدة لإعادة الإعمار".

بعيداً عن المساعدات الإنسانية تمول الحكومة الألمانية، على سبيل المثال، مشروعاً للتدخل من نوع خاص. يتمثل في إذاعة جيب صغيرة ترمي إلى "تحفيز الثورة الإعلامية"؛ فقد تحدثت وكالة الأنباء "إسيوشيتد برس" في كانون الأول ٢٠١٥ عن مجموعة من "الصحفيين والتقنيين" سلاحها

"صندوق أسود لا يلفت النظر بحجم كرتونة الحذاء". بهذا الصندوق تستطيع "المعارضة" في سورية التحدث إلى محطات إذاعية تبث في "أراضٍ معادية"؛ وفي نهاية العام بدأ الجهازُ البثَّ في منطقتي إدلب وحماة. يعمل الجهاز بقرص متصل بالأقمار الصناعية وببطارية سيارة وهوائي طوله متر واحد، ويغطي منطقة قطرها ٥ كم. ومن المقرر أن تعمل "إذاعة الثوار" هذه في أماكن جديدة من بينها منطقتان واقعتان تحت "الدولة الإسلامية".

في بيروت وضعت "بعثة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا" "أجندة وطنية لمستقبل سورية"، شارك في وضعها اقتصاديون ورجال أعمال سوريون أيضاً، وهنا أيضاً تشارك الحكومة الألمانية في التمويل. وتجدر الإشارة إلى أن منصب نائب مدير البعثة المذكورة يتولاه عبد الله الدردري الذي كان حتى آذار ٢٠١١ يشغل منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والتخطيط في سورية.

في مقابلة مع وكالة الأنباء الفرنسية AFP، قال مدير برنامج سورية باسل كاغادو **(١٨/١/٢٠١٥)**: إن سورية قد خسرت بسبب الحرب "عشرات السنين"؛ "لقد تراجع الاقتصاد إلى مستوى الثمانينيات"؛ وبسبب المقاطعة الاقتصادية والحرب لم يعد لدى الحكومة واردات كافية، وهي مضطرة بصورة متزايدة إلى الاعتماد على المعونة الاقتصادية من إيران وروسيا، والتضخم عال جداً، ونصف السكان عاطلون عن العمل، والتجارة مع العالم الخارجي "منهارة". فسورية "لن تكون أبداً كما كانت، إذ إن القوة الاقتصادية تصبح أقل والسكان أيضاً". والعقوبات الاقتصادية

الغربية ضد قطاع النفط الحكومي، أي ضد النفط الذي لا تسيطر عليه "الدولة الإسلامية"، وضد القطاع المصرفي، ألحقت ضرراً بالغاً، إذ إن المصرف المركزي السوري والمصارف الحكومية الأخرى مقاطعة دولياً.

هجرة الأدمغة : الطبقة العليا والوسطى تغادران البلاد:

الطبقة الوسطى السورية تغادر البلاد منذ العام ٢٠١٢، عائلات كثيرة تبيع أملاكها لكي تمهّد الطريق لأبنائها للسفر إلى أوروبا أو إلى بلدان أخرى لكي يتابعوا هناك تعليمهم أو للبحث عن عمل. وفي سنة ٢٠١٥ حدثت موجة للهجرة، كانت دون أدنى شك منظمة، انتقل خلالها مئات آلاف السوريين عبر البحر المتوسط إلى أوروبا. وكانت قد نشرت إشاعات جعلت الناس يتحركون؛ فقد كان الناس في إسطنبول، كما في بغداد، يتحدثون الحديث نفسه، وهذا ما سمعته المؤلفة شخصياً من اتصالات هاتفية ومراسلات مع شابين لا يعرف أحدهما الآخر؛ كلاهما أراد أن يعرف ما إذا كان صحيحاً أن ألمانيا قد أرسلت سفناً إلى تركيا لنقل اللاجئين إلى أوروبا، وفي مخيمات اللاجئين في تركيا وشمال العراق لاحظ العاملون في منظمات الإغاثة والمعونات الإنسانية كيف انطلق الناس فجأةً في جماعات كبيرة"، لكي يذهبوا إلى أوروبا" **(**في أحاديث مع المؤلفة**)**.ومن الواضح تماماً أن القوات التركية تلقّت تعليمات بغض النظر عندما يحاول اللاجئون الوصول إلى أوروبا. هذا ما جاء في تقرير مصوّر بثّته القناة التلفزيونية الألمانية باللغة العربية "دي دبليو" (DW) عن "الشاطئ الذهبي للبحر المتوسط"، مرفأ مرسين التركي. هناك كان المهربون يعرضون نقل الشخص

إلى أوروبا مقابل ٥٠٠٠ يورو، ويقول أحد المهربين، إنه لم يكن هناك داع للخوف من الشرطة. (www.dw.com,13.1.2015).

وجاء في تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي (BBC)، أن قنصلة فخرية فرنسية كانت تبيع في متجرها في مدينة بودروم الواقعة في جنوب تركيا دون أي إعاقة أو حذر زوارق مطاطية وصدريات إنقاذ للاجئين الذين كانوا يريدون الانتقال إلى إحدى الجزر اليونانية (www.bbc.com) **(١١/٩/٢٠١٥)**. وطريق البلقان مشهورة كطريق لتهريب المخدرات من أفغانستان وإيران وتركيا؛ والناس البسطاء لا يعرفون أي شيء عن ذلك، ولذلك هم مضطرون إلى الاعتماد على معلومات الأشخاص والمؤسسات الذين تتوفر لديهم هذه المعلومات. ويستفيد أيضاً من المتاجرة باللاجئين شركات السياحة والنقل. في أيلول ٢٠١٥ كانت الباصات تسافر يومياً من دمشق إلى لبنان حيث ينقل المسافرون بالطائرة إلى إسطنبول أو بالسفينة إلى مرسين **(كارين لويكفلد، نويس دويتشلاند ٧/٩/٢٠١٥)**. إلى جانب ذلك ازدهرت التجارة بعوز الناس وضيقهم، ففي مجال المعونة الإنسانية الخاصة ، حسب سجلات منظمة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، كان في سورية في نهاية عام ٢٠١٥/ ٦,٦ مليون إنسان نازح **(لاجئ داخلي)** و٤,٣٩ مليون يعيشون كلاجئين في مخيمات في الدول المجاورة، العراق وتركيا ولبنان والأردن، وقدّر عدد الناس المعتمدين على المعونة في سورية ب ١٣,٥ مليون إنسان.

إلا أن ما لم يحظ إلا بقليل من الاهتمام؛ حقيقة أن كثيراً من المانحين خفضوا سنة ٢٠١٥ المبالغ التي كانوا قد وعدوا بتقديمها لمنظمات الإغاثة

التابعة للأمم المتحدة. وكان البرنامج العالمي للتغذية، قد أشار في خريف ٢٠١٤ إلى أن المعونة الغذائية ستنخفض بسبب عدم وصول الإعانات الموعودة. وفي السنة التالية، في أيلول ٢٠١٥، نشر البرنامج الأرقام، فتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خفضت معونتها من ٢,٢ مليار دولار **(٢٠١٤)** بأكثر من ٣٠ بالمئة أي إلى نحو ١,٣ مليار دولار.

كما أن بريطانيا خفضت دعمها بمقدار الثلث تقريباً. وألمانيا التي كانت قد قدمت في العام ٢٠١٤ مساعدات بقيمة ٣,١ مليون دولار، لم تدفع سنة ٢٠١٥ إلا ١٤٣ مليون دولار، وأما المملكة العربية السعودية التي تعد من أكبر الداعمين الماليين للجماعات الإسلاموية المقاتلة في سورية فقد دفعت لبرنامج التغذية العالمي سنة ٢٠١٣ ما يزيد على ٢١ مليون دولار، ولكن في سنة ٢٠١٥ لم تدفع حتى أيلول دولاراً واحداً. كما أن النمسا وهنغاريا لم تدفعا سنة ٢٠١٥ أي مبلغ للبرنامج من أجل سورية، وبصورة عامة فقد خفضت جميع دول الاتحاد الأوروبي، باستثناء هولندا، مدفوعاتها للبرنامج سنة ٢٠١٥ – وغالباً بمقدار كبير.

وقد أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى أن: "برامج إغاثة اللاجئين ومنظمة استقبالهم تعانيان نقصاً دائماً في التمويل". وخطة الإعانة للاجئين السوريين سنة ٢٠١٥ ممولة بنسبة ٤١ بالمئة فقط؛ وهذا أدى إلى تخفيض كبير لحصص المواد الغذائية، وهو ما أجبر اللاجئين، الذين يتلقون حصصاً غذائية إلى العيش بمبلغ ٠,٤٥ – ٠,٥٠ دولار في اليوم. وقد أخبر كثير من اللاجئين في الأردن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هذا التخفيض كان أحد الأسباب المهمة التي

جعلتهم يغادرون البلاد. وقد أفاد لاجئون في العراق والأردن ولبنان وفي مصر، أن السبب ذاته هو الذي دفعهم إلى اليأس وجعلهم يقررون الذهاب إلى أوروبا (المفوضية، ٢٥/٩/٢٠١٥). وبين آب وتشرين الأول ٢٠١٥ كان يعود من الأردن وحده أكثر من مئة إنسان كل يوم إلى سورية. (www.bbc.com ,12.10.2015)

الوضع في جبهات القتال:

تركّز اهتمام وسائل الإعلام خلال سنة ٢٠١٥ إلى حد بعيد على التطورات العسكرية في سورية.

في أول العام احتلت الصدارة المعارك العنيفة لقوات الدفاع الذاتي الكردية التي تخوض منذ أيلول ٢٠١٤ قتالاً ضارياً مع تنظيم "الدولة الإسلامية" على مدينة كوباني (عين العرب باللغة العربية) المهمة الواقعة على الحدود السورية التركية، بدعم عسكري من وحدات خاصة من البيشمرغة الكردية من المناطق الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي في شمالي العراق، وبغارات من سلاح الجو الأمريكي، وقد تمكنت الوحدات الكردية من دحر التنظيم في نهاية كانون الثاني، لكن كوباني تحولت إلى ركام.

وفي حزيران تركزت المعارك بصورة متزايدة على طرق النقل والمعابر الحدودية المهمة إستراتيجياً والواقعة بين حلب والحسكة في شمالي شرق سورية، وكان على رأس المشاركين في هذه المعارك قوات الدفاع الذاتي الكردية، ووحدات الدفاع الشعبي الكردية أيضاً، التي أخذت تتعاون بصورة متزايدة مع مجموعات مسلحة سورية، ومع القبائل العربية في غرب

سورية التي رأت أن مصالحها مهددة بتقدم وحدات جبهة النصرة (القاعدة) ووحدات "الدولة الإسلامية". وكانت القوات الكردية التي تتعاون مع حزب العمال الكردستاني (PKK) تقدم المساعدة للوحدات اليزيدية المتشكلة حديثاً في شمالي العراق. وهناك دخلت إلى الساحة أيضاً وحدات مقاتلة آشورية مسيحية جديدة، تتلقى دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية. في الخريف اتحدت الوحدات الكردية مع قوات مقاتلة عربية وآشورية في حلف جديد تحت اسم "قوات سورية الديمقراطية"، مما ضمن لها استمرار الدعم من سلاح الجو الأمريكي. وفي بداية كانون الأول أفادت وسائل إعلام تركية وعربية وإيرانية أن الجيش الأمريكي يوسع، ويجهز مطار الرميلان الواقع في شمال غرب محافظة الحسكة وقد كان حتى ذاك الحين مطاراً زراعياً (٥/١٢/٢٠١٥) وهناك في الرميلان وجود قوي للحركة الكردية السورية، حسبما جاء في تقرير لوفد من الدوليين في سنة ٢٠١٤، وفي محيط الرميلان حقول مهمة.

أدى تحالف القوات الأمريكية مع "قوات سورية الديمقراطية"، التي يشكل الأكراد القوة الغالبة فيها، إلى تقوية السعي الكردي إلى الحكم الذاتي ودفع الأتراك إلى شن هجوم عسكري عدواني ضد حزب العمال الكردستاني ضد الوحدات الكردية في شمالي سورية أيضاً. على الرغم من ذلك استطاع الأكراد السوريون توسيع منطقة نفوذهم في المناطق الحدودية السورية باتجاه شمال العراق (الحسكة)، ونحو الغرب باتجاه حلب. ويسمي الأكراد هذه المنطقة "روجافا" (أي "الغرب"، وهم يعنون بذلك الجزء الغربي من المنطقة التي يسكنها الأكراد). وفي كانون الأول ٢٠١٥ أُعلن أن

الوحدات المقاتلة الكردية و "قوات سورية الديمقراطية"، بدعم من سلاح الجو الأمريكي، قد تمكنت من طرد قوات "الدولة الإسلامية" من سد تشرين على نهر الفرات ذي الأهمية الإستراتيجية، ومن الاستيلاء على السد (www.dw.com,26.12.2015).

في آذار ٢٠١٥ هجم "جيش الفتح" المؤلف من عشرات الآلاف من المقاتلين القادمين من تركيا، على محافظة إدلب الواقعة شمالي غرب سورية. كان هذا الجيش مزوداً بصواريخ تاو الحديثة (صواريخ موجهة مضادة للدبابات) ومدعوماً من المدفعية التركية، واحتل مدينة إدلب، مركز المحافظة. أما القوات السورية فقد انسحبت. كان "جيش الفتح" ردَّ تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر على محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تدريب "ثوار معتدلين" للقتال ضد "الدولة الإسلامية". لأنّ الأمور لم تتقدم بسرعة كافية وبصورة حاسمة بالنسبة إلى الدول الإقليمية المذكورة، ولأن هذه الدول كانت تريد قوات تقاتل، في المقام الأول، ضد الجيش السوري لكي تسقط الرئيس بشار الأسد، قامت هذه الدول بتجنيد مرتزقة وتمويل وتسليح "جيش الفتح"، وأرسلتهم إلى الحرب. احتجاجاً على ذلك استقال الجنرال الأمريكي "مايكل ناغاتا" المسؤول عن تدريب "الثوار المعتدلين"، وفي وقت لاحق من العام نفسه أوقف الجيش الأمريكي برنامج التدريب.

في آذار أيضاً سنة ٢٠١٥ احتلت قوات ما يسمى "الجبهة الجنوبية"، من ضمنها أيضاً جبهة النصرة، المعبر الحدودي السوري الأردني "نصيب"، وعلى إثر ذلك أغلقت سورية الحدود مع الأردن. فانتقل شحن البضائع

المتبقي عبر الحدود إلى المعبر الحدودي الصغير الواقع إلى الشرق من نصيب في محافظة السويداء.

وفي أيار دخلت قوات "الدولة الإسلامية" إلى مدينة تدمر. وهذه هي المدينة الواقعة بالقرب من المدينة الصحراوية التاريخية "بالميرا". على إثر ذلك هرب آلاف الناس تحت حماية الجيش السوري، الذي اضطر إلى الانسحاب، عبر الصحراء إلى حمص. وفي مسرح "بالميرا" المصنف ضمن التراث الثقافي العالمي قام مقاتلو الدولة الإسلامية بإعدام الموظفين الحكوميين وجنود الجيش السوري الذين كانوا قد أسروا. وكان سجن تدمر قد أَخْلَتْهُ الحكومة السورية، وفي آب أقدمت "الدولة الإسلامية" على تعذيب وقتل مدير الآثار في تدمر خالد الأسعد البالغ من العمر ٨٠ عاماً.

في الوقت نفسه الذي دخلت فيه "الدولة الإسلامية" إلى تدمر، تم كشف تقرير لجهاز المخابرات العسكرية الأمريكي (DIA)يعود إلى آب ٢٠١٤ **(**انظر الملحق، الوثيقة رقم ٣**)** أن تركيا والغرب ودول الخليج قد أسهمت في تقوية المجموعات الإسلامية المقاتلة في سورية لكي تسقط حكومة الرئيس بشار الأسد، وبذلك كان من المطلوب إضعاف "النفوذ الإيراني". طيلة ثلاث سنوات بقيت الدول المذكورة تتفرج وتقبل، لا بل تشجّع، تزايد قوة الإسلاميين وحصولهم على شحنات من الأسلحة الغربية.

تدخل روسيا:

أدى إضعاف القوات المسلحة السورية – حسب معلومات غير مؤكدة، خسر الجيش ثلث جنوده بين قتيل ومتضرر من الحرب – إلى تدخّل

سلاح الجو الروسي في نهاية أيلول ٢٠١٥، وأعلن الرئيس فلاديمير بوتين أن التدخل يأتي بناء على طلب الحكومة السورية، ويرمي في حربه ضد "الدولة الإسلامية". وكان هدف الغارات مواقع القوات الإسلامية ومستودعات الأسلحة وطرق الإمداد. بذلك رأت تركيا – في شمال غرب سورية – أن مصالحها مهددة جداً إلى درجة أنها أسقطت في ٢٤ تشرين الثاني إحدى الطائرات الحربية الروسية، وتمكن الطياران الروسيان من القفز من الطائرة بالمظلة إلا أن أحدهما قتلته قوات تركمانية وهو لم يزل في الجو. وهذه الوحدة العسكرية التركمانية، التي كانت مواقعها وطرق إمدادها قد تعرضت لقصف من الطائرات الروسية، كانت، حسب معلومات وسائل إعلام عربية، قد تدربت على يد الجيش الأمريكي. ويقال إنّ هذه الوحدات كانت مكلّفة من الحكومة التركية حماية طرق الإمداد والمعابر الحدودية، وكانت تتعاون مع المخابرات التركية.

دول الاتحاد الأوروبي في الحرب السورية:

بناء على الهجوم الذي وقع في باريس **(**في ١٣ تشرين الثاني**)** قررت حكومات فرنسا وألمانيا وبريطانيا في بداية كانون الأول ٢٠١٥ الالتحاق عسكرياً بالحرب في سورية. ومثلما فعل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والمسمى التحالف المضاد للدولة الإسلامية لم تأخذ الدول الأوروبية المذكورة إذناً من الحكومة السورية، وهي لم تزل مصرّة على أن هذه الحكومة، وعلى الأخص الرئيس بشار الأسد، يجب أن يتنحّى.

في هذه الأثناء كان الوسيط الخاص للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا، قد كثّف جهوده للتوصل إلى حل سياسي في سورية، وكان هذا الأمر قد صار ممكناً لأن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كانتا قد اتفقتا على ذلك. وبدعم من الطرفين وموافقتهما أُلِّفَتْ مجموعات عمل يتناقش فيها المعارضون السوريون وممثلو الحكومة حول مختلف الموضوعات. وإلى المحادثات التي جرت في فيينا - دون مشاركة سورية - جاء وزراء خارجية ١٧ دولة وكذلك الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لكي يقرروا مصير سورية (انظر الملحق، الوثيقة رقم ٢). كان الهدف بدء محادثات سورية داخلية في بداية سنة ٢٠١٦، تُعزّز بوقف لإطلاق النار في جميع أرجاء البلاد؛ أما تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية، فكانت تحاول الهيمنة على العملية السياسية وشكّلت، في مؤتمر للمعارضة في الرياض في منتصف كانون الأول، وفداً للتفاوض، فاحتجّت روسيا وإيران. وعقد الأكراد السوريون، حزب الاتحاد الديمقراطي، وقوات سورية الديمقراطية، وغيرهم من المعارضين، مؤتمراً موازياً خاصاً بهم، وكُلِّفَ دي ميستورا تشكيلُ الوفد المفاوض للمعارضة السورية.

وفي سورية عقدت في هذه الأثناء اتفاقيات أخرى لوقف إطلاق النار. في منتصف كانون الأول انسحبت مجموعات مسلحة من حي الوعر في حمص، كما أن النزاع حول الزبداني ومضايا (الواقعتين تحت ضغط الجيش السوري وحزب الله) وحول قريتي الفوعة وكفريا قرب إدلب (المحاصرتين من جماعات مسلحة تابعة ل "جيش الفتح") بدا، على الرغم من جميع العقبات، قريباً من الحل بموجب اتفاقية على ثلاث مراحل. وأدى مقتل

قائد "جيش الإسلام" زهران علوش في غارة لسلاح الجو السوري إلى إضعاف المجموعة المقاتلة في "الغوطة" شرقي دمشق.

خلال سنة ٢٠١٥ ضعفت مطالبة "أصدقاء سورية" باستقالة الرئيس السوري بشار الأسد. وكان السبب في ذلك اتساع عمليات "الدولة الإسلامية" التي بدأت تتوجه بصورة متزايدة ضد المصالح الغربية وضد مصالح دول الخليج، وعلى الأخص المملكة العربية السعودية. وقدّر عدد المقاتلين الأجانب في صفوف القوات الإسلاموية في سورية والعراق سنة ٢٠١٥ بأكثر من ٢٠٠٠٠ مقاتل (International Center for the study of College London).www.icsr.org;king'sRadicalisation .

وكان أغلبهم قد جاء من تونس **(٣٠٠٠)** ومن المملكة العربية السعودية **(٢٥٠٠)**، واحتل الأردن والمغرب وروسيا المراتب الثالثة والرابعة والخامسة بنحو ١٥٠٠ مقاتل منها. واحتلت المراتب التالية فرنسا **(١٢٠٠)** ولبنان **(٩٠٠)** وألمانيا **(٦٠٠)**.

وبتدخل روسيا في الحرب أخذت وسائل الإعلام الغربية والسياسيون الغربيون يتحدثون عن القتال ضد الإسلامويين جنباً إلى جنب مع الرئيس بشار الأسد ومع الجيش السوري، بدلاً من القتال ضدهم. وحتى المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل اعترفت **(في ٢٤/٩/٢٠١٥)** بأنه يجب التحدّث "مع كثيرين" إذا ما أريد إنهاء الحرب في سورية، و" أيضاً مع الرئيس الأسد". وقال الشيء نفسه وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس"؛ لكن هذا التحول في الرأي لقي معارضة، في المقام الأول، لدى

"الائتلاف الوطني" المعارض المدعوم من الغرب، ولدى مؤيديه في وسائل الإعلام والسياسة.

هؤلاء ظلوا مصرّين على أن الرئيس الأسد هو "صانع الدولة الإسلامية"، ولذلك لا يمكن الانتصار على "الدولة الإسلامية" إلا برحيل الأسد.

عن الحالة النفسية والمعنوية في سورية:

في سورية كان كثير من الناس يرون الأمور بشكل مختلف، كما يتبين من استقراء للرأي أجرته الشركة البريطانية ORB International. قامت هذه الشركة في حزيران وتموز ٢٠١٥ باستطلاع رأي سكان من المحافظات السورية الأربع عشرة، فكان معظمهم يرون أنهم سيتمكنون في المستقبل من العيش معاً في بلدهم بسلام. (www.opinion,co,uk).

ولكن من الذي كلّف الشركة إجراء هذا الاستطلاع، بقي الأمر غير واضح. وشركة "أو آر بي إنترناشيونال" تعمل، حسب أقوالها، لصالح حكومات ومنظمات وطنية ودولية، وشركات ووسائل إعلام، وأيضاً لصالح أحزاب سياسية وجماعات دينية أيضاً.

٦٥% من السوريين الذين سئلوا عن رأيهم أعربوا عن ثقتهم بأنهم "سيتمكنون باحتمال كبير، أو باحتمال كبير نسبياً، من تجاوز مشاكلهم ومن العيش معاً بسلام"، ورفض ٧٠ % تقسيم بلدهم إلى مناطق للحكم الذاتي أو الفيدرالي، أما رأيهم في الغارات الجوية المستمرة التي يقوم بها التحالف

بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد "الدولة الإسلامية" فكان متساوياً تقريباً بين الرفض والتأييد: ٤٩% من الذين شملهم السؤال يرفضون هذه الغارات، بينما يؤيدها ٤٧%. وكان ٥٧% يرون أن الأمور تتطور في بلدهم في الاتجاه الخاطئ. فقط ٢١% يقولون إن حياتهم الآن أفضل مما كانت عليه في الوقت الذي كانت فيه حكومة الرئيس بشار الأسد تسيطر على المنطقة التي يعيشون فيها، خلافاً لذلك أفاد ٤٠ بالمئة أن حياتهم قبل أربع سنوات كانت أفضل، بينما قال ٣٥ بالمئة أنه لم يطرأ على حياتهم سوى تغير طفيف. كانت الآراء متباينة جداً حسب المنطقة التي يعيش فيها الناس٢٢% قالوا إن "الدولة الإسلامية" كان لها تأثير إيجابي في حياتهم، بينما أعرب ٨١% عن ثقتهم بأن "الدولة الإسلامية" هي من صنع الولايات المتحدة الأمريكية. و٥١% يرون أن "الدولة الإسلامية" لا يمكن إزالتها من سورية إلّا إذا حُلّت أيضاً المشاكل الأخرى". وكما في سورية أجرت "أو آر بي إنترناشيونال" استطلاعاً للرأي في العراق أيضاً طرحت فيه أسئلة مشابهة أيضاً. ويؤكد مدير "أو آر بي" جوني هيلد أن غالبية السوريين يفضلون حلاً سياسياً على الحل العسكري، وفي الوقت نفسه أصبح واضحاً أن "العراق وسورية" لا يمكن النظر إليهما منعزلين بعضهما عن بعضٍ. "فالدولة الإسلامية في العراق لا يمكن أن تهزم دون حل المشاكل في سورية".

يقول دبلوماسي عربي في دمشق (في حديث مع المؤلفة): إن السوريين قادرون على حل خلافاتهم فيما بينهم لولا التدخل الإقليمي والدولي، إلا أن رغبة السوريين في تحقيق السلام سنة ٢٠١٦ تواجهه تطورات أخرى؛

فالناتو **(حلف شمال الأطلسي)** يمركز باستمرار وحدات عسكرية جديدة في شرق البحر المتوسط في تركيا، وتحت قيادة المملكة العربية السعودية نشأ حلف عسكري جديد بالتعاون مع تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي.

٢٠١٦

قبل وقت قصير من عيد الميلاد سنة ٢٠١٥ اتخذ مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم ٢٢٥٤ **(١٨/١٢/٢٠١٥)**. الذي يحدد خطة زمنية تبدأ في كانون الثاني ٢٠١٦. وينص على أن يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار لكي تبدأ المحادثات. ولكي تتحقق هذه الهدنة وتُضمَن يجب الاتفاق على نظام للمراقبة. وجرى التأكيد على اتفاقية جنيف **(٣٠/٦/٢٠١٢)** وأن عملية الانتقال السياسي لإنهاء الحرب يجب أن تكون في أيدي السوريين وحدهم: "السوريون يقررون مستقبل سورية"، هذا ما جاء حرفياً في النص؛ والهدف هو "تشكيل حكومة جديرة بالثقة وشاملة وغير طائفية" خلال ستة أشهر، ثم وضع دستور جديد وإقراره في استفتاء شعبي عام. ويجب إشراك السوريين الموجودين في الخارج في العملية، وبعد ذلك يجب إجراء انتخابات جديرة تحت إشراف الأمم المتحدة. وجرى تحديد مدّة زمنية لتحقيق ذلك وهي ١٨ شهراً.

وكما في اتفاقية جنيف لم يرد في القرار أي ذكر لاسم الرئيس السوري؛ إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا استغلوا مكانتهم في مجلس الأمن الدولي، وأعلنوا على لسان وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جون

كيري أن "الرئيس السوري فَقَد كرئيس للدولة كل إمكانية وكل مصداقية لكي يوحّد بلده، أما وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف فقد دعا الجميع إلى التخلي عن المبالغات الكلامية غير المجدية، وبذل جميع الجهود الممكنة لتنسيق القتال ضد الإرهاب في سورية، وللتوصّل إلى حل سياسي للنزاع. وأكّد السفير السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري أن الحكومة السورية منفتحة على جميع المحاولات الجادّة لإنهاء الأزمة في سورية، وهي مستعدة للمشاركة في عملية سورية دون تدخل أجنبي تتم بموجبها المحافظة على سيادة سورية ووحدة أراضيها.

لأول مرة بعد اتفاقية جنيف **(في حزيران ٢٠١٢)** التي أقرّها وزراء خارجية الدول الخمس التي تملك حقّ النقض في مجلس الأمن الدولي **(الصين وفرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية)** – مع العلم بأن الولايات المتحدة انتهكتها بعد ذلك بإعطائها تفسيراً من جانب واحد – اتفقت أطراف متعارضة دولية وإقليمية على تصرّف موحّد في سورية.

يستند القرار ٢٢٥٤ إلى مؤتمر سورية في فيينا **(٣٠/١٠/٢٠١٥)** وإلى بيان المجموعة الدولية الداعمة لسورية في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٥ في فيينا. وفي كلا اللقاءين، ومِنْ ثَمَّ في صياغة كلا النصّين، شاركت إيران التي لها نفوذ واسع في سورية. وكانت دول الخليج – والكيان الصهيوني الذي يمارس نفوذاً غير مباشر على التطور في سورية – تعزل قبل ذلك إيران على الدوام؛ إلا أن الاتفاقية التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران حول برنامجها النووي قوّى بشكل واضح موقع إيران في المنطقة. وعلى

الصعيد العسكري استفادت إيران جداً من التنسيق العسكري الجديد مع روسيا في سورية، ومع روسيا وسورية والعراق في المنطقة.

لم يكن الجانب السوري مشاركاً رسمياً في أي من اللقاءين، ولكن أبلغت الحكومة السورية بذلك بصورة غير رسمية، كما أبلغ الائتلاف الوطني المعارض الذي يدعمه الغرب، كل من قبل حلفائه وأصدقائه. في نهاية كانون الثاني ٢٠١٦ أعلن الوسيط الخاص للأمم المتحدة في سورية ستيفان دي ميستورا عن عقد لقاء جديد بين الحكومة وجزء من المعارضة السورية في أول شباط في جنيف؛ أعلن الجانب الحكومي السوري استعدَادَهُ للمشاركة، ولكن ظهرت خلافات واضحة لدى المعارضة السورية.

وبما أن الولايات المتحدة وحلفاءها لدى "أصدقاء سورية" لم يكونوا يريدون ظهور التنوع الشديد للمعارضة على طاولة المفاوضات، فقد أصروا على تشكيل وفد معارض واحد. وهكذا أبعد عن المشاركة "جبهة النصرة" و"الدولة الإسلامية في العراق والشام" و"حزب الاتحاد الديمقراطي" أكبر ممثل للأكراد السوريين. دعي إلى الرياض ممثلون مختلفون للمعارضة لكي يؤسّسوا "مجلساً أعلى للمفاوضات". ضم هذا المجلس مجموعات مختلفة وأشخاصاً منفردين وأيضاً الإخوان المسلمين و٣٠ تنظيماً مسلحاً يشارك في القتال في سورية. لم يكن المجلس يحظى إلا بدعم قليل في سورية. وكان الوفد الوحيد الذي مثّل المعارضة في محادثات جنيف مدعوماً من المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا).

عُيّن رياض حجاب رئيساً للوفد ومنسقاً عاماً له. وكان رياض حجاب، الذي تولّى رئاسة الحكومة في سورية فترة قصيرة (حزيران-آب ٢٠١٢) بعد أن كان وزيراً للزراعة (٢٠١١/٢٠١٢) وعضواً قيادياً في حزب البعث السوري فترة طويلة من الزمن، قد غادر سورية في آب ٢٠١٢ والتحق بالمعارضة السورية في الخارج. وكان الوفد المؤلف من تجمّع من منظمات وهيئات عديدة مختلفة (كما ذكرنا أعلاه) غير متّفق في الرأي حول ما إذا كان يجب أن يشارك في محادثات جنيف أو لا. وأخيراً أرسل إلى جنيف فريق صغير لكي يدرس الوضع ويتحدّث إلى وسائل الإعلام. وكان الجديد في الأمر أن هذا الفريق الصغير كان يضمّ بعضاً من قادة الجماعات المسلّحة، من بينهم محمد علوش ممثل "جيش الإسلام" المدعوم من المملكة العربية السعودية والمتمركز في "الغوطة" شرقي دمشق.

على الرغم من أن القرار ٢٢٥٤ كان يرفض صراحة طرح شروط مسبقة للمحادثات، طالب وفد المعارضة باستقالة الرئيس السوري بشار الأسد، وبإطلاق سراح جميع المعتقلين، وبإيقاف القصف بـ "البراميل المتفجرة"، وبالسماح بدخول المعونات الإنسانية دون إعاقة، قبل أن يكون مستعداً للمشاركة في محادثات جنيف. إلا أن الدول المانحة (دول الخليج وتركيا ودول الغرب)، ضغطت على "المجلس الأعلى للمفاوضات" لكي يذهب إلى جنيف. وكان الوفد الذي توجّه إلى جنيف يضم ممثّل "جيش الإسلام" محمد علوش، وهو أخو زهران علوش الذي قتل في غارة للطيران السوري في كانون الأول ٢٠١٥. وكلا الأخوين كانا قد تلقّىَ تعليماً دينياً سلفياً، ويدعوان إلى إقامة "دولة إسلامية" في سورية.

ولأن "أصدقاء سورية" لم يكونوا يريدون حضور جماعات معارضة أخرى محادثات جنيف، دعا وسيط الأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا مجموعات معارضة أخرى لحضور المحادثات بصفة "مستشارين" و"ممثلين للمجتمع المدني". وكان دي ميستورا مخوّلاً في ذلك استناداً إلى فقرة في القرار ٢٢٥٤ تنصّ على "جمع طيف عريض قدر الإمكان من المعارضين السوريين الذين يختارون ممثليهم لحضور المفاوضات، ويحددون مواقفهم التعارضية لكي تبدأ العملية السياسية". وذكر بالاسم النساء المعارضات والمجموعات المعارضة التي تنضوي تحت مظلة موسكو والقاهرة. دعيت هذه الوفود بالإضافة إلى وفد معارض من داخل سورية و"قائمة ديمقراطية علمانية" تضم أيضاً "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي وقادة عسكريين من قوات الدفاع الشعبي الكردية ثم قوات سورية الديمقراطية. كما دعيت أيضاً إيران الداعم الأقوى للحكومة السورية.

ولكن، كما في المرات السابقة، لم يتم التوصل إلى اتفاق ملزم بسبب طرح شروط و شروط مسبقة جديدة. كما أن "أصدقاء سورية"، وعلى الأخص دول الخليج، رفضوا مشاركة إيران. كما رفضت تركيا و"أصدقاء سورية" مشاركة الأكراد السوريين – سواء كأحزاب أم كمجموعات مقاتلة. وعلى الرغم من أن الوفد الحكومي السوري كان قد وصل إلى جنيف منذ فترة من الزمن، اتّهم "أصدقاء سورية" دمشق بتأخير المحادثات و "المماطلة" لتضييع الوقت، وأخيراً أصبح واضحاً أن المحادثات لا تؤخذ على محمل الجد، وهكذا أجّلها دي ميستورا إلى وقت لاحق.

عندئذٍ استغلّ مؤتمر الأمن الدولي في ميونيخ (١٢-١٤ شباط ٢٠١٦) الذي شاركت فيه تقريباً جميع الدول التي تنتمي إلى "المجموعة الدولية الداعمة لسورية". وأخيراً اعتبر "نجاحاً كبيراً" الاتفاق على مبادئ كان قد تم الاتفاق عليها في فيينا (تشرين الثاني ٢٠١٥)، وفي مجلس الأمن الدولي بالقرار رقم ٢٢٥٤ (كانون الأول ٢٠١٥).

وفي هذه الأثناء بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا محادثات مكثّفة من أجل التوصّل إلى هدنة كمقدمة للمفاوضات في جنيف. بدأت الهدنة في نهاية شباط (٢٧/٢/٢٠١٦) وتم في بادئ الأمر التقيّد بها على نطاق واسع. ومن أجل مراقبة الهدنة شكّلت روسيا "مركزاً لمصالحة الأطراف المتعادية في سورية". وشكّل القاعدة لهذا المركز مطار حميميم (قرب اللاذقية) الذي تستخدمه روسيا. وكانت مهمة المركز، إلى جانب مراقبة الهدنة وتقديم المساعدة عند المصالحة بين المجموعات المقاتلة والحكومة السورية وجيشها، توزيع المعونات الإنسانية.

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت قد التزمت مراقبة الهدنة، شُكِّلَتْ نقطة مشتركة للاتصال بين الولايات المتحدة وروسيا. أقامت الولايات المتحدة الأمريكية مركز مراقبتها في عمّان (الأردن). وفي أيار أُسّست في جنيف غرفة مشتركة للمراقبة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة. وكانت جميع آليات المراقبة هذه تتفق مع قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤. ومع بداية الهدنة في آخر شباط حدّد دي ميستورا استئناف محادثات جنيف في ١٤ آذار ٢٠١٦.

وبمساندة فريق دولي باشر دي ميستورا العمل، إلى جانبه كان "مستشارون ذوو كفاءات عالية ومهيؤون جيداً " **(**دي ميستورا، في مؤتمر صحفي، في ١٦**/**٣**/**٢٠١٦ في جنيف**)**. شارك في اللقاء خبراء من بريطانيا وهولندا وسويسرا ومن السويد وألمانيا؛ علاوة على ذلك أرسلت جميع دول "المجموعة الدولية الداعمة لسورية" ممثلين إلى جنيف كانوا يعملون في الخلفية.

شارك عن الحكومة الألمانية فولكربَرْتِس مدير "مؤسسة العلم والسياسة" الممولة من الدولة، وكانت هذه المؤسسة قد جمعت في برلين في ربيع ٢٠١٢ عدة عشرات من المعارضين السوريين الذين يعيشون في المنفى لوضع إِستراتيجية عن كيفية الاستيلاء على سورية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً "في اليوم التالي" (The Day After) وكان المقصود "في اليوم الذي يلي" سقوط الحكومة السورية. **(**انظر أيضاً إلى الوراء سنة ٢٠١٢**)**.

في آذار ٢٠١٢ في "أول لقاء مع ممثلي الحكومة السورية كان بَرْتِس، يوم الجمعة بعد الظهر، إلى جانب دي ميستورا على بعد مقعدين فقط"، حسبما ذكرت "قنطرة" بكل افتخار. هذه النافذة الشرق أوسطية **(**www.quantara.de**)** التي تنشر باللغات الإنجليزية والألمانية والعربية هي، حسبما تقول هي نفسها، "مشروع للمحطة التلفزيونية الألمانية دي دبليو" و"تتلقى دعماً مالياً من وزارة الخارجية الألمانية ومن جمهورية ألمانيا الاتحادية".

وكان بَرْتِس، الذي يتكلّم العربية بطلاقة، قد عيّنه دي ميستورا في أيلول ٢٠١٥ رئيساً لإحدى اللجان الأربع التي يجب أن تؤدي دوراً ناشطاً

عند إجراء المفاوضات السورية الداخلية. وكانت اللجنة التي يرأسها مسؤولة عن الشؤون العسكرية والأمنية ومكافحة الإرهاب وهي لم تزل – مثلها مثل اللجنة المسؤولة عن الأمان والحماية الإنسانية التي يرأسها النرويجي يان إغلاند – ناشطة حتّى اليوم، ولكن خلافاً لإغلاند الذي كان يزوّد الصحافة في جنيف بما لديه من معلومات بصورة منتظمة، كانت لجنة الشؤون العسكرية والأمنية ومكافحة الإرهاب تعمل في السّر دون الإدلاء بأي بيانات.

كان للحكومة الألمانية تأثير آخر في المحادثات. فالمجلس الأعلى للمفاوضات كان يتلقّى الدعم – بتكليف من "أصدقاء سورية" – من مشروع استشاري للمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وتقول المؤسسة إنها "تدعم الحكومة الألمانية لتحقيق أهدافها في مجال التعاون الدولي". وكان خبراء المؤسسة يدعمون المجلس الأعلى للمفاوضات سياسياً وقانونياً. كما كان المستشارون الإعلاميون يساعدون المجلس على نشر مواقفه عبر وسائل الإعلام وشبكات "التواصل الاجتماعي" (تويتر، فيسبوك). وكانت الحكومة الألمانية تتحمّل تكاليف المشروع الاستشاري البالغة ٢ مليون يورو.

أجريت المحادثات بوساطة الأمم المتحدة بطريقة "مكوكية" (Shuttle Service). كان ستيفان دي ميستورا يلتقي مع الوفد السوري الرسمي ومع وفد المجلس الأعلى للمفاوضات كُلٌّ على حدة وينقل لكل منهما وجهة نظر الطرف الآخر. كان كل طرف يسجّل آراءه على أوراق تقدّم للطرف الآخر، فيرسلها ويعلّق عليها. وبين حين وآخر كان دي ميستورا يلتقي مع

"مستشاري" المعارضة، فيقدمون له بدورهم مواقفهم ومطالبهم وعروضهم. وبعد ذلك كان فريق الأمم المتحدة يلخّص، حسب رأيه، نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف لكي يعرضها على الجميع من جديد.

كان الوفد الحكومي يصرّ على أن توضّح أولاً أسس المفاوضات، التي يجب أن تتفق مع المبادئ التي كانت دمشق قد قدمتها في جنيف في جولة المحادثات التي جرت في أول سنة ٢٠١٤؛ ومن بين هذه المبادئ "محاربة الإرهاب" والمفاوضات "دون شروط مسبقة". وكان الهدف المنشود "حكومة الوحدة الوطنية" مع التشديد على سيادة سورية ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي. وكان الوفد يطالب بأن تقوم الدول المجاورة بتأمين حدودها وإيقاف دخول المقاتلين والسلاح، وهذا ما تطالب به أيضاً قرارات مجلس الأمن الدولي ٢١٧٣ و ٢١٧٨ و ٢٢٥٣.

مع ذلك ظلّ المجلس الأعلى للمفاوضات يضع شرطاً مسبقاً للعملية السياسية في سورية هو تنحّي الرئيس بشار الأسد كما كان يقول ممثل "جيش الإسلام" في المجلس الأعلى للمفاوضات محمد علوش. إضافة إلى ذلك كانوا يطالبون بإطلاق سراح المعتقلين. قام كل من الوفد الحكومي والمجلس الأعلى للمفاوضات، وكذلك "مستشارو" وفود المعارضة بإبلاغ الصحافة بمواقفهم. كان بين الوفود الاستشارية، إلى جانب ما يسمى "منصة موسكو" و"منصة القاهرة"، "المجلس الاستشاري للنساء السوريات" المؤلّف من عشر ممثلات للمنظمات النسائية السورية، وكذلك وفد سوري داخلي. وممن ظلوا مستبعدين، كما في السابق، الممثلون (الأكراد) لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، والمجلس الديمقراطي

السوري بعد استراحة بمناسبة عيد الفصح استؤنفت المحادثات في أول نيسان ٢٠١٦، وكان الوسيط الخاص للأمم المتحدة قد أعطى جميع الأطراف ورقة أولية عن "المبادئ الأساسية لحل سياسي في سورية"، مبتغياً التوصل عبرها إلى نوع من التوافق. تضمّنت الورقة اثنتي عشرة نقطة من بينها: احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها، وأيضاً المحافظة على علمانية الدولة، مثلما كان قد نصّ على ذلك أيضاً قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤. وجاء في الورقة أيضاً أن النساء يجب أن يكنّ ممثلات بنسبة لا تقل عن ٣٠% في مؤسسات وهيئات القرار السياسي.

أعلن المجلس الأعلى للمفاوضات عن استعداده "لتقاسم السلطة بالتساوي مع الحكومة السورية خلال المرحلة الانتقالية؛ نصف السلطة للحكومة والنصف الآخر للثورة".

أما المجموعات المسلحة، التي كانت منذ البداية ضد محادثات جنيف، فقد اتخذت من معارك في محيط حمص وعلى الطرق التي تصل بين تركيا وشرق حلب ذريعة لدقّ طبول الحرب، وجاء في إعلان صادر عن جبهة النصرة أن "التصعيد بدأ في الليل، وأن المنطقة مهمة جداً لأنه إذا ما نجح النظام سيقطع الهواء عن حلب". في ذلك الوقت بدأ الطيران الروسي بالقصف.

جاء التحذير من "المرصد السوري لحقوق الإنسان" في بريطانيا، ونقلته عنه جميع وسائل الإعلام العالمية، وأعربت الإدارة الأمريكية عن "قلقها البالغ" وأدانت "خرق الهدنة". وطالب المجلس الأعلى للمفاوضات بوقف محادثات جنيف لأن الحكومة السورية تستعملها

"ذريعة" لشنّ هجماتها العسكرية (رويترز، ١٨/٤/٢٠١٦)، فإجراء محادثات في الوقت الذي يقوم فيه الجيش السوري بـ "قصف المدنيين وتجويعهم" أمر "غير مقبول".

وأعلنت عشر مجموعات مسلحة عن إنهاء العمل بوقف إطلاق النار، وأرسل محمد علوش، مندوب المجموعات المسلحة في المجلس الأعلى للمفاوضات، من جنيف رسالة إلى المقاتلين قال فيها : "لا تثقوا بالنظام ولا تنتظروا منه عطفاً عليكم"، ثم تابع القول: "هاجموهم واقتلوهم، هاجموهم أينما وجدتموهم". حاول المجلس الأعلى للمفاوضات اعتبار تصريحات علوش "شخصية" لا تمثل وجهة نظر الوفد، ولكن بعد وقت قصير تبيّن أنها كانت تعني نهاية المحادثات.

دخول الجيش التركي:

في هذه الأثناء كانت الانتخابات البرلمانية في سورية (١٣/٤/٢٠١٦) قد أسفرت عن انتصار التحالف الملتف حول حزب البعث، وكان قد شارك في الانتخابات نحو خمسة ملايين ناخب من أصل ٨,٨ مليون مواطن يحق لهم الاقتراع. وتقدّم إلى الانتخابات ٣٥٠٠ مرشح في عموم البلاد ووصفت المعارضة الخارجية الانتخابات بأنها "مهزلة"، أما هيئة الأمم المتحدة فلم تدل بأي تعليق عليها.

استطاع الجيش السوري بمساندة روسية تحرير مدينة تدمر الصحراوية وطرد من يسموّن أنفسهم "الدولة الإسلامية" ("داعش") نحو الشرق. وفي أول آب ٢٠١٦ دخل الجيش التركي إلى الشمال السوري، إلى المدينة

الحدودية جرابلس؛ تحت اسم "عملية درع الفرات" حاربت إلى جانب الجيش التركي، وحدات مقاتلة تركمانية كانت قبل ذلك تحارب في حلب وحولها في محافظة إدلب إلى جانب "جبهة النصرة". وعللت أنقرة دخولها، رسمياً، بالحرب ضد إرهاب "الدولة الإسلامية في العراق والشام" مما ضمن لها سكوت دول حلف شمال الأطلسي. وفي الحقيقة أعطي بذلك مقاتلو "الدولة الإسلامية" الذين كانوا يسيطرون على المعبر الحدودي السوري – التركي الإستراتيجي قرقميز (قرب جرابلس)، الفرصة لأن يغادروا المدينة باتجاه الرقة. وهناك تقارير أخرى تقول: إنهم بدّلوا ببساطة مظهرهم الخارجي، وبقوا في المدينة. وفي الوقت نفسه وُسِّعَت الهجمات ضد قوات الدفاع الشعبي الكردية (YPG,YPJ).

تقع مدينة جرابلس على الضفة الغربية لنهر الفرات، على بعد ١٣٠ كم تقريباً شمال شرق حلب وعلى بعد ٣٠ كم غرب عين العرب (المسماة باللغة الكردية "كوباني"). ومنذ سنوات تخطط تركيا لإقامة "منطقة عازلة" بين جرابلس وإعزاز، الواقعة إلى الغرب منها، تمتد إلى مسافة ٦٠ كيلومتراً داخل الأراضي السورية وتقع تحت سيطرتها. وبناء على هذه الخطط تقدم الجيش التركي مع الميليشيات التركمانية نحو الجنوب (إلى منبج والباب)، وكانت منبج والباب لم يزل يتقاتل عليها كل من تركيا والقوات الكردية ومقاتلي الدولة الإسلامية. وبين هؤلاء كان ينشط نحو ٢٠٠٠ جندي من القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية ودول حلف شمال الأطلسي. وأفاد شاهد عيان بحضور المؤلفة أنه كان في منبج قوات خاصة

ألمانية ومدرّبون إلى جانب الوحدات الكردية. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان (بريطانيا) في تشرين الثاني ٢٠١٦ أنه كان هناك ٥٠ رجلاً من القوات الخاصة الألمانية يدربون المقاتلين على استعمال السلاح ونزع الألغام.

تحرير مدينة حلب:

قدّمت الحكومة السورية احتجاجاً شديد اللهجة إلى الأمم المتحدة ضد التدخل العسكري التركي المخالف للقانون الدولي، ولكن دون جدوى.

وبعد وقت قصير تبين أن التدخل العسكري التركي في شمال سورية كان جزءاً من اتفاق مع روسيا على الأقل. وأدى انسحاب الكتائب التركمانية من شرق حلب والمناطق المجاورة إلى إضعاف "جيش الفتح" الذي كان منذ أوائل صيف ٢٠١٥ يسيطر على أجزاء واسعة غرب حلب من محافظة إدلب في الشمال السوري. وفي الوقت نفسه تقريباً الذي هجمت فيه القوات التركية على جرابلس بدأ "جيش الفتح"، انطلاقاً من إدلب، هجوماً صاعقاً على حلب (انظر فصل "المحرق حلب"). انتهى القتال في عيد الميلاد ٢٠١٦ بتحرير شرقيّ حلب على يد الجيش السوري وحلفائه (روسيا وإيران وحزب الله). تم ترحيل ٣٥٠٠٠ شخص من شرق المدينة، من بينهم ٥٠٠٠ مقاتل، وأكثر من ١٠٠ ضابط أجنبي كانوا يساندون المقاتلين. وتم نقل المرحّلين إلى إدلب وإلى المناطق المجاورة الواقعة تحت سيطرة الجماعات المقاتلة. أما المصابون بجروح بالغة وأصحاب الامتيازات فقد نقلوا إلى تركيا. وكان بين هؤلاء فتاة اسمها بانا العابد مع أخيها وأهلها.

أصبحت بانا مشهورة لأن أمها كانت تنشر في تويتر باسمها أخباراً من شرق حلب، وبعد ترحيلها التقت مع الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان ومع ممثلين أمريكيين، وكانت أمها قد أرسلت عبر تويتر رسالة إلى الرئيس الأمريكي المنتخب حديثاً دونالد ترامب وقالت له : إذا ما وعدها بأن يفعل شيئاً لأطفال سورية، فسيكون منذ الآن صديقها.

في عيد الميلاد ٢٠١٦ احتفل الناس في حلب لأول مرة، مرةً أخرى معاً، في الشوارع والكنائس وكلهم أمل. وفي كاتدرائية القدّيس إلياس المدمّرة بُني من أنقاض السقف المنهار مهدٌ للسيّد المسيح.

قدّمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر العربي السوري، وروسيا، المساعدة للناس. ووزعت منظمات الإغاثة الغربية والحكومات الغربية مساعداتها على الناس في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. ورداً على سؤال للمؤلفة عما إذا كان المبلغ الذي خصصته بداية عام ٢٠١٧ الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية الدولية، وقدره ١٥ مليون يورو، للمساعدات الإنسانية قد استفاد منه النّاس أيضاً بالتعاون مع الحكومة السورية، كان الجواب **(١٧/١/٢٠١٧)** أن ألمانيا لا تعمل إلا في "مناطق المعارضة".

بانسحاب المسلحين من شرقيّ حلب دخلت هدنة للمدينة حيّز التنفيذ. وكانت قد توسّطت لعقد هذه الهدنة كل من روسيا وإيران وتركيا. وفي ٣٠ كانون الأول ٢٠١٦، تم توسيع نطاق الهدنة لتشمل سورية بكاملها.

بقي مستثنى من الهدنة "جبهة النصرة" التي غيّرت سنة ٢٠١٦ اسمها إلى "جبهة فتح الشام" وانفصلت رسمياً عن "القاعدة"، وكانت الجماعة تبتغي من وراء هذه المناورة المكشوفة قبولها كشريك في محادثات جنيف، الأمر الذي لم يتحقق. وممن استثني أيضاً الجماعة التي تسمي نفسها "الدولة الإسلامية" وجميع المجموعات المقاتلة التي تتعاون مع هاتين المنظمتين.

بدأ التمرّد الأخير لهذه الجماعات قبيل عيد الميلاد في وادي بردى إلى الغرب من دمشق، وكان المسلّحون يسيطرون هناك منذ ٢٠١٣ على منابع مياه نهر بردى وعين الفيجة. آنذاك منعوا الماء من الجريان في الأنابيب المخصصه، لذلك، وحرموا ٥,٥ مليون إنسان في دمشق من التزوّد بما يحتاجون إليه من مياه. وبعد مفاوضات عسيرة ومعارك متكررة أخلت الجماعات في نهاية كانون الثاني ٢٠١٧ منطقة الينابيع بحيث استطاع فريق للإصلاح من إزالة الأضرار. ونصّ الاتفاق على أن المقاتلين بإمكانهم تسليم أسلحتهم، الأمر الذي فعله المئات منهم، أما الذين لم يقبلوا بذلك فقد رُحِّلُوا مع عائلاتهم إلى إدلب.

كان من المظاهر الدالّة على نهاية الحرب في سورية الهدنات المحليّة الكثيرة التي اتُفق عليها بين شباط ونهاية كانون الأول ٢٠١٦ والتي زاد عددها على ١٠٠٠ هدنة. وبناء على ذلك سلّم أكثر من ١٥٠٠٠ رجل أسلحتهم، وجرى دمجهم في المجتمع وتسوية أوضاعهم بموجب عفو رئاسي عام.

بعد أسابيع قليلة من بدء وقف إطلاق النار على نطاق واسع من البلاد **(٣٠/١٢/٢٠١٦)**؛ حدث لأول مرة، في مفاوضات في العاصمة الكازاخستانية أستانا، لقاء بين الجماعات المقاتلة والحكومة السورية **(٢٣-٢٤/١/٢٠١٧)**. ١٤ مجموعة مقاتلة تتلقى الدعم، بصورة رئيسية، من تركيا أعلنت استعدادها للمشاركة، لكنّها قصرت مشاركتها على التقاط الصور. واتفقت روسيا وإيران وتركيا على آلية لمراقبة وقف إطلاق النار في سورية. علاوة على ذلك قدّم خبراء روس مشروعاً لدستور جديد. وبعد أيام قليلة قُدِّمَ المشروع أيضاً لممثلي مجموعات سياسية معارضة مختلفة في لقاء انعقد في موسكو. وهذا المشروع هو ملخّص لاقتراحات سبق أن قدّمتها في الأعوام الأخيرة المعارضة السورية والحكومة. وقد أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن المشروع لا يشترط إجراء النقاش اللازم لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤ وإنما تسريعه. وذكر الجانب الروسي أن المشروع لا يتضمن المطالبة بنظام فيدرالي في سورية حسب اقتراح الجانب الكردي. وقالت زاخاروفا الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية إن الدستور الجديد لا يجوز أن يكون باعثاً لنزاع جديد، بل يجب أن يقدّم حلولاً للمشاكل والخلافات **(٢٧/١/٢٠١٧)**. "لقد حان الوقت لأن يوضع بين أيدي الأطراف المتعادية مشروع دستور بدلاً من البنادق".

٢- الوضع في سورية:

عن المستوى القومي والدولي للنزاع

لما بدأت الاحتجاجات في سورية في آذار ٢٠١١، كانت البلاد تعاني عدداً كبيراً من المشاكل الداخلية التي تراكمت عبر عشرات السنين.

كانت الأطماع البريطانية والفرنسية قد قسّمت في معاهدة سايكس بيكو (١٩١٦) الولايات العربية التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية فيما بينها إلى "مجالات مصالح" و"مناطق انتداب"، ورسمت حدوداً جديدة. وبموجب وعد بلفور (١٩١٧) أعطيت المنظمة الصهيونية العالمية الحق بأن ينشئ اليهود وطناً قومياً لهم في فلسطين. وكان الاستفتاء الوحيد لسكان المنطقة ذات الصلة هو الذي أجرته لجنة " كينغ-كرين" بتكليف من الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون آنذاك. وقد أثبتت نتائج الاستفتاء أن الخطط البريطانية – الفرنسية مرفوضة.

٦٠ % من الالتماسات المقدّمة رفضت الانتداب الفرنسي، إلا أن نتائج الاستفتاء لم تؤخذ بالحسبان في مؤتمر باريس للسلام (١٩١٩).

خلال فترة الانتداب (١٩٢٢-١٩٤٦) تركت فرنسا آثاراً واضحة؛ فقد تم، أولاً، فصل لبنان عن سورية، وفيما بعد أُعطي لواء إسكندرون لتركيا التي جعلت منه لواء هاتاي، كما وحاولت فرنسا تقسيم سورية إلى دويلات صغيرة : في الجنوب كان يجب أن تنشأ دولة للدروز، وفي ساحل البحر المتوسط دولة للعلويين، وكان من المقرر فصل حلب وإبقاء دمشق جذعاً بلا أغصان. فلجأ السوريون إلى المقاومة، وتميزت فترة الانتداب الفرنسي بالثورات والصراعات المسلحة مع سلطة الانتداب. على إثر ذلك قام سلاح الجو الفرنسي بقصف منطقة الدروز عدة مرات، ولم تسلم أحياء دمشق أيضاً من القصف الجويّ، وحتّى البرلمان السوري تعرّض للقصف. وقامت سلطة الانتداب بحل حكومات منتخبة، وباعتقال سياسيين، وبملاحقة المقاومين دون رحمة. في سنة ١٩٤٣ انتهت فترة الانتداب ولكن الفرنسيين لم ينسحبوا إلا في سنة ١٩٤٦.

تلا ذلك سنوات من الاضطرابات السياسية الداخلية تخللتها انقلابات عسكرية واغتيالات، ثم وحدة عسيرة مع مصر بقيادة جمال عبد الناصر **(١٩٥٨-١٩٦١)**. فالجمهورية العربية المتحدة تحطّمت بعد ثلاث سنوات، وفي سنة ١٩٧٠ قام حافظ الأسد بـ "حركة تصحيحية" تولى على إثرها منصب رئيس الوزراء.

وفي سنة ١٩٧١ تولّى رئاسة الدولة بموجب استفتاء شعبي عام. وفي حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ خسرت سورية مرتفعات الجولان الخصبة التي احتلتها إسرائيل، وضمّتها إلى أراضيها سنة ١٩٨١ خلافاً للقانون الدولي، ثم جاءت بعد ذلك حرب أخرى سنة ١٩٧٣، والحرب الأهلية في لبنان **(١٩٧٥-٢٠٠٠)**، ثم ثلاث حروب متتالية كبيرة في جوارها المباشر في العراق **(١٩٨٠-١٩٨٨، ١٩٩١، ٢٠٠٣)**.

كانت سورية تنتمي إلى حركة عدم الانحياز، ولكن كان لها علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي. ولما توفّي الرئيس حافظ الأسد سنة ٢٠٠٠ كان نظام القطبين العالمي، قد انتهى ولم يعد للاتحاد السوفييتي وجود. وخلافاً للولايات المتحدة الأمريكية المتبقية كقوة عالمية، سعت دول البريكس **(البرازيل و روسيا و الهند و الصين و جنوب إفريقيا)**، كقوى إقليمية جديدة ناهضة، إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، وكان لسورية مع جميع دول البريكس علاقات وشراكات جيّدة.

ولّما تولّى الحكم الرئيس بشار الأسد، أراد ترتيب البلاد من جديد، التي كانت في عهد أبيه مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً سياسياً واقتصادياً مع الاتحاد السوفييتي. فوعد بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية. وخلال زمن

قصير دخلت الشابكة، وسمح بالهوائيات التلفزيونية الفضائية، وبالهواتف النقالة وزرعت في كل مكان الصرّافات الآلية. وأعاد الرئيس بشار الأسد بناء المؤسسة الأمّنية، وسمح بخصخصة مجال التعليم، وبفتح مصارف أجنبية في سورية. وفتح البلاد أمام الاستثمارات الأجنبية، وأجرى "إصلاحات" اقتصادية باتجاه حرية السوق. وأقامت سورية علاقات طيّبة مع دول الاتحاد الأوروبي دون أن تتخلّى عن علاقاتها الجيّدة والمديدة مع حليفيها إيران (منذ ١٩٧٩) وروسيا (كدولة خلفت الاتحاد السوفييتي). وشعرت سورية بأنها قوية بما فيه الكفاية لتسلك طريقاً سياسياً سلمياً جديداً في المنطقة.

المستوى القومي للنزاع:

تطوّرت المشاكل الداخلية في سورية على مدى عقود من الزمن، وكان لها أسباب سياسية، وأخرى اقتصادية أيضاً. كانت هناك الهوّة الكبيرة بين الريف والمدينة التي يصفها عالم الاجتماع الفرنسي يوسف كرباج (في مقابلة مع المؤلفة في حزيران ٢٠١٢) على الشكل الآتي:

لقد كنت متأثراً جداً من التحديث الكبير والظاهر في أمكنة كثيرة مثل السويداء واللاذقية وفي الجبال الساحلية؛ لكن الأمر مختلف جداً في مركز دمشق إذ إن غالبية النساء محجّبات. في الجبال وفي الأحياء المسيحية في دمشق يشاهد المرء الفتيات ببناطيل الجينز والشعر المكشوف، وهذا تعبير عن المؤشرات الديمغرافية في سورية. تولّد لدي الانطباع في سورية أن المجتمع يعيش على مستويين مختلفين من التحديث؛ فالمقربون من جهاز السلطة لديهم دخول أوسع إلى التحديث، وخاصة إلى كل ما يرافقه من

مظاهر: التعليم والرعاية الصحية، والشوارع، والكهرباء والماء. وعلى الصعيد الآخر هناك جزء كبير من السكّان بقي خارج الحداثة. هناك مجتمع يتطوّر بسرعات مختلفة. فالغالبية العظمى من السكان لم تزل تعيش في نوع من النظام القديم. فنحن نجد معدلات عالية للولادات في محافظتي حلب ودير الزور في شرق البلاد. أما في جبال الساحل وفي جبل العرب وعند المسيحيين فنجد تطوراً سكانياً شبيهاً بالتطور الأوروبي. وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة حدّة التوترات.

كانت هناك مشاكل في مناطق البادية التي يسكنها تقليدياً البدو الرحل والعشائر البدوية. هؤلاء ينتقلون مع قطعانهم من شمال العراق عبر سورية والأردن نحو الجنوب إلى عمق شبه الجزيرة العربية، وكانوا في نزاعات دائمة مع ذلك الجزء من السكان الذي يعيش بصورة مستقرّة في القرى ويعمل في الزراعة. ومنذ بداية القرن التاسع عشر تزايد التوطين الطوعي، أو المدعوم من الدولة، على ضفاف نهر الفرات وحول حلب وفي وسط سورية. كما أن سلطة الانتداب الفرنسية حاولت دمج البدو في المجتمع الحضري. وفي عهد الرئيس حافظ الأسد بنيت للقبائل البدوية بيوت ومدارس ومستشفيات. وبذلك حاولت الدولة توطينهم بفتح آفاق اقتصادية أمامهم، وأدخلت ممثلي القبائل إلى الأجهزة الحكومية لكي تقوّي ارتباطهم بالدولة السورية.

وكانت هناك مشكلة أخرى في سورية سنة ٢٠١١ هي الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة، والتي حدثت بسبب فترة الجفاف الطويلة **(٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)**

إذ إن المياه لها أهمية وجودية بالنسبة للبلد الزراعي" سورية". وكانت الحاجة إلى المياه تغطّى من السدود الكثيرة في جبال المنطقة الساحلية وفي مرتفعات الجولان، وكذلك في شمال وشرق سورية من حوضي الفرات ودجلة. ولكن في مطلع الثمانينيّات استغلت تركيا هذه المياه. إذ بنت بالمشروع العملاق في جنوب شرق الأناضول عدة سدود ومحطات للطاقة، وضمنت بذلك سيطرتها على النهرين الكبيرين في المنطقة، الفرات ودجلة. كلا النهرين ينبعان من المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا ويغذيَّان حوض الفرات – دجلة. كانت تركيا تتحكم بوساطة هذه السدود بكمية المياه الخارجة منها، وتستعمل "الذهب الأزرق" وسيلة للضغط على دمشق. إذ كان حزب العمال الكردستاني، الذي كان منذ سنة ١٩٨٤ يخوض كفاحاً مسلحاً من أجل الحكم الذاتي الكردي في تركيا، قد وجد مأوى له هناك. فقد كان هذا الحزب يدرب المقاتلين والمقاتلات في معسكر سهل البقاع اللبناني، الذي كان آنذاك تحت سيطرة سورية، ويرسلهم إلى تركيا.

لكن الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة كان سببها، في المقام الأول، الجفاف المستمر. إذ لم يكن في وسع الفلاحين ري حقولهم، ولا تزويد مواشيهم بما يكفيها من الماء. بين سنة ١٩٩٨ وسنة ٢٠٠١ اضطر نحو ٣٣٠٠٠٠ شخص إلى قتل ما لديهم من المواشي (Middle Eastern Studies Nr.50/2014).

ثم جاءت فترة الجفاف التالية **(٢٠٠٦-٢٠١١)** لتلحق أضراراً بالغة بالمحافظات الشمالية الشرقية دير الزور والحسكة والرّقة، وبذلك تراجع

محصول القمح والحبوب، وانتشرت الأمراض والأوبئة. وبسبب إجراءات التحول الاقتصادي وما يرتبط به من مطالب للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تعيّن على سورية تخفيض الدعم الحكومي في المجال الزراعي. وشمل هذا بصورة خاصة مادة المازوت التي تستعمل في مضخات المياه والآليات الزراعية، ومادة السماد. وقد انتقد البرلمان السوري هذه الإجراءات بمنتهى الشدة، ولكن دون جدوى. فاضطرت مشاغل أسروية كثيرة إلى التوقف عن العمل، وهُجرت قرى بكاملها، ونزح مجدداً نحو ٣٠٠٠٠٠ إنسان باتجاه المدن. ولأول مرة طلبت الحكومة السورية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر المساعدة على تزويد السكّان الريفيين. وحسب معلومات هيئة الأمم المتحدة تضرَّر من الجفاف خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٨-٢٠١١ نحو ١,٣ مليون نسمة (Middle Eastern Studies, Nr.50/2014).

كانت الهجرة من الريف إلى المدينة تعني أن عائلات كبيرة وسكان قرى بكاملها، أجبروا على التخلي عن حقولهم والنزوح إلى المناطق الواقعة على أطراف المدن الكبيرة، حيث يأملون في أن يحصلوا على عمل. وبذلك نشأت حول مدن دير الزور وحلب وحمص ودمشق أحزمة لسكان الأرياف المتدفقين إلى هناك. وازداد الوضع صعوبةً بسبب النمو السكاني المتزايد باستمرار، إذ إن عدد سكان سورية ازداد خلال ٣٠ سنة فقط من ٥ ملايين نسمة (سنة ١٩٦٠) إلى ١٢,٥ مليون نسمة (١٩٩٠)، أي إنه تضاعف مرتين ونصفاً. وفي سنة ٢٠١٠ بلغ عدد سكان سورية ٢١,٥ مليون نسمة،

أكثر من ٥٠ % منهم تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٥ سنة. وكان في وسع الحكومة بناء بيوت ومدارس ومستشفيات في الأحياء القريبة من المدن، لكن فرص العمل لم تكن متوفرة. كما أن العلاقات الجديدة الوثيقة مع تركيا وفتح السوق السورية أمام المنتجات التركية أدت إلى إفلاس كثير من الشركات العائلية والمعامل الصغيرة العاملة في مجال الأثاث المنزلي والمنسوجات، مما أدى إلى ارتفاع البطالة وزيادة الفقر.

وبغياب المساعدات الحكومية صارت الجوامع في البلدات المجاورة للمدن تعتني بالعائلات التي حلّ بها الفقر، ونتيجة لخصخصة المؤسسات التعليمية كان بالإمكان فتح مدارس دينية، الأمر الذي واجهته الطبقة الوسطى ذات التوجه العلماني، والاتحادات النسائية بانتقادات حادة. ولقد أدت الجوامع والمدارس الدينية دوراً مهمَّاً في تعبئة حركة الاحتجاج سنة ٢٠١١. وبتشجيع من الخط الحكومي الجديد حُوِّلت الجوامع، التي كانت في السابق تقدم مكاناً للمشاغل الفنية أو المتاحف، إلى بيوت للعبادة مرة أخرى.

وفي البلدات المجاورة حتى في مدينة دمشق القديمة، التي فيها إلى جانب الكنائس، عدد كبير من الجوامع، بُنيت جوامع جديدة.

كان أحد النزاعات الكامنة في المجتمع السوري ذي الأكثرية الإسلامية الضربة الصاعقة التي وُجِّهت للإخوان المسلمين في حماة سنة ١٩٨٢؛ إذ إن هذا التنظيم كان قد جرّب (١٩٧٩-١٩٨٢) الثورة على الرئيس حافظ الأسد وحزب البعث، ومِنْيَ بهزيمة دامية.

في المنفى وبدعم من قطر وتركيا، أصبح الإخوان المسلمين أقوياء، وقادوا الاحتجاجات في سورية على مدى أشهر عديدة دون أن يظهروا بالاسم إلى الواجهة. لكن هذا اتضح شيئاً فشيئاً من الشعارات الدينية المتزايدة، ومن تدخل الخطباء من دول الخليج، ومن العداء للأقليات الدينية والعرقية، ومن استبعاد المعارضة العلمانية.

كانت في سورية نزاعات بين الأجيال، وأخرى حول حقوق ملكية الأرض، ونزاعات بين حركات المعارضة والحكومة. وكان هناك اضطهاد للنساء بقانون للأحوال الشخصية يستند إلى المذاهب الإسلامية والمسيحية المختلفة. كان في سورية كفاية من المشاكل المتوجب حلّها، وكان من اللازم تشجيع الإصلاحات الديمقراطية التي شغلت الحكومات السورية طيلة عشرات السنين.

لكن على الرغم من كل هذه المشاكل التي كان الرئيس بشار الأسد قد ورث بعضها، لم تكن سورية تعاني ضائقة مباشرة، فقد كانت هناك رعاية صحية مجانية، وكانت سورية قد قضت على أمراض الأطفال كالحصبة والشلل، والغالبية العظمى من السوريين تجيد القراءة والكتابة، ولم يكن أحد يعاني الجوع. كانت سورية البلد النامي الذي كان لديه على الدوام احتياطي من الحبوب يكفي لسنتين. وفي سنة ٢٠١٠ حققت تقدماً كبيراً، وليس عليه أي ديون تجاه الخارج. أما اليوم – بعد أربعة أعوام من الحرب – فقد تراكمت الديون على البلد، وانتشر الفقر والعوز في كثير من الأماكن.

المستوى الإقليمي للنزاع:

ركّز الرئيس بشار الأسد منذ توليه الحكم (سنة ٢٠٠٠) اهتمامه على إقامة علاقات جيدة وشراكات مع جيرانه الإقليميين. فقد كانت هناك عداوات، قائمة خلال المواجهة بين الشرق والغرب، مع الجارة الشمالية تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي، أدت في عهد الرئيس حافظ الأسد مراراً وتكراراً إلى الوصول إلى حافة الحرب. أما الرئيس بشار الأسد فقد أقام علاقات جديدة مع تركيا، ووصلت علاقته مع رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى درجة الصداقة، حتى دول الخليج، وعلى رأسها قطر، تقربت من سورية، واستثمرت في السوق السورية المفتوحة حديثاً.

كما أن المملكة العربية السعودية ذات النظام الإسلامي الوهابي، التي كانت تنظر إلى سورية منذ عدة عقود بعين الشك بسبب تحالفها الإستراتيجي الوثيق مع إيران (الإسلامية الشيعية)، أبدت رغبة في المصالحة معها؛ إذ إن الملك السعودي والرئيس السوري توسطا معاً في النزاع الفلسطيني الداخلي وفي لبنان. والسوريون الذين كانوا يعملون منذ سنين في دول الخليج عادوا إلى سورية مع ثرواتهم وفتحوا معامل ومتاجر، وسادت فترة من التبادل النشط وازدهر الاقتصاد في سورية. لكن دمشق خُدعت في هذه الشراكات الجديدة؛ وهذا ما تبين بسرعة عندما بدأت الاحتجاجات.

كانت تركيا وقطر تدعمان – كما في تونس ومصر – الإخوان المسلمين في سورية؛ إذ طلبت تركيا علناً مشاركتهم في الحكم في دمشق. والملك

السعودي خوّل – بناء على نصيحة الولايات المتحدة الأمريكية أو تعليماتها – رئيس جهاز أمنه بندر بن سلطان بمعالجة "الملف السوري". وهكذا قام بندر بتجنيد المقاتلين وبتنظيم وصول الأموال والسلاح لهم. وكانت جميع هذه الدول الثلاث تحرّض على الانشقاق لدى الجيش السوري ولدى السياسيين والتجار والعلماء والصحفيين، ولدى القبائل و غيرها، وتعرض على المنشقين دعماً مالياً وسياسياً سخيّاً. وسخرت قطر والمملكة العربية السعودية محطاتها الإخبارية الكبيرة "الجزيرة" و "العربية" لتفسير النزاع، الذي تسببتاهما فيه، حسب مفهومهما. وبعد تأسيس "الجيش السوري الحر" كان مقاتلوه يقدّمون بانتظام في هاتين المحطتين. وفي وسائل الإعلام الغربية التي لم يكن لها، إلا ما ندر، مراسلون في سورية.

في بادئ الأمر اتخذت الأردن موقفاً متحفظاً لكنها ما لبثت أن أصبحت، وبسرعة، مقصداً لكثير من اللاجئين، ومعسكراً أساسياً للجماعات المسلحة. ومثل قطر وتركيا والمملكة العربية السعودية وفيما بعد مصر أيضاً، أصبح الأردن عضواً في "المجموعة الأساسية لأصدقاء سورية"، ثم استخدمت دول غربية عمان كـ "مركز للعمليات"، إذ تم عن طريق مطار عمان إدخال المقاتلين فضلاً عن كميات كبيرة من الأسلحة. وفي الأردن لعبت العلاقات القبلية دوراً كبيراً في مجال تزويد المقاتلين بالسلاح ، وكان الملك الأردني عبد الله الثاني الحاكم العربي الأول الذي طالب الأسد بالتنحي عن الحكم.

أما لبنان فكان منقسماً إلى فريقين أو أكثر؛ كان الفريق الأول تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري المقرّب من الأسرة الملكية السعودية يدعم التنظيمات المقاتلة في سورية، وأصبح شمال لبنان منطقة خلفية للمقاتلين يتلقون منها دعماً مالياً وأسلحة.

وكان الفريق الثاني حزب الله الذي اتخذ موقفاً مختلفاً؛ في بادئ الأمر وقف هذا التنظيم، الذي كان منذ سنين حليفاً للرئيس بشار الأسد، موقفاً متحفظاً، وطالب بإجراء إصلاحات في سورية، ولكن هاجم المسلحون مصالحه الخاصة – الاعتداء على المقدسات الشيعية وعلى السكان الشيعة في المنطقة الحدودية (القصير) - تدخل إلى جانب القوات المسلحة السورية. وكان يقف خلف تدخّل حزب الله قوة إقليمية مهمة هي إيران، كما أن الجيش السوري تلقى دعماً من إيران بمستشارين عسكريين وبالاستطلاع.

وأما العراق فقد حاول في البداية سلوك طريق وسط، لكنه اتخذ موقفاً صريحاً ضد عسكرة النزاع؛ إلا أنه أصبح أخيراً بسبب قربه السياسي الكبير من إيران – إلى جانب إيران – داعماً مهماً للحكومة السورية؛ ذلك أن الدولتين ذات الأغلبية الشيعية، العراق و إيران، شعرتا بالاستفزاز بسبب التعبئة الدينية المتزايدة التي يدعو لها الخطباء السلفيون والجهاديون في العراق والتي كانت متحالفة تقليدياً مع الأردن والمملكة العربية السعودية.

استغلت المملكة العربية السعودية والمعارضة السورية في الخارج هذا الوضع لوصف سورية والعراق بأنهما "بلدان محتلّان من إيران" ويجب "تحريرهما من الاحتلال "، ثم زاد السلفيون والوهابيون والجهاديون حدة اللهجة ضد الشيعة وصاروا يدعون إلى قتلهم، وملاحقتهم كـ "كفار". وهذه الآراء اتخذت شكلاً ملموساً في تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

المستوى الدولي للنزاع:

خلف القوى الإقليمية كانت تقف دول أخرى. كانت إيران والعراق ومن ثَمَّ سورية أيضاً تتلقى الدعم من روسيا والصين ودول البريكس الأخرى - جنوب إفريقيا والهند والبرازيل). وكانت تركيا تتلقى الدعم من دول حلف شمال الأطلسي الأخرى، التي كانت تستخدم البلد ليس فقط للاستطلاع، وإنما أيضاً كقاعدة للمعارضة السياسية والعسكرية المتشكلة في الخارج من أجل زيادة الضغط على سورية. وكان الأردن حليفاً وثيقاً، إن لم نقل تابعاً، لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. أما دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) المتحالفة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً مع الغرب، فقد قدّمت، في مجرى الحرب في سورية، مصالح شركائها الدوليين على مصالحها الإقليمية، وكانت الصنّارة التي تم اصطيادها بها مكانتها العسكرية؛ إذ إن أمنها كانت تضمنه في الماضي القوات الأمريكية والبريطانية. أما الآن فقد تعيّن على دول مجلس التعاون الخليجي أن تحمي نفسها بنفسها، وأن تتولى مهمة الدفاع الذاتي – بأسلحة تشتريها من الغرب. وقد تجلّى هذا "الدفاع"

على أرض الواقع في القمع الدموي للاحتجاجات في البحرين سنة ٢٠١١ بوساطة الدبابات السعودية.

لقد أصبحت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا موجّهة بصورة متزايدة إلى ضمان تأمين المواد الأولية التي تزداد شحّاً في العالم؛ فبعد أن ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية نفط وغاز دول الخليج، بدأت الآن تتجه نحو الشرق لضمان الثروات الطبيعية- وكذلك الأسواق - في إيران وآسيا الوسطى. ومن المقرر تخفيف العبء عن الجيش الأمريكي في منطقة الخليج بوساطة الجيوش المحلية، لكي يتفرغ لبسط النفوذ في آسيا.

أما الاتحاد الأوروبي، ولاسيَّما الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، فيعمل وهو منقاد – مع بعض الاختلافات الجزئية في المصالح – للولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ يتعين على هذه الدول أن تتولى على المدى الطويل مع مجلس التعاون الخليجي والكيان الصهيوني السيطرة العسكرية في المنطقة.

إن الحرب على سورية هي حرب للسيطرة على المنطقة؛ فالأمر يتعلق بطرق للعبور وخطوط لنقل المواد الأولية إلى أوروبا، وعلى هذا الأساس ينبغي تحطيم سورية، مثلها مثل جميع تنظيمات ودول الشرقين الأوسط والأدنى التي لم تخضع للتدخل الغربي، ولم تسمح بأن تصبح أداة للمصالح الغربية، وينطبق هذا على إيران والعراق وسورية وحزب الله والمنظمات الفلسطينية. ولكيلا يتعامل الغرب مع مواقع هذه الدول المعللة تاريخياً وسياسياً و"يشيطنها" كدول وحركات وحكومات ويحط من قدرها بتسميتها "الدول المارقة"، ومن أجل تخويف الناس من خطر "المحور

الشيعي" يسعى إلى إثارة العداوات ذات الدوافع الدينية؛ وهذا بدوره يصرف الأنظار عن المصالح الغربية وعن سعي الكيان الصهيوني ودول الخليج إلى الهيمنة على منطقة "الهلال الخصيب".

وإنه لمن المآسي التاريخية أن بلاد الرافدين، ميزوبوتاميا التاريخية، هي منشأ وأصل الحضارات بما فيها الحضارة الأوروبية. فالدول الغربية الأوروبية تدمر اليوم تلك المنطقة التي تدين لها بعلمها ورخائها.

سورية اليوم:

في سنة ٢٠١٠ كان متوقعاً أن سورية ستصبح سنة ٢٠١٥ خامس أقوى دولة عربية اقتصادياً، ولكن بعد أربع سنوات من الحرب تقهقرت البلاد عشرات السنين، والمسؤول عن ذلك هي المعارك المسلحة وأيضاً المقاطعة الاقتصادية الدولية، من الاتحاد الأوروبي أيضاً، التي تلحق أبلغ الضرر. ويقدّر الخبراء الاقتصاديون أن إعادة الإعمار ستحتاج إلى ٤٠ عاماً.

تحدث المعارك في أكثر مناطق سورية إنتاجية؛ فمحافظة درعا مهمة زراعياً بما تنتجه من زيتون وحبوب خضار، وعلاوة على ذلك يجري هنا نهر اليرموك الذي يوفر الماء للمنطقة. والمنطقة الواقعة شرقي دمشق (**"الغوطة"**) هي تقليدياً من أهم المناطق الزراعية بالنسبة إلى دمشق. وفي المنطقة الحدودية مع لبنان (**"الزبداني"**) تقع أهم ينابيع المياه (**"الفيجة"**) بالنسبة إلى دمشق. فضلاً عن ذلك هي منطقة غنية بالخضار والفواكه.

وفي حمص، أهم مصفاة لتكرير النفط في سورية، كما أن منطقتي حماة وإدلب غنيّتان أيضاً بالمياه والزراعة. وأيضاً حلب والجزيرة التي تعدّ بما فيها من حبوب وفواكه وخضار من أغنى المناطق المستثمرة زراعياً في سورية. بالإضافة إلى ذلك كانت حلب من المواقع الاقتصادية المزدهرة وهي تقليدياً أهم مدينة تجارية في المنطقة، وعلى ضفاف الفرات تمتد منطقة زراعة القطن، وكانت سورية من أفضل منتجي النسيج على الصعيد الدولي، وفي شرقيّ سورية تقع حقول النفط القليلة ولكن ذات الأهمية الكبيرة.

نتيجة الحرب تم هدم الكثير من المدارس والمستشفيات التي كانت تستعملها التنظيمات المسلحة كقاعدة لها أو يسكنها النازحون داخل البلاد، كما أن البنية التحتية المدنية من شوارع وجسور وأحياء سكنية تدمرت على نطاق واسع، ومما تضرر بشكل خاص محطات توليد الطاقة التي كان المقاتلون يقصفونها دوماً بقنابل الهاون أو يفجرونها. تصل تكاليف الحرب في سورية إلى مئات المليارات، ويزيد عدد الضحايا على ٢٠٠ ٠٠٠، ويزداد باستمرار عدد النازحين واللاجئين.

"أكبر كارثة للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية" **(**المفوّض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتييرس**)** يبدو أنها تستغل لكي يجري تطوير خطط إستراتيجية جديدة في التعامل مع اللاجئين؛ فقد طوّرت شركة المفروشات السويدية "إكيا" IKEA جملة إنشائية لـــ "مآوي اللاجئين المنقولة" يمكن أن يحملها "شخصان" فقط، ويمكن تركيبها "ميدانياً خلال أربع ساعات وتحويلها إلى مسكن". وبما أن تيارات تدفق اللاجئين مستمرة ولأن "الدول المستقبلة للاجئين لم تعد قادرة على استيعاب المزيد منهم"،

فإن منظمة الأمم المتحدة تحتاج إلى "هندسة جديدة للمعونة" حسب قول غوتييرس؛ والهدف هو "ربط دعم اللاجئين مع ما من شأنه أن يحقق الاستقرار في المجتمعات التي تستقبل اللاجئين". والمقصود بذلك هو أن يستفيد قرابة ٢٠,٦ مليون إنسان ممن يحتاجون إلى المساعدة في الأردن وفي لبنان ومصر من استقبال اللاجئين السوريين، والمخطط في هذا الصدد، هو إنشاء بنية تحتية محلية في مجال الصحة والتعليم والتزوّد بالمياه والصرف الصحي.

أي إن منطقة بكاملها يجب أن تعلّق على قطّارة المعونات المالية الدولية، بينما تقوم جيوش من المرتزقة ممولة من الخارج في سورية والعراق بتدمير البنى السياسية الوطنية والاقتصادات التي كانت دون أدنى شك قادرة على تزويد السكان بما يحتاجون إليه.

بالإضافة إلى ذلك فتح بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فصل جديد في "الحرب على الإرهاب". فمن أجل العمليات العسكرية ضد "الدولة الإسلامية" ينفق يومياً نحو عشرة ملايين دولار. والعملية التي بدأت في ٨ آب ٢٠١٤ في العراق، وُسِّعَتْ في ٢٣ أيلول من العام نفسه - دون موافقة الحكومة السورية – لتشمل سورية أيضاً. في الهجوم الأول وحده على سورية أطلق الجيش الأمريكي ٤٧ صاروخ توماهوك.

وكل صاروخ يكلّف أكثر من مليون دولار. ولقد نشرت "النيويوركر" المبالغ التي يكلفها استخدام كل من الطائرات الآتية كل ساعة : القاذفة ب١ ٥٨٠٠٠ دولار، الطائرة المقاتلة إف ١٥ أكثر من ٣٩٠٠٠ دولار، وطائرة "رابتور إف ٢٢" ٦٨٠٠٠ دولار. وكان استخدام هذه الطائرة في سورية هو أول استخدام لها، إذ إن أنظمة جديدة من

الأسلحة يجري تجريبها في ساحات المعارك العراقية والسورية، ولقد أجرت مجلة "إنترسبت" عملية حسابية بينت فيها أن تكاليف يوم واحد من الأعمال القتالية في سورية والعراق تكفي لإعانة ملايين اللاجئين. وبصرف النظر عن ذلك كان الناس والبلاد سيتجنبون كل هذا الدمار والتشريد، وكانت الحكومة والسكان سينصرفون إلى معالجة مشاكلهم الاجتماعية والسياسية.

فرّق تسد (١):

منذ البداية كان هناك توجّه نحو التفريق سياسياً؛ إذ إن النزاع بين عائلات التلاميذ المعتقلين في درعا والسلطات لم يسوّ – حسب التقليد المتّبع منذ زمن طويل في العالم العربي – بالحديث والمجاملات، وإنما صعَّده المعارضون من قبل المعارضين عمداً. ففي المسجد العمري، الذي كان حينئذٍ موضعاً ثقافياً مهماً في المدينة، نُظِّمت الاحتجاجات، وبذلك تجاوز المسؤولون الدينيون هناك بكل وضوح مبدأ فصل الدين عن السياسة.

على الفور انقسمت حركة الاحتجاج عدة مرات. أولئك الذين دعوا إلى احتجاجات سلمية ورفعوا شعار العصيان المدني، ورفضوا الشعارات الدينية، وُجّهت لهم التهديدات ووُوْجِهُوا بالازدراء والسخرية، وتم تبرير اللجوء إلى السلاح بأنه "دفاع عن المتظاهرين وحماية لهم"، ومن رفض ذلك عُدَّ "خائناً". وبسرعة كبيرة مهدت عسكرة النزاع الطريق للمجموعات القتالية التي هاجمت المؤسسات الحكومية ومراكز الشرطة والأجهزة الأمنية والجنود الذين كانوا في تلك الفترة المبكرة غير متدخلين في النزاع. وحقق المؤتمر الذي انعقد في دمشق (فندق سميراميس في حزيران ٢٠١١) وشارك فيه ٢٠٠ رجل وامرأة نجاحاً جيداً بإقرار خطة محددة من المطالب والأعمال

(السلمية دون استثناء). ولكن في اليوم نفسه شُوِّهَت سمعة المؤتمر ، ورداً على أسئلة وسائل إعلام غربية أجاب، معارضو الخارج أن المؤتمر رَخَّصَهُ من الأسد" ولذلك غير قابل للتصديق (اجتماعات من هذا النوع خاضعة في سورية للمواقفة المسبقة من السلطات المختصة). ووصفوا المعارضة الداخلية بأنها "عملية للنظام". أما "مؤتمر الحوار الوطني" (تموز ٢٠١١) فلم يحقق أي نجاح؛ لأن معظم المدعوين من معارضي الداخل قاطعوه. وقام معارضو الخارج بمهاجمة شخصيات بارزة من سياسيي المعارضة السورية وبالإساءة لهم علناً عبر وسائل الإعلام. وفي القاهرة تعرضت مجموعة من المعارضين السوريين للضرب على أيدي أتباع المعارضة الخارجية وقذف أفرادها بالبيض الفاسد (تشرين الثاني ٢٠١١).

لقد شُجِّعَ إقليمياً ودولياً على شق حركة المعارضة؛ فالمعارضة الداخلية التي كانت تسعى إلى حل عن طريق الحوار جرى تجاهلها وعزلها. أما أولئك الذين كانوا يطلبون السلاح من الخارج ويدعون إلى إسقاط الرئيس الأسد بالقوة العسكرية، فكانوا يتلقون الدعم والمساندة، وكانت تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية تقف خلف تأسيس "الجيش السوري الحر" (تموز ٢٠١١) والمجلس الوطني السوري (آب ٢٠١١) الذي سُمّي فيما بعد "الائتلاف الوطني للقوى الثورية والمعارضة في سورية" (باختصار: "الائتلاف").

كان هذا التطور يتلقى الدعم من المفوضين الخاصين في وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. وفي ألمانيا كانت "مؤسسة العلم والسياسة" (القريبة من وزارة الخارجية) تخطط، بالتعاون

مع "المعهد الأمريكي للسلام"، عبر المشروع المسمى "اليوم التالي" عملية "الانتقال الديمقراطي في سورية" في اليوم الذي يلي سقوط الحكومة هناك. ومؤسسة العلم والسياسة المذكورة هي "معمل للتفكير" مموّل من ميزانية المستشارية، ويقدم الاستشارات للحكومة الاتحادية الألمانية وللبرلمان الألماني.

من العراق إلى سورية:

كان قرار التعامل مع المعارضة السورية منذ البداية في يد الدبلوماسي الأمريكي روبرت س.فورد الذي عيّنه الرئيس باراك أوباما سنة ٢٠١٠ سفيراً للولايات المتحدة في سورية. إلا أن روبرت فورد لم يكن دبلوماسياً "عادياً"، فقد جاء إلى دمشق بمهمة خاصة. تولى فورد منصبه في سورية في بداية كانون الثاني ٢٠١١ لما كان المعارضون في مصر يطالبون في ساحة التحرير في القاهرة باستقالة الرئيس المصري حسني مبارك.

بعد بدء الاحتجاجات مباشرة في آذار ٢٠١١ نشط السفير فورد؛ إذ راح يتصل بمعارضين، وينظم لقاءات، ويسافر عبر سورية لكي يظهر على أي جانب تقف الإدارة الأمريكية. دار عدة مرات في أرجاء سورية برفقة زميله الفرنسي إيريك شوفالييه، كما أن السفير الألماني آندرياس راينِكِّه **(٢٠٠٨-٢٠١٢)**، ومنذ شباط ٢٠١٤ سفير في تونس شارك مرة واحدة على الأقل في دفن أحد المعارضين، الأمر الذي كان بمنزلة إهانة دبلوماسية للبلد المضيف. وسافر فورد وحده إلى حماة في بداية تموز، والتقى ممثلي "حركة المعارضة". وفي أول آب، أعلن فورد أن السفارة الأمريكية في دمشق ستستمر في "مدّ يدها" للجماعات المعارضة.

ليس فقط في حماة تجاهل فورد قواعد دبلوماسية دولية نافذة، تنص على أن السفراء لا يجوز أن يتدخلوا في الشؤون الداخلية للبلدان المعتمدين فيها؛ كانت الإدارة الامريكية تدعم صراحة حضور فورد المظاهرات في حماة بقولها: "طالما تحاصر مدن مسالمة كحماة بالدبابات وقوات الأمن" ستركز الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها على "دعم السوريين في المكان الذي ينظمون أنفسهم فيه، ويقولون بكل صراحة إنهم يريدون تبديلاً في الحكم" (الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند، وكالة رويترز، ٧ تموز ٢٠١١). انتقدت وزارة الخارجية السورية سلوك روبرت فورد الذي لم يبلّغ الوزارة حسب الأصول الدبلوماسية عن زيارته لحماة، وتحدثت عن "دليل واضح على مدى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الأحداث الراهنة في سورية وكيف تثير الوضع الذي يزعزع الاستقرار في سورية".

فلو كانت مهمة روبرت فورد في سورية سياسية – دبلوماسية حصراً، لكان من واجبه عدم التدخل في النزاعات السياسية الداخلية، كما فعل السفراء الآخرون؛ لكن اتضح فيما بعد أن تصرّفه في سورية كان جزءاً من إستراتيجية تصعيدية عمل أصحابها يعملون لصالح المخابرات المركزية الأمريكية "سي آي إي"، وجهاز المخابرات العسكرية الأمريكي "ديا".

اشتغل ميشيل خوسودوفسكي، كاتب كندي وأستاذ جامعي متقاعد للعلوم الاقتصادية (جامعة أوتاوا) بصورة تفصيلية وواسعة بالاستراتيجيات الأمريكية في البلدان النامية، وبدور الدبلوماسيين الأمريكيين. وكان خوسودوفسكي، مؤسس مركز أبحاث للعولمة، قد عمل

مستشاراً اقتصادياً في البلدان النامية، وفي عدد من المنظمات الدولية. وفي حزيران ٢٠١٤ نشر تقريراً ربط فيه نشاطات روبرت فورد بما يسمى "سلفادور أوبشن" من أجل العراق. يعرض خوسودوفسكي السيرة الوظيفية لروبرت فورد الذي يعمل منذ خروجه من الخدمة الدبلوماسية (حزيران ٢٠١٤) في "معهد الشرق الأوسط" متابعاً انشغاله بالوضع في سورية. وكان قبل استلامه منصبه في دمشق (٢٠١١) سفيراً في الجزائر (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وقبل ذلك "الرجل الثاني" في السفارة الأمريكية في بغداد التي كان يشغل منصب السفير فيها جون نفروبونتي.

كان نفروبونتي في أول الثمانينيات سفيراً في هندوراس ومسؤولاً عن البرنامج الأمريكي لتشكيل وتدريب مرتزقة " الكونترا" الذين كانوا يشنون هجمات في نيكاراغوا، لكي يسقطوا الحكومة الساندیستية اليسارية التي جاءت إلى الحكم بعد نجاح الثورة سنة ١٩٧٩. وفي هندوراس نفسها كان "الكونترا" يُستخدمون إلى جانب الجيش الهندوراسي ضد المعارضة الهندوراسية.

العودة إلى التاريخ مهمة لأن المجلة الأمريكية "نيوزويك" تحدثت في كانون الثاني ٢٠٠٥ عن خطط لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، ترمي إلى تشكيل "فرقة اغتيالات من المقاتلين الأكراد والشيعة" لكي "تقضي على قادة الثورة العراقية"، وقالت "نيوزويك": إن البنتاغون يستفيد في ذلك من "وسيلة إستراتيجية من القتال الأمريكي ضد الثوار اليساريين في أمريكا الوسطى قبل ٢٠ عاماً"؛ وتناولت وسائل إعلام أمريكية مختلفة هذه الخطط التي أكدها البنتاغون بالشرح والتعليق، ثم قام نيغروبونتي، الذي كان منذ

سنة ٢٠٠٥ حتى سنة ٢٠٠٧ مديراً لجميع وكالات الأنباء الأمريكية الخمس عشرة، بنقل رفيق له من زمن هندوراس القديم، هو العقيد المتقاعد جيمس ستيل. ونشرت صحيفة "الغارديان" البريطانية فيلماً من إنتاج مشترك لمحطة "بي بي سي" عن "إحدى القصص المهمة التي لم ترو أبداً عن حرب العراق". يتحدث الفيلم "عن أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تمول بعد سنة واحدة فقط من الغزو وحدة خاصة من الشرطة طائفية الانتماء، كانت تشكل شبكة من المراكز السرية للتعذيب لمحاربة المقاومة العراقية.

/world/video/2013/mar/06/james-steele-america-iraq-video www.the quardian. com

كان ستيل يقدم استشارات لقوات الأمن العراقية في الشؤون العسكرية، وتقنيات التعذيب التي تطبقها هذه القوات في سجون سرية، وتؤكد الأحداث التي جرت في العراق بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، والقتلى الكثيرون الذين كانوا يجدونهم يومياً في الشوارع والحقول وفي نهري الفرات ودجلة، أن هذه الخطة قد نُفّذت فعلاً. في ذلك الوقت كان دونالد رامسفلد وزيراً للدفاع في أمريكا، وكان القائد الأعلى للقوات الأمريكية (ديفيد بيترييوس، الذي نشر سنة ٢٠٠٦، بالتعاون مع الجنرال جيمس ف.آموس، كتاباً ذا صلة بالعراق أيضاً بعنوان "ف م ٣-٢٣ ضد العصيان" (FM 3-24 counter insurgency).

وكان جيفري فلتمان في بداية العام ٢٠٠٤ مقيماً في الممثلية الأمريكية في أربيل في شمالي العراق الكردي. بعد الإقامة في العراق أصبح فلتمان

سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في لبنان (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، وبعد ذلك تولى منصب مدير إدارة في وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط (٢٠٠٩ – ٢٠١٢)؛ في هذا الوقت تم توريد أسلحة إلى الجماعات المقاتلة في سورية، بالتعاون مع المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا، وتولّت المخابرات المركزية الأمريكية سي آي إي مهمة التنسيق. وفي حزيران ٢٠١٢ أصبح فلتمان نائباً للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بان كي مون مسؤولاً عن الشؤون السياسية.

يتحمل الدبلوماسيوّن الأمريكيون والإدارات الأمريكية المختلفة وأيضاً أجهزة الأمن مسؤولية جسيمة عن التصعيد الذي حدث في النزاع السياسي الداخلي في العراق، وبعد ذلك في سورية. وكان من الممكن أن تفقد واشنطن في العراق السيطرة على "سلفادور أوبشن"، لكن هذا يقع في طبيعة مثل هذه الإجراءات؛ فهي لا تنشأ من العدم، وإنما يجري اختراعها وتطويرها ثم السماح بتطبيقها في بلدان أخرى. ولقد أصبحت سنة ١٩٩٧ جزءاً معروفاً من البرنامج لما نشر المفتش العام للمخابرات المركزية الأمريكية سي آي إي، فريدريك ب. هيتس، التقرير السري "وقائع مختارة من نشاطات سي آي إي في هندوراس في الثمانينيات" (٢٧/٨/١٩٩٧، الذي سمح بنشر أجزاء منه في ٢٢/٨/١٩٩٨). وكانت محكمة العدل الدولية في لاهاي قد أدانت في سنة ١٩٨٦ الولايات المتحدة الامريكية بسبب "استعمال العنف بصورة غير قانونية في نيكاراغوا وضدها"، وحكمت عليها دفع تعويضات عن أفعالها. لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترف قطُّ بهذا الحكم.

مع بدء الاضطرابات في سورية ظهرت مرة أخرى "فرق الاغتيالات".

وكان يقتل عمداً معلّمون ومهندسون وأطباء وعلماء وصحفيّون وسياسيون وعسكريون أو أقرباؤهم ممن لم يقفوا ضد حكومة الرئيس بشار الأسد.

ولقد نشرت مجلة "شبيغل" (الألمانية) في آذار ٢٠١٢ مقالاً عن "سفاح بابا عمرو" الذي اعترف بأنه قد شنق منذ صيف ٢٠١١، ١٥٠ رجلاً. وقال الرجل الذي كان يسمي نفسه "أبو رامي" أن ٢٠ بالمئة منهم كانوا أسرى لدى الجماعات المقاتلة في حمص. وأضاف : "عندما كنا نقبض على جاسوس أو على مواطن يخون الثورة كنا نصفّيه على الفور" (مجلة شبيغل في ٣٠/٣/٢٠١٢).

ومنذ أول آذار ٢٠١٢ قتلت "كتيبة الإعدام ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ خائناً ".

حرب الثلاثين عاماً:

في مقابلة مع قناة سي إن إن CNN (الأمريكية) (٢٥/٩/٢٠١٤) قال الرئيس الإيراني حسن روحاني إنه "ليس واضحاً بالنسبة إليه ما الذي تريده فعلاً الولايات المتحدة الأمريكية، وتحالفها الجديد ضد الدولة الإسلامية"؛ "فهل يتصرفون تحت ضغط الرأي العام في بلدانهم أم إنهم يريدون تحقيق هدف حقيقي محدد في المنطقة؟"؛ وأضاف روحاني: لقد قاموا منذ زمن طويل بأخطاء كثيرة، وجميع هذه الأخطاء "أدت بنا إلى ما نحن عليه اليوم".

قبل ذلك بيوم واحد،كان الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد قدّم لمجلس الأمن الدولي مشروعه، الذي جاء فيه أنهم يريدون بـــ "تحالف عريض" تدمير "شبكة الموت"، والعالم بأسره مطالب بـ "العمل على تحقيق هذا المسعى". وقال برايان ويتمان الناطق باسم البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) إن الغارات الجوية "ليست سوى البداية" لحرب طويلة. وحدد القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية رايموندت أودرنو فترة زمنية تصل إلى ٢٠ عاماً، إلا أن وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ليون بينيتّا تحدث عن "حرب تدوم ثلاثين عاماً".

ما من شك في أن الرئيس الإيراني حسن روحاني يعرف أن الأخطاء التي تحدّث عنها لم تحدث مصادفة. فالولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها يريدون تحطيم المنطقة وإخضاع إيران أيضاً للأطماع الغربية في الحصول على المواد الأولية، ولأهدافهم الإستراتيجية في زحفهم نحو آسيا الوسطى؛ والمطالبة بـ "الحرية والديمقراطية" ليست سوى واجهة لتمرير هذه الأطماع وجعلها مقبولة عند الناس. ولو أرادوا فعلاً مساعدة السكان في سورية والعراق وغيرهما من دول المنطقة للحصول على حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المشروعة، لكان هناك طرق كثيرة لفعل ذلك. إذ إن طريق الحرب طريق مغلق لا يؤدي إلى أي نتيجة، فالحرب هي دوماً الضمان المؤكد أن وضع الناس لن يتحسّن وإنما سيزداد سوءاً.

كان التنظيم الجديد للشرقين الأوسط والأدنى مخططاً منذ زمن طويل؛ فبعد الحرب العالمية الأولى مباشرة نشأت الخطط الأولى لـ "شرق أوسط جديد"، لكن الحركة القومية العربية القوية والمواجهة بين الشرق

والغرب حالت دون تحقيقها، وخلال الحرب التي شنها الكيان الصهيوني ضد لبنان سنة ٢٠٠٦ طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كونداليزا رايس الخطة مجدداً، وقالت: إن آلام اللبنانيين تشبه "آلام الولادة للشرق الأوسط الجديد".

والمنطقة تشهد "فوضى خلّاقة "، وهذه هي المرحلة الأولى لنظامه الجديد.

في أيلول ٢٠١٣ نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" مقالاً بعنوان : "كيف يمكن أن تصبح ٥ دول ١٤ دولة ".

ونشرت مع المقال خريطة للمنطقة الجنوبية الشرقية للبحر المتوسط وشبه الجزيرة العربية. وقسّمت على الخريطة كل من سورية والعراق وليبيا واليمن والمملكة العربية السعودية أيضاً، بعد سقوط الأسرة المالكة فيها السعودية.

والحدود الجديدة تسير حصراً على امتداد خطوط الانتماء الديني والعرقي؛ ولقد حذّر المعارض السوري هيثم منّاع من أن تقسيم البلد على أساس ديني وعرقي سيؤدي إلى حروب جديدة (في حديث مع المؤلفة سنة ٢٠١٣)، ولا ذكر للقوى العلمانية والتقدمية في مثل هذا النموذج.

فرّق تسد (٢):

قامت "الدولة الإسلامية" المدعومة من المملكة العربية السعودية وتركيا ودول الخليج الأخرى بدخولها إلى العراق وسورية بأداء مهمة

الطليعي لتقسيم البلدين، ولكن لأنهم لم يكونوا يريدون السماح لهم بالاستيلاء على آبار النفط المدرّة للمال في كركوك وفي سورية شنّوا غارات جوية لكي يضعفوا تنظيمهم.

تطالب تركيا بمنطقة عازلة على طول حدودها مع سورية ومع العراق، يمكن أن يراقبها أكراد شمال العراق؛ إذ إن أنقرة لها علاقات طيبة مع مسعود برزاني الحاكم هناك. والأكراد السوريون، الذين اتخذوا خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة موقفاً مستقلاً ضد أي مواجهة عسكرية في سورية – مع الحكومة السورية أو الجماعات القتالية المسلحة – أضعفوا بالهجمات التي شنّتها "الدولة الإسلامية". واستقبلت تركيا لاجئين من مناطق عين العرب التي يدور فيها قتال، وطلبت لقاء ذلك دعماً من "الأسرة الدولية". وفي الوقت نفسه تسمح تركيا بدخول مقاتلين إلى سورية والعراق مما يؤدي إلى تقوية "الدولة الإسلامية". ومن أجل التنفيذ الدولي لـ "المنطقة العازلة" تطالب أنقرة بـــ "منطقة محظورة على الطيران" محمية من صواريخ باتريوت المضادة للطيران (من ألمانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ أول سنة ٢٠١٥ من إسبانيا) التي نُصبت هناك.

في شمال سورية يمكن – حسب قول الأمريكي وليد فارس وهو من المحافظين الجدد والخبير في شؤون الإرهاب والشرق الأوسط في "فوكس نيوز" (٢٠١٤/٩/٩) – أن ينشأ "مرفأ آمن" للأكراد السوريين وللمسيحيين وغيرهم من الأقليات الذين يمكن ان يحاربوا من هناك

"الدولة الإسلامية في العراق والشام". أما الولايات المتحدة الأمريكية فتريد أن تمركز في المنطقة "المقاتلين المعتدلين" الذين تدربوا وسُلّحوا في تركيا والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية.

وينبغي أن يستقر هناك "الائتلاف الوطني" السوري المعارض الذي يتخذ من إسطنبول مقراً له والمعترف به من الغرب ويشكل حكومة تتلقى دعماً مالياً من "أصدقاء سورية". وعبر البنك الألماني للإقراض والإعمار تتحكّم الحكومة الألمانية بالتعاون مع الإمارات العربية المتحدة بـــ "صندوق إعادة إعمار سورية". مهمة هذا الصندوق تقديم الدعم المدني للائتلاف الوطني عبر "آلية جماعية للتحويل من قبل الدول الأعضاء في مجموعة "أصدقاء سورية".

الخاسر منظمة الأمم المتحدة:

إلى جانب تقسيم سورية والعراق وإضعاف البلدين سياسياً واقتصادياً، تعدّ منظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي من أكبر الخاسرين من التنظيم الجديد للشرق الأوسط الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها. وبصورة منهجية ودائمة ينتهك ميثاق الأمم المتحدة الذي التزمة به جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وينطبق هذا بصورة خاصة على البندين ٣ و ٤ من المادة الثانية من الميثاق:

البند ٣: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".

البند ٤: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ".

لقد عمل حتى الآن ثلاثة مبعوثين لهيئة الأمم المتحدة (كوفي عنان، والأخضر الإبراهيمي، وستيفان دي ميستورا) عبثاً من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري الداخلي، وذلك لأن الأطراف الإقليمية والدولية المشاركة بشكل أو بآخر في الحرب غير مهتمة بإيجاد حل سياسي؛ فبظهور ما يسمى "أصدقاء سورية" شُكّلت "هيئة" موازية ذات شرعية خلّبية تعدّت على شرعية الأمم المتحدة. وتعرضت منظمات الإغاثة التابعة لهيئة الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي أيضاً للقذف، وتشويه السمعة من قبل مجموعات المعارضة المدعومة من الخارج (ومن قبل وسائل إعلامها).

فاضطرت منظمات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والفلسطينيين وبرنامج التغذية العالمي إلى تخفيض كبير لبرامج المعونات التي تقدمها لسورية والفلسطينيين.

آفاق تسوية بعيداً عن التدخل الخارجي :

حديث مع علي حيدر:

في ضوء التدمير المستمر للبلد يُطرح السؤال عن الآفاق السياسية في مصلحة السكان السوريين، أي بعيداً عن "تغيير النظام" الذي يسعى الغرب ودول الخليج إلى فرضه بالقوة. في هذا الصدد تبدو معبّرة آراء

علي حيدر رئيس الحزب القومي الاجتماعي السوري المعارض الممثل منذ سنة ٢٠١٢ في البرلمان. وكوزير في الحكومة السورية يتولى علي حيدر وزارة المصالحة الوطنية التي تأسست في العام نفسه. وهو يؤكد: "أنه وعلى الرغم من كل الوحشية التي شهدناها هنا، لم تتمزق العلاقات المجتمعية السورية الداخلية، ثم هناك أمر آخر: كانوا يتوقعون أن تسقط الحكومة وتحل نفسها، وهذا لم يحدث أَيضاً. وعلى الرغم من كل ما يحدث هنا تصمد هذه الحكومة وهي قوية. والرعاية الصحية لم تزل مجانية، والتعليم مجاني أيضاً، ورواتب العاملين في الدولة تدفع في حينها دون أي تأخير"، كما أن توضيحاته التالية مأخوذة من حديث له مع المؤلفة (دمشق، شباط ٢٠١٤).

في بعض المناطق المحيطة بدمشق وفي محافظة حمص تسود هدنات محلية، ويبدو أن عملية حذرة للمصالحة قد بدأت. فهل يمكنكم القول إنّ عملكم قد حقق نجاحاً ؟

يمكننا فعلاً القول: إنّ الجو قد تحسّن بعض الشيء في الأوقات الأخيرة، وإن هناك ملامح لتطور يمكن أن يجعل المصالحة الاجتماعية ممكنة في بعض الأماكن؛ وهذه المصالحة الاجتماعية هي الخطوة الأولى نحو المصالحة الوطنية الشاملة التي نسعى إليها. لما بدأت هذه الأزمة في سورية كنت أقول على الدوام لا يوجد حل عسكري لها؛ لا يستطيع أي طرف الانتصار على الطرف الآخر، والحل الوحيد هو الحل السياسي. آنذاك كان كثيرون غير مقتنعين بذلك. غالبية الجماعات التي لجأت إلى السلاح زادت

من عملياتها، وبذلك تهيأت الأرضية لجميع هذه المجموعات التي جاءت إلى هنا من جميع أنحاء العالم: جهاديون، وأصوليون، وتكفيريون[1].

قلتم إن التطور الراهن يستند إلى القوة السورية وليس إلى الجهود الدولية. فهل يملك المجتمع السوري قوة خاصة متميزة ؟

حتى اليوم نسعى إلى جعل الذين لجؤوا إلى السلاح يعودون إلى طريق الصواب، ويتحدثون معنا بحثاً عن حل سياسي.

هل يعني أن الأطراف المختلفة يقترب بعضها من بعض ؟

أنا لا أقصد أن الأطراف غيّرت رأيها أو أيديولوجيتها، كلا. بل إنها دخلت في زقاق مغلق ولا تستطيع المتابعة، وهنا يمكن أن نبدأ. وهذا ليس له بالتأكيد أي علاقة بالتأثير الدولي، بل إنه حصراً "قوة" سورية. وحتى عندما يكثر الحديث دولياً عن حل سياسي في سورية، ففي حقيقة الأمر أن النزاع هنا في سورية يُسخّن دولياً ويزداد العنف. وما يحدث هنا في سورية ليس له أي صلة بالمحادثات التي تجري في جنيف، فهذان تطوران مختلفان.

فالجماعات المسلحة لا تعترف بمحادثات جنيف وترفض المشاركة فيها، وهي لا تعترف أيضاً بالاتفاقات المحلية.

مع من تمكنتم من الاتفاق على هدنات محلية ؟

---

(١) التكفيريون هم تيار متطرف في الإسلام يعدَّ المسلمين الذين يختلفون عنهم في الممارسة الدينية "كفاراً" ويلاحقهم ويقتلهم. هذه الأيديولوجيا (العقيدة) تدّعي أنها تمثل العقيدة الوحيدة الصحيحة في الإسلام، وتنتقد الأمة الإسلامية الحالية وتعتبرها ضالّة، كما أن التكفيريين يعادون العالم الغربي أيضاً.

نحن نتعاون مع اللجان المحلية التي تريد تطوراً سلمياً، وهذه هي بداية، فالتعامل بالعنف والقوة يمكن أن يتحول إلى تعامل سياسي. لكننا لم نزل بعيدين جداً عن المصالحة الوطنية. ونحن نتحدث الآن عن "مصالحة اجتماعية"؛ المصالحة الوطنية يجب أن تكون نتيجة للعملية السياسية التي نريدها.

أحد عوامل هذا التطور هو أنه لا يوجد أي مخرج آخر، والعامل الآخر هو مجتمعنا السوري وثقافتنا وطريقة حياتنا. فنحن لا يمكن أن نقبل بأن يستمر هذا العنف. وما يريده مجتمعنا هو حل سلمي، وهذا بالذات هو الذي حمانا من حدوث حرب أهلية، وهذه هي قوة المجتمع السوري. المشكلة هي القوى الخارجية التي تدخلت في هذه الأزمة منذ نشوئها. صحيح أنهم أعدوا أبحاثاً ودراسات عن المجتمع السوري، لكنهم لم يفهمونا؛ فهم ظنّوا أننا موزاييك يمكن أن يتفكك بسهولة، لكن نحن لسنا كذلك؟ نحن متشابكون مع بعضنا كالسجادة العجمية. وحتى عندما تتحدث وسائل الإعلام المحلية والعالمية عن أحداث تبدو وكأن لدينا هنا نزاعاً طائفياً فإن هذا غير موجود حتى اليوم. فلا يوجد قتال بين الطوائف والجماعات العرقية.

بل على العكس: حيث لم يوجد ولا يوجد عنف تعيش معاً بانسجام وسلام مذاهب مختلفة وعرقيات مختلفة.وأكثر من ١٫٥ مليون من "السكّان السنة" الذين اضطروا إلى الهرب من حمص وحلب ودير الزور لجؤوا إلى المنطقة الساحلية حيث يعيش السوريون بمختلف مشاربهم أو أطيافهم المتنوعة مع بعضهم. وفي مؤسسات الدولة أيضاً نجد ممثلين لجميع السوريين بمختلف طوائفهم وأعراقهم.

أنتم تقولون لا يوجد حرب أهلية في سورية، خلافاً لما تدعيه وسائل الإعلام الأجنبية، في ألمانيا أيضاً. فإذا لم تكن هناك حرب أهلية فما الذي يجري إنْ هنا في سورية ؟

إنه ليس نزاعاً داخلياً؛ الجميع يعرف، ووسائل الإعلام الخارجية أيضاً، أن أكثر من ٧٠ بالمئة من المقاتلين هنا في سورية أجانب، وهم يأتون من ٨٣ بلداً مختلفاً؛ لقد أصبحت سورية مكاناً لنقل نزاعات دولية. وأكثر من ٩٠ بالمئة من قادة هذه المجموعات هم أجانب، وليسوا سوريين؛ فنحن لدينا هنا على سبيل المثال، مجموعتان شيشانيتان يتقاتلان على القيادة.

هموم الناس وآلامهم تحتاج إلى رعاية طويلة الأمد، وهذا ما يجب أن يحدث في عملية المصالحة الوطنية؛ فكيف يمكن أن يتحقق ذلك؟ هل لديك رؤيا أو خطة ؟

نعم، ولكن ليس أكثر من مجرد خطة؛ فكل شيء يمكن أن يتغير عندما تتغير الشروط في البلد؛ والمصالحة الاجتماعية ينبغي لها أن تجبر المسؤولين في الحكومة على الاهتمام بالناس. عليهم أن يستمعوا إلى الناس ويدعموهم؛ بذلك يمكن إزالة الأسباب التي شجعت الناس إلى اللجوء إلى العنف. ونحن نتعاون مع جميع الجهات الحكومية، ونطالبهم بأن يصبحوا فاعلين في المصالحة الاجتماعية وأن يدعموها.

والشعار المطروح هو: من النزاع المسلح إلى الحوار، وهناك نجاحات في هذا المجال، لا بل إننا نلتقي قادة بعض الجماعات المسلحة ونتحدث معهم؛ ولقد تفاهمنا على الصعيد الرسمي ومع السكان على أن العملية السياسية يمكن أن تبدأ عندما يتوقف العنف. نحن نريد الوصول إلى

أولئك الذين لديهم القناعة والثقة بأن نزع السلاح هو المقدمة التي لا بد منها لتحقيق العملية السياسية. وخطتنا هي أن كل من يسلم سلاحه، سيدمج في المجتمع كما كان سابقاً؛ إذ إن كل فرد يجب أن يصبح جزءاً من العملية السياسية، ونحن مستعدون للحديث على طاولة المفاوضات مع كل شخص وعن كل شيء؛ عن الدستور وعن تقديم موعد الانتخابات أيضاً.

٣- حلب، دور روسيا والعامل الكردي:

بؤرة الاحتراق حلب:

تعد حلب –ودمشق – أكثر مدن العالم المسكونة بصورة متواصلة أطول فترة من الزمن. يرد ذكر الاسم "حلب" في نهاية الألف الثالثة قبل الميلاد في أراشيف المدينة التاريخية إلبا. وكان السبب معبداً مقدّماً للإله الميزوبوتامي حدد، إله العواصف والطقس (ويسمى أيضاً أدد، وإسكور، وبعل). وكان حدد يُعبد لأنه يمنح البركة والخصب، لكنه كان أيضاً يُخشى ويهاب؛ لأنه كان يستطيع أن يسبب دماراً واسعاً بالعواصف والفيضانات. وكان أهم مكان لعبادته مبنياً على هضبة نشأت حولها مدينة حلب. وفي القرن الخامس عشر الميلادي بنيت على هذه الهضبة قلعة حلب رمز المدينة وعلامتها المميزة. وفي تسعينيات القرن الماضي عثر علماء الآثار على معبد حدد في الهضبة تحت القلعة.

شهدت حلب كثيراً من الحكام الذين جاؤوا وذهبوا. ملوك، ومحتلون، وطغاة، من الشرق والغرب. آشوريون وفرس وإغريقيون ورومان وبيزنطيون وعرب؛ جميعهم تركوا آثارهم في المدينة وحولها. ويهود ومسيحيون ومسلمون وجماعات عرقية كثيرة أسهموا في حضارة المدينة في

تنافس مثمر في مجال الفلسفة والفن، وأصبحت حلب أهم وأشهر مركز تجاري في المنطقة. هنا كانت تلتقي طريق الحرير القادمة من الشرق طريقُ التوابل القادمة من شبه الجزيرة العربية من الجنوب.

وعلى الدوام كانت المدينة تتعرض للهجوم والنهب والتدمير. وحاصر الصليبيون حلب في نهاية القرن الحادي عشر / بداية القرن الثاني عشر ثم دحروا على يد عماد الدين الزنكي (المنحدر من الموصل) وابنه نور الدين الزنكي ورجالهما. وفي عهد الأيوبيين ازدهرت حلب مرة أخرى، وأقامت علاقات تجارية وثيقة مع تجار من البندقية. وفي ذلك الوقت أصبحت حلب مركزاً للتجارة والتواصل الثقافي مع أوروبا. ولكن في القرن الثالث عشر دمّر المغول المدينة، وفي القرن السادس عشر احتلها العثمانيون، ومدّوا دولتهم عبر دمشق والقاهرة حتى شمال إفريقيا.

بسبب موقعها المركزي على طرق تجارية مهمّة، أصبحت حلب غنيّة، وثالث أكبر مدينة في الامبراطورية العثمانية، – بعد القسطنطينية (إسطنبول) والقاهرة. وأقامت الدول الأوروبية علاقات تجارية وثيقة مع حلب وفتحت قنصليات فيها. وبعد الحرب العالمية الأولى وفي زمن الانتداب الفرنسي (١٩٢٢ – ١٩٤٦) فصلت حلب عن خلفيتها العربية، وتعيّن عليها ترتيب وضعها من جديد كمدينة تجارية. وعلى الصعيد الاقتصادي نشأت علاقة تنافسية مع دمشق، ولكن عُدِّلَت بوساطة التوجه الوطني العربي لكثير من الحلبيين. وبعد الاستقلال سنة ١٩٤٦ بقيت حلب الحاضرة الاقتصادية لسورية، وبقيت دمشق العاصمة السياسية.

في محيط حلب الريفي المحافظ (محافظتي إدلب وحماة) قوي في الخمسينيات حزب الإخوان المسلمين السوري كحزب للإسلام السياسي السني. وخلافاً لمثليه في دمشق اتخذ حزب الإخوان المسلمين في شماليّ سورية موقفاً معادياً من حزب البعث العربي الاشتراكي العلماني ودخل في معارك ضده. وفي سنة ١٩٧٦ ازدادت الهجمات المسلحة للإسلاميين، وفي ١٩٨٢ قضت الحكومة السورية على التمرد في حماة. ثم صدر قانون بمنع حزب الإخوان المسلمين وبالحكم على كل من ينتمي إليه بالإعدام. على إثر ذلك انسحب الحزب إلى الأردن ومصر ودول الخليج. ومنحت ألمانيا (جمهورية ألمانيا الاتحادية) وبريطانيا حق اللجوء السياسي لأعضاء الحزب السوريين.

ومع "الربيع العربي" ٢٠١٠/٢٠١١ رأوا أن فرصتهم قد سنحت من جديد. وبحافز من موجة الانتصارات التي حققها "الإخوان المسلمون" في تونس ومصر والمدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وتركيا والإمارات الخليجية أعلن الحزب، في بادئ الأمر من المنفى، "الثورة السورية ٢٠١١"، وبعد ذلك عبأ جماهيره للقيام بثورة "ضد اضطهاد السنّة السوريين".

بقي الوضع في حلب هادئاً في أول الأمر؛ قامت بعض المظاهرات من الطلاب، وعلى الجانب الآخر نظّمت مظاهرات مضادة تأييداً للرئيس السوري بشار الأسد. ونظراً للتنوع الديني والعرقي في حلب، وحب الحلبيين للتجارة انعكس هذا في اتخاذهم موقفاً متحفظاً مما يجري. ولكن في أطراف المدينة حيث اكتظت الأحياء العشوائية بالسكان بسبب الهجرة من

الريف، وبسبب معدل التزايد السكاني المرتفع تمكن المقاتلون المسلحون لحزب الإخوان المسلمين من تثبيت أقدامهم. وفي نهاية المطاف وصلوا إلى السوق (البازار) في المدينة القديمة، قلب مدينة حلب. وتعرض التجار الذين لم يلتحقوا بحركة المقاتلين للتهديد، واضطروا إلى الانسحاب أمام استعمال السلاح، كما أن سكان الأحياء القديمة هربوا أيضاً. يصف المصور عيسى توماكيف أن حيّه، حي "الجديدة" أصبح في آب ٢٠١٢ ساحة معركة. فيلمه "٩ أيام على نافذتي في حلب" منح في مهرجان الأفلام الأوروبي ٢٠١٦ جائزة كأفضل فيلم قصير (www.youtube.com).

حصل المقاتلون في حلب على المساعدة من تركيا ودول الخليج ومن البلدان الأوروبية التي تجمعت تحت اسم "أصدقاء سورية". كان هدفهم "إسقاط النظام" في دمشق، وهو شعار تبنته "المعارضة". وكان النموذج المتبع للخطة ما جرى في ليبيا إِذ قُضِيَ على الرئيس معمّر القذافي سنة ٢٠١١ خلال أشهر قليلة، في ليبيا كانت مدينة بنغازي قاعدة المعارضة. وفي سورية كان المطلوب أن تصبح حلب "بنغازي السورية".

عبر الحدود القريبة من حلب تم تهريب أطنان من الأسلحة والذخائر. ودعمت "المعارضة" سياسياً وإعلامياً. وكان من المطلوب تشكيل حكومة منفى. وفي المناطق المحيطة بحلب كان ينبغي تجميع المقاتلين في "مناطق محمية" وتدريبهم ليشكلوا "الجيش السوري الحر أو الجديد" وإرسالهم باتجاه دمشق، وبالمعونات الإنسانية كان من المقرر – تحت رقابة حكومة المنفى – إعادة إعمار البنية التحتية لكسب تأييد السكان.

شن المقاتلون هجمات على الجيش السوري، فخسر بعض مواقعه، ولكي يتفادى التصعيد انسحب جزئياً من منطقة الحدود مع تركيا. مئات الصحفيين دفعوا كثيراً من الأموال للوسطاء وسافروا، بصورة غير مشروعة، من تركيا إلى حلب – إلى المدينة ومحيطها – إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، التي يسميها هؤلاء "المناطق المحررة"، لكي يرسلوا تقاريرهم من هناك. وقدمت باريس ولندن وبرلين وأنقرة المساعدة عند تأسيس ما يسمى "الخوذ البيضاء" وهي "منظمة مدنية" معارضة في حلب. ودُعِهمَ "مركز حلب الإعلامي" المعارض بتزويده بالأشخاص والتقنية والتدريب والأموال. وكان المركز يقدم إلى وسائل الإعلام العالمية تقاريره بالكلمة والصوت والصورة، وما لبث أن تولى مهمة الإعلام الكامل للمعارضة ويعبر عن صورة الوضع في حلب في وسائل الإعلام الألمانية. وما كان يحدث في حلب فعلاً – في المدينة وفي المحافظة – كان يعرض من جانب واحد، من وجهة نظر المعارضة.

بتحرير حلب عسكرياً في كانون الأول ٢٠١٦ فشلت خطة "بنغازي السورية"، لكن المدينة وسكانها دفعوا ثمناً باهظاً مقابل ذلك. في الجزء الشرقي من المدينة، حيث كانت الجماعات المقاتلة المعارضة تسيطر طيلة أربع سنوات، كشفت القوات الخاصة الروسية والسورية عن ترسانة من الفظائع والأهوال: أقبية للتعذيب، ومقابر جماعية، ومستودعات مملوءة بالأسلحة والذخائر المصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. أكثر من ٢٥٠٠٠ عبوة ناسفة ولغم أرضي تم نزع صواعقها، وحوّلت الحرب البيوت والبنية التحتية إلى حقل من الركام.

بعد تحرير المدينة مباشرة وصل وفد حكومي برئاسة رئيس الحكومة السورية عماد خميس إلى حلب لكي يكوّن صورة عن الوضع في المدينة. وتقرر إعطاء الأولوية عند إعادة الإعمار للبيوت والمستشفيات والمدارس، وبدأ التجار ورجال الأعمال بإعادة إعمار متاجرهم ومراكزهم الصناعية المنهوبة.

روسيا تثبت أقدامها:

في ٣٠ أيلول ٢٠١٥ تدخلت روسيا عسكرياً في الحرب في سورية. وفي نهاية ٢٠١٦ لم يقتصر نجاح روسيا على أن الجيش الروسي ساعد الجيش السوري على تحقيق الانتصارات في جبهات كثيرة، بل إن الدبلوماسية الروسية أيضاً نجحت في جعل خصمين إقليميين، تركيا وإيران، كانا يخوضان في سورية حرباً بالوكالة، يوقعان على إتفاقية لوقف إطلاق النار.

وفي ٣٠ كانون الأول ٢٠١٦ تمكنت روسيا من إلزام تركيا وإيران بالاتفاق على هدنة تشمل جميع أنحاء البلاد. وفي المحادثات التي جرت في العاصمة الكازاخستانية أستانا تمكنت روسيا– على الأقل – الجماعات المسلحة المدعومة من جعل تركيا توافق على الاجتماع مع وفد الحكومة السورية. وكان هذا نتيجة للتدخل العسكري الروسي الذي استند إلى طلب رسمي من الحكومة السورية. وكان ذلك – خلافاً لـ " الحملة ضد الدولة الإسلامية" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية – متفقاً مع القانون الدولي.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أكد للرئيس السوري بشار الأسد في نيسان ٢٠١٦ دعمه الحرب ضد الإرهابيين في سورية.

وكان بوتين قد قال في الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة **(٢٨/٩/٢٠١٥)**؛ إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تقوّض منهجياً المنظمة الدولية لكي تصبح وحدها من يقرر ما يحدث في العالم. وإنّ الإدارة الأمريكية تسلّح، خلافاً للقانون الدولي، المقاتلين في سورية، وتسهم بذلك في تقوية المنظمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

"هل أنتم مدركون نتائج أفعالكم؟" تساءل بوتين عندما أعلن أن روسيا ستحارب الإرهاب عسكرياً في سورية، بالتعاون مع الجيش السوري والرئيس بشار الأسد.

وضعت سورية مطار حميميم، جنوبي اللاذقية، تحت تصرّف روسيا التي قامت بتحديثه وبتزويده بالطائرات الحربية والمروحية. وتم توسيع مرفأ طرطوس وحشد سفن حربية روسية أمام الساحل السوري، ودُعِيَ الصحفيون لمشاهدة التمركز. ولكي توفر روسيا أكبر مجال ممكن لتدخلها ومن أجل التنسيق مع حلفائها، أسست مع العراق وسورية وإيران مركزاً للاستعلامات في بغداد. ولتفادي الاصطدامات مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وقّعت وزارتا الدفاع في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية مذكرة تفاهم.

منذ اليوم الأول كشف الجيش الروسي جزءاً كبيراً من ترسانة الأسلحة الحديثة التي لديه، وراح ينشر تقارير تفصيلية عن عملياته (وزارة

الدفاع الروسية، سبوتنيك نيوز، وغيرها). وكانت الغاية دعم الحكومة السورية، وفي الوقت نفسه إعطاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) فكرة عن الطاقات العسكرية الروسية لكي يمتنع الحلف العسكري عن إجراء مزيد من المناورات في المنطقة. ومنذ الوهلة الأولى دُمّرت مستودعات أسلحة ومراكز تدريب وقوافل وقود للوحدات المقاتلة الإسلاموية. كانت صواريخ "كروز ميسّايل" تطلق من بحر قزوين، وتقطع ١٥٠٠ كيلومتر عبر الأجواء الإيرانية والعراقية، لكي تصيب أهدافاً في سورية. بالإضافة إلى ذلك استخدمت مراراً وتكراراً القاذفات بعيدة المدى.

كان غضب المعارضة السياسية والمسلحة، المتحالفة مع الغرب ومع تركيا ودول الخليج، على روسيا كبيراً جداً؛ فالكتابات الجدارية التي شاهدتها المؤلفة في داريا بعد انسحاب المقاتلين منها كانت تضع القيادة الروسية والقيادة السورية في المستوى نفسه، وتدعو إلى القتال ضد روسيا وضد "النظام". وكان السياسيون الغربيون ووسائل الإعلام الغربية يشنون الهجمات الكلامية على روسيا، ويوجهون لها شتى الاتهامات، ويتجاهلون وسائل الإعلام الروسية التي كانت تنشر بالتفصيل ما يحدث في سورية.

قامت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي بتكليف إحدى الجهات المختصة إعداد دراسة عن "الاتصالات الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي بخصوص صدّ الدعاية المضادة " ثم أقرّ البرلمان هذه الدراسة في تشرين الثاني ٢٠١٦؛ وضعت هذه الدراسة وسائل الإعلام الروسية ووسائل إعلام تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" على المستوى نفسه. إذ اعتبرت الأولى الخطر القادم من الشرق، والثانية الخطر القادم من

الجنوب. وجاء في بيان أقره البرلمان بالأكثرية أن "البرلمان يحذّر من الدعاية المضادة للاتحاد الأوروبي، والصادرة عن روسيا، وعن الإسلاميين" ويدعو إلى "تعميق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في مجال الاتصالات" (انظر: www.europarl.europa.eu وهناك أيضاً الدراسة تحت PDF).

دفعت روسيا ثمناً باهظاً لقاء عملياتها العسكرية في سورية؛ فبعد تحرير شرقيّ حلب مباشرة وتوقيع اتفاقية للهدنة، قتل السفير الروسي آندريه كارلوف في أنقرة (١٩/١٢/٢٠١٦). وكان القاتل شرطياً في الوحدة التركية الخاصة المكلفة حماية السفير. وكانت عملية الاغتيال، دون أدنى شك، انتقاماً لتحرير حلب الذي كان هزيمة كبرى للجماعات الإسلامية المقاتلة ولداعميها.

كانت طائرة حربية روسية قد أُسقطها في تشرين الثاني ٢٠١٥ سلاحُ الجو التركي، وخلال سنة ٢٠١٦، أسقطت الجماعات الإسلامية عدة مروحيات مع طواقمها. قتل في هذه العمليات ٢٠ جندياً روسياً، كما أن فريقاً طبياً ميدانياً هوجم في حلب، وقتل منه اثنان. وكانت طائرة مدنية روسية فُجّرت بقنبلة على طريق عودتها من مصر وعلى متنها ٢٧١ راكباً. كما أن طائرة أخرى سقطت على الطريق إلى سورية، وكانت تحمل معونات إنسانية وصحفيين وجزءاً كبيراً من الفرقة الموسيقية المشهورة عالمياً، فرقة ألكسندروف، الكورس الرسمي للجيش الروسي. كان من المقرر أن يقدم الكورس حفلات في عيد الميلاد وفي رأس السنة في القاعدة الجوية الروسية في حميميم في سورية، وحتى وقت طباعة هذا الكتاب، لم يعرف سبب السقوط.

وكان إسقاط الطائرة الحربية الروسية من قبل سلاح الجو التركي، قد أدّى إلى تجميد العلاقات الروسية التركية؛ إذ فرض الرئيس بوتين مقاطعة اقتصادية ضد تركيا، أصابت بشكل خاص قطاع السياحة. وجمدت روسيا العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ولاحقت بأقصى شدّة الجماعات المقاتلة المدعومة من تركيا، وتم نصب منظومة دفاعية صاروخية قرب اللاذقية وتزويد الطائرات المقاتلة الروسية بصواريخ جو – جو.

واتفقت روسيا وسورية على وجود دائم لسلاح الجو الروسي وللجيش في سورية.

في شباط ٢٠١٦ اتفق وزيرا خارجية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على أول وقف لإطلاق النار، لكنه لم يدم طويلاً، ومنذ ذلك الحين كان الوسطاء الروس يعملون بإصرار من أجل التوصل إلى هدنات محلية، وكانت قاعدتهم "مركز المصالحة بين الأطراف المتعادية في سورية" في القاعدة الجوية حميميم. ومن الممكن متابعة النتائج التي يتوصلون إليها يومياً بصورة مباشرة لاين عبر (Reconciliation Bulletin). وبدعم روسي تم تحرير المدينة الصحراوية تدمر مع المدينة الأثرية التاريخية "بالميرا" ونُظِّفَت من آلاف الألغام والعبوات الناسفة. واحتفل بتحرير الآثار التي اعتبرتها اليونسكو من التراث الحضاري العالمي بحفلة موسيقية قدمتها في أيار ٢٠١٦ الفرقة الموسيقية لمسرح مارينيسكي في سان بطرسبورغ، وحضر الحفل مئات الصحفيين من جميع أنحاء العالم.

ساعد سلاح الجو الروسي القوات المسلحة السورية على قطع طرق إمداد الجماعات المسلحة من تركيا إلى شرقيَّ حلب وطرق الاتصال في

مناطق أخرى تسيطر عليها الجماعات الإسلامية أيضاً. وفي الوقت نفسه بدأت مفاوضات مكثفة حول انسحاب المجموعات المسلحة من شرقي حلب، وفتحت طرق إنسانية لكي ينسحب عبرها المدنيون والمسلحون الذين يلقون أسلحتهم، ويريدون مغادرة الجزء الشرقي من مدينة حلب. ولم يأت أحد لأن جماعات مقاتلة أخرى منعت من ذلك.

في بداية آب شنّ "جيش الفتح" من إدلب هجوماً قوياً على المدينة من أجل "تحرير حلب"، حسبما قيل آنذاك؛ كانوا يريدون "رفع علم الفتح على قلعة حلب". وشعر المراقبون العسكريون بوجود "مخابرات أجنبية" خلف الهجوم (حديث مع المؤلفة في دمشق، آب ٢٠١٦)، وتحدثت وسائل الإعلام الغربية عن "معركة يوم القيامة". وردت روسيا بهجمات بالصواريخ من سفن أسطول البحر الأسود المتمركزة في شرقي البحر المتوسط أمام الساحل السوري، ولأول مرة استخدمت الطائرات الحربية الروسية القاعدة الجوية الإيرانية في همدان غربي طهران.

في أيلول ٢٠١٦ (١٢/٩/٢٠١٦) أسفرت مفاوضات بين وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، والأمريكي جون كيري عن اتفاقية جديدة لوقف إطلاق النار. وقرر الوزيران أيضاً تعاون القوتين العالميتين على محاربة المنظمة الإرهابية التي تسمي نفسها "الدولة الإسلامية". وبعد أسبوع فقط من دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ أعلن الجيش السوري انسحابه من اتفاقية الهدنة، بعد أن قامت طائرات حربية لـ "التحالف ضد الدولة الإسلامية" الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بقصف القوات السورية في مطار دير الزور، وقتلت أكثر من ٨٠ جندياً سورياً.

في نهاية كانون الأول ٢٠١٦ انتهت المعركة حول حلب بترحيل ٣٥٠٠٠ إنسان إلى محافظة إدلب وإلى تركيا، بينهم ٥٠٠٠ مقاتل. وكان هذا قد أصبح ممكناً أيضاً لأن روسيا وتركيا كانتا قد حسّنتا علاقاتهما منذ صيف ٢٠١٦. وتم هذا بعد اعتذار الحكومة التركية من عائلة الطيار الحربي الذي أسقط الجيش التركي طائرته، وقام مقاتلون تركمان بقتله بعد قفزه من الطائرة بالمظلة.

استغلت روسيا أيضاً النزاع التركي – الكردي لكي تحسم المعركة في حلب لصالح الحكومة السورية. إذ سُكِت بصورة غير رسمية عن دخول الجيش التركي إلى جرابلس لأن تركيا، مقابل ذلك، سحبت القوات التركمانية من حلب. وبذلك صمتت روسيا رسمياً عن الهجمات التركية ضد القوى الكردية في شمال سورية. لكن روسيا بإشراكها الأكراد السوريين في عملية المفاوضات وبفتح ممثلية لـ "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي في موسكو، أرسلت إشارة واضحة إلى كلّ من دمشق وأنقرة على حدّ سواء. على كلا العاصمتين أن يحسبا في المستقبل حساباً للعامل الكردي، بينما يتعيّن أيضاً على الأكراد السوريين أن يضعوا في حسابهم كلا الطرفين. وفي رأس السنة ٢٠١٦/٢٠١٧ توسطت موسكو لإجراء محادثات بين دمشق والممثلة السياسية الكردية.

ومن أجل تسريع العملية السياسية، قدمت روسيا في نهاية كانون الثاني ٢٠١٧ في مؤتمر أستانا (كازاخستان) مشروع الدستور السوري الجديد الذي ينبغي له أن يكون مقبولاً من الحكومة السورية ومن مجموعات

المعارضة. يقول وزير الخارجية سيرجي لافروف إن روسيا لا تريد فرض أي شيء على سورية، وبناء على ذلك يتضمن المشروع اقتراحات سبق أن قدمتها الحكومة، واقتراحات قدمت من جانب المعارضة.

في "كانون الثاني ٢٠١٧ قدم فيتالي نعومكين، رئيس معهد الدراسات الشرقية في الأكاديمية الروسية للعلوم (موسكو)، للمجلس الروسي للعلاقات الدولية تحليلاً للوضع في الشرق الأوسط وفي العالم العربي. وحتى إن بدت في سورية ملامح التوصّل إلى اتفاق فإن الأزمات في بعض الدول العربية (سورية والعراق واليمن وليبيا و جنوبي السودان) ستزداد حدة والنزاعات ستزداد اتساعاً. وحسب نعومكين تمكنت روسيا من زيادة عدد شركائها الإقليميين ومن تعزيز مكانتها وتمتينها. إلا أن خطر الإرهاب لم يُقض عليه. وبانتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، سيتراجع تأثيرها في المنطقة، ولن تعود لاعباً رئيسياً فيها.

تطرّق نعومكين إلى علاقات روسيا مع مصر وإسرائيل ومع الإمارتين الخليجيتين البحرين وقطر، وإلى التعاون مع المملكة العربية السعودية في مجال إنتاج النفط وإلى تطبيع العلاقات مع تركيا. ونتيجة للتعاون من أجل إنهاء الحرب في سورية نشأ مثلث القوة الجديد روسيا – تركيا – إيران. ووصف نعومكين سنة ٢٠١٦ بأنها ستكون عام انتصارات عسكرية مهمة وخاصة في سورية، وأبرز في هذا الصدد تحرير حلب. وعلى الرغم من اختلاف الأهداف والتقديرات تعمق التعاون والتنسيق الروسي مع حلفاء سورية، وعلى الأخص مع إيران.

ويعود السبب في استعادة روسيا دورها القوي في الشرق الأوسط، في المقام الأول، إلى المعرفة الجيدة للوضع هناك، وإلى تقديره بشكل أفضل؛ ذلك أن روسيا لم تقلل قطُّ من خطر الإرهاب أو تستهين به. فبينما راهنت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي مع مجموعة "أصدقاء سورية" منذ البداية على "إسقاط النظام" في دمشق، كانت موسكو تعرض على الدوام محادثات ووساطات بين الأطراف المتعادية في سورية. وعلى الصعيد الدبلوماسي تمسكت موسكو بالبنى المستندة إلى القانون الدولي، وبأن هيئة الأمم المتحدة يجب أن تحافظ على دورها المتمثل في حفظ السلام. وبينما قدّرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي التنافسات بين شركائها الإقليميين بصورة هادئة، واستمعت – مثلما فعلت آنذاك عند غزوها للعراق المخالف للقانون الدولي – إلى مستشارين خاطئين، اختارت روسيا سياسة الصوت الخافت بعيداً عن الإثارة والضجيج، وسياسة التحليل والتوسط، ومما يندرج بشكل خاص في هذا الإطار إعادة العلاقات الروسية التركية في صيف ٢٠١٦ وتمتينها، الأمر الذي أصاب الغرب على صعيد حلف شمال الأطلسي أيضاً.

ومن الممكن أن تؤدي محادثات أستانا إلى حل سوري داخلي، وإلى تسريع العملية السياسية في سورية والتي يمكن أن تترك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلفها. ومن الممكن أيضاً أن تحسم روسيا الصراع الدولي على سورية لصالحها؛ لأنّ المصالح الإقليمية في المنطقة والخصوصيات القومية في سورية لم تغب عن ناظرها قطُّ.

العامل الكردي:

عللت تركيا دخولها المخالف للقانون الدولي في آب ٢٠١٦ إلى سورية بـ "الحرب على الإرهاب" المتمثل فيما يسمى "الدولة الإسلامية"؛ ولكن في الحقيقة كان الهجوم ضد سيادة سورية ووحدة أراضيها وضد قوات حماية الشعب الكردي الناشطة في شمال البلاد. وهاجمت أنقرة الأكراد السوريين بسبب علاقتهم الوثيقة مع حزب العمال الكردستاني (بي كا كا PKK). وكان أردوغان قد أوقف في صيف ٢٠١٥ عملية المصالحة مع حزب العمال الكردستاني، ومنذئذٍ تتعرض البنى السياسية الكردية في تركيا إلى هجمات عنيفة. وبعد فشل المحاولة الانقلابية (١٥/١٦ تموز ٢٠١٦) اتخذ القمع في جميع أرجاء البلاد مدى لا مثيل له.

كان هناك كثير من الدلائل على أن الجمهورية التركية بقيادة رجب طيب أردوغان تريد تحطيم البنى الكردية في سورية أيضاً. وفي الوقت نفسه كانت أنقرة تريد إظهار نواياها العثمانية الجديدة تجاه سورية وأخذت، على الأقل، تهدد باحتلال مناطق فيها على المدى الدائم. وكانت تركيا تطالب على الدوام بإقامة "مناطق حظر جوي وحماية" في سورية، الأمر الذي كانت الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما ترفضه مرة بعد أخرى. ونظراً لقرب موعد تغير الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية، وبموافقة ضمنية من روسيا – مقابل صمت روسيا سحبت تركيا الفصائل المقاتلة التركمانية من حلب – خلق الجيش التركي حقائق على الأرض في جرابلس. ولم يبق للحكومة السورية، في ضوء التصرف التركي المخالف للقانون الدولي، سوى الاحتجاج لدى الأمم المتحدة. ورأى حزب الاتحاد الديمقراطي

الكردي السوري، وفصيلاه المسلحان، أن الدخول التركي إلى سورية يهدد، في المقام الأول، مشروعه السياسي "روجافا".

تحت الضغط الشديد لـ "الدولة الإسلامية" وافق حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري وقوات الدفاع عن الشعب الكردي سنة ٢٠١٤/٢٠١٥، خلال معركة عين العرب على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى في حلف شمال الأطلسي. توسطت الولايات المتحدة الأمريكية مع تركيا لمرور قوات خاصة من البيشمركة الكردية في شمال العراق، والمدربة من الولايات المتحدة الأمريكية، عبر الأراضي التركية. وجلبت معها هذه القوات – حسب طلب قوات الدفاع عن الشعب الكردي السورية – أسلحة ثقيلة، ثم انسحبت رسمياً بعد تحرير المدينة التي لم يبق فيها حجر على حجر.

صحيح أن الأكراد السوريين نجحوا في الدفاع عن مناطقهم، لكنهم حوصروا من جهات مختلفة؛ إذ إن ممثلهم السياسي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، رفضت مشاركته في العملية السياسية حول مستقبل سورية في جنيف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والاتحاد الأوروبي، وفي الشرق منعت حكومة الحكم الذاتي الكردية (في شمال العراق) مرور المعونات الإنسانية والاقتصادية. ومن الجنوب استمر تهديد "الدولة الإسلامية"، ومن جهة الشمال كانت المناطق الكردية في سورية واقعة عسكرياً تحت مرمى النيران التركية ومعزولة بحصار إنساني واقتصادي. وكان هناك أيضاً على الدوام هجمات سياسية وعسكرية تشنها مجموعات كردية متحالفة مع "الائتلاف الوطني للقوى الثورية والمعارضة في سورية" المقيم في إسطنبول.

ولكي يعززوا مركزهم أسس الأكراد في آذار ٢٠١٦ في مؤتمر في الرميلان (محافظة الحسكة) "الاتحاد الديمقراطي". ورداً على ذلك، الذي اعتبر علامة قوة، ازداد الضغط من جانب تركيا ومن جانب الأكراد في شمال العراق، فانتقد المعارضون السوريون، الذين كانوا يطالبون بتمثيل الأكراد السوريين في عملية التفاوض في جنيف بوفد متمتع بالحقوق الكاملة الخطوة، وانسحبوا.

في هذا الوضع عرض الجيش الأمريكي على الوحدات المسلحة الكردية (قوات حماية الشعب الكردية) التعاون العسكري، وبهدف محاربة "الدولة الإسلامية" شُكِّلَ تحالف مع "قوات سورية الديمقراطية". وكانت هذه القوات تتألف من مقاتلين منشقين من "الجيش السوري الحر"، ومن مقاتلين من القبائل، ومن مجموعات مقاتلة كان الجيش الأمريكي قد درّبها في تركيا، من جهة، ومن قوات الدفاع عن الشعب الكردي، من جهة أخرى. ولأن قوات حماية الشعب الكردية وقوات الدفاع عن الشعب الكردي، كانتا المجموعتين الأفضل تنظيماً والأقوى والأكثر خبرة في القتال سُلِّمتا القيادة في المجلس العسكري الذي كان ينظم عمليات قوات سورية الديمقراطية. وبينما كانت الفصائل الكردية – السورية تقاتل، حسب خط حزبها (حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري)، من أجل الحصول على حكم ذاتي أو اتحاد فيدرالي ضمن سورية، كانت مجموعات أخرى من قوات سورية الديمقراطية ترى أن عدوها الأول هو الجيش السوري والحكومة السورية.

ضمن البنى الهيكلية لقوات سورية الديمقراطية، أو معها بصورة مباشرة، كانت تقاتل أيضاً، إلى جانب مرتزقة تابعين لأجهزة أمنية خاصة **(غير حكومية)**، قوات خاصة أجنبية تابعة لدول حلف شمال الأطلسي. وكان الجانب الكردي السوري قد أكّد في بادئ الأمر ثم نفى هذا بعد ذلك – على الأرجح بناء على ضغط الجهات الممولة - وجود جنود رسميين، أو كانوا رسميين سابقاً، يقاتلون إلى جانبه، على الأقل، من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والدانمارك. نتيجة التعاون مع الأكراد كان في وسع "التحالف ضد الدولة الإسلامية" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية – الذي كانت عملياته تقتصر على الغارات الجوية – استخدام قوات على الأرض أيضاً. وكان هؤلاء "الجنود على الأرض" يطالب بهم على الدوام في الولايات المتحدة الأمريكية وخصوم القيادة السورية.

تبع ذلك شحنات كبيرة من الأسلحة، وأصبحت قوات سورية الديمقراطية تقاتل بصورة متزايدة بتكليف من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. واستولى الجيش الأمريكي سنة ٢٠١٦ على مطارين، على الأقل، واقعين في مناطق شماليّ سورية كانا تحت سيطرة الأكراد السوريين. وبالقرب من الرميلان **(شمال شرق سورية)**، حيث يوجد حقلان من أكبر حقول النفط في سورية، استولى الأمريكيون على مطار كان في السابق يستعمل للأغراض الزراعية، وحوّلوه إلى مطار عسكري.

وبالقرب من عين العرب نشأت قاعدة أخرى، يقال إن الولايات المتحدة الأمريكية، دفعت ٧٥٠٠٠٠ دولار لحزب الاتحاد الديمقراطي لقاء استخدامها؛ هذا ما ذكرته وسائل إعلام عربية **("الميادين")**. وقد أكّد

للمؤلفة أحد الأكراد في سورية أن الجنود الأمريكيين (وحلفاءهم) كانوا يستعملون مطاراً قرب (عين العرب).

ونشرت جريدة "السفير" (اللبنانية) استناداً إلى مصدر في الجناح العسكري لحزب العمال العسكري (بي كا كا) أن المملكة العربية السعودية أيضاً، قدّمت لقوات الدفاع عن الشعب الكردية مراراً وتكراراً دفعات مالية، وشحنات أسلحة، طالما أنها تقاتل ضد الجيش السوري والحكومة السورية. وحسب "السفير" جرت بين الطرفين عدة لقاءات مباشرة. في آب ٢٠١٦، هاجمت قوات أمنية كردية ("أسايش") مواقع للجيش السوري في مدينة الحسكة. وحتى ذلك الحين كانت وحدات كردية، ووحدات تابعة للجيش السوري متفقة على مراقبة مشتركة للمدينة في أحياء مختلفة، وفهم الجانب السوري الهجوم على أنه عمل استفزازي.

ولقد أكّدت دوائر عسكرية سورية للمؤلفة في سورية مراراً أن جنوداً ألماناً أيضاً، أو قوات خاصة ألمانية، قد عملت في سورية إلى جانب قوات سورية الديمقراطية. ولكن لم يتضح تماماً ما إذا كانت قد جاءت إلى سورية من تركيا من مطار إنشرليك أم من شمال العراق، أي من مناطق الكم الذاتي الكردية. فمنذ ٢٠١٤ يدرب الجيش الألماني في شمال العراق (إربيل) جنود البيشمركة الأكراد من أجل المشاركة مع "التحالف الدولي ضد الدولة الإسلامية" في محاربتها.

رسمياً تنفي الحكومة الألمانية – لكن جهات أخرى ما تؤكده – أن مدربين ألماناً – سواء مازالوا عاملين في الجيش الألماني أو كانوا سابقاً –

يعملون في صفوف قوات سورية الديمقراطية أيضاً. حسب هذه الجهات دخل جنود ألمان مع مقاتلي قوات سورية الديمقراطية الكردية إلى مدينة منبج الواقعة على بعد ٨٠ كيلومتراً تقريباً شمال شرق حلب، هناك نزلوا – مع قوات خاصة أمريكية وفرنسية – في موقف سيارات لمعمل للإسمنت حوّلوه إلى قاعدة لهم وعلمت المؤلفة من مصدر في سورية، أن مجموعات مقاتلة جديدة يجري تدريبها هناك في دورات سريعة، وقبل بدء الدورة يسأل الرجال الذين يريدون التدريب عما إذا كانوا يريدون القتال ضد "داعش" أم ضد الأسد.

وحسب المصدر فإن اختيار المتدربين والتزويد بالسلاح والذخيرة وقيادة القوات الخاصة تقع تحت مسؤولية البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية). وهذا يفسر لماذا تنفي الحكومة الألمانية وجود مدربين ألمان وقوات خاصة من الجيش الألماني في شماليّ سورية. وهناك تفسير آخر بأنها قوات أمنية خاصة (غير حكومية). ولقد نفت الحكومة الألمانية مراراً وتكراراً هذا رداً على سؤال من بعض نواب البرلمان.

رداً على سؤال من النائب ألكسندر نوي (من حزب "اليسار") قيل في كانون الثاني ٢٠١٧ إنه، باستثناء العاملين على طائرات تورنادو الحربية وعلى طائرة لتزويد الطائرات الحربية بالوقود جواً A310MRTT)، "لا يوجد في سورية جنود من الجيش الألماني (...). وعن وجود جنود سابقين من الجيش الألماني على الأراضي السورية، ليس لدى وزارة الدفاع الألمانية أي علم". وطالما بقيت الحكومة الألمانية غير مستعدة لإعطاء معلومات عن

الوضع الملموس يبدو ضرورياً الاستفادة من مصادر أخرى، وإن كانت هذه المصادر لا تستطيع دوماً الإفصاح عن نفسها. وعلى الأخص عندما تزداد المؤشرات، كما في هذه الحالة، إلى صحة عرضها.

وهكذا استغل فولكربرويتيغام، محرر سابق في نشرة الأخبار المسائية في التلفزيون الألماني – القناة الأولى، وزميله فريدهلم كلينكها مرّ الذي عمل ٣٥ سنة في القناة التلفزيونية الألمانية ن د ر NDR (قناة شمال ألمانيا)، الإمكانية لتقديم احتجاج لدى التلفزيون الألماني – القناة الأولى آ ر د (ARD). تحت عنوان "جنود ألمان في سورية"، تقدم الصحفيان في حزيران ٢٠١٦ إلى "مؤتمر المشاهدين الدائم لوسائل الإعلام الحكومية " بما يأتي:

نحو ٥٠ جندياً ألمانياً يعملون في الخفاء في مدينة منبج الواقعة في شماليّ سورية في محافظة حلب؛ هذا ما أعلنه "المرصد السوري لحقوق الإنسان" المقيم في بريطانيا. ومن بين هؤلاء الخمسين عشرون جندياً يعملون كمستشارين عسكريين. أما برلين فقد نفت هذا الخبر.

أدانت الحكومة السورية وجود قوات خاصة فرنسية وألمانية في منطقتي عين العرب ومنبج، وقالت: لا يوجد أي مسوِّغ قانوني لمثل هذا الوجود. وأضافت وكالة الأنباء السورية "سانا" في ١٥ حزيران أن وجود قوات أجنبية على الأراضي السورية يشكل انتهاكاً واضحاً لسيادة البلد مستندة في ذلك إلى مصدر في وزارة الخارجية السورية.

وفي العادة ينشر برنامج "آرد آكتوِلّ" أخباراً نقلاً عن هذا "المرصد" الغامض، بصرف النظر عن مدى صحتها. والمعيار الوحيد لهيئة التحرير وحلفائها هو ما إذا كان الخبر يدعم «الثوار» الإرهابيين المساكين وما إذا كان يضرّ الحكومة السورية وحلفاءها الروس.

خلال سنة ٢٠١٦ تحوّلت "قوات حماية الشعب الكردية" و"قوات الدفاع عن الشعب الكردي"، التي تأسست في الأصل لغرض الدفاع الذاتي، بصورة متزايدة إلى قوات هجومية لمصلحة "التحالف الدولي ضد الدولة الإسلامية". ظهر هذا واضحاً جداً في قرارها الزحف على مدينة الرقة لتحريرها (عملية غضب الفرات)، وبعد التحرير سيعرض على المدينة الانضمام إلى "الفيدرالية الديمقراطية روجافا"، حسب قول قائد قوات سورية الديمقراطية جيهان أحمد (٢٦/٥/٢٠١٦).

رفضت دمشق الخطط الكردية؛ لأنها تهدد السيادة الوطنية. ونقل عن النائب في البرلمان السوري جمال ربيع قوله لصحيفة "إسفستيا" الروسية: من يريد في سورية القتال ضد الإرهاب أهلاً وسهلاً به "على شرط أن يتم تنسيق هذا القتال مع القيادة السورية". إلا أن الهدف الحقيقي للأكراد ولقوات سورية الديمقراطية هو "التحضير لتحويل سورية إلى دولة فيدرالية، لكن السوريين يرفضون هذه الفكرة ".

من المعروف أن إسرائيل تدعم الأكراد السوريين (والعراقيين). مراراً وتكراراً أعرب المسؤولون الإسرائيليون عند دعمهم لقيام دولة كردية مستقلة (في العراق)، وعن دعمهم إقامة "منطقة عازلة للأقليات" في شمال

سورية وقيام نظام فيدرالي في سورية. ولقد أكد هذا، في حديث مع المؤلفة، طبيب كردي من القامشلي لديه اطلاع واسع على إستراتيجية وتكتيك أصحاب القرار الأكراد. فهم، حسب قوله، لا يريدون تقسيم سورية وإنما جعلها "دولة فيدرالية". ولقد اقترح الكيان الصهيوني إقامة ست دول فيدرالية في سورية. بالإضافة إلى ذلك يمكن ربط جزء من دمشق مع بعض اللبنانيين، وفي شرقيّ البلاد (الرقة ودير الزور) يجب أن تكون السيادة فيها للقبائل العربية. وهذا ليس تقسيماً، حسب قول الطبيب الكردي، وإنما "فيدرالية مع مركز ضعيف". مثلما حصل في العراق يجب أن يحصل في سورية. حلب سوف تدمّر. ولا يجوز بأي حال قبول سيادة سورية على المدينة؛ لأن "أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني لا يريدون أن تستعيد الحكومة السورية السيطرة هناك". ويضيف الطبيب المذكور أن هؤلاء يريدون في جميع الأحوال الحيلولة دون حصول إيران على مزيد من النفوذ في سورية. ورداً على السؤال عما إذا ما كان الأكراد لا يخشون من أن يستغلهم الغرب لتحقيق مصالحه، كما حدث مراراً في تاريخهم، ثم يتخلى عنهم في النهاية، أجاب الرجل بالنفي.

فالأكراد أقوياء ولديهم توجّه قوي نحو أوروبا: "الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والكيان الصهيوني "يريدون كردستان قوية لتكون "حصناً منيعاً ضد تركيا وإيران"؛ ولذلك أقام الأمريكيون قواعد عسكرية (في كوباني، و الرميلان، والحسكة) لكي يدعموا الأكراد : "يجب أن تصبح كردستان مثل الكيان الصهيوني". ولكن بتحرير حلب آخر سنة ٢٠١٦ خاب، على أي حال، توقع محدّثي.

في هذه الأثناء أظهر الصديق الجديد القوي للأكراد السورية، الولايات المتحدة الأمريكية، وجهه الآخر؛ إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت دخول قوات تركية مع وحدات مقاتلة إسلاموية إلى جرابلس، وفي الوقت نفسه لم تنتقد الهجوم التركي على وحدات كردية في المنطقة إلا كنوع من رفع العتب، وبخصوص وجود "جنود أكراد على الأرض" وجّه نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن من تركيا أن يقتصر على الضفة الشرقية لنهر الفرات، وسمح لمقاتلي "الدولة الإسلامية" وعائلاتهم بالانسحاب من منبج ومن جرابلس دون أن يتعرضوا لأي أذى.

لم يدع الأكراد السوريون إلى محادثات "أستانة" في آخر كانون الثاني ٢٠١٧. على الرغم من أهميتهم العسكرية، إلا أنهم شاركوا بعد أيام قليلة في اجتماع لمجموعات المعارضة السياسية مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في موسكو. ورحّب حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري بالاقتراح الروسي الذي قُدّم في الاجتماع، والرامي إلى مناقشة قريبة في سورية لوضع دستور جديد للبلد. إلا أن "الاستقلال الثقافي" للجماعات العرقية الوارد في مشروع الدستور "لم يكن كافياً" بالنسبة إلى الأكراد. فهم يصرّون على الاعتراف بـ "الفيدرالية الديمقراطية في شماليّ سورية".

الجزء الثاني

جيران سورية : الدول المحاذية والقوى الفاعلة

الوضع في الدول المجاورة:

مدخل:

تحتل سورية موقعاً إستراتيجياً مهماً في الشرقين الأدنى والأوسط؛ فهي تصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وكانت طريق الحرير في الماضي البعيد تصل بين الصين والبحر المتوسط مارة عبر سورية، وكانت التوابل والبخور تعبر المنطقة عند نقلها من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى أوروبا. وبناء على المعارف والخبرات المتنوعة في الدولة السورية المتعددة تطورت طبقة بارعة وثرية من الحرفيين والتجار في المدن الكبيرة دمشق وحلب وحمص، وكانت منتجاتهم وعلاقاتهم مرغوباً فيها، الأمر الذي استفادت منه بعد الحرب العالمية الأولى سلطة الانتداب الفرنسية (١٩٢٢-١٩٤٦).

بعد الحرب العالمية الثانية نشأت شراكة اقتصادية وسياسية وثيقة لسورية مع الاتحاد السوفييتي الذي قدم لسورية المال والمعرفة لبناء البلد وتطويره. كان الطلاب السوريون يدرسون في الجامعات السوفييتية، ويتدربون في المعامل، ثم يعودون مع ما اكتسبوه من معارف إلى بلادهم. وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة مع موسكو، انضمت سورية إلى تحالف دول عدم الانحياز. وبصورة أساسية كانت الاهتمامات القومية السورية منصبّة على المنطقة، الأمر الذي أكدته سورية،كونها عضواً مؤسساً في جامعة الدول العربية (١٩٤٥).

خلال فترة الحرب الباردة كان في وسع الاتحاد السوفييتي تحقيق مصالحه في المنطقة، في المقام الأول، بعقد اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع سورية والعراق، أما الحلف العسكري الغربي، حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فكان قد اعتمد تركيا كدولة مواجهة. ومن هنا يمكن تفسير صمت الغرب عن قضاء تركيا سنة ١٩٧٤ على تطلعات الاستقلال لقبرص واحتلالها الجزيرة، وهكذا أصبحت قبرص "حاملة طائرات للناتو" في شرقي البحر المتوسط. أما الشريك المهم الآخر للغرب في المنطقة فكان، ولم يزل حتى اليوم، فهو الكيان الصهيوني.

بعد نهاية الاتحاد السوفييتي تعيّن على سورية - مثل جميع الدول الشريكة للاتحاد السوفييتي سابقاً - أن تحدد مكانها وتوجهاتها من جديد.

وهذا ما حدث أخيراً بعد وفاة الرئيس السابق حافظ الأسد سنة ٢٠٠٠ بعد حكم دام فترة طويلة من الزمن، وتولّي ابنه بشار الأسد منصب الرئيس. جمع الرئيس الشاب حوله فريقاً من المستشارين المتدربين في الغرب لكي يقدموا له المشورة والنصيحة.

عرضت أوروبا على الرئيس الجديد اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي لكي تربط سورية بصورة أوثق مع الغرب، وارتبطت المفاوضات التي دامت سنين طويلة بعدد كبير من المطالب من جانب الاتحاد الأوروبي، مما أدى شيئاً فشيئاً إلى تحول جذري في النظام الاقتصادي السوري. في سنة ٢٠٠٥ فتحت البلد على اقتصاد السوق الحر، مما أدى إلى حدوث مشاكل اجتماعية كبيرة. وكانت سورية في ذلك الحين تحاول تحقيق نوع من التوازن السياسي والاقتصادي بين مطالب الغرب، ومطالب البلدان الأخرى ولاسيَّما إيران، التي ترتبط بها سورية منذ ١٩٧٩ باتفاقيات مختلفة.

لكي تخفف من حدة التوترات وتحقق الاستقرار في المنطقة التي تعرضت لكثير من الأزمات والحروب، طورت سورية "إستراتيجية البحار الخمسة" التي كان يجب أن تؤدي إلى تشكّل منطقة اقتصادية إقليمية حول سورية. كان ينبغي أن ترتبط جميع الدول الواقعة بين بحر قزوين والبحر الأسود، وبين البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي - الفارسي، مع بعضٍ بشبكة كثيفة من التعاون الاقتصادي. وكانت القدوة في هذا التوجه الاتحاد الأوروبي الذي تمكن أعضاؤه من العيش معاً في سلام ووئام بعد حربين عالميتين مدمرتين. وكانت سورية ترى نفسها، حسب شعار "التجارة والتقارب"، قطب الرحى في التطور السياسي والاقتصادي الذي تحتاج إليه المنطقة بصورة ملحّة، وكانت منطلقة من أن بناء تحالفات إقليمية سيؤدي، بعد انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب، إلى حدوث توازن للمصالح وإلى تنشيط النمو والتطور وإلى تفادي الحروب. وفي هذا السياق جرت - بوساطة تركيا - مفاوضات غير مباشرة مع الكيان الصهيوني حول مستقبل مرتفعات الجولان التي احتلتها "إسرائيل" وضمتها بصورة مخالفة للقانون الدولي.

نشأت في هذا الإطار مناطق للتجارة الحرة بين الأردن ولبنان وتركيا وسورية. وبتعاون مشترك طُوِّرت شبكة الطرق والسكك الحديدية، وتعليقاً على ذلك قال نائب وزير الخارجية السوري فيصل مقداد سنة ٢٠١٠ في مقابلة **(مع المؤلفة) :**"ما الذي يمكن أن يكون أفضل**!** فنحن نأمل في أن بلدان الخليج، الذين يخططون أيضاً من الكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان والمملكة العربية السعودية واليمن، يتمكنون في يوم من الأيام من السفر بالقطار إلى لندن وعبر أوروبا بأسرها".

٢- تركيا:

من المواجهة إلى المشاركة:

كانت العلاقات السورية التركية متوترة تاريخياً؛ إذ إن إعطاء سلطة الانتداب الفرنسي لواء إسكندرون خلافاً للقانون الدولي للجمهورية التركية **(**سنة ١٩٣٩**)** لم تعترف به حتى اليوم أي حكومة سورية**.** كما أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي والتنازع المستمر على استغلال مياه نهر الفرات، كانت تعبّر طيلة عقود عن التباعد بين الدولتين**.** يضاف إلى ذلك أن حزب العمال الكردستاني (pkk) – وأيضاً المنظمات الكردية العراقية – كان بإمكانه الوجود فترة طويلة من الزمن في المنفى في سورية، مما أدى إلى وصول العلاقات بين الدولتين إلى حافة الحرب**.** تمكنت تركيا - بدعم من المخابرات المركزية الأمريكية سي آي إي، ومخابرات الكيان الصهيوني- من خطف عبدالله أوجلان واعتقاله وهدأ الوضع على امتداد الحدود التركية السورية التي يبلغ طولها ٩٠٠ كيلومتر**.**

بعد ذلك مباشرة عُرضت على سورية من جانب تركيا **(** ومن جانب الغرب**)** علاقات جديدة، وتم تبادل الزيارات والمناقشات على أعلى مستوى سياسي، مما أكد صفاء الأجواء**.** في سنة ٢٠٠٠ أُسِّسَت غرفة تجارة تركية سورية من أجل "تطوير وتوسيع التعاون الاقتصادي الثنائي بين تجار البلدين"**.** وفي آخر سنة ٢٠٠٤ **(٢٢/١٢/٢٠٠٤)** وُقِّعَت اتفاقية للتجارة الحرة بين تركيا وسورية، دخلت حيز التنفيذ في بداية كانون الثاني ٢٠٠٧**.** وحلت هذه الاتفاقية محل الاتفاقية الثنائية للتجارة من سنة ١٩٧٤ **(١٧/٩/١٩٧٤)** ومحل "اللجنة الثنائية التركية السورية للتعاون الاقتصادي

والعلمي والتقني والتجاري" من سنة ١٩٨٢ **(٢٣/٣/١٩٨٢)**. كما أن الاتفاقية الجديدة للتجارة الحرة، حلّت محل اتفاقية أخرى من سنة ١٩٨٢ هي "اتفاقية التعاون الاقتصادي طويل الأجل".

كما أن تركيا ألغت الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية السورية.

بالمقابل اتُّفِقَ على أن تلغي سورية الرسوم الجمركية على المنتوجات التركية تدريجياً حتى ٢٠١٩. وبالنسبة إلى المنتجات الزراعية اتفقت الدولتان على تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير وعلى تحديد "كوتا" **(حصص)** للمنتجات المختلفة. ووقّع الطرفان اتفاقيات ثنائية أخرى بخصوص الاستثمارات **(٢٠٠٤)**، وتفادي الازدواج الضريبي **(٢٠٠٤)**. وخلال زيارة للرئيس بشار الأسد إلى تركيا سنة ٢٠٠٩، وُقِّعت اتفاقية حول تأسيس "مجلس للتعاون الإستراتيجي رفيع المستوى"، وبعد ذلك بوقت قصير حدثت لقاءات على مستوى الوزراء في كل من غازي عنتاب وحلب، ثم لقاء رؤساء وزراء البلدين، ثم أُلغِيت تأشيرات الدخول وفُتح معبران حدوديان جديدان، نتيجة لهذه التسهيلات ازدهرت حركة عبور الحدود التركية – السورية، إذ استغل مواطنو الدولتين حرية الانتقال الجديدة لزيارة البلد الآخر سياحياً، فضلاً عن ذلك كانت هناك خطط لتأسيس مصرف تجاري سوري تركي، وأيضاً تطوير خط حديدي عالي السرعة يربط غازي عنتاب بحلب.

وبسبب حرب غزة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ وهجوم القوات الخاصة للكيان الصهيوني على السفينة التركية "مافي مرمرة" التي كانت تحمل معونات إلى غزة، وقتل فيه عدد من المواطنين الأتراك، ألغت أنقرة علاقاتها الوثيقة مع

الكيان الصهيوني. وفي نيسان ٢٠٠٩ جرت لأول مرة مناورات عسكرية ثنائية تركية سورية.

بناء على مبادرات وتشجيع وزير الخارجية التركي آنذاك (رئيس الحكومة فيما بعد) أحمد داؤود أوغلو، وُقِّعَ خمسون اتفاقية ثنائية، ومذكرة تفاهم لإقامة تعاون تركي - سوري لم يسبق له مثيل في مجال الأمن، والتجارة والثقافة والصحة والزراعة والبيئة، والنقل والتعليم والمياه. وفي سنة ٢٠١٠ وُقِّعت ١٣ اتفاقية أخرى، وفي السنة نفسها تم توسيع التعاون ليشمل الأردن ولبنان وكان الهدف إقامة منطقة للتجارة الحرة تشمل جميع البلدان الأربعة.

نتيجة لكل ما تقدم ازدهرت التجارة الثنائية والاستثمارات والسياحة في تركيا وسورية، وجاء في تقرير صادر عن وزارة الخارجية التركية أن حجم التجارة بلغ في سنة ٢٠١٠، ٢,٥ مليار دولار أمريكي (للمقارنة : في سنة ٢٠٠٦ كان حجم التجارة ٧٩٦ مليون دولار أمريكي). إلا أن الرابح الأكبر من التعاون كان بكل وضوح تركيا، فهي ليست أكبر مساحة من سورية فحسب وإنما يبلغ عدد سكانها أربعة أضعاف عدد سكان سورية (في سنة ٢٠١٣ كان عدد السكان حسب الإحصاءات الرسمية نحو ٧٥ مليون)، وبالتالي لديها قدرة اقتصادية أعلى بشكل واضح. إذ إن الناتج القومي الإجمالي التركي بلغ سنة ٢٠١١ ٧٧٥,٧ مليار دولار، بينما بلغ الناتج القومي الإجمالي السوري في العام نفسه ١٠٨,٦ مليار دولار. وبينما صدّرت سورية إلى تركيا في العام المذكور بضائع بقيمة ٦٦٣ مليون دولار، صدرت تركيا إلى سورية في الفترة الزمنية نفسها بضائع بقيمة ١,٨٥ مليار دولار.

تعود الخلافات حول المياه بين الدولتين إلى سنة ١٩٥٦. آنذاك كانت سورية تريد بناء سد على نهر العاصي، لكي تجفف منطقة مستنقعية، وتوفر الماء لإرواء الأراضي الزراعية. وكانت تركيا تخشى أن بناء السد سيؤدي إلى إنقاص كمية المياه التي تصل من العاصي إلى الأراضي التركية، ويلحق أضراراً بالفلاحين الأتراك. وأخيراً وقُعِّتَ اتفاقية ثنائية تضمن وصول كمية من المياه إلى الجانب التركي لا تقل عن مقدار محدد.

وفي الثمانينيات أدى مشروع جنوب شرق الأناضول المذكور إلى حدوث توترات. ووُجِّهت الخطة التركية الرامية إلى بناء ٢٢ سداً و ١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على امتداد نهري الفرات ودجلة، بانتقادات حادة في سورية وفي العراق أيضاً؛ إذ إن كلا البلدين يعتمدان بصورة أساسية على مياه النهرين المذكورين. كما أن انتقاداً للمشروع جاء أيضاً من علماء الآثار ومن السكان المحليين، معظمهم من الأكراد، الذين رُحِّلَ عدد كبير منهم. في سنة ٢٠١٠ كانت تركيا قد نفّذت ٤٤% من إجمالي المشروع. وعندما ينفذ المشروع بالكامل سيبلغ ما تسحبه تركيا من مياه نهر الفرات، حسب تقديرات الخبراء المختصين في جامعة جنيف، حتى ٧٠ %.

في شباط ٢٠١١، وضع رئيسا الوزراء في كل من تركيا وسورية، كعلامة على عمق العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، حجر الأساس لـــ "سد الصداقة" على نهر العاصي، وقد تحدث رئيس الوزراء السوري آنذاك محمد ناجي العطري عن أن هذا السد هو "رمز مهمّ للصداقة في العلاقات الإِستراتيجية" بين البلدين. وكان السد سيروي نحو ١٣٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية، ويمنع حدوث فيضانات. فضلاً عن

ذلك كان مخططاً توليد ١٦ مليون كيلو واط كهرباء كل سنة، تقسم بالتساوي بين الدولتين. وكان موقع السد مقرراً على الحدود التركية السورية بين قرية العلاني (على الجانب السوري)، وقرية زيارة (على الجانب التركي). في حزيران ٢٠١١ توقف العمل في "سد الصداقة" حتى إشعار آخر.

وعلى الرغم من العلاقات المتوترة، كانت سورية سنة ٢٠١٢ لم تزل تحتل المركز ٤٦ بين بلدان التصدير بالنسبة إلى تركيا. وبالمقارنة مع سنة ٢٠٠١ كان التصدير قد ازداد بنسبة ٧٧ بالمئة. وكانت المنتجات المتعلقة بالتزوّد بالطاقة الكهربائية تحتل المركز الاول، يليها الحبوب ومنتجاتها ثم الحديد والفولاذ والمنسوجات والزيوت النباتية. وبصورة عامة كان حجم الصادرات التركية سنة ٢٠١٢ إلى سورية لم يزل يبلغ ٤٩٨ مليون دولار. بالمقابل كانت سورية تحتل سنة ٢٠١٢ المركز ١٠١ فقط بين البلدان المصدّرة إلى تركيا. استوردت تركيا سنة ٢٠١٢ منتوجات سورية بقيمة ٦٧ مليون دولار. وهذا يشكل تراجعاً بنسبة ٨٧ بالمائة مقابل سنة ٢٠١١، وبنسبة ٨٥% مقابل سنة ٢٠٠١. وكانت تركيا قد استوردت سنة ٢٠١١ منتجات سورية بقيمة ٥٢٤ مليون دولار، وكان يحتل المركز الأول مواد التسميد والخيوط النسيجية والخضار والفواكه والمنتجات المعدنية. وكان في وسع الشركات التركية تنفيذ مشاريع حتى ٢٠١٢ بقيمة ٢٥٨,٤ مليار دولار. في نهاية ٢٠١٢ بلغ حجم الاستثمارات التركية المباشرة في سورية نحو ٧٠٠ مليون دولار، وفي أول كانون الأول ٢٠١١، ألغي جميع الاتفاقيات الثنائية بين سورية وتركيا.

الإخوان المسلمون

مع بدء الاضطرابات في تونس ومصر في أواخر سنة ٢٠١٠ وبداية سنة ٢٠١١، التي أدت في نهاية المطاف إلى استقالة الرئيس زين العابدين بن علي (تونس)، والرئيس حسني مبارك (مصر)، تغيرت السياسة الخارجية التركية تجاه سورية فجأة ودفعة واحدة. وبتشجيع من الغرب ومن الحلفاء في دول الخليج، التي فقدت بسقوط بن علي ومبارك شريكين قديمين أصبحت تركيا المثال الكبير للدول العربية التي كانت تبحث عن بنى مجتمعية وتركيبات جديدة؛ كبلد ذي ثقافة إسلامية في منطقة البحر المتوسط، وكعضو في حلف شمال الأطلسي يحكم تركيا من حزب ذو توجهات إسلامية هو "حزب العدالة والتنمية ".

وحزب العدالة والتنمية هو حزب شقيق لحزب الإخوان المسلمين العربي الذي تأسس في مصر سنة ١٩٢٨ كمعارض للحكم الاستعماري البريطاني. ومع مرور الزمن نشأت أحزاب أخرى للإخوان المسلمين في البلدان العربية المجاورة. وفي سورية تأسس حزب الإخوان المسلمين رسمياً خلال فترة الانتداب الفرنسي سنة ١٩٤٤ في حلب. ومنذ البداية كان هناك خلاف في الحزب بين الجناح المعتدل في دمشق المؤلف من طبقة التجار، الذي كان يريد، في المقام الأول، الانصراف إلى دراسة الإسلام، والجناح الذي كان يتبنى الإسلام السياسي ويتسلح أيضاً. في سنة ١٩٤٧ ترشّح حزب الإخوان المسلمين السوري للانتخابات البرلمانية الحرة الأولى بعد انسحاب الفرنسيين، ودخل إلى البرلمان في دمشق بثلاثة نواب.

فشل حزب الإخوان المسلمين في سورية في محاولته إعلان الإسلام ديناً رسمياً للدولة السورية، وقَبِل سنة ١٩٤٩ (مصادر أخرى تقول سنة ١٩٥٠) الدستور العلماني الذي أقرّه البرلمان والذي يفصل الدولة عن الدين. وهكذا نشأت منافسة سياسية بين حزب الإخوان المسلين وحزب البعث العربي العلماني، ما لبثت أن تحولت بصورة متزايدة إلى عنف.

في أواخر السبعينات شنّ حزب الإخوان المسلمين حملة مسلحة ضد حزب البعث الحاكم. وفي سنة ١٩٨٢ قُمع التمرد في حماة بقوة السلاح.

في تلك المعارك قتل واعتقل واختفى عشرات الآلاف، ومنع الحزب، وفرضت عقوبة الإعدام على كل من ينتمي إلى عضويته. على إثر ذلك فرَّ أعضاء الحزب الباقون مع عائلاتهم إلى الأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى، وحصلت قيادة التنظيم (عصام العطار) على حق اللجوء السياسي في ألمانيا، وأقام في ميونيخ وآخن.

وفي السويد أيضاً وفي بريطانيا والنمسا نشأت قواعد جديدة للحزب، وشيئاً فشيئاً قوّى الحزب نفوذه في الجوامع والجمعيات الإسلامية.

وكان الحزب يتعاون في ذلك مع منظمات تركية أيضاً. ولحزب الإخوان المسلمين اليوم، خارج تأثيره في الجوامع، شبكة واسعة من رجال الأعمال الأتراك والعرب، ومن جمعيات الإغاثة (جمعيات خيرية إسلامية) تمتد من أوروبا حتى الخليج. وحسب قول الحزب نفسه لديه اليوم تمثيل في ٧٠ بلداً، وفي ألمانيا وضع الحزب تحت رقابة هيئة حماية الدستور التي تصفه بأنه "أحد أكثر الحركات الإسلامية السنية تأثيراً في الشرق الأوسط".

في تركيا، مهد حزب العدالة والتنمية تحت قيادة أردوغان الطريق بشكل جيد نحو الدولة الإسلامية. إذ تقول صحيفة "ميلّييت" التركية **(شباط ٢٠١٣)** إنه بني خلال عشر السنوات الأولى من توليه رئاسة الحكومة أكثر من ١٧٠٠٠ جامع جديد في تركيا؛ وبذلك ارتفع عدد الجوامع من ٧٦٠٠٠ إلى ٩٣٠٠٠. على عكس ذلك لم يزل عدد المدارس العامة متجمداً عند ٣٢٠٠٠ مدرسة.

من الشراكة إلى المواجهة:

التحول العكسي لتركيا تجاه سورية حدث بسرعة كبيرة، وجاء في تعليق على صفحة وزارة الخارجية التركية أن تركيا قد حثّت القيادة السورية في "كل فرصة مناسبة" على إجراء إصلاحات سياسية؛ إذ كان يتعين على الحكومة أن "تلبي المتطلبات الديمقراطية للشعب السوري".

والآن تصعّد الوضع جداً إلى درجة أن "السلام والاستقرار في الشرقين الأوسط والأدنى "قد أصبحا في خطر، وأننا كل ما صرنا نتمناه هو أن تتطور الأحداث "في اتجاه أفضل". وأن تركيا مستعدة "لفعل كل شيء من أجل المساهمة في العملية الإصلاحية". إلا أن تصرف القيادة التركية كان منذ البداية يحمل طابع المواجهة تجاه الشريك السوري؛ ففي مقابلة مع صحيفة "حرّيين" التركية **(أيار ٢٠١١)** قال رئيس الحكومة التركية آنذاك رحب طيب أردوغان: "إن الاحتجاجات هي "نضال من أجل الحرية ".

لقد أظهر الربط المباشر للأحداث في سورية سنة ٢٠١١ مع إخماد تمرّد الإخوان المسلمين سنة ١٩٨٢ بقوّة السلاح بكل وضوح أن أردوغان لم يعطِ

تعليمات لحكومته بالوقوف على الحياد كما تقتضي العلاقات القائمة بين الدولتين، بل وقف بكل جلاء إلى جانب "الإخوان السوريين" – حزب الإخوان المسلمين؛ وتجدر الإشارة إلى أن حلبجا مدينة في شمالي العراق (قرب الحدود العراقية الإيرانية) غالبية سكّانها من الأكراد كانت قد تعرّضت، قبل وقت قصير من نهاية الحرب العراقية الإيرانية، لهجوم جويّ بالغاز السام قتل فيه نحو ٥٠٠٠ كردي؛ لكنّ الظروف الدقيقة للحادث لم تتوضّح أبداً. على الصعيد الدولي حملت المسؤولية عن الهجوم للجيش العراقي وللرئيس العراقي آنذاك صدّام حسين إلا أن العراق نفت أي مسؤولية عن ذلك. بعد تشبيه حلبجا مباشرة، سمحت تركيا بعقد اجتماعين للمعارضة السورية على أراضيها : أحدهما في إسطنبول في نيسان ٢٠١١، والآخر في أنتاليا في أيار ٢٠١١. ويفيد المراقبون أن اجتماع أنتاليا الذي كان يسيطر عليه ممثلو حزب الإخوان المسلمين المحظور في سورية يُمثَّل تحدِّياً آخر للحكومة السورية، واحتجاجاً على دور الإخوان المسلمين في هذا الاجتماع، رفض كثير من معارضي الخارج المشاركة فيه. وتعليقاً على ذلك قال السفير السوري في أنقرة "نضال قبلان ": إن الإخوان المسلمين بالنسبة إلينا مثل حزب العمّال الكردستاني بالنسبة إلى تركيا". ومن الجدير بالذكر أن حزب العمال الكردستاني وأتباعه ملاحقون في تركيا منذ سنة ١٩٨٤ كـ "منظمة إرهابية". أدّت التعابير الحادّة التي استعملها أردوغان، ولاسيَّما الإشارة إلى الجرح الكبير في المجتمع السوري، مجزرة حماة، إلى قلق وامتعاض لدى الجانب السوري. وحاول السفير قبّلان تهدئة الوضع،

والإشارة إلى العلاقات الطيبة بين سورية وتركيا، وقال يجب " أن نميّز بين أولئك الذين يريدون التدخل في الشؤون الداخلية لسورية وأولئك الذين ينتقدون سورية لأنهم يتعاطفون معنا". بالإضافة إلى ذلك اعتبر السوريون نصب الهلال الأحمر التركي مخيّمات للاجئين على الحدود التركية السورية استفزازاً لا مسوِّغ له؛ إذ إنّ هذه المخيّمات نشأت في أيار ٢٠١١، ولما لم يكن هناك لاجئون من سورية بعد. كان تحضير هذه المخيّمات بمنزلة دعوة إلى السكان: بعد شهر واحد، في منتصف حزيران، لجأ فعلاً نحو ١٠٠٠٠ إنسان إلى تركيا هرباً من المعارك الدائرة في جسر الشغور التي تقع على بعد ٢٠ كيلومتراً فقط من الحدود. عندئذٍ سافر وفد حكومي سوري إلى أنقرة لإجراء محادثات بهذا الشأن، وطالب الفارّين، الذين وصفتْهم تركيا وسورية بأنّهم "ضيوف" في تركيا، بالعودة إلى ديارهم، وعرضت دمشق الدعم والمعونة إذا كانت ملكيات خاصة للفارّين قد تضررت نتيجة المعارك؛ لكنّ الدعوة لم تلق أيّ صدى.

بعض المراقبين فسّروا الموقف المحافظ لأردوغان تجاه الجار السوري بقرب الانتخابات البرلمانية التركية التي كان موعدها عند "تصريح حماة" يبعد أقل من أسبوع، وقالوا إن رئيس الوزراء التركي حاول بذلك كسب أصوات القوى الإسلامية المحافظة في بلده. إلا أن هذا التحول السياسي تجاه سورية بمقدار ١٨٠ درجة استقبل في سورية بقلق وعدم تفهّم، ولكن بعد الانتخابات أيضاً في ١٢ حزيران ٢٠١١ التي فاز فيها أردوغان مجدداً وإن كان لم يحصل على الأكثرية المطلوبة - لم يتراجع ضغط أنقرة على سورية. إذ قيل في دمشق إنّ المقاتلين الذين دخلوا إلى جسر الشغور

كانوا من الإخوان المسلمين، وكانوا مزوّدين ببنادق من تركيا. ثم طالب أردوغان الحكومة السورية بأن تقدّم تنازلات سياسية للإخوان المسلمين، وبأن تعفي أخا الرئيس، ماهر الأسد، من مهامه كقائد للقوات المستخدمة في مكافحة التمرد. إلا أن دمشق رفضت المطالبة، واعتبرتها "تدخلاً في الشؤون الداخلية لسورية".

في مقابلة مع صحيفة "جمهوريّت" التركية الناقدة للحكومة في منتصف سنة ٢٠١٢ حلل الرئيس بشار الأسد الموقف التركي على الشكل الآتي: لعل أردوغان قد رأى في التحولات الجارية في العالم العربي (تونس، مصر) فرصة "لإطالة حياته السياسية". أردوغان لديه "عقلية الإخوان المسلمين"؛ فهي عقلية انتهازية، وتستغل الدين لـ "الإثراء الشخصي". لقد وصل الإخوان المسلمون إلى الحكم هناك، وأسقطت القيادة بانقلاب أو بتدخل خارجي، ورأى أردوغان في التطورات الجارية في سورية وفي التمرد الجديد للإخوان المسلمين فرصة سانحة له.

وأضاف الأسد قائلاً: "منذ ما قبل الأزمة كان أردوغان مهتماً بالإخوان المسلمين أكثر من اهتمامه بالعلاقات السورية التركية، لا بل وأكثر من اهتمامه بتركيا نفسها". في البداية اكتفت الحكومة التركية بالتدخل، أما الآن فقد بدأت "بدعم الإرهابيين في سورية علناً".

وقامت بتجميد العلاقات الثنائية الوثيقة. وتتحدث وسائل الإعلام عن تدخل مباشر للجيش التركي وقوات الأمن التركية بتمهيدها الطريق أمام المقاتلين للدخول إلى سورية. ولقد أسرت سورية عشرات العسكريين الأتراك، ولكن دون أن تستغل هذا إعلامياً. وأرسل بشار الجعفري، سفير

سورية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، مئات الرسائل إلى الأمين العام عدّد فيها حالات التعاون بين الجيش التركي والجماعات المقاتلة. وقال الرئيس الأسد إن سورية تعرف أن "الحكومة التركية متورطة بصورة مباشرة في قتل الشعب السوري". إذ إن المخابرات التركية تدرب المقاتلين وتزوّدهم بالسلاح وبوسائل الاتصال اللازمة. مع ذلك لن نهاجم تركيا لأننا واثقون بأن "الشعب التركي يتخذ موقفاً أخوياً تجاه الشعب السوري". ولن ينجح أردوغان في إثارة "نزاع بين شعبي سورية وتركيا".

و"التاريخ السيّئ بين العرب والأتراك"، يجب أن يكون جزءاً من الماضي لا أكثر. وكان الأسد يذكّر بذلك، دون أن يقول هذا صراحة بالاحتلال العثماني للعالم العربي الذي دام أربعمئة عام **(١٥١٦-١٩١٨)**.

في أنقرة تابعت الحكومة السير على خط المجابهة، فقد قال وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داوود أوغلو إنه "يفضل الاستقالة من منصبه على أن يمد يده لمصافحة الرئيس الأسد إذا ما بقي في السلطة". لكن أياً من الشيئين لم يحدث. ثبتت الانتخابات الرئاسية التي جرت في سورية سنة ٢٠١٤ الرئيس بشار الأسد في منصبه مدّة سبع سنوات أخرى، وفي تركيا أصبح أحمد داوود أوغلو رئيساً للوزراء. وفي هذه الأثناء أصبح رجب طيب أردوغان أول رئيس جمهورية منتخب من الشعب.

خطط إقليمية لقوة عظمى:

تلعب القيادة التركية لعبة مزدوجة؛ فكون أنقرة دعامة أساسية لحلف شمال الأطلسي تجاه العالم العربي وآسيا الوسطى مطالبة، بعد سقوط بن علي في تونس ومبارك في مصر، بأن تكون خلال مرحلة "العبور"، كونها دولة

إسلامية وناجحة اقتصادياً، قدوة للعالم العربي الذي أصبح بلا قيادة. بصورة خاصة في ساحة التحرير في القاهرة كان "المثال التركي" يعتبر قدوة لبداية جديدة في مصر. فقد كان مهماً، في هذا الصدد، بالنسبة إلى المتظاهرين أن قيادة حزب العدالة والتنمية (التركي) قد "روّضت" الجيش التركي الذي كان قبل ذلك قد قام بعدة انقلابات عسكرية وأجبرته على التراجع إلى الثكنات. كما أن النجاح الاقتصادي لتركيا كان له تأثير جذاب في مصر الفقيرة تماماً. في ذلك الوقت سافر أردوغان إلى تونس ومصر، لا بل إنه استقبل كضيف شرف في اجتماعات الجامعة العربية، وبدا آنذاك أن التحفظات العميقة الجذور لـ "الشارع العربي" – أي للسكان – تجاه "العثمانيين" قد أصبحت من الماضي.

أن تكون تركيا سائرة فعلاً على خط الإخوان المسلمين، فهذا لم يتضح للكثيرين إلا متأخراً وببطء. في ظل نشوة التغيير تولى الإخوان القيادة في مرحلة "العبور في مصر"، ولم تقتصر مساندتهم على تركيا وحدها، بل إن الغرب أيضاً كان يدعمهم. كما أن إمارة قطر أظهرت وجهها الحقيقي، ووقفت مالياً وإعلامياً بوساطة القناة التلفزيونية الإخبارية "الجزيرة" خلف الإخوان المسلمين. في سنة ٢٠١١ كان أردوغان يُستقبل، خلال جولة عربية شملت تونس وليبيا ومصر، "استقبال الأبطال"، حسب قول وسائل الإعلام التركية.

وكان أردوغان قد اتفق قبل ذلك على الإستراتيجية مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما، كما روى فيما بعد الصحفي ديفيد إغناتيوس في صفيحة "واشنطن بوست" **(٧/١٢/٢٠١١)**.

وقد أعلن البيت الأبيض أن الرئيسين قد تكالما هاتفياً ١٣ مرة خلال سنة التحول الكبير، سنة ٢٠١١. وكان أردوغان الشريك "الممتاز" للإدارة الأمريكية. "كان يتمتّع"، حسبما كتب إغناتيوس، "بمصداقية كبيرة في "الشارع العربي" ولاسيَّما لدى الإخوان المسلمين والأحزاب الإسلامية الأخرى التي جعلت الثورات العربية تصبح قوية". بالإضافة إلى ذلك لدى أردوغان "وزير خارجية ذو تطلعات كيسنجرية" هو أحمد داوود أوغلو. ويضيف إغناتيوس أن أردوغان يمثل "النموذج التركي: الذي يتمثل في "حزب إسلامي حاكم قوي "يتبنى "اقتصاد السوق الحرة" ومسنود بجيش "متين وموال لأمريكا". وعلى أي حال لا ينسى إغناتيوس الإشارة إلى ما في تركيا من نقص للديمقراطية يشكل خطراً حقيقياً على الخطط الأمريكية في المنطقة، وعلى إبراز تركيا كمثال يحتذى.

لكن الإستراتيجية المشتركة في مرحلة التحول العربي كان لها الوزن الأكبر، الأمر الذي لم يكن بديهياً بالنسبة إلى تركيا بالذات؛ ففي سنة ٢٠٠٧ أجرى مركز "بيو ريزرش سنتر"، وهو معهد متخصص باستطلاع الرأي ومقره في واشنطن، استطلاعاً للرأي حول السؤال: في أي من الدول ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تشكل "خطراً"؟ وكانت النتيجة أن ٦٤ % من الذين وُجّه لهم هذا السؤال في تركيا، كانوا يحملون هذا الرأي. ومع تولي باراك أوباما منصبه في البيت الأبيض تحسنت قليلاً علاقة تركيا مع أمريكا.

بعد الأحداث في تونس وليبيا ومصر بدت تركيا كعضو في حلف شمال الأطلسي مؤهلة لأن تؤدي دور الوسيط في تغيير السلطة في سورية.

وكشريكين سابقين كانا يلتقيان أيضاً عائلياً مع زوجاتهما اعتقد أردوغان أنه قوي بما فيه الكفاية لإجبار الأسد على الخضوع.

ولكن لما لم يقفز الأسد على "حبل الإصلاح" الذي نسبه إليه أردوغان، وقف الزعيم التركي فجأة عارياً بلا ثياب. ومنذئذٍ أخذت تركيا تصعد الأمور ضد سورية وهي تتلقى الدعم من دول حلف شمال الأطلسي وحلفائها في الخليج، وفُرضت عقوبات اقتصادية وقُدِّم الدعم العلني للمعارضة السياسية، والمخفي للمعارضة المسلحة. وطالبت تركيا تطالب بفرض مناطق عازلة ومناطق حظر جوي، وبفتح ممرات إنسانية في شمال سورية وفي جنوبيّها، حيث تتخذ المجموعات المسلحة من "الجيش السوري الحر" والجماعات الإسلامية المقاتلة مواقعها.

خلال المعارك بين المجموعات المسلحة سقطت مراراً قنابل على الجانب التركي، فطلبت تركيا من حلف شمال الأطلسي حماية عسكرية، وإرسال منظومة من صواريخ باتريوت المضادة للطائرات، الأمر الذي وافق عليه وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي في مؤتمرهم في تشرين الثاني ٢٠١٢، وكان الدافع إلى ذلك، رسمياً، مقتل خمسة مدنيين في القرية الحدودية أكشاكاله (٣/١٠/٢٠١٢). حمّلت تركيا نقطة عسكرية للجيش السوري المسؤولية، وردّت على ذلك بقصف المواقع السورية ٨٧ مرة بمدفعية الميدان ومدافع الهاون. تدمر نتيجة القصف الموقع العسكري السوري تدميراً كاملاً، وقتل اثنا عشر جندياً سورياً، وبذلك أيضاً قتل الشهود الذين كان من الممكن إعطاء معلومات عن مصدر القنابل التي قتلت المدنيين الأتراك. ولقد نشرت المجلة العسكرية النمساوية "دِرْ زولدات" ("الجندي") خبراً قصيراً جاء فيه ما يأْتي: " تركيا: تلك القنبلة

التي جاءت من سورية، وقتلت خمسة أتراك جاءت بالتأكيد من مخزون حلف شمال الأطلسي. ويبدو أن تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي، قد دعمت المتمردين السوريين بالسلاح. إلا أن تقديم أي سلاح من حلف شمال الأطلسي لأي طرف يجب أن يتفق عليه مع دول الحلف الأخرى" **(دِرْ زولدات، ١٨/١/٢٠١٣).**

كما أن وسائل الإعلام التركية أفادت بأن القنابل كانت تحمل رمز الذخيرة المستعملة في حلف شمال الأطلسي (A20 AE HE-TNT).

تم نقل ما مجموعه ست منظومات صاروخية باتريوت من هولاندا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا إلى تركيا في كانون الثاني ٢٠١٣، وأعلن السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي آنذاك أندرس فوغ راسموسن قائلاً: "ليس لدينا أي نيّة للتدخل عسكرياً لكننا سنفعل ما هو ضروري لحماية حليفتنا تركيا".

منذ ذلك الحين تفعل حكومة حزب العدالة والتنمية كل ما هو لازم لكي لا ينكشف تورطها المكثف في تصعيد الحرب في سورية. ففي بداية العام ٢٠١٥، قامت محكمة تركية بعزل خمسة من محامي النيابة العامة، كانوا قبل سنة من عزلهم قد حاولوا التحقيق في نقل جهاز الأمن القومي التركي بصورة غير مشروعة كمية من السلاح كانت في طريقها إلى المسلحين في سورية؛ كانت الشحنة، وهي مؤلفة من ثلاث سيارات شاحنة، قد أوقفت في كانون الثاني ٢٠١٤ قرب مدينة شيحان الواقعة على البحر جنوب شرق تركيا **(محافظة أضنة).** كان المحامي العام المسؤول، قد تلقى إخبارية عن الشحنة لكنه مُنع من تفتيش سيارات الشحن. وكان أحد المراقبين قد صوّر

الحادثة، ونشر فيما بعد الصور دون ذكر الاسم. ولكن بعد ذلك صدر أمر منع الصحافة من نشر أي شيء عن هذا الموضوع، وأبقي عليه غطاء من الصمت. وفي بداية سنة ٢٠١٥ نشر، دون ذكر الاسم أيضاً، تقرير رسمي "سري" للقيادة العامة للجندرمة في محافظة أضنة.

بعد صدور التقارير الأولى عن سيارات الشحن الثلاث في كانون الثاني ٢٠١٤ تحدّث أردوغان شخصياً عن الموضوع، ووصف تفتيشها بأنه "خيانة"، وقال: "لا يجوز إيقاف سيارات شحن تابعة لجهاز الأمن القومي، ولا يجوز تفتيشها. لا أحد يملك الصلاحية للقيام بذلك".

والسيارات لم تكن تحتوي، حسب زعمه، إلا معونات إنسانية للتركمان في سورية. أما الأسلحة التي تنقل إلى سورية عبر تركيا، فهي ليست من تركيا. وأما المحامي العام الذي أمر آنذاك بتفتيش السيارات، فقد سُرِّحَ من وظيفته. وأحيل أيضاً إلى المحاكمة بتهمة "التجسس".

كان ١٣ جندياً من الجندرمة قد شاركوا في تفتيش السيارات. وطالَبَ المدّعي العام بسجنهم ٢٠ سنة. واتّهم المتهمون والمحامون العامّون بالمشاركة في "مؤامرة ضد الحكومة". وحُشرت في القضية حركة غولن، وهي منظمة منافسة لحزب العدالة والتنمية. وجاء في نص الدعوى أن هناك صلة بين الحكومة السورية وتنظيم "القاعدة" و"الدولة الإسلامية في العراق والشام"، إلا أنه لم يقدّم أي دليل على ذلك.

تبين من مستندات قيادة الجندرمة أن المحامي العام تلقى إخبارية أن ثلاث سيارات شحن تنقل أسلحة ومتفجرات إلى "القاعدة" في سورية، وعلى إثر ذلك أمر (في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٤) بتفتيش السيارات،

ومصادرة جميع الأدلة. وما حدث بعد ذلك يشبه قصة بوليسية؛ أوقف رجال الأمن السيارات في شيحان. فحاول عناصر من جهاز الأمن القومي (MIT) منع تفتيشها، ثم أعطي أمر للسيارات بالتحرك إلى مركز الجندرمة في شيحان للتفتيش. ويذكر أن عناصر جهاز الأمن القومي (MIT)، الذين كانوا يرافقون السيارات الشاحنة في سيارة آودي، حاولوا إغلاق الطريق لكي يوقفوا السيارات. ثم سحبوا مفاتيح تشغيل السيارات من السائقين وقالوا لهم عليكم أن تتصرفوا، وكأن السيارات معطلة. ويذكر أن بعض رجال الجندرمة تعرضوا للهجوم الجسدي. وعلى الرغم من كل المقاومة ومن تدخل محافظ أضنة أجريت في نهاية المطاف عملية التفتيش. عندئذٍ تكشفت أشياء مدهشة: كانت كل سيارة تحمل حاويتين معدنيتين تحتويان على صواريخ وذخيرة، وقنابل مدفعية هاون، وذخيرة دوشكا مضادة للطيران، وخلال التفتيش تعرض المحامي العام والجنود للشتائم من عناصر جهاز الأمن القومي. بعد ذلك حضر محافظ أضنة (حسين عوني كوش) وأعلن أن "السيارات في طريقها بأمر من رئيس الحكومة"، ولا يحق لأحد التدخل. وقد أكد رئيس جهاز الأمن القومي الشحنة، وأعيدت السيارات أخيراً إلى جهاز الأمن القومي مع رسالة موقعة من المحافظ. وقال بعدئذٍ أحد السائقين (مراد كسلاكشي) تحت القسم إن "الشحنة نقلها إلى سيارات الشحن من طائرة أجنبية في مطار أنقرة – إزنبوغا".

وأضاف: " كنا مكلفين بنقلها إلى ريحانلي (على الحدود السورية). وكان يرافقنا عنصران من جهاز الأمن القومي (MIT) في سيارة آودي. وكان علينا أن نسلّم السيارات في الريحانية لهذين العنصرين، ثم نذهب إلى أحد الفنادق. بعد

ذلك ستنقل السيارات عبر الحدود. وكنا في السابق قد نقلنا العديد من مثل هذه الشحنات. فنحن نعمل لصالح الدولة. في أنقرة نوقف سياراتنا عند جهاز الأمن القومي. وهم يقولون لنا عادة تعالوا في الساعة السابعة (صباحاً)، وأنا أعرف أن الشحنة تخصّ جهاز الأمن القومي.

ونحن ليس لنا أي علاقة بها فهي مسألة تخص الدولة، وكانت هذه هي المرة الأولى التي جلبنا فيها الشحنة من المطار، ولأول مرة سمحوا لنا بأن نشاهدهم وهم يحمّلون السيارات".

اتهمت الحكومة ووسائل الإعلام القريبة منها المحامي العام بـ "التجسس"، مما جعل القضية تحال على النيابة العامة العسكرية. وصدر أمر خطّي بحظر نشر أي شيء عنها، ومُحي تقرير عن القضية نشر في (الشابكة) مع التفاصيل المذكورة أعلاه. وتقدّمت نقابة المحامين في أضنة باعتراض على منع نشر أي شيء عن تفتيش سيارات جهاز الأمن القومي.

بفضل شجاعة المحامين العامّين في أضنة، تم أثبت توريد الأسلحة من جهاز الأمن القومي التركي إلى الجماعات المسلحة في سورية، وقدِّمت الأدلة التفصيلية على ما كان قد نشره فريق صحيفة "نيويورك تايمز" في آذار ٢٠١٣. في التحقيق المذكور الذي استمر فترة طويلة من الزمن جمع الصحفيون معلومات مؤكدة، ("Arms Airlift to Syrian rebels expands, with CIA aid", 24.3.2013).

تثبت أنه قد تم بين كانون الثاني ٢٠١٢ وآذار ٢٠١٣ نقل ١٣١ شحنة جوية من الأسلحة والذخائر وغيرهما من المعدات العسكرية إلى المسلحين في سورية عبر تركيا وحدها من الدوحة (قطر، ٨٥ شحنة جوية)، ومن

عمان (الأردن، ٩ شحنات) ومن الرياض، وخدج (المملكة العربية السعودية، ٣٧ شحنة)، وذلك عن طريق المطارات التركية (اسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب)؛ بالإضافة إلى ذلك تم تسجيل ٣٦ شحنة جوية منذ منتصف كانون الأول ٢٠١٢ حتى آذار ٢٠١٣ ومن زغرب (كرواتيا) إلى عمّان. وكانت المعدات العسكرية تنقل من المطارات في تركيا والأردن بسيارات الشحن إلى المنطقة الحدودية السورية التركية؛ وهناك كانت الأسلحة توزع على المجموعات المسلحة تحت رقابة المخابرات المركزية الأمريكية سي آي إي.

وقال هيوغ غريفتس من المعهد الدولي لأبحاث السلام في إستوكهولم لمراسلي "نيويورك تايمز" أن "كميات العتاد العسكري التي نُقلت في هذه الشحنات الجوية تقدر بنحو ٣٥٠٠ طن. وتدل كثافة واستمرارية هذه الرحلات الجوية على أن الأمر يتعلق بعملية عسكرية لوجستية سرية مخططة ومنسّقة جيّداً ".

تطلعات عثمانية جديدة:

في الوقت الذي تستغل فيه أنقرة حلف شمال الأطلسي لتحقيق مصالحها الخاصة في المنطقة، تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق خططها الإقليمية كقوة عظمى تحت راية العثمانية الجديدة. في سنة ٢٠٢٣ تحتفل الجمهورية التركية بمرور مئة عام على قيامها. وتريد قيادة حزب العدالة والتنمية أن تكمل، تحت "الرؤيا ٢٠٢٣"، تنفيذ خطة طموحة لكي تصبح عاشر أقوى قوة اقتصادية في العالم. ولكي توسّع نفوذها الاقتصادي في المنطقة دون إعاقة، ينبغي إضعاف سورية كبلد نام كان قبل سنوات قليلة ناهضاً اقتصادياً، أو بالأحرى تحطيمه إن أمكن.

لتركيا طموح بالسيطرة على حقول الغاز في شرقي البحر المتوسط وفي المنطقة الكردية في شمال العراق (بما في ذلك حقول نفط كركوك)، وبخطوط لنقل النفط والغاز عبر أراضيها، وبأن تتحكم في المنطقة الواقعة في شمالي سورية التي تطالب أنقرة بأن تصبح "منطقة حماية"، ويذكر أن المنطقة التي سيطرت عليها "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في شرقيّ سورية تحتوي على غاز ونفط؛ والغاز المسروق منها تبيعه "الدولة الإسلامية" دون أي إعاقة عبر تركيا.

ومن الأهداف الأخرى لـ "الرؤيا ٢٠٢٣" زيادة حجم الصادرات (سنة ٢٠٠٩ نحو ١٠٢ مليار دولار ؛ سنة ٢٠١١ نحو ١٣٥ مليار دولار)، وتطوير الطاقة المولدة من الرياح ومن حرارة الأرض، وبناء ثلاثة مفاعلات ذرية. بالإضافة إلى ذلك هناك خطط لتطوير الرعاية الصحية وقطاع السياحة.

وعلى صعيد السياسة الخارجية تريد تركيا، حسب قولها، من "الرؤيا ٢٠٢٣" حل النزاعات، إلا أنها تفعل العكس تماماً في الوقت الراهن؛ فقد ذكرت صحيفة "السفير" اللبنانية (منتصف تشرين ٢٠١٤) أن أنقرة تخالف صراحة قراري مجلس الأمن الدولي ضد الجماعات الإرهابية في سورية (القرار رقم ٢١٧٠ والقرار رقم ٢١٧٨) بالسماح لـ "الدولة الإسلاموية"، كـ "ذراع مسلح لحزب العدالة والتنمية" بالنشاط في سورية.

وتستغل تركيا القلق المتزايد للدول الغربية من عودة "المحاربين في سبيل الله" كوسيلة للضغط لكي تجعل حلف شمال الأطلسي يحارب ضد الجيش السوري وضد الرئيس بشار الأسد. ولم تزل الإدارة الأمريكية،

رسمياً على الأقل، غير مستعدة لذلك؛ إلا أنه أعلن في كانون الثاني ٢٠١٥ أن الجيش الأمريكي قد أرسل ٤٠٠ جندي إلى تركيا لتدريب وتسليح المقاتلين السوريين من أجل الحرب في سورية؛ والهدف المعلن هو : محاربة "الدولة الإسلامية" و"تغيير النظام" في سورية.

وخلال جولته في البلدان العربية في أيلول ٢٠١١، كان أردوغان يحمل معه راية الإمبراطورية العثمانية الجديدة؛ إذ قال في تونس وطرابلس والقاهرة إن العرب والأتراك "لهم تاريخ طويل مشترك" وتحتفل أنقرة رسمياً كل عام في ٢٩ أيار بمناسبة ذكرى احتلال السلطان العثماني لمدينة القسطنطينية (إسطنبول) (سنة ١٤٥٣). وبهذه المناسبة وضع سنة ٢٠١٣ حجر الأساس لبناء جسر جديد فوق مضيق البوسفور، وقال أردوغان في الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة: إنه بانتصار العثمانيين على بيزنطة المسيحية، انقضى "فصل مظلم" في التاريخ، وبدأ "عصر النور" و "نحن اليوم نكتب تاريخاً جديداً".

إلى جانب إجراءات البنية التحتية، تسعى أنقرة في المجال الثقافي والإعلامي أيضاً إلى نشر فكرة العثمانية الجديدة؛ فمن أجل ربط المناطق التي كانت في السابق تابعة للإمبراطورية العثمانية في البلقان والقوقاز وفي الشرقين الأدنى والأوسط وفي آسيا الوسطى، بتركيا تبث القناة "تي آر تي أفاز" (TRT-AVAZ) منذ ٢٠٠٩، ٢٤ ساعة يومياً بلغات تركية مختلفة، وهي تقدّم نشراتٍ إخباريةً وموسيقا ومسلسلاتٍ وأفلاماً قومية من الماضي العثماني، وحسب قول المحطة تتركز التقارير الإخبارية على "مناطق الوحدة التركية والبلقان"، وكلمة "أفاز" في اللغات التركمانية "الصوت". والمحطة

التي يمكن استقبالها تلفزيونياً وفي المذياع يمكن أن تسمع وتشاهد من ملايين الناس في ٢٧ دولة، وفي ٣ مناطق حكم ذاتي بين بلغاريا وأفغانستان. وهي محطة محظورة في الصين؛ لأنها يمكن أن تحرّض على انفصال الشعوب التركية في منطقة الأويغورن.

ونُقل عن أردوغان عند تدشين المحطة : "إن الأتراك والعرب مثل أصابع اليد الواحدة".

ولكن من الجانب العربي ينظر إلى الأمور بصورة مختلفة. ليس فقط لأن "الشارع العربي" لم ينس بأي حال قروناً من الحكم والتحكم العثماني، بل إن الناس في تركيا وفي البلدان العربية المجاورة يحمّلون أردوغان وتطلعاته إلى العثمانية الجديدة كقوة عظمى المسؤولية عن التوترات الداخلية والتخلف الاقتصادي الناجم عن الحرب في سورية.

خلافاً لما كان عليه الحال في زمن تأسيس الجمهورية بقيادة مصطفى كمال باشا، المسمّى أتاتورك، لم يعد شعار السياسة الخارجية لتركيا "سلام في البلد وسلام في العالم"، بل إن المطلوب اليوم هو التوسع الإقليمي؛ والمهندس البارز لهذه السياسة أحمد داوود أوغلو، رئيس الوزراء في تركيا حالياً.

وبهذا الخصوص يتحدث أستاذ العلوم السياسية سنان بردال (إسطنبول) عن "مبدأ داوود أوغلو" فمنذ سقوط الاتحاد السوفييتي تفعل تركيا كل شيء لكي تبقى شريكاً للولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي بحيث تجعل نفسها لا غنى عنها في المنطقة من جهة، ومن جهة

أخرى تقدّم نفسها كضحية تحتاج إلى حماية الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الأطلسي.

ولكلا الغرضين تحتاج إلى أعداء على حدودها الخارجية، ولذلك وضع داوود أوغلو إستراتيجية تقوم على خلق نوع من المناطق العازلة في الشرق والجنوب، تخوض فيها الجماعات الدينية والعرقية حرباً بالوكالة.

وهكذا يمكن أن تقدم تركيا نفسها على الدوام بأنها مهددة، حسب قول بردال. وتتجاوب تركيا مع مطالبة الخارج لها في إجراء إصلاحات سياسية، وباحترام حقوق الإنسان، تجاه الأكراد على سبيل المثال، بأنها تجري مفاوضات مع عدوها الداخلي اللدود، حزب العمال الكردستاني؛ لكنها في الوقت نفسه تشنّ حرباً ضد منظمات شقيقة لحزب العمال الكردستاني خارج حدود تركيا مستخدمةً بذلك مجموعات إرهابية مسلحة في سورية، وبصورة متزايدة في العراق أيضاً.

في ضوء التصعيد السريع للحرب في سورية، والإقبال الشديد على المنظمات المقاتلة كـ "الدولة الإسلامية" وجبهة النصرة أو الجبهة الإسلامية، يبقى علينا أن نترقب إلى أي مدى ستستطيع تركيا إبقاء الحرب فعلاً خارج حدودها، ففي سنة ٢٠١٤ نشبت في منطقة الحدود نزاعات بين الأكراد وأتباع "الدولة الإسلامية". وتحدثت مصادر المخابرات التركية بداية العام ٢٠١٥ عن وجود ٣٠٠٠ عضو ونصير لـ "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في تركيا. وبعد هجمات باريس في كانون الثاني ٢٠١٥ (على أسرة تحرير مجلة "شارلي إبدو")، وُضعت جميع المراكز الأمنية في البلد خوفاً من هجمات محتملة على سفارات أجنبية أو على مواطنين في أعلى درجات

الاستنفار، وتم التحذير أيضاً مما يسمى "الخلايا النائمة" التي يمكن أن تنفذ في أي وقت وفي أي مكان هجمات بالقنابل المتفجرة. ولقد اعترف وزير الخارجية التركي مولود شاووش أوغلو بأن نحو ٧٠٠ تركي قد التحقوا بـ "الدولة الإسلامية"، وقال إنّ نحو ٧٢٥٠ شخصاً، كانوا يريدون على أرجح الظن السفر إلى مناطق القتال قد منعوا من الدخول إلى تركيا. كما أن تركيا طردت ١١٦٠ "مجاهداً" من أراضيها؛ وكانت هذه هي المرة الأولى التي تذكر فيها تركيا علناً هذه الأرقام. وكان أردوغان قد قلّل في خريف ٢٠١٤ من أهمية مرور المقاتلين، وتحدث عن "سياح" سافروا إلى سورية عبر تركيا.

بعد أربع سنوات من بدء الحرب في سورية، تشكلت على الصعيد الداخلي أيضاً مقاومة ضد سياسة أردوغان وداوود أوغلو تجاه سورية؛ فالعلويون والأكراد والعرب المقيمون في محافظة أضنة، وعلى امتداد الحدود مع سورية ومع العراق يتظاهرون بصورة متزايدة في الشوارع معبرين بصورة أكثر وضوحاً عن رفضهم. كما أن توجه سياسة حزب العدالة والتنمية بصورة متزايدة نحو الأسلحة تلقى الانتقاد حتى في صفوف الحزب نفسه. ولا تسلم السياسة والاقتصاد من أن سمعة تركيا في العالم العربي وسمعة نهوضها الاقتصادي تتضرر بصورة واضحة منذ سنة٢٠١١؛ إذ إن سورية كانت جسراً لوصول المنتجات التركية إلى أسواق شبه الجزيرة العربية. وقد انخفضت هذه الصادرات من ١,٤ مليار دولار (قبل آذار ٢٠١١) إلى ٣٠٠ مليون دولار في نهاية ٢٠١٢، واضطرت آلاف الشركات إلى الإغلاق، وأصبح كثير من سائقي سيارات الشحن، الذين كانوا يعيشون

من نقل البضائع التركية على الطريق الطويل عبر سورية إلى المملكة العربية السعودية ولبنان ومصر والأردن وحتى إلى الكيان الصهيوني أيضاً، عاطلين عن العمل. أما النقل البحري والجوي فيحتاج إلى عقود جديدة وهو عالي التكلفة. وأما العراق الذي حاولت تركيا اعتماده بلداً للعبور فقد رفض، أضف إلى ذلك أن السوريين بهم الذين فرّوا إلى تركيا بدؤوا هناك بفتح محلات تجارية خاصة بهم. كثير من رجال الأعمال من حلب، حاولوا القيام ببداية اقتصادية جديدة في تركيا.

وأصبحت المنطقة الحدودية التركية السورية سوقاً مزدحمة للصناعة الحربية التي نشأت مع العسكرة المتزايدة للنزاع في سورية؛ فكانت أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية ومقاتلون ومواد غذائية ومواد إغاثية طبية، وأيضاً صحافيون و"عمال إغاثة" وغير ذلك، يعبرون الحدود بصورة غير مشروعة إلى سورية، وكان المهرّبون والمرافقون، الذين يمهّدون الطريق، يقبضون مئات وآلاف الدولارات لقاء المرافقة.

بالمقابل كان اللاجئون يتدفقون على تركيا، ويدفعون مبالغ طائلة لقاء إيصالهم إلى هناك حيث كانت ترعاهم منظمات الإغاثة الدولية. وهكذا ازدهرت "المتاجرة بالمعونات"، كما ازدهرت الصناعة الحربية والمتاجرة بالمخدرات والبشر، وهناك مدن كالريحانية وكلس وغازي عنتاب خضعت مع مرور الزمن بالكامل تقريباً لسيطرة الجماعات المقاتلة، ومنظمات الإغاثة الدولية. وفي غازي عنتاب تقيم أيضاً "حكومة المنفى" التي عيّنها الائتلاف الوطني السوري المعارض، والتي تتلقى الدعم المالي والسياسي من تركيا ومن الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء. وأصبحت المستشفيات والفنادق

والمطاعم وشبكات الاتصال والنقل، تعمل في خدمة الحرب. واستخدمت تركيا رعاية اللاجئين بصورة مثالية لصرف الأنظار عن أنها تسمح كل يوم لعبور ١٠٠٠ مقاتل الحدود إلى سورية بالإضافة إلى نقل الأسلحة تحت إشراف ورعاية الدولة. كما أن الأعداد الكبيرة من اللاجئين كانت حكومة حزب العدالة والتنمية تستخدمها للمطالبة بمزيد من الدعم العسكري والمالي والسياسي.

٢- العراق:

كانت العلاقات بين سورية والعراق متوترة منذ بداية الحرب الإيرانية العراقية **(١٩٨٠-١٩٨٨)**؛ إذ كان الرئيس السوري حافظ الأسد قد أدان الحرب ضد إيران، لأنها تصرف الانتباه عن القضية المشتركة ضد إسرائيل. ولما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق سنة ٢٠٠٣، كان الرئيس الشاب بشار الأسد من أشد المنتقدين لهذه الحرب.

وتلقت دمشق من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تهديدات صريحة وعلنية؛ بأن سورية؛ يمكن أن تكون الهدف التالي إذا لم تستجب للطلبات الغربية الآتية: عدم تقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية المسلحة، وعدم دعم حزب الله، وسحب القوات السورية من لبنان، وقطع العلاقات مع إيران، والتخلي عن مرتفعات الجولان المحتلة خلافاً للقانون الدولي منذ سنة ١٩٦٧، التي ضمها الكيان الصهيوني رسمياً إلى أراضيهِ سنة ١٩٨٢. إلا أن الرئيس بشار الأسد أصرّ على الرفض مما جعله في "الشارع العربي" أكثر رجال الدول العربية شعبية وأحبهم إلى الناس. وخلال السنين الدامية

٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧ لجأ مئات آلاف العراقيين إلى سورية حيث وجد كثيرون منهم وطناً جديداً؛ كما أن سورية استقبلت سياسيين من حزب البعث العراقي وعسكريين كانوا مطلوبين في العراق.

علاقات متوترة:

لما بدأت التحولات في تونس ومصر ٢٠١٠/ ٢٠١١ كانت العلاقات بين سورية والعراق متوترة، وكانت انفجارات عنيفة موجهة ضد وزارات عراقية سنة ٢٠١٠، قبيل الانتخابات البرلمانية، قد هزت البلد.

في نهاية ٢٠٠٩، بدأت التحضيرات للانتخابات البرلمانية سنة ٢٠١٠، وكانت وسائل الإعلام تنشر الخوف محذّرة من أن تفجيرات وعمليات انتحارية يمكن أن تحدث، بعد أن كان عدد القتلى كل شهر قد تراجع.

فقد جاء في صفحة الإنترنت "إراك بودي كاونت": (www. iraq body count. org/ database)

إنّ عدد القتلى المدنيين نتيجة أعمال العنف والمعارك والتفجيرات قد بلغ حتى نهاية عام ٢٠٠٩، (٥٣٠٩) مدنياً. وكان عددهم سنة ٢٠٠٨ الضعف تقريباً: (١٠٢٤٠)مدنياً.

ولكن بعد فترة من التقارب هبطت العلاقات بين العراق وسورية مجدداً إلى نقطة الصفر. وكان السبب في ذلك حدوث تفجيرات شديدة ضد وزارات عراقية (الخارجية والمالية) في آب ٢٠٠٩، مما أدّى إلى خلافات

حادة في الجامعة العربية؛ إذ حمَّل العراق المحتل من القوات الأمريكية سورية المسؤولية عن هذه التفجيرات.

وكان الشاهد على ذلك ضابط شرطة عراقياً سابقاً، كانت سلطة الاحتلال الأمريكية قد أعفته من الخدمة، فأعلن أن التفجير قد نفّذ بتكليف – هاتفي- من حزب البعث السوري. وقال رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري المالكي: إنّ سورية تسمح "للإرهابيين بحرية التحرك كما يشاؤون" وأن "٩٠ بالمئة من الإرهابيين الأجانب" الذين ينفذون عمليات تفجير في العراق يأتون من سورية. وكان المالكي قد قدّم لدمشق، قبل عمليات التفجير بيوم واحد، قائمة بأسماء الأشخاص المطلوبين في العراق وطلب تسليمهم؛ لكن سورية رفضت الطلب لأسباب مبدئية.

وأشارت يومئذٍ صحيفة "الوطن" السورية المستقلة إلى أنه ما كان لرئيس الجمهورية جلال طالباني ولا لرئيس الوزراء نوري المالكي أن يكونوا في مناصبهم اليوم، لو أن سورية لبّت جميع طلبات تسليم المطلوبين. إذ إن كلا السياسيين كانا يعيشان في المنفى في سورية في عهد الرئيس صدام حسين. وأشار الرئيس السوري بشار الأسد إلى أن سورية تؤوي أكثر من مليون لاجئ عراقي، وأن الاتهامات الموجهة إلى سورية "غير أخلاقية وذات دوافع سياسية". على إثر ذلك سحبت كل من الدولتين سفيرها لدى الدولة الأخرى، وطلب المالكي من الأمم المتحدة تشكيل محكمة دولية لمجرمي الحرب لمحاكمة أولئك (في سورية) الذين" يمارسون جرائم بشعة ضد أمننا واستقرارنا، ويتسببون في قتل كثير من الناس الأبرياء" .

أظهر استطلاع للرأي نشرته صحيفة "جوردان تايمز" **(عمان)** أن ٨٣ بالمئة من الذين شملهم الاستبيان يعتقدون أن سوء الوضع في العراق يؤثر سلباً في استقرار المنطقة. على إثر ذلك سارع سياسيون من المنطقة، من إيران أيضاً، للتوسط بين دمشق وبغداد.

كما أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أعربوا عن رغبتهم في تحقيق الاستقرار، وأعلن وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو عن رغبته في التوسط، قائلاً: إن سورية والعراق "أخوة، وجيران وحلفاء إستراتيجيون"، ويجب أن تعالج الخلافات كـ "مسألة داخل الأسرة الواحدة"، وتبنّت الجامعة العربية القضية.

في اجتماع لوزراء خارجية الجامعة العربية قبلت سورية بوساطة تركيا والجامعة. فاقترح الوسيطان تخفيف حدة النزاع إعلامياً أولاً، وإعادة السفيرين المسحوبين والبدء بمحادثات ثنائية أمنية. وفي العراق أيضاً وُجّه انتقاد للاتهامات المحمومة لحكومة المالكي ضد دمشق. فقد جاء في تعليق لصحيفة "الزمان": "بدلاً من اللجوء إلى الدبلوماسية المكثفة للتعاون مع سورية على تخفيف حدة العنف في العراق، تتوجه الحكومة إلى وسائل الإعلام وتبذل جهوداً بهلوانية لكي تقدّم شيئاً ما"، وبالمناسبة يتعين على حكومة المالكي توحيد جميع مكونات المجتمع العراقي الدينية والعرقية والسياسية؛ لكن جرثومة الشقاق التي زرعتها حكومة الاحتلال الأمريكي مع تشكيل الحكومة الانتقالية الأولى في العراق تكاثرت جداً في بلاد الرافدين.

دخل المالكي، الذي كان قد برز في الانتخابات المحلية كأقوى سياسي عراقي، الانتخابات النيابية مع تحالف مؤلف من ٤٠ حزباً. كان اسم التحالف "دولة القانون" جمع فيه المالكي حوله ائتلافاً من الشيعة والسنّة والمسيحيين والأكراد. ولكن ليس الدين والمنشأ هما المهمان بالنسبة إلى العراق وإنما فقط ما "هو مهمٌّ الوطن العراقي وسكانه".

تمثل الاتجاه الديني الشيعي – ذو الصلة الوثيقة مع طهران- بـ "التحالف الوطني العراقي" بقيادة المجلس الإسلامي الأعلى، وعلى الجانب العلماني تقدم إياد علاوي مع "القائمة العراقية"، وفي المناطق الكردية حصل الحزبان التقليديان للعائلات الكبيرة، حزب مسعود برزاني ("الحزب الديمقراطي الكردستاني")، وحزب جلال طالباني ("الاتحاد الوطني الكردستاني")، على منافس قوي معارض جديد هو حزب "القائمة من أجل التحول". في تقرير بعنوان "الصراع على نينوى. الجبهة الجديدة في العراق" أكّدت المجموعة الدولية للأزمات أنّ من يفوز في الانتخابات؛ فإن الشيء الحاسم بالنسبة إلى الحكومة المقبلة سيكون موقفها من مطالب الحكومة الكردية في منطقة الحكم الذاتي؛ ذلك أن المطالبة الكردية بضم مدينة كركوك الغنية بالنفط ومناطق أخرى مجاورة في محافظة نينوى إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية، جعلت "المنطقة المتنازع عليها" تتعرض لتفجيرات واغتيالات وتهجير، وتصبح أسوأ مناطق العراق على الصعيد الأمني. إلا أن العرب السنة يشكلون أغلبية السكان في نينوى، وكانوا قد جعلوا الأقلية الكردية القوية تحتل المرتبة الثانية في الانتخابات البلدية التي

جرت في كانون الثاني ٢٠٠٩. مع ذلك طالب الأكراد بإعطائهم حصة متساوية من المناصب السياسية مما أدى في نهاية المطاف إلى شل السياسة المحلية وإلى مزيد من العنف والخلاف.

وحذّرت المجموعة الدولية للأزمات آنذاك من أنه "دون التوصل إلى حل وسط سيكون هناك خطر بأن النزاع سيشمل كامل أراضي العراق، ويؤدي بالبلد إلى الهاوية"، وأدى الخلاف حول وضع كركوك، وتشكيل القوائم الانتخابية إلى تأخير الانتخابات البرلمانية شهرين.

أجريت الانتخابات في آذار ٢٠١٠؛ وتحت ضغط "لجنة تنظيف البلد من البعثيين" حُرِمَّ ٥٠٠ مرشح من المشاركة في الانتخابات.

فضلاً عن ذلك، تدخلت الدولتان المجاورتان، تركيا وإيران، نتيجة علاقاتهما مع القوائم المتنافسة، علناً في الانتخابات.

أما الإدارة الأمريكية، التي كانت مصممة على التقيد بالاتفاقية الأمنية الثنائية الموقعة مع الحكومة العراقية والتي تنص على سحب القوات الأمريكية قبل نهاية ٢٠١١، فقد مارست الضغط من أجل التوصل إلى حل وسط بين حكومة الإقليم الكردية والحكومة المركزية بشأن كركوك المتنازع عليها. وعند التصويت على القانون اللازم لذلك كان السفير الأمريكي كرستوفر هيلّ يجلس في مقعد الزوار. وكان قبل ذلك قد تنقل بين الكتل النيابية جيئة وذهاباً لكي يتوصل إلى حل وسط. كان الفائز في الانتخابات البرلمانية بزيادة مقعدين القائمة العراقية بقيادة إياد العلاوي. إلا أن المالكي رفض تشكيل حكومة ائتلافية يرأسها العلاوي، إذ كان يريد الاحتفاظ بهذا

المنصب. على إثر ذلك بدأت فترة من المساومات استمرت عدة أشهر، ولم تتشكل الحكومة إلا في نهاية عام ٢٠١٠، وفي النهاية كان هناك نوع من "حكومة الوحدة الوطنية" تمثل فيها حزب "دولة القانون" (المالكي) بـ ١٧ وزيراً، و"القائمة العراقية" (العلاوي) بتسعة وزراء، والتجمع الكردي بسبعة وزراء. وتولى المالكي رئاسة الوزراء. وبما أنه، كما يبدو، لم يكن يثق بأحد تولى أيضاً وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والأمن القومي، وبذلك كان الجيش والشرطة والمخابرات تحت سيطرته. وهكذا قوي اتهام المالكي بأنه يتخذ ملامح "دكتاتور جديد".

ولما نزل في تونس في كانون الأول ٢٠١٠، وبعد أسابيع قليلة، في كانون الثاني ٢٠١١ في مصر، ملايين الناس إلى الشوارع، اشتدت في العراق الاحتجاجات ضد رئيس الوزراء المالكي، وتجمع الناس في "يوم الغضب" في نهاية شباط ٢٠١١ في ساحة التحرير المركزية في بغداد حيث نصب – كما في الساحة التي تحمل الاسم نفسه في القاهرة – مخيم دائم للاحتجاج. وفي مدن أخرى أيضاً بدأ الناس يحتجّون على الفساد والبطالة وسوء الرعاية الاجتماعية الأساسية. وبينما أطلقت قوات الأمن في المدينتين الشماليتين (كركوك والموصل) النار على الناس، أعلن محافظ المدينة الجنوبية البصرة استقالته تحت ضغط آلاف المتظاهرين. كما أن رجال الدين الشيعة والسنة دعموا الاحتجاجات، لكنهم حذروا من المحرضين والاستفزازيين.

وأكد آية الله علي السيستاني شرعية المطالب التي يجب على الحكومة تلبيتها، لكن المالكي اتهم المتظاهرين بأنهم من أتباع صدام حسين وحزب

البعث المحظور، ولم يبد أي استجابة لمطالبهم. إلا أن الحكومة وعدت بتحسين التزود بالكهرباء، وبتخفيض رواتب أعضائها إلى النصف أي إلى ٢٣٠٠٠ دولار.

في ذلك الوقت كان يقبع في السجون العراقية ٨٣٥ شخصاً محكوماً بالإعدام، وكانت عمليات الخطف والاغتيال والقمع ضد أصحاب الأفكار السياسية المختلفة عن أفكار السلطة، تحدث كل يوم. مئات الناس اختفوا في السجون السرية حيث كان المعتقلون يتعرضون للتعذيب والإهانة. وكانت الحكومة العراقية تتلقى الدعم من الاتحاد الأوروبي، في إطار "البعثة الحقوقية الموحدة للاتحاد الأوروبي لدعم العراق"، مالياً وأيضاً، في مجال تدريب القضاة والشرطة والموظفين المسؤولين عن السجون. بين سنة ٢٠٠٥ وسنة ٢٠١٠ بلغت تكاليف البعثة، التي كانت "المبادئ الحقوقية" و "التقيد بحقوق الإنسان" تحتل موقعاً مركزياً فيها، ٤٠ مليون يورو، وفي سنة ٢٠١٠ مُدِّدَتْ لسنتين أخريين.

اشتدت حدة النزاعات السياسية، وازداد العنف ثم أصبح مكشوفاً بعد انسحاب القوات الأمريكية في نهاية ٢٠١١. كان يقف على الجانب الأول الجيش وقوات الأمن التي يسيطر عليها رئيس الوزراء المالكي، وعلى الجانب الآخر القبائل الموجودة في غرب العراق المدعومة من قوى حزب البعث الجديد والحزب الإسلامي، وكذلك من المملكة العربية السعودية وقبائل في الأردن. وكانت "القاعدة" و"الدولة الإسلامية في العراق" تستغل، بتكليف من مموليها في دول الخليج، النزاع الداخلي.

وكان السكان من جميع المذاهب والأعراق هم المتضرر الأكبر من كل ما يحدث. في الوقت نفسه كانت وسائل الإعلام الغربية تعرض النزاع على أنه حرب دينية بين السنة والشيعة. أما في الحقيقة فكان ما يجري في العراق - كما كان يجري في لبنان وأيضاً في سورية - صراعاً إقليمياً يتلقى تحريضاً من مصالح إستراتيجية دولية.

صراع على النفط وطرق النقل:

على التوازي مع عمليات التفجير والنزاع السياسي حول الانتخابات البرلمانية حدث سنة ٢٠١٠/٢٠١١ سباق على احتياطي النفط العراقي؛ إذ إن الحكومة أجرت مزادات علنية لمنح رخص لاستخراج النفط والغاز.

بعد استيلاء حزب البعث على الحكم سنة ١٩٦٨ أُمِّمَ استخراج النفط في العراق. وبعد استيلاء أمريكا على العراق، وتشكيل الهيئة الائتلافية المؤقتة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكتفِ الدبلوماسي الأمريكي بول بريمر "رئيس إدارة المدينة" بحلّ هياكل الدولة كالوزارات والجيش، وحظر حزب البعث، بل إنه ألغى أيضاً جميع القوانين العراقية. وأصدر مراسيم لإعطاء بلاد الرافدين نظاماً سياسياً واقتصادياً جديداً فاتحاً بذلك الطريق أمام الشركات الكبيرة والمؤسسات العالمية. وكان بريمر يستخدم بمطلق الحرية الأموال التي يجنيها العراق من بيع نفطه، ولكن لم يكن يحق له التصرف بها بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليه (١٩٩٠-٢٠٠٣). إذ وزّع نحو ٢٠ مليار دولار على الشركات والدول التي ساندت الولايات المتحدة الأمريكية عند دخولها بقوة السلاح إلى

العراق. وأعطيت الشركات الأمريكية ٨٠ بالمئة من عقود إعادة إعمار البلد المدمر نتيجة العقوبات الاقتصادية والحرب. وفي تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠١٣) عن المناخ الاستثماري في العراق أكدت الوزارة أن صادرات النفط هي في "أعلى مستوى لها منذ ثلاثين عاماً".

في حزيران ٢٠٠٩ تم طرح ثمانية حقول نفط بالمزاد العلني، وفي كانون الأول ٢٠٠٩ كان معروضاً ١٥ حقلاً في جنوب ووسط وشمال العراق، من بينها الحقول الغنية بشكل خاص في قرنة، والرميلة، ومجنون، وحلفايا في الجنوب قرب الحدود مع إيران. وكانت الحقول الأخرى المعروضة موجودة في الشرق والشمال (جنوب الموصل) وأيضاً في وسط البلاد. ولقد وجدت سبعة حقول المتعهدين المطلوبين، وكان من ضمنهم شركة "شيلّ" البريطانية الهولندية التي سمح لها باستخراج النفط، بالتعاون مع شركة "بتروناس" الماليزية، من حقول النفط في مجنون. وحصلت شركة "إكسون موبايل" على حقل قرنة الغربية ١، وشركة "لوك أويل" الروسية، مع شريكتها النروجية "ستات أويل هيدرو"، على حقل قرنة الغربية ٢. وحصلت الشركة الأنغولية "سونا نغول" على الحقول الواقعة قرب الموصل. وحصلت الشركة الصينية "سي إن بي سي" بالتعاون مع شركة "بريتيش بتروليوم" على رخصة التنقيب في حقل الرميلة، أكبر حقل نفطي في جنوب العراق، وتقاسمت استخراج النفط في حقل حلفايا كل من شركة "سي إن بي سي" (الصينية)، وشركة "بتروناس" (الماليزية)، وشركة "توتال" الفرنسية.

وتنص العقود الصالحة لمدة ٢٠ عاماً على أن تستثمر الشركات في الحقول، وتأخذ دولاراً واحداً عن كل برميل نفط تستخرجه من هذه الحقول، والباقي يذهب إلى الموازنة العراقية.

تقدر احتياطات النفط العراقية بـ ١١٣ مليار برميل، وبذلك يكون لدى العراق ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم، بعد المملكة العربية السعودية، وإيران. وقد وعدت الحكومة العراقية بأن توفر حتى سنة ٢٠١٥ نحو ٤٠٠٠٠ فرصة عمل. ولكن ما إذا كان العراقيون سيستفيدون من هذه الفرص فهذا أمر مشكوك فيه، حسب رأي حسن جمعة عواد العضو في نقابة عمال النفط في البصرة، وهو يقول إنّ الناس في البصرة، لم يستفيدوا من الثروة النفطية في الأعوام الماضية لما بلغ سعر البرميل ١٠٠ دولار أو أكثر؛ فهم "كالجمل الذي يحمل ذهباً لكنه يتغذى على الشوك".

لا تحصل الدول على النقود من استخراج النفط والغاز فقط، وإنما أيضاً من البنية التحتية التابعة لذلك ومن النقل. وإن إلقاء نظرة على خريطة تتضمن خطوط النقل الوطنية والدولية الممدودة في الشرقين الأوسط والأدنى، تعطينا فكرة غنية بالاستنتاجات؛ فالخطوط الممدودة والمخططة والمتوقفة عن الاستخدام لنقل النفط والغاز، تغطي المنطقة الممتدة من أفغانستان عبر إيران والعراق وسورية وتركيا، وحتى البحر المتوسط وإلى أوروبا، ومن شبه الجزيرة العربية عبر المملكة العربية السعودية ومصر وسورية وحتى تركيا. بعض هذه الخطوط تمتد داخل الدول، وبعضها الآخر يعبر الحدود.

ينقل النفط والغاز المستخرج من جنوب العراق بالسفن عبر الخليج العربي-الفارسي إلى "أم قصر"، المرفأ العراقي العميق الوحيد في شبه جزيرة

الفاو. وثاني أكبر احتياطي للنفط والغاز في العراق موجود في منطقة كركوك في شمال البلاد، في "المناطق المتنازع عليها". ومنذ القيام بإعادة هيكلة استخراج النفط والغاز بعد سنة ٢٠٠٣، نشب خلاف دائم بين سلطة الحكم الذاتي الكردية في الشمال (أربيل) والحكومة المركزية في بغداد. وذلك لأن بغداد تقول إن منح رخص التنقيب وتصدير النفط والغاز يجب أن يتم مركزياً عبر الشركة الحكومية العراقية لبيع النفط، أما حكومة الإقليم الكردية، فقد أبرمت عقوداً خاصة بها مع شركات نفط عالمية.

ودون أخذ موافقة بغداد مدت حكومة الإقليم الكردية خطاً لنقل النفط من المنبع حول أربيل عبر بتمان إلى المرفأ التركي شيحان، وباشر الضخ منذ أول سنة ٢٠١٤.

على إثر ذلك ازداد التوتر بين بغداد وأربيل؛ إذ قامت الحكومة المركزية بإيقاف الدفعات المالية المتفق عليها من الموازنة الوطنية العامة، وأغلقت الخط الذي ينقل النفط من كركوك عبر المناطق الكردية إلى ميناء شيحان التركي.

في بادئ الأمر، تقيدت أنقرة بالاتفاق الدولي الذي ينص على أن النفط لا يمكن تصديره إلا بموافقة بغداد، ولكن في نهاية كانون الأول ٢٠١٣ وافقت تركيا على التصدير مما دفع العراق إلى إقامة دعوى قضائية ضد هذا القرار.

وفي أيار ٢٠١٤، صدّرت حكومة الإقليم الكردية النفط لأول مرة لحسابها الخاص بدعم من تركيا ودون موافقة بغداد؛ إذ شُحن مليون برميل

من النفط في سفينة في شيحان غادرت المرفأ نحو هدف غير معروف. ووضعت عائدات الصفقة في حساب لحكومة الإقليم الكردية في أنقرة وليس لحكومة بغداد.

تزامن هذا الحدث مع دخول "الدولة الإسلامية" في أول حزيران ٢٠١٤ إلى مدينة الموصل الواقعة في شمالي العراق. وحُمّل رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي المسؤولية عن هذا الدخول.

يقول رجل مقرب من السياسي والملياردير اللبناني سعد الحريري:

(www. nsnbc.me, 22.6. 2014)

إنّ "الضوء الأخضر" لعملية "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في العراق، قد أعطي على هامش مؤتمر القمة لشؤون الطاقة والاقتصاد الذي عقده مجلس الأطلسي في إسطنبول في تشرين الثاني ٢٠١٣؛ فمنذ نيسان ٢٠١٣ كانت "الدولة الإسلامية في العراق والشام" تمول نفسها ذاتياً من بيع النفط السوري. وكان ينبغي أن ينقل النفط السوري عبر العراق والمناطق الكردية إلى تركيا، إلى مرفأ شيحان الواقع على البحر المتوسط، ويباع هناك. لكن رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي رفض ذلك، ولو كانت بغداد "أكثر تعاوناً" بخصوص استغلال حقول النفط السورية (دير الزور)، وبخصوص المصالح النفطية الكردية، لما تعاون الغرب مع "الدولة الإسلامية" ضد المالكي، حسب تقدير الرجل المقرب من سعد الحريري.

كانت حكومة الإقليم الكردية تستغل ضعف الدولة المركزية، وكانت قوات "البيشمركة" الكردية، التي هربت أمام قوات "الدولة الإسلامية" من محيط الموصل (من بلدة ماكسمور، على سبيل المثال)، شأنها شأن الجيش العراقي، تنقل إلى كركوك بـ "سيارات الشحن" (صحيفة الغارديان البريطانية ١٢/٦/٢٠١٤).

هناك كانوا يتجولون في الشوارع و"يحمون" حقول النفط، ولقد أنهى دخول "الدولة الإسلامية في العراق والشام" ("داعش") نزاعاً طويلاً حول ما إذا كانت مدينة كركوك مدينة عراقية أم كردية؛ ففي زيارة للمدينة أعلن مسعود برازاني رئيس منطقة الحكم الذاتي الكردية (شمال العراق) قائلاً: "سنجلب كل قواتنا لكي نؤمّن كركوك". وقال محمد إحسان، مستشار الرئيس برزاني: إن الحكومة في بغداد ستضطر إلى قبول أن "كركوك أصبحت الآن تابعة لمنطقة الحكم الذاتي الكردية" (المصدر: صحيفة "الشرق الأوسط"، لندن).

في ذلك الوقت زادت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من شدة الضغط على المالكي لكي يشكل حكومة تمثل مصالح جميع العراقيين.

فقط بهذه الطريقة يمكن المحافظة على وحدة العراق، وفي الوقت نفسه دعت واشنطن في لقاء في باريس مع حلفائها في حلف الأطلسي ودول الخليج إلى التدخل عسكرياً ضد خطر "الدولة الإسلامية". وبينما كان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يدعو إلى وحدة العراق، اتخذ الكيان الصهيوني الذي كان منذ بدء التحولات العربية يتصرف في الخلف بعيداً عن الواجهة، خطاً آخر؛ إذ أعلن وزير خارجية الكيان الصهيوني أفيغدور

ليبرمان، الذي كان مشاركاً في لقاء باريس، أن مصالح بلاده تتفق مع مصالح "الدول العربية المعتدلة"؛ إذ إن كلاً من الكيان الصهيوني وهذه الدول "المعتدلة" التي لم يذكرها بالاسم، تتعرض للتهديد من إيران ومن "الجهاديين" المنتشرين في جميع أنحاء العالم، ومن "القاعدة". وأضاف: إن النزاعات في سورية والعراق يمكن أن تنتقل إلى الدول المجاورة، "وتهدد الاستقرار في كامل منطقة الخليج "ولاسيما في الكويت". وفي هذه الحالة يستطيع الكيان الصهيوني تقديم "دعم فعال وموثوق" لـ "الدول العربية المعتدلة". لكن ليبرمان لم يقل ماذا يقصد بذلك! وهو يرى أن تفكك العراق "مسألة محسومة". ولقد حان اليوم الذي تنشأ فيه "في الشرقين الأوسط والأدنى بنى سياسية جديدة". وإسرائيل تدعم تشكُّل دولة كردية مستقلة في شمالي العراق. وكان الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريس قد قال شيئاً مشابهاً في أحد لقاءاته مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما، مشيراً إلى أن الأكراد قد "شكلوا عملياً دولتهم الديمقراطية المستقلة". وأن تكون دولة "ديمقراطية" فهذا ما يتبين، حسب قوله، من أن "النساء يتمتعن بحقوق متساوية مع الرجال". وأخيراً أدلى رئيس حكومة الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو بتصريح أكد فيه دعمه لدولة كردية، قائلاً إن الأكراد أثبتوا أنهم "شعب من المحاربين" أظهر "تصميماً سياسياً". وهم يستحقون "الاستقلال السياسي".

تعود العلاقة بين الكيان الصهيوني والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى ستينيات القرن الماضي إذ إن الكيان الصهيوني كان يرى في الأقلية العرقية الكردية حليفاً ممكناً ضد الدول العربية، وكانت المخابرات

الإسرائيلية مكلفة بتطوير العلاقات مع الأكراد في العراق. وتجدر الإشارة إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يتجمع حول عشيرة البارزاني واسعة النفوذ في شمال العراق، وهو سياسياً أقوى الأحزاب في المحافظات الكردية الثلاث.

في منتصف تموز ٢٠١٤، توجه رئيس البعثة الأممية لدعم العراق، نيكولاي ملادينوف، إلى مجلس الأمن الدولي، قائلاً، في شريط فيديو: إنّ مقاتلي "الدولة الإسلامية" ارتكبوا أشنع الفظائع. وطالب الدبلوماسي الدولي مجلس الأمن بفرض عقوبات على الجماعة؛ إذ يجب محاسبة المسؤولين في التنظيم وداعميهم، وأضاف ملادينوف قائلاً : "إن تجنيد مقاتلين أجانب واستخدامهم للقتل والخطف، ولارتكاب أبشع انتهاكات لحقوق الإنسان"، يجب على الأسرة الدولية ومجلس الأمن الدولي ملاحقة مرتكبيه ومعاقبتهم.

على جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة أن "يتقيدوا بالعقوبات المفروضة، وأن يلاحقوا الفاعلين والمنظمات والداعمين لهذه الأفعال الإرهابية الشنيعة "، وتحدث ملادينوف عن "جرائم حرب وعن جرائم ضد الإنسانية" ترتكبها "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش). وقال: إن الخطر الناجم عن هذه الجماعة لا يقتصر على العراق. إلا أنه حذّر صراحة من تدخل عسكري وقال: "إن حل هذه الأزمة لا يمكن إيجاده في صندوق العدّة للعمليات العسكرية".

بل إن المطلوب هو دعم العراق لتشكيل حكومة جديدة لأن الأخطار الراهنة "تهدد وجود الدولة العراقية". وحسب أقوال الأمم المتحدة قتلت "الدولة الإسلامية" في تموز سنة ٢٠١٤ وحده أكثر من ٩٠٠ شخص، وشردت عشرات الآلاف من الموصل ومن مدن أخرى في محافظة نينوى. ولما هوجمت القرى اليزيدية في شمال العراق؛ وقتل سكانها وشردوا بعد شهر واحد في آب ٢٠١٤، بدأ "ائتلاف"جديد من صنع الولايات المتحدة الأمريكية "حربه الجديدة على الإرهاب".

أخيراً، لما أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في آخر آب استقالته، وتولى رئاسة الحكومة حيدر العبادي في أواخر أيلول، تمت تسوية الخلاف حول النفط بين بغداد وأربيل. ونص الاتفاق على أن تسلّم أربيل الحكومة المركزية ٥٥٠٠٠٠ برميل نفط كل يوم، ٢٥٠٠٠٠ برميل من حقول النفط حول أربيل و٣٠٠٠٠٠ برميل من كركوك. بالمقابل تحوّل بغداد إلى أربيل الـ ١٧% المتفق عليها من الموازية العامة، التي كانت تشكّل سنة ٢٠١٣ مبلغاً قدره ١٢ مليار دولار.

إستراتيجية "عش الدبابير" :

زحف "الدولة الإسلامية" - داعش:

وُضع للزحف المفاجئ لـ "الدولة الإسلامية في العراق والشام" **("داعش")** من سورية إلى الموصل وبغداد تفسيرات مختلفة؛ فبينما تحدث بعضهم عن حلف قوي للمعارضة العراقية **(**قبائل في غربي العراق، حزب

البعث، ضباط من الجيش العراقي الذي حلّته الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٣) مع "داعش" وعن "ثورة شعبية ضد المالكي"، يرى آخرون دعم دول إقليمية ذات مصلحة خلف ظهور "داعش". وتستند النظرية الثانية إلى وثائق مؤسسة الأمن القومي الأمريكي (NSA) مع أنها كشفت عن طريق إدوارد سنودن. حسب هذه الوثائق أُسَّسّتْ جماعة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في الأصل المخابراتُ الأمريكيةُ والبريطانيةُ والإسرائيليةُ بعد سنة ٢٠٠٣.

وبالفعل فإن العديد من قادة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" ("داعش") قضوا سنوات طويلة في معسكرات الاعتقال الأمريكية والبريطانية في محافظة البصرة، ثم أُطلق سراحهم واحداً بعد الآخر. ويقول ضابط أمن سابق هو جيمس سكايلر غيرّوند، كان في معسكر بوكّا: إن المعسكر كان يغلي بـ "التطرف مثل طنجرة الضغط"، وكان هؤلاء الرجال قد اعتقلوا كمحاربين في تنظيم "القاعدة" في العراق الذين حمِّلوا المسؤولية عن أشنع التفجيرات بين سنة ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦. وكان بعضهم قد اكتسبوا خبرات قتالية في صفوف "القاعدة" في أفغانستان حيث كانوا يقاتلون ضد الجيش السوفييتي ويتلقّون التدريب والدعم من المخابرات السعودية والأمريكية. ولقد عُرف أيضاً أن المخابرات الأمريكية سي آي إي كانت تدرب مع منظمات شريكة من المملكة العربية السعودية وتركيا والأردن، منذ عام ٢٠١٣ على الأقل في معسكرات تدريب أردنية، مقاتلين تابعين لجماعات مسلحة في سورية.

كما أن النظرية الثانية دعمت أيضاً بمقابلة أجرتها المحطة الإخبارية "الميادين" (بيروت) مع نبيل نعيم الذي كان في السابق قائداً عسكرياً لدى "القاعدة". إذ أكد نعيم أن جميع وحدات "القاعدة" الحالية، بما فيها "داعش" تعمل في الوقت الحاضر لصالح السي آي إي. بالإضافة إلى ذلك فإن "داعش" أُسِّسَتْ كجزء من إِستراتيجية للشرقين الأوسط والأدنى سُمّيت "عش الدبابير". وكان هدف هذه الإستراتيجية تمرير مقاتلين إسلاميين من جميع أنحاء العالم إلى سورية ومنِ ثّمَّ توليد الانطباع أن إسرائيل محاطة بالأعداء من جميع الجهات، ولذلك هي مضطرة على الدوام للدفاع عن نفسها. وبخلق حالة من التوتر المستمر تجبر الدول العربية المجاورة لإسرائيل على الدخول في صراعات عسكرية مع إسرائيل لكي تعطى إسرائيل الحرية الكاملة في احتلال الأراضي العربية والاستيطان فيها. وتؤيد هذه النظرية أيضاً ورقة إِستراتيجية تعود إلى سنة ١٩٨٢. في هذه الورقة طرح أوديد بينون، الصحفي المتعاون مع وزارة الخارجية الإسرائيلية - "إستراتيجية لإسرائيل في أعوام الثمانينيات:
"A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties" , Massachusetts ,1982 ,Special Document No.1)

قدم بينون في نصه الاقتراح أن "جميع الدول العربية يجب أن تقسم إلى وحدات صغيرة". سورية والعراق ولبنان يجب تقسيمها إلى "مناطق عرقية ودينية". وهذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى دمار الدول العربية. وكانت وزارة خارجية الكيان الصهيوني قد رفضت آنذاك رسمياً، هذه الورقة.

الحرب ضد "الدولة الإسلامية" - داعش:
حرب طويلة الأمد ؟

منذ بداية العام ٢٠١٥ تسود في العراق حالة الحرب، وعادت قوات أجنبية للتمركز هناك. وشكّلت الإدارة الأمريكية تحالفاً من ٦٠ دولة مستعدة للمشاركة في "الحرب ضد الإرهاب" جواً وبحراً وبراً ولوجستياً واستطلاعياً، والمساعدة في التدريب - من جانب الحكومة الألمانية مثلاً. لم يزل النجاح محدوداً. صحيح أن الوحدات المسلحة لـ "الدولة الإسلامية" تنسحب من بعض المواقع، لكنها تظهر مرة أخرى في مواقع أخرى كالفطر من تحت الأرض، وتشير سجلات صفحة (الإنترنت) "إراك بودي كاونت" (Iraq Body count) إلى ازدياد عدد القتلى في اليوم الواحد؛ ففي سنة ٢٠١٣ كان العدد ٩١٧٤ قتيلاً، وفي سنة ٢٠١٤ تضاعف الرقم تقريباً وبلغ ١٧٠٧٣، وفي الشهر الأول وحده من سنة ٢٠١٥ بلغ عدد القتلى ١٤٣١.

كثير من العراقيين يتساءلون عما جلب لهم التدخل الدولي في القتال، فعدد القتلى يزداد، وعدد اللاجئين يزداد والوضع الاقتصادي لا يتحسن.

وأن يتكرر سقوط الأسلحة وصناديق الذخيرة ومواد الإغاثة، الموجهة إلى "البيشمركة" أو غيرها من الوحدات الكردية، "بالخطأ" في مواقع "الدولة الإسلامية"، فهذا أمر يثير الشبهات والتكهنات. وهناك خبر نشرته وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا" في أول كانون الثاني يؤكد هذه الشبهات وهو أن قائداً في القوات الإيرانية الطوعية (بسيج) التي تحارب في

العراق ضد "الدولة الإسلامية"، اتهم السفارة الأمريكية في بغداد بأنها تشكل مركزاً للاتصال لـ ـ"الدولة الإسلامية"، وأفاد أنّ القوات العراقية قد عثرت على شحنات من الأسلحة كانت الطائرات الأمريكية، قد ألقتها من الجو لمقاتلي "الدولة الإسلامية". وكانت اتهامات مشابهة قد برزت لأول مرة في تشرين الأول٢٠١٤ ؛ إذ إن اللجنة البرلمانية للأمن والدفاع في البرلمان العراقي أعلنت أن أسلحة وذخيرة للجيش الأمريكي، قد عثر عليها في مستودعات "الدولة الإسلامية" في محافظة صلاح الدين، في تكريت وغيرها. ويحدث الشيء نفسه في محافظات أخرى. وبناء على ذلك قال أحد النواب العراقيين إنّ التحالف الدولي "غير جاد" في حربه ضد "الدولة الإسلامية". وأضاف: "إن القوات الدولية مع ما لديها من معدات عسكرية حديثة قادرة على سحق الدولة الإسلامية خلال شهر واحد. وبما أن هذا لا يحدث يبدو الأمر وكأن الإدارة الأمريكية تتعمد إطالة الحرب لكي تحصل من الحكومة العراقية على حق استخدام القاعدتين العسكريتين في الموصل والأنبار (في غربيّ العراق).

رفضت الإدارة الأمريكية جميع الاتهامات، وأعلنت أنها لم تسقط من الجو إلا ٢٨ طرداً للأكراد في مدينة كوباني (عين العرب) الواقعة على الحدود السورية الشمالية، وكانت هذه الطرود تحتوي على أسلحة وذخيرة وأدوية، وأن طرداً واحداً فقط لم يصل إلى الأكراد. إلا أن صور فيديو أظهرت فيما بعد أن الأسلحة سقطت عند مقاتلي الدولة الإسلامية.

النزوح و التشريد:

تحول الحرب الجديدة، والتدخل الخارجي المستمر في العراق، دون التوصل إلى حل للمنازعات والمشاكل السياسية الداخلية التي يوجد منها الكثير منذ الحرب سنة ٢٠٠٣، وعواقب ذلك على المجتمع العراقي وخيمة؛ ملايين الناس طردوا من ديارهم في سياق الحرب سنة ٢٠٠٣، وما تبع ذلك من صراعات وعنف. وحسب معلومات "المجلس النروجي للاجئين" يعدّ كل عاشر عراقي لاجئاً داخل بلده (نازحاً). وحسب معلومات الهلال الأحمر العراقي أكثر من ٨٢ بالمئة من النازحين، هم من المسنّين والنساء الوحيدات اللواتي لا معيل لهن والأطفال تحت الثانية عشرة من عمرهم.

تعرّف هيئة الأمم المتحدة "النازحين" بأنهم "أشخاص أو مجموعات من الأشخاص أجبروا على الفرار من مساكنهم أو بيوتهم أو مدنهم أو قراهم أو من الاماكن التي كانوا يعيشون فيها". هذا التعريف غير مرتبط، خلافاً لتعريف اللاجئين، بأي التزامات من الدولة. ويعود السبب في هذا النزوح إلى "نزاعات مسلحة، أو عنف، أو انتهاك لحقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية أو من صنع البشر". ويسمى هؤلاء اللاجئون "نازحين" لأنهم مشردون داخل بلدهم، ولم يعبروا أي حدود دولية.

مآوي النازحين غير آمنة وغير صحية وغير شرعية، كثير من الناس يعيشون في أحياء عشوائية فقيرة ومزدحمة على أطراف المدن العراقية الكبيرة، هذه المآوي تفتقر إلى الأمان والمواد الغذائية والرعاية الصحية والمياه النظيفة والمؤسسات الخدمية. كما أنها تفتقر إلى التعليم والعمل، والأسر غالباً مشتّتة

لا يوجد اتصال بين أفرداها، والأطفال مضطرون إلى ترك محيطهم المألوف والعيش في مكان غريب عنهم، الجميع يعانون الإجهاد الاجتماعي النفسي. ولا يوجد حماية قانونية، فعند النزوح تضيع في كثير من الأحيان وثائق مهمة. وفي كثير من الأحيان ينتقل النازحون من مكان إلى آخر بسبب توترات في المنطقة التي لجؤوا أولاً إليها. وبعض النازحين يختبئون. نحو ٦٠ بالمئة من النازحين لا يلجؤون إلى الجهات الحكومية وإما لأنهم لا يملكون الوثائق اللازمة، وإما لأنهم لا يملكون النقود اللازمة لتغطية التكاليف، أما لأنهم لا يثقون بدوائر الدولة. وبسبب البطالة والحاجة المادية تضطر النساء الوحيدات والفتيات المحرومات من الرعاية إلى امتهان الدعارة.

لا يقتصر ما يخسره هؤلاء الناس نتيجة هروبهم على ملكياتهم وبيوتهم ومزارعهم، وإنما يخسرون أيضاً المدارس لأطفالهم والرعاية الطبية وأماكن العمل والخدمات الحكومية كالتزوّد بالماء والكهرباء وأيضاً مساندة الأهل والجيران. كما أنهم يتركون وراءهم قبور أجدادهم. يصاب كثير من النازحين نتيجة لذلك بأضرار جسدية ونفسية واجتماعية، ولاسيّما إذا بقوا كلياً بدون أية حماية أو رعاية. خلافاً للاجئين الذين تركوا بلدهم ولجؤوا إلى بلد آخر، يبقى النازحون، رسمياً، تحت رعاية حكومتهم وسلطاتهم الوطنية، لكن هذه السلطات مشلولة إلى حد بعيد في العراق بسبب الصراعات السياسية والانشقاقات الدينية والمذهبية.

كل هذا ينطبق أيضاً على الناس الذين فروا من ديارهم منذ بدء المعارك بين الجيش العراقي وجماعات "الدولة الإسلامية في العراق والشام"

في كانون الثاني ٢٠١٤. وممن عانى بشكل خاص مما جرى المسيحيون واليزيديون والشاباك والبقية القليلة جداً من الصابئة والمانديين، إحدى أقدم فرق المسيحيين في الشرقين الأوسط والأدنى؛ إلا أن العنف يصيب جميع العراقيين الذين يعيشون في مناطق القتال دون تمييز بين انتمائهم الديني أو العرقي.

وتقدر هيئة الأمم المتحدة عدد النازحين في العراق سنة ٢٠١٥ بـ٢,١٢ مليون إنسان. وحسب تقارير الأمم المتحدة، هناك عشرة مخيمات للاجئين في محافظة دهوك الكردية وحدها بالقرب من الحدود التركية.

وهناك ١٥ مخيماً آخر للنازحين في محافظات نينوى، وديالا، وبغداد، وكركوك، وأربيل، وميسان، والسليمانية. ويذكر أن هناك مخيمات أخرى أيضاً في محافظات واسط، وبابل، والنجف، وكربلاء.

تلوّث العراق:

إن التبعات الإجرامية القاتلة للحروب السابقة في العراق لم تتم إزالتها. والتزايد الدراماتيكي لأمراض السرطان بسبب التلوث الإشعاعي نتيجة استخدام ذخيرة تحتوي على اليورانيوم **(١٩٩١،٢٠٠٣)** يتم تجاهلها دولياً إلى حد بعيد، كما أن تبعات حصار مدينة الفلوجة، الذي دام عدة أشهر، واستخدمت فيه القوات الأمريكية أسلحة محرِّمة في المناطق السكنية، لم يُحقق فيه قطُّ. والمسؤولون عن تلوث العراق، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، ما زالوا حتى اليوم يرفضون الاعتراف بمسؤوليتهم ومساعدة البلد على تطهير المناطق الملوثة،

والتخلص من نفايات الحرب. كما أن الرعاية الصحية لمرضى السرطان الكثيرين، وللأطفال المشوهين لم تزل متروكة للعراقيين وحدهم دون أي مساعدة من الخارج.

وتستخدم القوات الأمريكية مجدداً – ولكن الآن ضد "الدولة الإسلامية" – طائرات حربية آ-١٠ مجهزة خصيصاً لنقل واستخدام قنابل اليورانيوم. في سنة ٢٠١٤ زودت الحكومة الألمانية البيشمركة الكردية في شمال العراق بـ ٥٠٠ صاروخ ميلان على أساس أنها ستستخدم ضد "الدولة الإسلامية".

وتحتوي هذه الصواريخ على مادة "توريوم" المشعة، ولها على الإنسان والطبيعة تأثير أسلحة اليورانيوم نفسه:" كما هي الحال مع الذخيرة المخصبة باليورانيوم، يتشكل بعد اصطدام الصاروخ غبار ناعم مشع، وذو تأثير سام يدخل إلى جسم الإنسان عن طريق الغذاء والتنفس وماء الشرب. والنتيجة هي أضرار صحية بالغة من مثل: سرطان الرئة، وتضرر المورثات عند الإنسان (بيان صحفي IPPNW / 2014/10/7).

في ٤ كانون الأول اتخذت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قراراً بالغالبية العظمى لأعضائها، ينص على أن الدول التي تعرضت للتلوث باليورانيوم المنضب، يجب أن تقدم لها مساعدة دولية. وكان الدافع إلى اتخاذ هذا القرار تقرير قدمه العراق، وطلب فيه من الأمم المتحدة مساعدته على التخلص من النفايات المشعة والسامة التي خلفتها حربا ١٩٩١ و ٢٠٠٣. صوتت إلى جانب القرار ١٥٠ دولة، وامتنعت عن التصويت ٢٧ دولة – من ضمنها ألمانيا أيضاً. وصوّت ضد القرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني.

العاملون الأمريكيون في العراق:

بعد الانسحاب الرسمي للقوات الأمريكية من العراق سنة ٢٠١١ انتقلت السيطرة على القواعد الأمريكية هناك إلى الجيش العراقي، وبما أن الجيش العراقي الأصلي كان قد حلّه سنة ٢٠٠٣ الحاكم الأمريكي آنذاك بول بريمر، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها خلال فترة الاحتلال **(٢٠٠٣-٢٠١٠)** جيشاً عراقياً جديداً، ودربته وزوّدته بالتجهيزات. وشاركت ألمانيا أيضاً، بصفتها عضواً في حلف شمال الأطلسي، في تدريب الجيش العراقي وقوات الشرطة.

ولكن مع ذلك بقي في العراق بعد الانسحاب الرسمي نحو ١٠٠٠٠ مدرب ومستشار عسكري لحماية السفارة الأمريكية في بغداد، ولحماية المصالح الأمريكية والعاملين الأمريكيين. في بداية العام ٢٠٠٩ دُشِّنَتَ السفارة الأمريكية الجديدة في العراق، وهي أكبر سفارة في العالم.

وتساوي مساحة الأرض التي بنيت عليها في "المنطقة الخضراء" على نهر دجلة مساحة ما يقرب من ٨٠ ملعباً لكرة القدم، ويعمل فيها رسمياً ١٥٠٠٠ شخص، وقد بلغت تكاليف بنائها أكثر من ٧٥٠ مليون دولار.

كان بين الدبلوماسيين العاملين في السفارة الأمريكية الدبلوماسي الأمريكي روبرت ستيفن فورد الذي كان، بسبب معرفته للغة العربية، قد عمل في شمال إفريقيا وفي الشرقين الأوسط والأدنى، وكان قد عمل في بغداد في بادئ الأمر من سنة ٢٠٠٤ حتى سنة ٢٠٠٦، ثم عمل

فيها مجدداً من سنة ٢٠٠٨ حتى سنة ٢٠١٠. في سنة ٢٠١٠ عينه الرئيس الأمريكي باراك أوباما سفيراً في سورية. ولم يوافق الكونغرس الأمريكي على هذا التعيين لأسباب مبدئية؛ إذ لم يكن يريد أن تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً مع "دولة مارقة"، حسب الوصف الأمريكي لسورية.

وهناك دبلوماسي أمريكي آخر ترك آثاراً مستمرة في العراق، وفي دول عربية أخرى هو جيفري فيلتمان المذكور سابقاً. بعد عمله مع الكيان الصهيوني وبعد دخول القوات الأمريكية سنة ٢٠٠٤ إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية، عمل فيلتمان في بادئ الأمر في أربيل العاصمة الحالية لمنطقة الحكم الذاتي الكردية في شمالي العراق. وبعد محطات مختلفة (سفير في لبنان ٢٠٠٤-٢٠٠٨، سكرتير دولة في وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٩)، عُين سنة ٢٠١٢ نائباً للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، وفي سنة ٢٠١٢ كشفت "ويكيليكس" مراسلة من "خزان التفكير ستارفور" المكلف بالمسائل الجيو إستراتيجية، تعالج تقريراً صادراً سنة ٢٠١١ عن صفحة الإنترنت السورية الخاصة "شام برس" (champress). وكان موضوع المراسلة خطة من سنة ٢٠٠٨ وضعها جيفري فيلتمان والسفير السعودي سابقاً في الولايات المتحدة الأمريكية بندر بن سلطان رئيس المخابرات السعودية فترة طويلة من الزمن. وبندر بن سلطان هو ابن أخ الملك السعودي عبد الله. وكان فيلتمان آنذاك سفيراً لأمريكا في لبنان. وكان هدف الخطة إسقاط النظام السوري.

وكان نائب الرئيس الأمريكي الأسبق ديك تشيني قد طرح فكرة "الفوضى الخلاقة" (مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس لتدمير العراق) بالتعاون مع الأمير بندر بن سلطان، حسبما كتب في بداية العام ٢٠٠٧ الصحفي الأمريكي الواسع الاطلاع سايمور هيرش في مجلة "ذي نيويوركر" (The New Yorker,5.3.2007). كان تشيني وبندر يريدان التصدي لتزايد نفوذ إيران وسورية وحزب الله في الشرق الأوسط بعد حرب لبنان سنة ٢٠٠٦؛ ولهذا الغرض يجب إثارة النعرات الطائفية والعرقية في المنطقة. وبناء على النزاع الديني بين المسلمين المستمر منذ مئات السنين، يجب تحريض السنة على الشيعة وبالعكس.

وكان أول مثال مخيف – ولربما كان أيضاً مقدمة – لهذه الإستراتيجية التفجير الذي نفذه مجهولون في جامع العسكري في سامراء (٢٠٠٦ ومجدداً ٢٠٠٧) الذي يعتبره المسلمون بجميع اتجاهاتهم مقدساً. بالنسبة إلى الشيعة (الاثني عشرية)؛ إذ يحتل الجامع أهمية خاصة بسبب ضريحي الإمامين العاشر والحادي عشر. كما أن سيدتين من أسرة النبي محمد مدفونتان هنا أيضاً. وكانت التفجيرات قد أسفرت عن حمّام من الدم؛ إذ إن صفحة "إراك بودي كاونت" (Iraq Body Count) في الإنترنت ذكرت أن عدد القتلى بلغ ٢٩٤٠٠ سنة ٢٠٠٦ و ٢٥٩٦٨ سنة ٢٠٠٧؛ ولعل خطة تدمير الموزاييك(التنوع) العرقي والديني في الشرقين الأوسط والأدنى، كانت نتيجة للقناعة بأن الحرب ضد العراق سنة ٢٠٠٣ وتدمير هياكل الدولة العراقية والقضاء على حزب البعث العلماني، لم تستفد منه واشنطن والرياض، وإنما البلد المجاور الكبير إيران.

٢ - الأردن:

مملكة الهاشميين:

الهاشميون (بنو هاشم) هم من أكبر القبائل العربية التي حكمت مئات السنين منطقة الحجاز على امتداد البحر الأحمر في شبه الجزيرة العربية؛ ومنذ القرن العاشر كان الهاشميون يعيّنون الزعيم الديني ("الشريف") لمدينة مكة، لأن جذور بني هاشم تعود إلى النبي محمد. وخلال فترة احتلال الدولة العثمانية للحجاز بقي نفوذ الهاشميين قائماً. وبعد الحرب العالمية الأولى انتصر ملك نجد آنذاك ابن سعود على الهاشميين، وضم الحجاز سنة ١٩٢٥ إلى المملكة العربية السعودية، ومع التوزيع الجديد للمناطق العربية التي كانت تحت الحكم العثماني نشأت سنة ١٩٢٢ في جنوب فلسطين دولة جديدة تحت الانتداب البريطاني هي شرقي الأردن. وتقديراً لدور الهاشميين في الحرب ضد العثمانيين سمح البريطانيون للملك الهاشمي عبد الله الأول بتولي العرش الأردني، ودعموا تشكيل الحكومة في منطقة الانتداب التي كان معظم سكانها من القبائل والبدو الرحل. وفي سنة ١٩٢٨ دخل الدستور الجديد حيز التنفيذ، وبعد عام واحد جرت الانتخابات البرلمانية الأولى.

وكون الأردن يفتقر إلى المياه والثروات الطبيعية كان مضطراً إلى الاعتماد كلياً على الدعم الاقتصادي البريطاني الذي وُثِّقَ في سلسلة من الاتفاقيات الثنائية. ومما هو بارز حتى اليوم التعاون في المجال العسكري. في سنة ١٩٤٦ انتهى الانتداب البريطاني، وأصبحت شرقي الأردن: الأردن، مملكة الهاشميين.

بعد تأسيس دولة الكيان الصهيوني مباشرةً سنة ١٩٤٨، تدفق على الأردن آلاف اللاجئين الفلسطينيين، إذ يشكلون اليوم نحو ٥٠ بالمئة من السكان (٦.٥ مليون نسمة). وفي سنة ١٩٥٠ تولت الأردن بدعم بريطاني الرقابة على منطقة غرب الأردن، الضفة الغربية، ذلك أن القوات البريطانية لم تنسحب من الأردن حتى سنة ١٩٥٨.

ونتيجة لحرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ خسر الأردن الضفة الغربية التي احتلها الكيان الصهيوني واحتل أيضاً القدس؛ إلا أن الملك الأردني بقي محتفظاً بمنصب حامي المسجد الأقصى في شرقي القدس الذي يعدّ من أهم الأماكن المقدسة بالنسبة إلى المسلمين.

ونتيجة لاحتلال الكيان الصهيوني، هرب مجدداً عشرات آلاف الفلسطينيين ولجؤوا إلى الأردن. أما السنون اللاحقة في الأردن، فقد اتسمت بالمعارك الدامية بين الفلسطينيين والحكومة الأردنية، وقتل آلاف الفلسطينيين سنة ١٩٧٠ فيما يسمى "أيلول الأسود".

وفي سنة ١٩٧٤ اعترف الملك الأردني آنذاك، الملك حسين، بمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم وقّع أيضاً سنة ١٩٩٤ بوساطة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني التي يمثّله آنذاك إسحق رابين. واتُّفقَ على أن يكون نهر الأردن الحدود الفاصلة بين الأردن والكيان الصهيوني. وفي الأعوام اللاحقة تولى الأردن دور الوسيط بين الغرب والكيان الغاصب، من جهة، والسلطة الفلسطينية للحكم الذاتي، من

جهة أخرى لكن العلاقات مع الكيان الصهيوني لم تزل متوترة. ففي آخر سنة ٢٠١٤ سحبت الأردن سفيرها في فلسطين المحتلة لأن الكيان الصهيوني لم يعد يسمح للمسلمين بأن يصلّوا في المسجد الأقصى دون مضايقة. وترتبط الأردن مع حلف شمال الأطلسي منذ سنة ١٩٩٤ بشراكة في إطار الحوار المتوسطي. وفي سنة ١٩٩٦ أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن في قائمة "الحلفاء المهمين خارج حلف شمال الأطلسي". وبعد سنة ٢٠٠١ ربط البلد بالتحالف الذي شكلته الولايات المتحدة والمسمى "الحرب ضد الإرهاب" الذي لم يزل حتى اليوم، ينفذه الجيش الأردني وأجهزة المخابرات الأردنية.

في الوقت نفسه يعدّ الأردن بلداً مهماً لتجنيد الجهاديين الذين كانوا يحاربون في أفغانستان وفي العراق، ويلعبون اليوم دوراً مهماً في سورية. أبو موسى الزرقاوي، وهو أردني، أسس سنة ٢٠٠٣ تنظيم "القاعدة" في العراق. وهو ينحدر من مدينة الزرقاء الواقعة إلى الشمال من عمان التي هي اليوم من أكبر مراكز الإسلاميين في الأردن. وهناك مركز كبير آخر موجود في مدينة إربد الواقعة في الشمال على بعد كيلومترات قليلة من الحدود السورية على مقربة من المدينة السورية الجنوبية درعا. بتحريض من رجال الدين الإسلاميين يقرر كثير من الأردنيين الشباب الالتحاق بصفوف الجهاديين.

وبينما كان الغضب في العراق منصباً على الاحتلال الأمريكي فهو في سورية يعود، بصورة متزايدة، إلى أسباب دينية. ولا يقتصر الانخراط في

الحرب على الفقراء والعاطلين عن العمل. بل إن كثيراً من الرجال الأثرياء والمعلمين يتركون عائلاتهم لكي يقاتلوا في سورية. والبعض ينحدرون من العائلات السورية التي هربت من سورية في أول سنة١٩٨٠، لما قمعت الحكومة هناك تمرداً للإخوان المسلمين. وآخرون يريدون عن طريق "الجهاد" القضاء على العلاقات السياسية وتدمير الحدود التي رسمتها الدول الغربية في الشرقين الأوسط والأدنى بعد الحرب العالمية الأولى بموجب معاهدة سايكس- بيكو (١٩١٦) ووعد بلفور (١٩١٧).

وينطبق هذا أيضاً على المملكة الأردنية. فقد جاء في تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز (١٢/٤/٢٠١٤) على لسان منيف سمارة، وهو طبيب معروف وجهادي إسلامي في الزرقاء، قوله: "لا يوجد بالنسبة إلى السوريين سورية. فأينما كانت بلاد الإسلام من واجبنا أن نطبق الشريعة". تقدر أجهزة المخابرات عدد الجهاديين الأردنيين في سورية بـ ١٢٠٠ رجل. وهم يحاربون في صفوف "جبهة النصرة" وفي صفوف تنظيم "الدولة الإسلامية".

احتداد المناخ السياسي:

لما بلغت التحولات في أواخر سنة ٢٠١٠ وأوائل سنة ٢٠١١ في تونس ومصر ذروتها، كان الأردن يشهد أزمة سياسية داخلية مستمرة؛ فقد كانت القوى الديمقراطية العلمانية، وأيضاً الفرع الأردني للإخوان المسلمين ("جبهة العمل الإسلامية")، تطالب بإجراء إصلاحات سياسية. وكانت القبائل البدوية في جنوب البلاد ثائرة، والإسلاميون المتطرفون يهددون

بتوجيه ضربات إلى القوات المسلحة الأردنية. وكان الملك الأردني عبد الله الثاني قد حلّ البرلمان والحكومة سنة ٢٠٠٩ وأصدر أمراً بإجراء انتخابات جديدة في تشرين الثاني. فقاطعت جبهة العمل الإسلامية الانتخابات، مما أدى إلى فوز المرشحين المؤيدين للملك. على إثر ذلك حدثت احتجاجات ومظاهرات في الشوارع، ولم تعترضها الشرطة ولا الجيش؛ إلا أن الملك عبد الله الثاني وجد نفسه مضطراً مجدداً إلى تعيين رئيس حكومة جديد وكلفه إجراء إصلاحات سياسية، وبما أن الاحتجاجات لم تتوقف، تم استُبدل رئيس الحكومة بعد أشهر قليلة (تشرين الأول ٢٠١١)؛ إلا أن رئيس الحكومة الجديد أيضاً قدم استقالته (نيسان ٢٠١٢) لأنه رأى نفسه، في ضوء تزايد قوة المعارضة الإسلامية، غير قادر على إجراء إصلاحات؛ فعيّن الملك عبدالله الثاني للمرة الرابعة خلال سنتين فقط رئيس حكومة جديداً.

في هذا الوقت كان عشرات آلاف اللاجئين السوريين، قد وصلوا إلى الأردن حيث نشأ في شمالي البلاد على الحدود مع سورية مخيم "الزعتري"، أكبر مخيم للاجئين في العالم العربي. بالمقابل كان الإسلاميون والإخوان المسلمون – الذين لهم صلات وثيقة مع المدينة السورية الجنوبية درعا – يدعمون الجماعات المسلحة في سورية ضد القيادة هناك.

استمرت الأزمة الحكومية في الأردن، وفي تشرين الثاني ٢٠١٢ وقعت بعد الإعلان عن رفع الدعم الحكومي عن البنزين والمازوت – صدامات عنيفة بين أنصار الملك وخصومه أدت إلى مقتل ثلاثة أشخاص؛ فقرر الملك إجراء انتخابات جديدة مبكرة في كانون الثاني ٢٠١٣ وبدّل

مجدداً رئيس الحكومة، إلا أن جبهة العمل الإسلامية قاطعت الانتخابات مرة أخرى، مما أدى إلى فوز واضح لأنصار الملك، ولأول مرة أجرى الملك عبد الله الثاني استشارات مباشرة مع البرلمان.

بعد أن قامت الجامعة العربية، تحت ضغط المملكة العربية السعودية وقطر، في تشرين الثاني ٢٠١١ بفصل سورية من عضويتها، طالب الملك الأردني بعد أيام قليلة كأول رئيس دولة عربي باستقالة الرئيس السوري بشار الأسد. في مقابلة حصرية مع المحطة البريطانية بي بي سي، قال الملك عبدالله الثاني لو كان مكان الرئيس السوري "لقدّم استقالته وفسح المجال لمن يأتي ولديه القدرة والكفاءة على تغيير الوضع القائم الذي نعيشه". صحيح أن الأسد يحمل "الإصلاح في دمه"، ولكن لو كان حقاً مهتماً بمصير البلد والخير لشعبه "لقدّم استقالته وغيّر النظام". وفي الوقت نفسه حذر عبدالله الثاني من التدخل الخارجي في سورية؛ لأنه سيفتح "علبة الباندورا[1]"وقيّمت المحطة البريطانية تصريحات الملك الأردني بأنها "نقطة انعطاف في سلوك العالم العربي تجاه سورية". ونظراً لاعتماد الأردن سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ومالياً على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا يرجح الافتراض بأن الملك عبد الله الثاني أدلى بهذه التصريحات بالاتفاق مع داعميه.

---

(١) (Pandora Box – باندورا **:** امرأة أرسلها كبير الآلهة الإغريقية زيوس عقاباً للجنس البشري بعد سرقة بروميثيوث للنار، وأعطاها علبة ما إن فتحتها بدافع الفضول حتى انطلقت منها جميع الشرور والرزايا، فعمّت البشر، ولم يبق فيها غير الأمل؛ من الميثولوجيا الإغريقية، المترجم**).**

أصبح الأردن قاعدة للمراقبين العسكريين الأجانب وعضواً أساسياً في مجموعة "أصدقاء سورية"؛ إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية أرسلت ٧٠٠ عنصر من القوات الخاصة إلى الأردن، ونظمت المخابرات المركزية الأمريكية سي آي إي معسكرات للتدريب في الأردن، دربت فيها عناصر للقتال في سورية. وأصبحت عمان مركزاً لتوريد السلاح إلى الوحدات المقاتلة؛ أما عدد المقاتلين الذي أدخلوا إلى سورية عن طريق الأردن فغير معروف، ولكن المعروف هو أنه كان يجري تجنيد الشباب بين اللاجئين وكان مقاتلون من شمال إفريقيا يتسللون عبر الأردن إلى سورية. ولما تحدث السفير السوري في عمان صراحة، عما كانت وسائل الإعلام قد تحدثت عنه بالتفصيل، طُلب منه في أيار ٢٠١٤ مغادرة البلاد. وفي تشرين الثاني ٢٠١٤ اعتقل نائب رئيس جبهة العمل الإسلامية، وكان هذا أول اعتقال لمعارض إسلامي معروف منذ سنوات، مما ادى إلى اشتداد حدة المناخ السياسي الداخلي. ونظراً "لتزايد الجريمة والقتل"، حسبما قيل رسمياً، أُلغي في كانون الأول ٢٠١٤ تجميد حكم للإعدام دام ثماني سنوات وأعدم شنقاً أحد عشر رجلاً، فاحتجت جماعات حقوق الإنسان وطالبت بإصلاحات سياسية من أجل إزالة أسباب الجريمة : تنظيم الفقر والبطالة.

في صيف ٢٠١٤ انضم الأردن بسلاحه الجوي إلى "التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية، ودفع ليلة عيد الميلاد **(٢٤/١٢/٢٠١٤)** ثمن ذلك بسقوط أو إسقاط إحدى طائراته الحربية. أَسَرَ مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية الطيار وقّدموه للرأي العام العالمي. ولم ينجح تبادل للأسرى، حسبما طلب التنظيم.

وفي أول شباط ٢٠١٥ نشر فيلم فيديو يبيّن كيف أن الرجل الشاب أحرق حياً وهو في قفص؛ وكان المقتول معاذ الكساسبة، وعمره ٢٦ عاماً، ينتمي إلى قبيلة بدوية نافذة في الأردن، وطالب أبوه بقتل الدواعش فرداً فرداً.

على إثر ذلك أمر الملك عبدالله الثاني بإعدام اثنين من الإسلاميين محكومين بالإعدام، أحدهما امرأة، وأعلن "حرباً لا رحمة فيها" ضد الجهاديين.

منطقة للتدريب وقاعدة عسكرية:

منذ نهاية ٢٠١١ كانت المصادر الدبلوماسية في عمان، تتحدث عن شحنات عسكرية أجنبية تصل كل ليلة إلى القسم العسكري في مطار عمان. وكانت دراسة "نيويورك تايمز" المذكورة سابقاً التي نشرت في آذار ٢٠١٣ قد أكدت وصول شحنات عسكرية من كرواتيا إلى عمان منذ كانون الأول ٢٠١٢. وكان قبل شهر واحد تقريباً قد بدأ نقل (عن طريق الجو) شحنات عسكرية من عمان إلى أنقرة. وكانت نيويورك تايمز قد نشرت في حزيران ٢٠١٢ أن المخابرات المركزية الأمريكية سي آي إي تساعد في جنوب تركيا وفي الأردن على توريد ما يسمى "أسلحة غير قاتلة" و"أسلحة دفاعية" إلى مقاتلين "مختارين" ومدروسين جيداً. وفي كلا البلدين، أنشىء ما يسمى "أوبريشن رومز" (operation rooms) أي "غرف عملياتية "لتأمين الاتصال بين أجهزة مخابرات "أصدقاء سورية"، والجماعات المقاتلة في سورية.

وفي تشرين الثاني ٢٠١٢ نشرت وسائل الإعلام الأمريكية، أن المخابرات المركزية سي آي إي والقوات الخاصة الأمريكية قد أقامت منذ حزيران ٢٠١٢ معسكرات لتدريب المقاتلين. وذكرت صحيفة "لوس

آنجلوس تايمز" نقلاً عن مدربين أمريكيين لم تذكر أسماءهم وعن "قادة للثوار" أن التدريب لمدة أسبوعين يشمل التعامل مع المدفعية المضادة للدرع والصواريخ المضادة للدبابات وغيرها من الأسلحة المضادة للدروع. وتحدث ضابط أمن من "الجيش السوري الحر" عن معسكرات للتدريب في الأردن، يقود التدريب فيها ضباط أمريكيون وأردنيون وفرنسيون. وذكر أن المعسكر موجود في قاعدة للجيش الأمريكي في جنوب غرب الأردن، وأن كل دورة يتدرب فيها حتى ٤٥ مقاتلاً،كانوا يأتون من درعا (جنوب سورية) ومن المناطق المحيطة بدمشق. وكان يختارهم مجلس عسكري في درعا. وذكر أحد رجال الــ سي آي إي أنهم كانوا يسألون هؤلاء المتدربين في الاستراحات لكي يكوّنوا صورة عن الوضع في سورية. وكان المتدربون يرسلون إلى سورية بعد انتهاء التدريب، وكانت الأسلحة التي يحصلون عليها من القواعد الأمريكية الرسمية تأتي، جزئياً على الأقل، من قطر والمملكة العربية السعودية، ومن دول عربية أخرى. وقد ذكر المتحدث باسم "الجيش السوري الحر" لؤي المقداد لوكالة الأنباء "آسيوشيتد برسّ" أن دول الخليج زودت مجموعته أيضاً بصواريخ جديدة مضادة للدبابات، وبصواريخ مضادة للطائرات. وأخيراً كشفت أيضاً تفاصيل عن القوات الخاصة التي كانت أمريكا قد وضعتها في الأردن منذ سنة ٢٠١١ وزادت عددها باستمرار بين المختصين السبعمئة، كان يوجد جنود لنظام صواريخ باتريوت المضادة للطائرات، وطيارون حربيون، ووحدات للقيادة، ومتخصصون في أنظمة الاتصالات. وكان وجود قوات أمريكية خاصة وتجهيزات عسكرية في الأردن، قد بقي إلى حد بعيد غير معلن. ولما لم يعد من الممكن إخفاء هذا الوجود العسكري بسبب تصريحات

التنظيمات المعارضة لوسائل الإعلام، قدمت واشنطن التبرير القائل إنّ سورية لديها أسلحة كيميائية وأنها، على الأرجح، ستستعملها؛ إلا أن الحكومة السورية رفضت هذا الزعم، وأعلن ناطق باسم وزارة الخارجية السورية صراحة أن الحكومة لن تستخدم أبداً هذه الأسلحة، إن وجدت، ضد السكان.

كانت روسيا تنتقد منذ البداية هذا التسليح الخفي المتواصل للجماعات المقاتلة؛ فقد تساءل الرئيس بوتين في أحد تصريحاته: "كيف تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف الجماعة المعارضة السورية الكبرى، جبهة النصرة، بأنها منظمة إرهابية ثم تزود الجماعة نفسها بالأسلحة ؟"

ثم "أين سيذهب السلاح، وأي دور سيؤدي؟"

في صيف ٢٠١٤ عثر أعضاء المنظمة البريطانية " Conflict Armament Research" على أسلحة، كانت المملكة العربية السعودية وقطر قد أرسلتاها سنة ٢٠١٢ إلى الجماعات المقاتلة في سورية، عثروا عليها في مواقع تنظيم "الدولة الإسلامية" في شمال العراق.

وفي منتصف شباط ٢٠١٤ نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال "تقريراً عن تزويد المملكة العربية السعودية الجماعات المقاتلة في سورية بصواريخ محمولة مضادة للطائرات، وتبيّن أيضاً من التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد أعطت المقاتلين ملايين الدولارات لغرض دفع الأجور، وكان التقرير يستند إلى مقابلة مع قائد ألوية "الجبهة الجنوبية" بشار الزعبي الذي كان حسب قوله نفسه يتعاون مع قوات أمنية في عمان.

وأكد الزعبي أن الدعم بالأسلحة قد "أعطى نتائج ممتازة"، "وعلى الأخص صواريخ تاو قد أضعفت فعالية دباباتهم" (المقصود دبابات الجيش السوري).

تاو TOW هو اسم لصاروخ موجه مضاد للدبابات من إنتاج أمريكي.

وتحدث الزعبي عن "مركز عمليات" في عمان، يعمل فيه معه ومع ألويته رجال من إحدى عشرة دولة. وهذه الدول تنتمي إلى مجموعة "أصدقاء سورية" وهي على الأرجح المجموعة التوجيهية لـ "أصدقاء سورية" المسماة "لندن ١١". وذكر في المقالة بالاسم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، والمملكة العربية السعودية. وبما أن ألمانيا أيضاً تنتمي إلى مجموعة "لندن"، فمن المرجح أن عناصر من المخابرات الألمانية كانوا متمركزين في عمان، أو إنهم لم يزالوا هناك. إلا أن سؤالاً وجهته المؤلفة (١٦/٢/٢٠١٤) إلى وزارة الخارجية الألمانية، إذ تلتقي جميع المعلومات في "الحملة العسكرية سورية"، بقي دون رد.

وهكذا مثلما جعلت جيوش ومخابرات مجموعة دول "أصدقاء سورية" الأردن قاعدة لها، تمركزت هناك أيضاً مجموعات وأحلاف مقاتلة؛ إذ إن الأردن أصبحت على الحدود الجنوبية لسورية خلفية لتحالف مؤلف من أكثر من ٥٠ جماعة مقاتلة اتحدت في شباط ٢٠١٤، جزئياً على الأقل، في "الجبهة الجنوبية". وتصف وسائل الإعلام الغربية هذه الجماعات بأنها من "الثوار المعتدلين". أما المجموعة نفسها فتعتبر نفسها "الذراع العسكري القوي للشعب السوري". وقد جاء في أحد التصريحات أنها "تقاتل لتحرير سورية من الاستبداد والتطرف"، وتدافع عن "حقوق الشعب السوري".

وتقديراً لها على هذا الموقف تقرر أن يقوم الجيش الأمريكي اعتباراً من العام ٢٠١٥بتنفيذ برنامج مدته ثلاث سنوات لتدريب وتسليح المقاتلين لكي يحاربوا ضد الإسلاميين في سورية (**"الدولة الإسلامية"**) رسمياً. وحسب برنامج المجموعة نفسها فهي تريد أيضاً محاربة القوات المسلحة السورية، وإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد. أما قيادة التشكيلة فهي في "الغرفة العملياتية" المذكورة سابقاً في عمان. ومن أجل تنسيق القتال بشكل أفضل أُنشئت مراكز عملياتية إضافية في سورية. وفي أول كانون الثاني ٢٠١٥ تشكلت بنية عسكرية مؤلفة من ألوية وكتائب وقيادة عليا تمثلت فيها جماعات مقاتلة من درعا ومحيط دمشق حتى جبال القلمون على الحدود اللبنانية. وعلى أرجح الظن كان هذا الاتحاد شرطاً للقبول في برامج التدريب الأمريكية. في إطار هذه البرامج كان المقاتلون سيدربون في تركيا والأردن والمملكة العربية السعودية. وفي قطر أيضاً يوجد معسكر للتدريب. لم تكن جبهة النصرة ممثّلة رسمياً، لكنها كانت عملياً تتعاون مع "الجبهة الجنوبية". وكانت جبهة النصرة قوية بصورة خاصة في المنطقة المنزوعة السلاح في مرتفعات الجولان التي طردت منها جنود القبعات الزرقاء التابعين للأمم المتحدة.

لم تزل الجماعات المسلحة تتلقى الدعم والتمويل من دول إقليمية وعالمية، وهناك الكثير من الدلائل على أن قطر لها صلات جيدة بشكل خاص مع جبهة النصرة (**"القاعدة"**)، والمملكة العربية السعودية تقف خلف "الجبهة الجنوبية" و"جيش الإسلام" الذي يتمركز مع وحدات مقاتلة أخرى في البلدات والقرى الواقعة شرق دمشق. وبالنسبة إلى جميع

التنظيمات المقاتلة التي تنشط جنوب وغرب دمشق، تشكل الأردن الخلفية ومنطقة التجمع والانطلاق.

وهذا يجعل الأردن معرضة للتأثر بالنزاعات التي يمكن أن تنشب بسهولة بين الجماعات المقاتلة والمتنافسة فيما بينها في سورية؛ إذ إن العمليات العسكرية في إطار "التحالف ضد الدولة الإسلامية" مختلف عليه كثيراً في الأردن.

ذلك أن نفوذ الإسلاميين المتطرفين الذين يدعمون "جبهة النصرة" و"الدولة الإسلامية" كبير جداً. وبعد حرق الطيار الحربي الأردني أعلن الملك عبد الله الثاني "حرباً لا رحمة فيها" ضد "الدولة الإسلامية"؛ ولعلها مجرد قضية وقت حتى يتصدى الإسلاميون في الأردن لهذا الإعلان.

ولكي يتمكن الأردن من البقاء على حدّ السكّين هذا دون ضرر بالغ، قررت الإدارة الأمريكية في بداية شباط ٢٠١٥ ليس فقط تجديد دعمها للملك الأردني، وإنما زيادة هذا الدعم أيضاً. ففي اتفاقية للشراكة الإستراتيجية بين الدولتين تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بالمحافظة على استقرار الأردن؛ ولذلك يتلقى الأردن دعماً عسكرياً واقتصادياً، وأيضاً عند القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية. وبما أن الأردن موجودة "في جبهة القتال ضد الدولة الإسلامية وغيرها من الأيديولوجيات المتطرفة، وضد الإرهابيين" ولأنها "استقبلت كثيراً من اللاجئين من سورية والعراق ولديها مشاكل في مجال التزود بالطاقة"، زادت الإدارة الأمريكية سنتين أخريين **(٢٠١٥-٢٠١٧)** معونتها السنوية من ٦٦٠ مليوناً إلى مليار دولار.

لاجئون بين الجبهات:

في أول شباط ٢٠١٥ نظمت المنظمة الدولية للهجرة للدبلوماسيين في عمان رحلة إلى الحدود مع سورية. وفي بيان صحفي لاحق أعلنت المنظمة أن ٢٧ سفارة أرسلت ممثلين رفيعي المستوى؛ وكانت غاية المنظمة من هذه الزيارة إظهار الصعوبة التي تواجهها السلطات الأردنية ومنظمات الإغاثة الدولية عندما تريد مساعدة اللاجئين من سورية. وتم خلال الزيارة أيضاً إطلاع الدبلوماسيين على عمل حرس الحدود الأردنيين الذين يساعدون اللاجئين. وهؤلاء الحرس هم جزء من مشروع إغاثي للمنظمة الدولية للهجرة يموّل منذ سنة ٢٠١١ من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة والكويت ودول أخرى. إلا أن الدول التي ورد ذكرها في البيان الصحفي تمول أيضاً جماعات مقاتلة في سورية، لكن هذا لم يذكر في البيان الصحفي. وجاء في البيان **(٤/٢/٢٠١٥)** أن مهمة حرس الحدود استقبال اللاجئين على الحدود، وتوزيعهم على ثلاثة مخيمات، وأن المنظمة قد دربتهم على ذلك.

وتأمل المنظمة في أن تمويل هذا "الدعم الإنساني المهم للناس اليائسين"، من قبل الدول المانحة، سيستمر "طالما بقي النزاع قائماً في سورية".

تدار تيارات اللاجئين على الحدود الأردنية السورية بصورة منظمة. فهم يستقبلون على الحدود، وينقلون إلى أحد المخيمات حيث يقوم برعايتهم عمال إغاثة دوليون. وتنظم للدول المانحة، التي تعتمد المنظمة على أموالها، بطاقات ممتازة تعطي فكرة عامة عن المخيمات وعن وضع اللاجئين فيها، وتوضع بصورة منتظمة في بوابة الإنترنت "ريليف وب" (Relief web).

أما المعدّ والناشر لهذه البطاقات فهو "منظمة الأمم المتحدة لتنسيق المعونة الإنسانية على نطاق عالمي". في أعلى قائمة البلدان المنكوبة يوضع البلد الذي صدرت عنه أكثرية البيانات الصحفية؛ وتحتل سورية منذ سنة ٢٠١١ إحدى المراتب الثلاث الأولى، ولم يبعدها عن المرتبة الأولى إلا أزمة الـ"إيبولا" وكوارث الفيضانات، ولفترة قصيرة من الزمن. وعلى بطاقات رقمية ولوحات توضيحية تدل رموز على المعونة شديدة التنوع : صورة كتاب تعني الدروس، وسلة مع سنابل قمح تعني مواد غذائية، وحنفية تخرج منها نقط من الماء تعني التزويد بالماء والمراحيض ومواد الرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك هناك فئات مختلفة من المحتاجين إلى المعونة : الأطفال والنساء، واللاجئون داخل بلدانهم (النازحون) واللاجئون إلى الخارج. وتعرض بالصور وأفلام الفيديو تقارير مؤلمة عن مصائر أطفال ونساء ومرضى تحز في النفس. وعلى امتداد الحدود السورية الأردنية يوجد مخيمات للاجئين، ومركز تسجيل حكومي رسمي، ومعبر حدودي تنقل عبره إلى سورية معونات الأمم المتحدة، إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة المنظمات المقاتلة. وهناك أيضاً معونات مماثلة من العراق وتركيا إلى سورية. والمستند القانوني لهذه العمليات عبر الحدود قرارا مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٦٥ ورقم ٢١٩١ لسنة ٢٠١٤. حسب هذين القرارين تستطيع منظمة الأمم المتحدة إدخال معونات من الخارج إلى سورية دون موافقة الحكومة السورية. ولكن يجب أن "تعلم" الحكومة بذلك لا أكثر، ويؤكد قرار الأمم المتحدة "سيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية"، لكنه يجيز في الوقت نفسه استعمال المعابر الحدودية التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة والتي تستعمل أيضاً لنقل الأسلحة والمقاتلين.

وحسب بيانات الأمم المتحدة نفسها **(٢٠/١٥/٢٠١٥)** حصل على هذه الطريق عبر المعبر الحدودي السوري الأردني "الرمثا" ٣٧٦٤٩٠ شخصاً على طرود تحتوي على مواد غذائية ومواد صحية، وبطانيات وعلب للإسعافات الأولية، وأدوية، ومواد لإجراء العمليات الجراحية ولعب للأطفال. وكانت هذه المواد قد جمعت من قبل ست منظمات دولية هي: (UNHCR, UNICEF, UNFPA, WFP, WHO, IOM) ونقلت في ١٨٧ سيارة شحن إلى محافظتي درعا والقنيطرة. وكلتا المحافظتين واقعتان بمعظمهما تحت سيطرة الجماعات المسلحة، ومنها أيضاً "جبهة النصرة"، وكان هذا التنظيم قد طرد في أيلول ٢٠١٤ بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في القنيطرة، وشرد عشرات الآلاف من سكان المنطقة؛ ولذلك ترفض الحكومة السورية هذا النوع من الإعانة لأنها تساعد الجماعات المسلحة على الاستمرار في هجماتها. وبالفعل هناك أدلة على أن موادَّ من المعونات الإنسانية قد وصلت بصورة مباشرة، أو بالضغط على السكان المدنيين، إلى أيدي الجماعات المقاتلة. إذ إنّ مواد الإعانة الإنسانية تساعد أيضاً الجماعات المقاتلة، مثل توريد الأسلحة، على تعزيز مواقعهم ومتابعة الحرب؛ إلا أن الأمم المتحدة بررت ذلك بأن جميع أطراف النزاع ملزمون بمساعدة السكان المدنيين.

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي وكندا ودول الخليج إلى الأردن ما يسمى "معونة إنسانية"؛ فقد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ذلك بين سنة ٢٠١٢ و٢٠١٤ ما مجموعه ٤٤٤,٨ مليون دولار، ودفعت كندا خلال الفترة الزمنية نفسها

٤٨,٢٦ مليون دولار من "الدعم الإنساني". فحسب بيان صادر عن الحكومة الكندية دفع هذا المبلغ للمملكة الأردنية من أجل تخفيف تأثير الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. بالإضافة إلى ذلك ستستعمل هذه الأموال لتدريب عناصر الأمن على التعامل مع اللاجئين. وثالثاً، يخصص جزء من الأموال لمكافحة الإرهاب. وهذا يوضح أن هذه "المعونة الإنسانية" تصب فعلاً في مشاريع عسكرية وأمنية. فضلاً عن ذلك خصص ٣,٨ مليون دولار (من كندا) لإنشاء وسائل إعلام من شأنها أن تؤمن الاتصال من الأردن مع "ناشطين سوريين وأعضاء المجتمع المدني"، وهذا أيضاً لا يتفق مع ما تعنيه "المعونة الإنسانية" الكلاسيكية.

حسب أقوال المنظمة الدولية للاجئين استقبل الأردن نحو ١٧ بالمئة من اللاجئين السوريين البالغ عددهم ٤ ملايين (تركيا ٤٣ بالمئة، لبنان ٣٠ بالمئة، العراق ٦ بالمئة، مصر وشمال إفريقيا ٤ بالمئة). في آخر سنة ٢٠١٤ كان عدد اللاجئين إلى الأردن المسجلين رسمياً لدى الأمم المتحدة ٦٢٢٠٠٠ لاجئ، إلا أن الحكومة الأردنية تتحدث عن ١,٦ مليون لاجئ سوري في الأردن. ومن اللاجئين المسجلين رسمياً يعيش فقط نحو ١٠٠٠٠٠ لاجئ في مخيمات رسمية.

يوجد في الأردن ثلاثة مخيمات رسمية للاجئين. أكبرها هذه المخيمات مخيم "الزعتري"، ومخيم "الأزرق" الموجود في منطقة المدينة الأردنية "الزرقاء"، وهي من مراكز الإسلاميين الأردنية، وأما المخيم الثالث فيسمى "مخيم الإمارات الأردني" وتديره الإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك

يوجد في جميع المدن الأردنية تقريباً مآوي للاجئين، وبالقرب من المعبر الحدودي الرمثا تم بناء ثلاثة مخيمات كبيرة لإيواء اللاجئين بصورة مؤقتة.

جميع المخيمات موجودة في الصحراء وهي معرضة في الصيف للحر الشديد، وفي الشتاء للبرد القارس والفيضانات عند سقوط الأمطار. مخيم أُنشئ في صيف ٢٠١٤ وهو تحت إشراف الحكومة الأردنية والمنظمة الدولية للاجئين. ومخيم "مراجب الفهود" تديره جمعية الهلال الأحمر في الإمارات العربية المتحدة؛ تتحمل الإمارات جميع تكاليف المخيم. ويصف الصّحّفيون الذين يزورون المخيم بأنه "مخيم خمسة نجوم" فيه على الدوام كهرباء وماء، ويعيش فيه ٣٥٠٠ لاجئ في بيوت بيضاء جاهزة وذات أسطح ثابتة. ويوجد فيه سوبر ماركت (مجمع تجاري) وملتقى للعموم ومركز إعلامي. وهناك أيضاً مستشفيات وخياطون وحلاقون وملعب للأطفال. ولكن إذا ما أراد أحد اللاجئين مغادرة المخيم يحتاج إلى موافقة ممول أردني. والمخيم محاط بسور معدني عال، وكاميرات مراقبة، وإضاءة ليلية دائمة للحيلولة دون دخول أو خروج أي شخص دون مراقبة.

أنشئ مخيم الزعتري في تموز سنة ٢٠١٢ في رمال الصحراء، ويعيش فيه الآن أكثر من ١٢٠٠٠٠ إنسان، وبذلك يكون الزعتري خامس أكبر مدينة في الأردن، وهو محاط بسياج. ويعد الزعتري لدى منظمات الإغاثة الدولية غير قابل للسيطرة، وتنشب فيه يومياً نزاعات وأفعال جنائية، ويظهر المخيم في صور مأخوذة من الجو بأنه تجمع كثيف من الخيام مع عدد قليل من الشوارع العريضة وكثير من الأزقة الضيقة. وروى عمال الإغاثة الإنسانية (للمؤلفة) أن الشباب في المخيم يدعون إلى الالتحاق بالمسلحين،

ويدربون على القتال، ويعادون إلى سورية. ومن أجل السيطرة إلى حد ما على الوضع في المخيم شُدِّدت الرقابة ورُكِّبت كاميرات مراقبة. وتبلغ تكاليف المخيم كل يوم ٥٠٠٠٠٠ دولار (إذاعة بي بي سي البريطانية ٢٠١٣/٩/٣)، ويولد كل يوم في مخيم الزعتري، وسطياً، ١٣ طفلاً؛ و٥٥% من سكان المخيم تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، و٢١ % أطفال تحت سن الخامسة.

٥ - الكيان الصهيوني المحتل:

لما تقدمت "إسرائيل" بعد وقت قصير من تأسسها في أيار ١٩٤٨، بطلب الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة لم ينظر مجلس الأمن الدولي في الطلب. وفي كانون الأول من العام نفسه درس مجلس الأمن الدولي الطلب نفسه مجدداً. من الدول الإحدى عشرة صوتت خمس دول لصالح الانضمام، وامتنعت خمس دول عن التصويت. وجاء الصوت الوحيد الرافض للطلب من سورية التي كانت تمثل الدول العربية في مجلس الأمن. وفي آذار ١٩٤٩ حاولت إسرائيل مجدداً أن تصبح عضواً في هيئة الأمم المتحدة. وهذه المرة صوتت تسع دول في مجلس الأمن تأييداً للطلب، وامتنعت بريطانيا عن التصويت، وصوتت مصر التي كانت قد حلت محل سورية في مجلس الأمن ضد الانضمام. وفي أيار ١٩٤٩ أيدت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة - وكان عدد أعضائها آنذاك ٥٨ دولة - طلب "إسرائيل" بأكثرية ٣٧ صوتاً. امتنعت تسع دول عن التصويت، ورفضت اثنتا عشرة دولة عضوية "إسرائيل"، من بينها مجدداً سورية ومصر والدول العربية الأخرى، العراق ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن.

منذ سنة ١٩٤٩ تحدث مناوشات حدودية بين سورية وإسرائيل في الجولان؛ لأن "إسرائيل" كانت تريد توسيع منطقتها إلى الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا، وإلى شمالها حتى أسفل جبل حرمون (جبل الشيخ). ويتعلق الأمر هناك بمنطقة خصبة للغاية ومروية كانت منذ مئات السنين يزرعها اللبنانيون والسوريون ومن قبل الشركس السوريين. وكانت هيئة الأمم المتحدة قد أعطت "إسرائيل" في خطة التقسيم سنة ١٩٤٧ أجزاء من هذه المنطقة، الأمر الذي لم تقبل به سورية ولا لبنان أبداً. وخلال حرب منظمات مقاتلة يهودية ضد الوحدات البريطانية والفلسطينية سنة ١٩٤٨ - في "إسرائيل" يتحدثون عن "حرب الاستقلال" ويتحدث العرب عن حرب فلسطين - كان لسورية جنود في مرتفعات الجولان وحول جبل الشيخ. انتهت الحرب بخسارة سورية وثبتت هذه الخسارة بوقف لإطلاق النار. وفي سنة ١٩٤٩ سحبت سورية قواتها على أساس أن تصبح المناطق المتنازع عليها منزوعة السلاح بقرار من الأمم المتحدة.

وبينما مرت سورية بعد استقلالها (١٩٤٦) في أعوام الخمسينيّات بفترة من الاضطرابات السياسية الداخلية، شهدت "إسرائيل" بعد تأسيس الدولة مباشرة مرحلة مستقرة رافقها في الوقت نفسه إقامة علاقات دولية. عسكرياً سلِّحت "إسرائيل" فرنسا والولايات المتحدةُ الأمريكيةُ، أما سورية فقد قوت جيشها شيئاً فشيئاً بمساعدة الاتحاد السوفييتي. وكانت القوات السورية تصد على الدوام المحاولات المتواصلة "لإسرائيل" توسيع حدودها باتجاه سورية. إلا أن كل رد فعل سوري تجاه محاولات التوسع "الإسرائيلية" كان يؤدي إلى ازدياد "هجماتها الإسرائيلية".

من المنظور الإسرائيلي، شنت سورية ثلاث هجمات على "إسرائيل": ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣، اضطرت "إسرائيل" فيها إلى الدفاع عن نفسها. أما من وجهة النظر السورية فإن هذه الحروب كانت دفاعاً عن الأرض العربية ومن أجل استعادة الجولان الذي احتلته "إسرائيل" سنة ١٩٦٧؛ إذ لم يكن في وسع القوات السورية التصدي لهجوم الجيش الإسرائيلي المزود بأحدث الأسلحة على مرتفعات الجولان سنة ١٩٦٧. ١٣٠٠٠٠ إنسان طردوا من قراهم وهربوا إلى دمشق. وبقي نحو ٧٠٠٠ سوري، معظمهم من الدروز، في قراهم في الجزء المحتل من الجولان. وبقي ١٦٠٠٠ سوري في ذلك الجزء الذي لم تحتله إسرائيل. وفي حرب لاحقة (سنة ١٩٧٣) تمكنت سورية من تحرير جزء من الجولان مع مدينة القنيطرة (مركز المحافظة).

بناء على المنطقة العازلة التي أقيمت سنة ١٩٤٩ بين الدولتين، أرسلت إلى مرتفعات الجولان سنة ١٩٧٤ بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام (القبعات الزرقاء) التي ينبغي لها أن تضمن المحافظة على الهدنة بين "إسرائيل" وسورية.

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي تعين على سورية تحديد موقعها من جديد، وشاركت سنة ١٩٩١ في التدخل العسكري الغربي ضد الدولة المجاورة العراق، كجزء مما سمي قوة السلام لحماية المملكة العربية السعودية. وفي السنة نفسها شاركت سورية في مؤتمر السلام في مدريد الذي رتبته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي الذي كان آنذاك لم يزل قائماً. وقد أسفر المؤتمر، الذي تبعه مؤتمرات أخرى، عن البدء في إجراء مفاوضات مباشرة بين "إسرائيل" والفلسطينيين.

في سنة ١٩٩٦ تبرعت الإدارة الأمريكية باستضافة محادثات سورية إسرائيلية، لأول مرة، عن مستقبل مرتفعات الجولان، في البيت الأبيض في واشنطن. وتحت شعار "الأرض مقابل السلام" لم يتخلَ الرئيس السوري حافظ الأسد حتى وفاته سنة ٢٠٠٠، عن حق الاستعادة الكاملة لمرتفعات الجولان دون اقتطاع أي جزء منها. وبما أن إسرائيل لم تكن مستعدة للانسحاب، فقد فشلت المحادثات.

يتطابق موقف سورية بخصوص مرتفعات الجولان مع القانون الدولي الذي أكدته قرارات مختلفة لمجلس الأمن الدولي. حسب هذه القرارات فإن احتلال مرتفعات الجولان وإعلان إسرائيل ضمها سنة ١٩٨١ مخالف للقانون الدولي. إذ إنّ المادة ٢ الفقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة تحرم على الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، تهديد سيادة ووحدة أراضي الدول الأخرى أو انتهاكها بقوة السلاح؛ بالإضافة إلى ذلك يطالب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ صراحة بإنهاء الاحتلال "الإسرائيلي"، ويؤكد أن جميع المستوطنات "الإسرائيلية" والتغييرات العمرانية في مرتفعات الجولان المحتلة غير شرعية.

كانت سنة ١٩٤٨ "إسرائيل" مستعجلة في أن تقبل عضواً في هيئة الأمم المتحدة. واليوم تنتهك "إسرائيل" كقوة احتلال المبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة تجاه دول الجوار وتجاه السكان المدنيين في المناطق المحتلة. منتهكة بذلك جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ولا تزال حتى اليوم في حالة حرب مع سورية.

انعقد في سنة ٢٠٠٧ مؤتمر مدريد مرة أخرى، وهذه بوساطة الدنمارك والنروج. لم يشارك ممثلون رسميون في المؤتمر ولكن شارك "أفراد" كانوا قد حصلوا، حسبما ذكرت الصحفية العربية "الحياة"، التي تصدر في لندن، **(٣/١/٢٠٠٧)**، على "موافقة الحكومة". جرت المحادثات على خلفية الوضع القائم آنذاك في العراق، والذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية واقعة بسببه تحت ضغط شديد. حمّل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش سورية المسؤولية عن الثورات التي قامت في بلاد الرافدين ضد قوات الاحتلال وهدد دمشق. إلا أن "مجموعة دراسة العراق" (Iraq Study Group) التي كانت برئاسة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، توصلت إلى نتيجة مفادها، إنَ من الأفضل إجراء حوار مع سورية. وقد صدرت يومئذٍ أقوال عن دوائر حزب البعث في دمشق بأن سورية ليس لديها ما تقوله للولايات المتحدة الأمريكية دون إعادة مرتفعات الجولان. وكتبت صحيفة "الثورة" السورية تقول: "جميع مشاكل المنطقة تعود إلى أن "إسرائيل" تحتل الأراضي العربية، وإعادة مرتفعات الجولان لها أولوية قصوى بالنسبة لسورية". على الرغم من ذلك كان الرئيس السوري بشار الأسد مهتماً بإجراء مفاوضات مع "إسرائيل" حول مرتفعات الجولان، لكي يحول دون انتشار الفوضى العراقية على المنطقة بأسرها، حسب تحليل الصحفي البريطاني باتريك سيل سنة ٢٠٠٧. وأشار سيل، الذي توفي سنة ٢٠١٤ وهو من أفضل الخبراء في الشأن السوري والسياسة السورية، إلى أن الرئيس الأسد اعتبر السياسة الأمريكية الفاشلة في العراق مسؤولة عما يحدث من عنف.

بوساطة تركيا حدثت ٢٠٠٧/٢٠٠٨ محادثات سرية وغير مباشرة بين "إسرائيل" وسورية حول إمكانية عقد اتفاقية سلام. لكن سورية قطعت المحادثات لما قامت "إسرائيل" في كانون الأول ٢٠٠٨، مجدداً، بشن حرب ضد قطاع غزة. ومنذ ذلك الحين وضعت "إسرائيل" شروطاً مسبقة للتباحث مع سورية حول الجولان وحول اتفاقية سلام، تطلب فيها إنهاء علاقاتها مع إيران و حزب الله اللبناني، وإغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية في أراضيها ولاسيّما مكاتب "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، والتخلي عن مخزونها من الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل (إن وجدت). إلا أن المتشددين في "إسرائيل" لم يكونوا قطُّ مهتمين بالتوصل إلى اتفاق مع سورية حول مرتفعات الجولان. يضاف إلى ذلك أن شعبية الرئيس الشاب بشار الأسد في "الشارع العربي" قد ارتفعت جداً وبسرعة بعد الحرب "الإسرائيلية" اللبنانية سنة ٢٠٠٦.

جاء في التقرير (Mapping Peace between Syria and Israel) (آذار ٢٠٠٩) الذي وضعه سي. هوف، أحد العاملين في المؤسسة الفكرية (Think-Tanks) أتلانتيك كاونسل، أن السلام بين "إسرائيل" وسورية يمكن أن يشجع جداً قيام "دولة فلسطينية تعيش في سلام مع "إسرائيل". والجولان وجزء من وادي الأردن الذي تحتله إسرائيل لهما أهمية إِستراتيجية كبرى بالنسبة لهما، أما بالنسبة إلى سورية فلها أهمية "هامشية"، ويقترح هوف في التقرير نوعاً من منطقة الحماية الطبيعية في مرتفعات الجولان المحتلة، تبقى مفتوحة أمام الجانبين كإجراء لتقوية الثقة.

مع بدء التحولات في العالم العربي ٢٠١٠/٢٠١١ بقي الوضع هادئاً في المناطق الفلسطينية المحتلة. ولكن في صيف ٢٠١١ نزل آلاف "الإسرائيليين" إلى الشوارع، وأقاموا مخيمات احتجاجاً ضد ارتفاع أجور السكن، وطالبوا بمساكن يمكنهم دفع أجورها.

بوساطة ألمانيا ومصر أطلق في تشرين الأول ٢٠١١ سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الأسير لدى حماس مقابل إطلاق سراح ١٠٢٧ سجيناً فلسطينياً. في ذلك الوقت كانت "حماس" -كمنظمة تابعة للإخوان المسلمين- متورطة في التصعيد المسلح في سورية.

أصدقاء إسرائيل القدامى والجدد:

دق الطبول لشن الحرب على سورية:

في ذلك الوقت غيرت "إسرائيل" إِستراتيجيتها السياسية تجاه سورية، وأقامت - بوساطة شبكة من أصدقائها في أوروبا كالكاتب الفرنسي برنار هنري ليفي- اتصالات مع بعض قادة "المجلس الوطني السوري" المعارض.

وكان ليفي قد نظم في بداية تموز ٢٠١١ حفلاً تضامنياً مع المعارضة السورية في باريس تحت اسم "أنقذوا سورية"، اتضح فيه على الفور دور ومصلحة إسرائيل في النزاع الداخلي السوري. قاطع المعارضون السوريون المضادون لإسرائيل الحفل، ومنع بعض المعارضين، الذين انتقدوا الطابع

الصهيوني الواضح للحفل، من الدخول. وإلى جانب ليفي، الذي كان قبل ذلك بوقت قصير قد دعا بشدة إلى الحرب على ليبيا، شارك في الحفل الوزير الفرنسي السابق للشؤون الإنسانية برنار كوشنر. وحضر الحفل أيضاً الفيلسوف الماوي سابقاً أندريه غلوكسمان الذي كان يؤيد منذ سقوط الاتحاد السوفييتي التدخل العسكري في يوغوسلافيا والعراق وأفغانستان وليبيا.

دعا ليفي منذ البداية إلى تدخل عسكري في سورية. في المجلة الفرنسية "لو بوان" (Le Point) أعلن الحرب على الرئيس السوري بشار الأسد، وكان ليفي يريد ممارسة نفوذه لدى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للتصرف في سورية حسب "نظريته عن القذافي؛ إذ إن تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا أظهر أنه من الممكن إسقاط الأنظمة المستبدة بمبدأ جديد للقرن الواحد العشرين (مبدأ جواز التدخل الخارجي ضد الاستبداد خلافاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول). وكان ليفي قد اجتمع في أول سنة ٢٠١١ في لندن، حسبما ذكر هو نفسه، مع رفعت الأسد عم الرئيس السوري الحالي.

اجتمع ليفي مع معارضين مختلفين ممن يؤيدون التدخل الخارجي في سورية. وقال ليفي في "لو بوان" إنه يستغرب أن "بشار الأسد لا يفهم أن التحالف الذي أسقط القذافي نفسه، يتشكل الآن لكي يسقطه". ولقد كرر هذا الموقف مراراً في الأشهر اللاحقة في مقابلات مع صحف ألمانية

أيضاً؛ فقد كتبت صحيفة "دي تسايت" **(كانون الأول ٢٠١٢):** "هل لا يزال هناك وقت للتدخل؟ والجواب هو نعم". ولهذا الغرض يمكن تطبيق إِستراتيجيات مختلفة، منها فرض منطقة حظر جوي تراقب من مطارات حلف شمال الأطلسي في تركيا"، أو إننا نزود القوات بالأسلحة التي تجعل الطائرات الحاملة للموت والمنطلقة من المطارات العسكرية والمدنية الخمسة والعشرين الموجودة في سورية تعود إلى قواعدها"، وطالب أيضاً بعدم الاستجابة للنقض الذي تمارسه روسيا والصين في مجلس الأمن الدولي ضد التدخل العسكري. ولأن "الفرنسيين والبريطانيين والأمريكيين، وفيما بعد الجامعة العربية أيضاً، اعترفوا بالتحالف المعارض كممثل وحيد "للشعب المذبوح"، فلن يكون هناك من يعارض ذلك".

في خريف سنة ٢٠١١ أيد قياديون في المجلس الوطني المعارض، الذي تحول سنة ٢٠١٢ إلى "الائتلاف الوطني للقوى الثورية والمعارضة في سورية"، اتباع خط سياسي جديد تجاه "إسرائيل"، بعد السقوط المنشود للرئيس الأسد، وعقد معاهدة سلام معها. على إثر ذلك أجرى حزب العمل "الإسرائيلي" اتصالات مع هؤلاء المعارضين حسبما أكد الوزير السابق وعضو الكنيست إسحاق هرتسوغ لوسائل الإعلام "الإسرائيلية" في نهاية شباط ٢٠١٢. ودعا هرتسوغ، الذي كان في ذلك الوقت عضواً في لجنة السياسة الخارجية والدفاع، إلى تقديم الرعاية الطبية والإنسانية للمسلحين، لكنه رفض تقديم الدعم العسكري.

إلا أن هذا الجزء من المعارضة السورية في الخارج، كان يريد أكثر من ذلك. فالطبيب كمال اللبواني أصبح في هذه الأثناء من أفضل أصدقاء "إسرائيل"، التي طالبها مراراً وتكراراً بمزيد من التصرف في سورية. وكان اللبواني الذي أمضى بين سنة ٢٠٠١ و٢٠١٠، بسبب نشاطه مع مجموعة "بيان دمشق"، سنتين في السجن في سورية، قد أطلق سراحه بموجب عفو عام ثم سافر مع أسرته إلى السويد حيث حصل على لجوء سياسي.

ومنذ أن غادر سورية كان اللبواني يدعو إلى الثورة المسلحة في سورية، وإلى تأسيس المعارضة الخارجية. ومن أجل ذلك كان يتجول في مختلف البلدان واستقبل في الولايات المتحدة الأمريكية من الكونغرس ومن مجلس الشيوخ وزار أيضاً كلاً من ألمانيا و"إسرائيل".

ينتمي اللبواني إلى الأعضاء المؤسسين للمجلس الوطني السوري؛ وفي آذار ٢٠١٢ انسحب، مع اثنين آخرين من الأعضاء المؤسسين، من المجموعة التي اتهموها بأنها فاسدة، وتمثل جبهة للإخوان المسلمين. واتهموا أيضاً المجلس الوطني أنه لم يسلح المقاتلين في سورية. وبعد وقت قصير عاد اللبواني إلى المجلس الوطني بشرط أن يتوسع سياسياً، ويصبح أكثر ديموقراطية. ولكن بعد عام واحد في شباط ٢٠١٣، انسحب اللبواني مجدداً من المجلس الوطني -هذه المرة مع ١٨ شخصاً آخر- وأسس المجموعة الوطنية السورية، وبعد سنة واحدة في آذار ٢٠١٤، احتل اللبواني (في العالم العربي) العناوين الرئيسية للصحف، لما تناول مطالبة لـ "المعهد الأمريكي للسلام" من عام ٢٠٠٩، واقترح تحويل مرتفعات الجولان التي تحتلها

إسرائيل إلى "حديقة دولية للسلام" وفتحها للعالم بأسره كموقع سياحي جذاب. مقابل ذلك يجب أن تفرض إسرائيل منطقة حظر جوي تشمل ١٠٠ كيلو متر في جنوب سورية وتحميها ضد الجيش السوري بوساطة منظومة صواريخ باتريوت.

وفي أيلول ٢٠١٤ دعي اللبواني إلى "المؤتمر الإسرائيلي" الدولي السنوي ضد الإرهاب" في هرتسليا، واستغل هذه الدعوة لقضاء أسبوعين في إسرائيل. وقال إنّه مستعد للاجتماع مع السياسيين الإسرائيليين "متى شاؤوا"، وكتبت وسائل الإعلام الإسرائيلية تقارير تفصيلية عن المعارض السوري. ومما قاله أيضاً إنّ الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقدم دعماً مالياً وسياسياً للمعارضين السوريين من أجل بناء مؤسسات سياسية، وخلق نخبة قيادية في "المناطق المحررة من سورية"، وبعد ذلك يرحب أيضاً بالمعونة العسكرية.

بعد انتهاء مؤتمر هرتسليا جال اللبواني يرافقه ضجيج إعلامي إسرائيلي كبير في أرجاء "إسرائيل"، وعاد محاربين جرحى سوريين في أحد المستشفيات (مستشفى سيف)، وزار كلاً من القدس وتل أبيب ومرتفعات الجولان السورية المحتلة أيضاً. وكان يرافق اللبواني في تجواله رجل "الأعمال الإسرائيلي" - الأمريكي موتي كاهانا الذي يقدم حسب قوله معونة إنسانية للاجئي الحرب السوريين. وحسب أقوال الصحف الإسرائيلية كان كاهانا قد نظم أيضاً في صيف ٢٠١٤ هروب عائلة سوريّة. وتضيف وسائل الإعلام "الإسرائيلية" القول إنّ كاهانا يحب التقاط صوره، وهو يحمل علم "الثورة" السورية، وإنّه قد أمن الاتصال مع

عائلات يهودية في دمشق بوساطة معارضين سوريين؛ وهذه العائلات هي التي رتبت بعد ذلك هروب العائلة. ومن المكان الذي وصلت إليه - على الأرجح الأردن- قامت المنظمة الإغاثية "الإسرائيلية "الإغاثة الطائرة" (Flying Aid) بنقلها جواً إلى "إسرائيل" حيث أقامت في مجمع للحكومة الإسرائيلية شمالي تل أبيب.

يعيش اليهود القلائل، الذين ما زالوا موجودين في سورية، في دمشق وفي المدينة القديمة. وفي حي جوبر المجاور، يوجد معابد يهودية. وكانت الحكومة السورية قد سمحت لليهود بالسفر إن أرادوا. أما أملاكهم في دمشق -البيوت والمحلات التجارية- فهي تحت حماية الحكومة السورية ولا يجوز مساسها إلا بموافقة المالكين اليهود. وأما الجانب الإسرائيلي فيقول إن الحكومة السورية قد صادرت هذه الأملاك.

في حي جوبر الدمشقي كنيس من أقدم المعابد اليهودية. ويقال إنّ الحي كان معظم سكانه من اليهود لكن غالبيتهم دخلوا في الإسلام. واليوم يسيطر على الحي إسلاميون محافظون جداً قاموا في بداية النزاع المسلح سنة ٢٠١٢ بطرد أتباع الجماعات الدينية الأخرى كالمسيحيين والشيعة والإسماعيليين من جوبر.

تحت أنظار الأمم المتحدة:

الزحف عبر المنطقة منزوعة السلاح:

مثل "الجيش الإسرائيلي" والجيش السوري تابعت أيضاً بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في الجولان (أوندوف)، كيف أن المنطقة المنزوعة

السلاح هناك أصبحت منطقة لتسلل المسلحين وانتشارهم. والمنطقة العازلة هي شريط ضيق على ما يقارب ٨٠ كم من الحدود الأردنية في الجنوب حتى الحدود اللبنانية في الشمال.

وكانت البعثة قد تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٣٥٠ تاريخ ٣١ أيار ١٩٧٤. ومهمتها هي المحافظة على وقف إطلاق النار بين "إسرائيل" وسورية، والعمل على أن تبقى القوات المسلحة للبلدين بعيدة بعضها عن بعض؛ بالإضافة إلى ذلك يتعين على البعثة حراسة المنطقة منزوعة السلاح المحددة بقرار مجلس الأمن. وهذه المنطقة واقعة بالكامل على الأراضي السورية. تسمي بعثة الأمم المتحدة الخط الحدودي الشرقي للمنطقة العازلة "خط برافو"، وتسمي الحدود الغربية مع الجولان المحتل "خط ألفا".

في الشمال تتجاوز المنطقة العازلة مع امتدادات جبل حرمون (جبل الشيخ) الذي يبلغ ارتفاعه ٢٨١٤ متراً، وهو بذلك أعلى جبل في سورية. وهو ينتمي إلى سلسلة جبال لبنان الشرقية، وتسيطر عليه منذ سنة ١٩٦٧ في الجنوب الغربي قوات الاحتلال "الإسرائيلية"، وفي سنة ١٩٨١ ضمت "إسرائيل" المنطقة رسمياً إلى أراضيها خلافاً للقانون الدولي.

وتكمن أهمية الجبل في ثروته المائية وخصوبة أرضه، ومنه ينبع نهر بانياس ونهر الحاصباني ونهر اللدان، أهم ثلاثة أنهار رافدة لنهر الأردن. وكان ممثلو المنظمة اليهودية العالمية قد قدموا في مؤتمر السلام المنعقد سنة ١٩٢٠ في باريس خريطة لـ "الوطن القومي لليهود" المطلوب من قبلهم في فلسطين، تمر حدودها الشمالية من هنا.

في الجنوب يحد المنطقة العازلة على الجانب السوري محافظة درعا، وعلى الجانب الأردني نهر اليرموك الذي يصب جنوباً في نهر الأردن. وفي الجولان الذي تطالب به إسرائيل تقع مدينة فيق. ومحافظة درعا واقعة بمعظم أجزائها تحت سيطرة "الجبهة الجنوبية" وهي تحالف من منظمات مقاتلة مختلفة، مقرها الرئيسي موجود في الأردن. ومنذ سنة ٢٠١٣ تولت "جبهة النصرة" القيادة هنا.

بداية العام ٢٠١٢ تراقب قوات الأمم المتحدة تحركات المنظمات المقاتلة في المنطقة منزوعة السلاح. وكان المقاتلون يتحركون على امتداد "خط ألفا" نحو الشمال حيث يضغطون على السكان السوريين المقيمين هناك لكي ينضموا إليهم. والقبائل البدوية التي تعيش في المنطقة العازلة التحقت جزئياً بالمنظمات المسلحة لقاء الحصول على سلاح ومبالغ مالية مناسبة؛ لكنَّ الشيوخ البدو الآخرين أجروا مفاوضات استمرت أشهراً عديدة لكي يبعدوا المقاتلين عن مناطق سكنهم وأراضيهم.

في خريف ٢٠١٢ هوجمت قرى "بريقة" و"بير العجم" و "الرويحينة"، مما أجبر السكان المدنيين على الفرار، كما أن المقاتلين أطلقوا النار على نقطة قريبة لبعثة الأمم المتحدة، وأقاموا حواجز أمام مواقع الأمم المتحدة وزرعوا فيها الألغام. وأخيراً اضطر الجيش السوري، أمام هذا التطاول، إلى مهاجمة المسلحين على الرغم من أن تدخله العسكري لم يكن مسموحاً بناء على اتفاقية الهدنة مع "إسرائيل" في المنطقة منزوعة السلاح.

وبما أن المسلحين كانوا يتحركون غالباً في حماية "خط ألفا" (إسرائيل)، حدث مراراً وتكراراً سقوط قذائف صاروخية وقذائف هاون على الجولان المحتل. وهكذا كانت "إسرائيل" ترد على الفور بالرمي على المواقع السورية. إلا أن إسرائيل لم تكن توقف الجماعات المسلحة. وبصورة متزايدة تكرر الهجوم على جنود الأمم المتحدة، وحدث تبادل لإطلاق النار، وخطف عدد من الجنود، وسرقت تجهيزات من الأمم المتحدة. وأطلقت النار على جنود الأمم المتحدة النمساويين، وهم في طريقهم إلى مطار دمشق. وأخيراً سحبت النمسا، التي كانت تقود منذ سنة ١٩٧٤ بعثة الأمم المتحدة (أوندوف)، جميع جنودها. كما أن اليابان وكرواتيا سحبا جنودهما من الجولان.

في صيف ٢٠١٤ كان الوضع قد ازداد توتراً في المنطقة منزوعة السلاح؛ إذ تحدثت بعثة الأمم المتحدة عن ٥٩ حادثة في يوم واحد (يوم ١٠/٦/٢٠١٤) في منطقة غير بعيدة عن الموقع رقم ٨٥. وشاهد جنود الأمم المتحدة كيف أن "مسلحي المعارضة" نقلوا ٨٩ جريحاً من جهة "برافو" عبر خط الهدنة إلى "جيش الدفاع الإسرائيلي" عالج منهم الجيش الإسرائيلي على جهة "ألفا" ١٩ جريحاً، وسلم المسلحين على جهة "برافو" "جثتين". ولقد أعلنت وزارة الصحة "الإسرائيلية" أن "إسرائيل" قد عالجت أكثر من ١٠٠٠ سوري في أربعة مستشفيات في "شماليّ إسرائيل" (في مرتفعات الجولان المحتلة)، وكان بينهم أيضاً مقاتلون من "الجيش السوري الحر".

وعلى أرجح الظن أن من يسمون هنا "الجيش السوري الحر" هم جماعات مقاتلة من "جبهة النصرة" و"الجبهة الجنوبية". وكان هؤلاء قد تقدموا إلى القنيطرة عاصمة محافظة القنيطرة في الجولان. واقتحموا البوابة الرئيسية الواقعة بالقرب من القنيطرة بين الجولان المحتل وسورية، وطردوا جنود الأمم المتحدة. وفي آخر آب أعلن أن الجماعات المسلحة قد خطفوا ٤٣ جندياً من ذوي القبعات الزرقاء، وحوصر موقع آخر للأمم المتحدة فيه ٨١ جندياً دولياً. وطالب المقاتلون بانسحاب بعثة الأمم المتحدة من المنطقة المنزوعة السلاح. فطلبت هيئة الأمم المتحدة من الولايات المتحدة الأمريكية وقطر التدخل انطلاقاً من أن هاتين الدولتين لهما "نفوذ كبير لدى المقاتلين"، حسب قول الناطق باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك. بعد أسبوعين أطلق سراح المخطوفين، فانتقلوا من الجانب السوري للمنطقة منزوعة السلاح إلى المنطقة الخاضعة لسيطرة "إسرائيل". وبعد ذلك أُخليت جميع مواقع الأمم المتحدة مثلما طالبت "جبهة النصرة". وفي وقت لاحق ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن قطر دفعت عشرة ملايين دولار من أجل تحرير جنود الأمم المتحدة المخطوفين؛ لكن قطر أنكرت ذلك.

أن يكون هناك تعاون وثيق فعلاً بين إسرائيل والجماعات المسلحة التي تتزعمها جبهة النصرة، في المنطقة المنزوعة السلاح في الجولان المحتل، فهذا ما تؤكده أيضاً التقارير التي ترسلها بعثة الأمم المتحدة (أوندوف) كل ثلاثة أشهر إلى مجلس الأمن الدولي.

تقرير القوات الدولية في الجولان (أوندوف) عن الفترة من ٤/٩ حتى ١٩/١١/٢٠١٤ يصف بالتفصيل اللقاءات المختلفة بين المقاتلين والجيش "الإسرائيلي". فقد ذكر، على سبيل المثال، كيف أن "شخصين" ذهبا دون أي إعاقة من "خط برافو" (على الجانب السوري) إلى "خط آلفا" (على الجانب الإسرائيلي)، وكيف أن الجنود الإسرائيليين فتحوا لهما البوابة. وجاء في التقرير أيضاً أن "جنود الأمم المتحدة شاهدوا مراراً وتكراراً بالقرب من موقع الأمم المتحدة رقم (٨٥)،كيف أن مسلحي المعارضة تبادلوا الاتصال مع جيش الدفاع الإسرائيلي عبر خط الهدنة".

والمكان المذكور يقع على بعد ١٥ كم تقريباً جنوبيَّ القنيطرة، وكان يستعمل كمعبر لنقل الجرحى من المسلحين إلى الجزء المحتل من الجولان. وبعد معالجتهم وشفائهم كان المقاتلون يعودون دون أي إعاقة إلى سورية. وشوهد أيضاً تسليم طرود من "إسرائيل" إلى المسلحين.

بالإضافة إلى ذلك يذكر أن الجيش "الإسرائيلي" قد نصب على الأراضي السورية (في المنطقة العازلة) – على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من الجانب الإسرائيلي – خياماً لستّين وإلى سبعين عائلة.

احتجت سورية على ذلك لدى القوات الدولية، وطالبت "إسرائيل" بإزالة المخيم. وقالت إن المخيم هو "قاعدة للإرهابيين المسلحين"، ولذلك تراه "هدفاً عسكرياً مشروعاً".

وجاء أيضاً في تقارير بعثة الأمم المتحدة أن السوريّين الذين لم يغادروا قراهم في الجولان المحتل بعد حرب ١٩٦٧، قد احتجوا على معالجة جرحى المقاتلين.

عمليات الجماعات المسلحة:

في ظل الغارات الجوية الإسرائيلية:

منذ كانون الثاني ٢٠١٣ هاجم سلاح الجو "الإسرائيلي" ست مرات مواقع للقوات المسلحة السورية حول دمشق وقرب اللاذقية. وفي كانون الثاني ٢٠١٥ قامت الطائرات المروحية الإسرائيلية بتدمير قافلة لمقاتلي حزب الله اللبناني، وقتل في الهجوم أيضاً جنرال إيراني. وليس واضحاً العدد الدقيق للغارات الإسرائيلية على الأراضي السورية في مرتفعات الجولان؛ إذ إن "إسرائيل" لم تؤكد رسمياً أي هجوم، لكن وسائل الإعلام "الإسرائيلية" ذكرت، استناداً إلى مصادر عسكرية "إسرائيلية" لم تسمّها، أن الغارات الجوية "دمّرت أسلحة لحزب الله". وكانت كل غارة من هذه الغارات تتعلق بـ "عملية للدفاع عن النفس".

من الجانب السوري وُجّهت انتقادات حادة للغارات، وقدمت الحكومة السورية احتجاجاً رسمياً إلى مجلس الأمن الدولي وإلى الأمين العام للأمم المتحدة ضد انتهاك سيادة سورية ووحدة أراضيها، وتعرضت الحكومة السورية لانتقادات متكررة لأنها لم ترد عسكرياً على الغارات الإسرائيلية بل اكتفت بالرد الدبلوماسي.

جاء في تعليق للبوابة الأمريكية في الإنترنت (Information Clearing House)، التي تنشر، حسب قولها، أخباراً غير موجودة "لدى سي إن إن فوكس نيوز"، أنّ إسرائيل تتصرف وكأنها "سلاح جوي للدولة الإسلامية في العراق والشام" "داعش". والولايات المتحدة الأمريكية تدعم "إسرائيل" والقوات المسلحة "الإسرائيلية"، ولذلك يجب أن نتساءل، تضيف البوابة المذكورة: "لماذا نقاتل نحن على الجانب نفسه مثل الإرهابيين؟ ".

منذ سنة ٢٠١١ تتكهن وسائل الإعلام والمعلقون السياسيون حول المصالح التي تلاحقها "إسرائيل" من وراء الحرب في سورية وحول الجهة التي تقف معها. فبينما يفضّل البعض في "إسرائيل" الرئيس السوري بشار الأسد على "دولة إسلامية" في سورية تستغل إسرائيل، دون شك، الجماعات المسلحة لكي تتبادل معهم المعلومات، وحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية هناك "هدنة" بين الجيش "الإسرائيلي" وجبهة النصرة التي استولت في آب ٢٠١٤ على أهم معبر حدودي في مرتفعات الجولان المحتلة بالقرب من القنيطرة. وتتعاون جبهة النصرة في أمكنة أخرى في سورية مع "الدولة الإسلامية"، وكلتا الجماعتين مصنفتان من قبل مجلس الأمن الدولي كـــ "منظمتين إرهابيتين".

بعد أن قام سفير سورية لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري في نيويورك بتوجيه انتقاد علني إلى دعم إسرائيل للجماعات المسلحة في الجولان اعترف الجيش الإسرائيلي أنّه استقبل ٢٠ مقاتلاً جريحاً. وفي منتصف أيلول ٢٠١٤ أخلى المراقبون الدوليون "خط برافو"، وتركوه

للجماعات المقاتلة. ومنذئذٍ لم يعد هناك وجود للمنطقة منزوعة السلاح على امتداد "خط برافو" السوري.

في ٢٣ أيلول ٢٠١٤ أسقط الدفاع الجوي "الإسرائيلي" في المنطقة طائرة حربية سورية بدعوى أنها خرقت المجال الجوي "الإسرائيلي". وفي وقت لاحق نقل عن دوائر عسكرية إسرائيلية أن إسرائيل كانت تعرف أن هدف الطائرة لم يكن إسرائيل. وأعلنت دمشق من جهتها أن الطائرة قصفت مواقع للجماعات المسلحة. ولم تؤكد القوات الدولية (أوندوف) دخول الطائرة السورية إلى المجال الجوي "الإسرائيلي"، وإنما ذكرت أنها شاهدت فقط انفجاراً في الجو، وأن بقايا الطائرة قد سقطت على الجانب السوري من "خط برافو". بالإضافة إلى ذلك أكد التقرير أن إسرائيل وسورية على حد سواء يريدان بقاء بعثة الأمم المتحدة في الجولان.

إلا أن "إسرائيل" يبدو تركت لنفسها جميع الخيارات مفتوحة، وعلى أرجح الظن تعتبر إسرائيل التعاون مع أجزاء من المعارضة السياسية ومع جماعات مسلحة مختلفة، لا بل مع جبهة النصرة، نوعاً من إجراءات الحماية؛ فهي تريد الحيلولة دون أن تنتشر الجماعات المسلحة على الجانب الإسرائيلي من الجولان، وتهاجم القدس حسبما أعلن بعض الجهاديين. ولكن من الناحية الأخرى، تستفيد إسرائيل من حرب الاستنزاف التي تشنّها الجماعات المسلحة بدعم كبير من جهات مختلفة بالمال والسلاح ضد الجيش السوري؛ لأنها تضعف سورية. كما أن تدمير البنية التحتية السورية وموجات الهروب الكبيرة تتفق مع مصالح إسرائيل طالما أنها تستطيع إبعاد

النزاع عن أراضيها وعن الأراضي التي تحتلها؛ إذ إن بقاء سورية قوية سياسياً واقتصادياً كما كانت سنة ٢٠١٢ كان من الممكن أن يجبر "إسرائيل" على الاستجابة للمطالبة السورية المشروعة بإعادة مرتفعات الجولان إلى أصحابها الشرعيين.

لا شك أن القوات المسلحة "الإسرائيلية" – بما في ذلك جهاز المخابرات الإسرائيلية موساد – قد أدت دوراً مهماً داخل المعارضة السورية شديدة التنوع والمتعادية أيضاً فيما بينها.

وهذا يتفق مع المصالح "الإسرائيلية" في المنطقة. كما أن إسرائيل تستفيد، ولو بصورة غير مباشرة على الأقل، من التعاون الأمني مع الأردن التي تتلقى منها الجماعات المسلحة في سورية الدعم والمساندة. في تموز ٢٠١٤ تحدّث قائد سابق في تنظيم "القاعدة" اسمه نبيل نعيم في القناة الإخبارية العربية "الميادين" (بيروت)، وقال: إنّ جميع الوحدات الحالية لشبكة القاعدة، بما فيها "الدولة الإسلامية"، جزء من "عش الدبابير" المذكور سابقاً، وهي إِستراتيجية أمنية للشرقين الأوسط والأدنى. حسب هذه االإِستراتيجية يجب مساعدة جهاديين من جميع أرجاء العالم على التسلل إلى سورية لكي يتولد الانطباع بأن إسرائيل محاطة بالأعداء من جميع الجهات. وللذكرى: في سنة ١٩٨٢ كانت وزارة الخارجية "الإسرائيلية" قد اقترحت في برنامج إِستراتيجي "تجزئة جميع الدول العربية إلى وحدات صغيرة"، سورية والعراق وأخيراً لبنان يجب أن تتفكك إلى "مناطق عرقية ودينية كثيرة وصغيرة".

على هذا الخط تقع أيضاً نظرية "الفوضى الخلاقة" المذكورة سابقاً التي تحدثت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس في ضوء الحرب "الإسرائيلية" – اللبنانية سنة ٢٠٠٦. والهدف هو إعادة ترتيب الشرقين الأوسط والأدنى على أسس عرقية ودينية، الأمر الذي يتفق مع وجود إسرائيل كـ "دولة يهودية". وكان المؤرخ الألماني ميشيل فولفسزون، الذي كان حتى سنة ٢٠١٢ أستاذاً في جامعة الجيش الألماني في ميونيخ، يتوقع نهاية "الدول المصطنعة" في الشرق الأوسط، ويقول: لقد رأينا أن الدول القومية قد فشلت هناك.

وكان يرى أن القوى المنظمة الوحيدة القادرة على تطوير هذه الكيانات العرقية والمذهبية هي "الدولة اليهودية" إسرائيل كونها قوة عسكرية متميزة، و "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط".

في نهاية سنة ٢٠١٤ زادت الإدارة الأمريكية دعمها للأنظمة القتالية المتمركزة في إسرائيل إلى ما مجموعه ١.٨ مليار دولار. وكانت زيادة المعونة العسكرية قد تمت استناداً إلى "قانون الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل"، وسمحت أيضاً بتزويد إسرائيل بأنظمة حديثة للتزوّد بالوقود جواً في حال استخدامها لمسافات بعيدة. وكانت الحكومات الأمريكية السابقة قد امتنعت عن تزويد إسرائيل بهذه الطائرات لكي تحول دون أن تهاجم إسرائيل إيران بقوتها الذاتية. وفي وسع إسرائيل أن تستخدم في حالة الحرب هذه الترسانة العسكرية كما تشاء كما حدث فعلاً سنة ٢٠٠٦ في حربها ضد لبنان وفي صيف ٢٠١٤ في حربها ضد قطاع غزة.

الصادرات الإسرائيلية وتزود إسرائيل بالطاقة:

كانت إسرائيل، مثل سورية وتركيا، قبل بدء التحولات السياسية في العالم العربي تنتمي إلى بلدان ذات الاقتصاد النامي في منطقة الشرق الأوسط. وكان ثراء إسرائيل يرتكز بصورة جوهرية على اقتصاد التصدير في إطار عالمي وبصورة خاصة مع الاتحاد الأوروبي. إذ إن التصدير الإسرائيلي إلى المنطقة محدود بسبب التوترات السياسية مع الدول العربية المجاورة. لكن إسرائيل لها على الصعيد الدولي صادرات كبيرة في مجال التكنولوجيا العالية العسكرية والأمنية (صناعة الآلات، وإنتاج الطائرات، والطائرات بدون طيار، وأجهزة القياس) وأيضاً في مجال المواد الغذائية. إلا أن كثيراً من المواد الغذائية التي تصدرها من إنتاج المستوطنات غير الشرعية في المناطق الفلسطينية المحتلة. وهناك منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان، من مثل منظمة "باكس كريستي" تطالب، بحملتها "الاحتلال طعمه مرّ"، بأن توضع علامة مميزة في كامل الاتحاد الأوروبي على هذه المنتجات كما هو شائع منذ زمن في بريطانيا والدنمارك وسويسرا وجنوب إفريقيا.

لكن الاتحاد الأوروبي لم يفعل ذلك حتى الآن بضغط من الإدارة الأمريكية؛ ولتعليل ذلك يقال إنّ قراراً كهذا يمكن أن يعرقل عملية السلام في الشرق الأوسط.

في مجال الطاقة لم تزل "إسرائيل" حتى اليوم تعتمد على استيراد الغاز من مصر، وقد أدت عمليات تفجير متكررة للأنابيب المارة عبر شبه جزيرة سيناء في الأعوام الأخيرة إلى حدوث انقطاعات مؤثرة. وهذا ما تأمل "إسرائيل" في أن تغيّره منذ أن اكتُشفت احتياطات كبيرة من الغاز في شرقي

البحر المتوسط. صحيح أن إسرائيل لم تزل على خلاف مع جارتها الشمالية لبنان حول الحدود الفاصلة بين المياه الإقليمية للبلدين، لكنها بدأت باستخراج الغاز بدعم من الشركات الأمريكية. والآن تريد "إسرائيل" أن تصبح هي نفسها مصدّرة للغاز الطبيعي وتعرض غازها، في ضوء التصعيد الجديد بين الغرب والشرق في أوكرانيا، على الاتحاد الأوروبي. وهناك نقاش في الاتحاد الأوروبي حول التخلي عن استيراد الغاز والنفط من روسيا، وهنا بالذات تجد "إسرائيل" فرصتها الكبيرة.

وقعت "إسرائيل" مع الأردن اتفاقية مدتها ١٥ عاماً لتزويده بالغاز. وهناك مستورد آخر هو قبرص التي لها جزء من الحقل الذي تستخرج منه إسرائيل الغاز. وفي آب ٢٠١٣ وقعت مع قبرص "مذكرة تفاهم" حول الاستثمار المخطط له. وفي الوقت نفسه بدأت إسرائيل بالتفاوض مع تركيا حول مد خط لنقل الغاز إلى أوروبا، لكن هذه المفاوضات لم تحقق أي تقدّم بسبب فتور العلاقات بين الدولتين حول الوضع في غزة.

وهناك مباحثات لمد أنابيب الغاز تحت الأرض وتحت الماء (براً وبحراً)، ويفترض أن توصل الأنابيب البرية مع أنابيب المشروع العربي القادمة من مصر التي تزود الأردن وسورية بالغاز، ثم تتابع سيرها في تركيا. ومن الممكن أن تجد "إسرائيل" بوساطة عمان وصلاً مع هذا الخط، ولكن يبدو هذا مستبعداً في ضوء الأوضاع السياسية المتوترة في المنطقة.

أما طريق النقل الآخر فيكون في خط للأنابيب تحت الماء الذي لم يمدّ بعد. في تشرين الثاني ٢٠١٤ قدمت إسرائيل للاتحاد الأوروبي خطة بهذا

الخصوص، وطلبت منه استثمار مليارات اليوروات في هذا المشروع الهائل. يجب أن يمد الخط من الساحل "الإسرائيلي" على البحر المتوسط إلى قبرص، ومن هناك ينقل الغاز إلى اليونان وإيطاليا. ولكن في هذه الأثناء تطالب تركيا أيضاً بحصة من حقول الغاز الواقعة أمام قبرص، إلا أن قبرص ترفض التفاوض مع تركيا لأن نيقوسيا، عاصمة الجمهورية القبرصية، ترى في تركيا قوة احتلال في شماليّ قبرص، إذ إن تركيا كانت قد احتلت سنة ١٩٧٤ شماليّ قبرص ووطنّت فيه بصورة منهجية ومدروسة سكاناً جلبتهم من الأناضول.

الحقلان الكبيران اللذان وضعا في الاستثمار حتى الآن، هما حقل "ليفياتان" وحقل "تَمَر"، اللذان استولت عليهما "إسرائيل" دون سؤال الدول المجاورة الأخرى. وبينما من المقرر أن يخصص حقل "ليفياتان" للتصدير، سيخصص حقل "تمر" لتزويد "إسرائيل" بالطاقة. وتأمل "إسرائيل" في أن تحصل من التصدير خلال العشرين سنة القادمة على مبلغ يصل إلى ٦٠ مليار دولار. وقد أمر رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو بتكليف وحدة عسكرية خاصة لحماية حقول الغاز.

وهناك احتياطات أخرى للغاز لم تستثمر بعد موجودة في كامل منطقة البحر المتوسط أمام سواحل قطاع غزة الفلسطيني وسواحل لبنان وسورية. كما أن مصر تطالب بحصتها. وبينما لم تحدد الدول الأخرى مناطقها الاقتصادية البحرية، خلقت "إسرائيل" وقائع على الأرض. ولقد احتج لبنان، الذي لم يزل، رسمياً، في حالة حرب مع "إسرائيل"، لدى الأمم

المتحدة لأنَّ "إسرائيل" تتطاول على منطقته. وتقول مصر إنّ حقل "ليفياتان" أقرب إلى المرفأ المصري دمياط منه إلى مرفأ حيفا، ولذلك فهو تابع لمصر.

وتستند المطالبة المصرية إلى أن الخط الفاصل تحت الماء يقع عليه حقل الغاز والبروز البري المصري على حدٍّ سواء.

٦ - لبنان:

بعد إقامة علاقات دبلوماسية بين سورية ولبنان **(تشرين الأول ٢٠٠٩)** وسحب آخر قوات سورية **(أيار ٢٠١٠)** من دولة الأرز، تحسنت العلاقات بين الدولتين. وكانت سلطة الانتداب الفرنسية قد فصلت في أربعينيّات القرن الماضي سورية ولبنان عن ترابطهما الجغرافي والاجتماعي كجزء من بلاد الشام **/** سورية الكبرى، الأمر الذي لم يقبل به السوريون قطُّ ولم يعترف به كثير من اللبنانيين حتى اليوم. وكانت العلاقات متوترة بسبب التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري **(شباط ٢٠٠٥)** الذي اتهم به جزء من اللبنانيين سورية. لكن سورية نفت أي مسؤولية عن عملية الاغتيال. كما أن تشكيل حكومة وحدة وطنية من المعسكرين السياسيين **(حزيران ٢٠٠٩)** كان علامة واضحة على تخفيف حدّة التوتّر. وكانت هذه الحكومة قد تشكلت بوساطة سورية والمملكة العربية السعودية الشريكين الإقليميين للأحزاب المتنافسة في لبنان. وكانت الدلائل تشير على الصعيد الدولي والإقليمي إلى أن الأوضاع في الشرق الأوسط تتجه نحو التعاون بدلاً من المواجهة المكشوفة.

نشأ تحالف ١٤ آذار لحركة المستقبل بعد اغتيال رفيق الحريري، وتولّى قيادته ابنه سعد الحريري. وهذه الحركة تتبنى سياسة علمانية وليبرالية اقتصادياً وذات توجّه غربي، وهي وثيقة الصلة مع المملكة العربية السعودية وفرنسا. وينتمي إلى حركة ذات طابع إسلامي في لبنان والأحزاب المسيحية التي لها صلة قوية مع فرنسا. والاتجاه العام للحركة يتراوح بين الانتقاد والعداء لكل من سورية وإيران. أمّا تجاه "إسرائيل" أيضاً فتتخذ الحركة موقفاً متنصلاً.

كما أن تحالف الثامن من آذار نشأ أيضاً بعد مقتل رفيق الحريري، وهو تحالف حول حزب الله المسلم ، وهو حزب ديني مع ممارسات سياسية علمانية. ويعد حزب الله من "محور المقاومة" (إيران، سورية، حزب الله) ضد سياسة "إسرائيل"، وضد سياسة الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول الخليج في المنطقة. وينتمي إلى هذا التحالف أيضاً حركة "أمل" المسلمة ، والحركة الوطنية الحرة المسيحية بقيادة الجنرال ميشيل عون وأحزاب أخرى: وأيضاً أحزاب لبنانية؛ أما الحزب الاشتراكي القومي بقيادة الزعيم وليد جنبلاط، فلا ينتمي إلى أي تحالف لبناني، وهو مشهور بخطّه المتقلّب الذي لا يمكن التكهّن به.

اغتيالات تشق البلد:

في كانون الثاني ٢٠١١، سقطت حكومة الوحدة الوطنية؛ إذ استقال وزراء حزب الله ووزراء حلفائه، وكان سبب الخلاف تعامل الحكومة اللبنانية مع المحكمة الدولية الخاصة المكلفة كشف اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري سنة ٢٠٠٥. واتهم حزب الله الولايات المتحدة

الأمريكية بممارسة ضغط شديد على سعد الحريري الذي يتولّى رئاسة الحكومة منذ سنة ٢٠٠٩. وكان الحريري، الذي يقضي معظم وقته في المملكة العربية السعودية، موجوداً يومئذٍ في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي صيف السنة نفسها شكّل نجيب ميقاتي حكومة جديدة حصل فيها حزب الله على أكثرية الوزارات، وفي الوقت نفسه تقريباً أصدرت المحكمة الدولية الخاصة في لاهاي أربعة أوامر اعتقال ضد أعضاء في حزب الله، فرفض حزب الله الاتهامات، وأعلن مقاطعة المحكمة؛ لأنها حليفة "لإسرائيل".

في هذا الوقت، كان النزاع السوري الداخلي يزداد حِدَّةً يوماً بعد يوم؛ ففي صيف ٢٠١١ وقعت الصراعات المميتة الأولى بين مؤيدي وخصوم الحكومة السورية في طرابلس وبيروت. ولما اتخذت المعارك في بابا عمرو (حمص) في نهاية العام بعداً حربياً، أصبح واضحاً أن الجماعات المسلحة تتلقى إمدادات من لبنان، وكان الصحّفيون يهرّبون مقابل دفع مبالغ كبيرة عبر الحدود إلى منطقة المعارك. ولقد روى الطبيب الفرنسي جاك بيريس الذي كان يريد مساعدة الجرحى في بابا عمرو، روى لصحيفة "الغارديان" البريطانية (١١/٢/٢٠١٢) أنه كان في السيارة التي نقلته إلى جانب معداته دزينتان من قاذفات الصواريخ.

هرب السوريون من مناطق القتال على امتداد الحدود السورية اللبنانية إلى لبنان حيث تلقّى كثيرون منهم الرعاية من حلفاء (منظمات إغاثة) الجماعات المسلحة. وازداد انقسام لبنان إلى خصوم ومؤيدي الحرب؛ كان الطرف الأول

يدعم الحرب ضد القيادة السورية وضد الرئيس بشار الأسد – مالياً وأدبياً وإعلامياً وسياسياً وبالسلاح والذخيرة – ويجنّد المقاتلين الشباب في أوساط العاطلين عن العمل وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين؛ وكان هذا الطرف يتلقى المساندة من الخطباء والمشايخ الذين كانوا يدعون علناً في المساجد وفي الإنترنت وعبر المحطات التلفزيونية العربية إلى الذهاب إلى سورية للاشتراك في "الحرب المقدسة ضد الكفار". لكنه لم يكن، في بادئ الأمر، يتدخل فيما يجري لسببين: أولاً لأنه كان يرى أن ما يجري في سورية هو نزاع سوري داخلي، وثانياً لأن التجربة الوخيمة التي عاشها لبنان خلال ١٦ سنة من الحرب الأهلية ما زالت ذكراها راسخة في أذهان اللبنانيين. كان مؤيدو الحرب يتلقون الدعم السياسي والمالي من تحالف ١٤ آذار، أي من حركة المستقبل الموالية للغرب ومن سعد الحريري، الذي كانت اتصالاته مع المملكة العربية السعودية، تزوّده بالمال والسلاح ووسائل الاتصال التي كانت تصل بكميات كبيرة عبر لبنان إلى سورية. أما تحالف الثامن من آذار بقيادة حزب الله فقد اتخذ موقفاً ضد الحرب، ولم يكن في ذلك الوقت قد أعلن، رسمياً، وقوفه إلى جانب الحكومة السورية، وكانت مخابراته الفعالة تحمي في منطقة نفوذه الحدود إلى سورية، وتساعد سورية في مجال الاستطلاع.

كما أن الحزب الشيوعي اللبناني حذّر أيضاً من العنف في سورية، ودعا في الوقت نفسه إلى إصلاحات في البلد المجاور.

في تشرين الأول ٢٠١٢ قتل رئيس الأمن اللبناني وسام الحسن في بيروت بوساطة سيارة مفخخة. وقتل في الانفجار، الذي وقع في حي سكاني مزدحم،

سبعة أشخاص آخرين، وجرح أكثر من ١٠٠ شخص جروح بعضهم خطيرة. وكان الحسن يعتبر رجل الحريري "مئة بالمئة" حسب وصف القائد السابق لبعثة الامم المتحدة ("يونيفيل") تيمور غوكسل.

وكانت له صلات جيّدة مع المملكة العربية السعودية إذ حصل أفراد أسرته على الجنسية السعودية. وكرجل أمن طموح كان الحسن مسؤولاً عن أمن رفيق الحريري. ولفترة قصيرة من الزمن اشتبه المحققون الدوليون في أن يكون هو نفسه متورطاً في عملية اغتيال رفيق الحريري (٢٠٠٥) لأن حججه لم تكن مقنعة، ولم يثبت بالدليل القاطع وجوده أثناء وقوع الجريمة في مكان بعيد عنها. إلا أن التحقيق ضدّه لم يتابع. وفي عهد رئيس الوزراء سعد الحريري بنى الحسن جهاز الأمن الداخلي في لبنان، وكان يتعاون في هذا الصدد تعاوناً وثيقاً مع أجهزة أمن غريبة، وفي مساء اليوم الذي سبق الاغتيال كان الحسن قد عاد من زيارة لألمانيا.

اتهم تحالف ١٤ آذار سورية وحزب الله بالعملية، وحمّل سعد الحريري الرئيس بشار الأسد شخصياً المسؤولية عن الاغتيال، ودعا إلى "يوم الغضب"، وتبنّى الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الرأي نفسه.

تظاهر أنصار تحالف ١٤ آذار في جميع أنحاء لبنان ضد سورية، وضد الرئيس الأسد وضد حزب الله. واتّخذت الاحتجاجات طابعاً طائفياً واضحاً. على إثر ذلك، قدّم رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، الذي كان يحظى بدعم من حزب الله، استقالته.

لكن رفض الرئيس ميشيل سليمان قبول الاستقالة. وفي دمشق، أدان وزير الإعلام عمران الزعبي عملية اغتيال الحسن بأشدّ العبارات. وطالب

حسن نصر الله، زعيم حزب الله، بتحقيق شامل لكشف من يقف وراء الاغتيال، ودعا اللبنانيين إلى التماسك ووحدة الصف. ولكن في أواخر العام ٢٠١٢، تجددت المعارك بين خصوم وأنصار القيادة السورية في مدينة طرابلس. في ذلك الوقت كانت الأمم المتحدة قد سجلت ١٦٠٠٠٠ لاجئ سوري في لبنان. مع العلم أن عدد سكان البلد أقل من أربعة ملايين نسمة.

فصل الدولة عن الدين:

بدلاً من التوترات الدينية:

في أواخر شباط سنة ٢٠١١ تظاهر، مع هطل مطر غزير، مئات اللبنانيين معظمهم من الشباب من أجل علمنة النظام السياسي في دولة الأرز.

وكان ناشطون من أحزاب ومنظمات غير حكومية، ومن شباب غير منظمين بصورة خاصة، قد دعوا عبر (الإنترنت) و(الفيسبوك) إلى التظاهر تحت شعار "ثورة لبنانية لإسقاط النظام الطائفي". وكان محظوراً على المتظاهرين رفع أعلام أو طرح شعارات حزبية، وكان بعض المتظاهرين يرفعون بشجاعة تحت المطر العلم الوطني اللبناني؛ فقد تشجعوا من المظاهرات الكثيرة التي قامت في الدول العربية الأخرى واحتجوا على النظام القائم على الانتماء الديني. وقال أحد المشاركين (في حديث مع المؤلفة) إنّ "نظاماً علمانياً حديثاً هو الإمكانية الوحيدة لتجاوز الأزمات المستمرة في لبنان". وما إذا كان السياسيون سيستجيبون لهذه المطالب، فهو لا يعرف، ولكن "الجيل الشاب لا يستطيع قبول هذا النظام الطائفي أكثر

من ذلك"، وقال مشارك آخر إنّ النظام الطائفي مسؤول عن كثير من المشاكل في لبنان، ولاسيّما عن الفساد، وتقييد الحريات المدنية.

في ذلك الوقت كان لبنان بدون حكومة؛ إذ إن حكومة الوحدة الوطنية قد سقطت، والحكومة الانتقالية لم تكن قادرة حتى على تحديد سعر البنزين، مما تسبب بإغلاق محطات الوقود يوماً كاملاً. والناس ملّوا من هذه المماحصات، حسب رأي أحد المتظاهرين؛ فاتفاق الطائف الذي انتهت بناء عليه الحرب الأهلية، والذي ينص صراحة على فصل الدولة عن الدين يجب أن يطبّق؛ إذ إن أصحاب القرار ما زالوا ينتمون إلى الجماعات الدينية والمصلحية المختلفة، التي كانت تتحارب فيما بينها خلال الحرب الأهلية. وهذا يعني بالنسبة إلى لبنان حالة الثبات، "أما تطبيق اتفاقية الطائف فيعني"، حسب رأي أحد المشاركين في المظاهرة، "أن أناساً آخرين جدداً يحصلون على السلطة في لبنان، وهذا ما يريدون منعه"، ويضيف هذا المتظاهر أنه "معجب جداً بما يحدث في الوقت الحاضر في العالم العربي؛ فنحن نصنع أخيراً مستقبلنا الخاص، مستقبلاً جديداً".

يعيش في لبنان نحو أربعة ملايين إنسان ينتمون إلى ١٨ مذهباً مختلفاً. وبين المسيحيين وحدهم يوجد أكثر من عشرة انتماءات مختلفة، وأكبر فرقة مسيحية هم الموارنة. ومن أجل إشراك الأديان بصورة متساوية في السلطة السياسية يجب أن يكون الرئيس دائماً مسيحياً، ورئيس الوزراء سنياً ورئيس البرلمان مسلماً شيعياً. كما أن نظام الانتخابات مصوغ على هذا الأساس.

وإذا ما قسمنا السكان حسب انتمائهم الديني، فإن التقسيم الطائفي للسلطات الذي يعود إلى سنة ١٩٥٦ لم يعد فعلاً يتناسب مع الأكثريات

السكانية. آنذاك حُدِّدَت نسبة المسيحيين بـ ٥٤%، وبذلك كانوا يشكلون أكثرية تجاه المسلمين والدروز. واليوم يقدّر عدد المسلمين في لبنان بـ ٦٠%، بينما انخفضت نسبة المسيحيين إلى ٣٩%. ويشكّل الدروز ٧% من السكان. ولكن لا يوجد إحصائيات دقيقة؛ إذ إن آخر تعداد للسكان في لبنان حدث سنة ١٩٣٢. ونظام النسب الدينية لا يأخذ بالحسبان أن كثيراً من اللبنانيين لا يتطابق انتماؤهم الديني مع رأيهم السياسي؛ لكن النظام يجبر الناس على الالتحاق بهذه الفرقة الدينية أو تلك. وبذلك فإن اللبنانيين محرومون مما يعدّ إنجازاً عظيماً، ليس فقط في أوروبا، وإنما أيضاً في كثير من البلدان مثل سورية والعراق، ومنذ زمن طويل في تركيا، ألا وهو العلمانية أو اللائكية أي فصل الدولة عن الدين.

إلا أن حالة الحماس التي ظهرت في المظاهرات في شباط ٢٠١١، ما لبثت أن تبخّرت بسرعة؛ ففي صيف ٢٠١١ وقعت في طرابلس وبيروت أولى المعارك بين خصوم الانتفاضة المسلحة في سورية ومؤيديها، التي وصفتها الصحافة لغرض التبسيط بين "خصوم الأسد وأنصار الأسد". وقد أعربت صوفيا سعده، أستاذة علم الاجتماع والتاريخ الحديث للشرقين الأوسط والأدنى في بيروت، (في حديث مع المؤلفة)، عن قلقها من التطورات الجارية، وقالت: "سورية هي جارنا العربي الوحيد"؛ يجب على الأسد إجراء إصلاحات كثيرة في سورية، ولكن في الوقت الراهن يحتل "الموقف الإقليمي ومعالجة التمرّد" المرتبة الأولى. وقال لي متحدث آخر،

لم يرغب ذكر اسمه، إن "الإصلاحات في سورية ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلينا نحن أيضاً. لبنان هو الأخ الصغير لسورية، ونحن نتوق إلى أن يصبح جارنا ديمقراطية حقيقية، ودولة حديثة". ولكن إذا ما سقط الرئيس السوري ومعه السلطة السورية" ستنصّب الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" حكومة عميلة في دمشق، كما في العراق، وهذا سيعني حرباً أهلية ليس فقط في سورية وإنما عندنا أيضاً".

كما أن ماري دبس، المتحدثة باسم الحزب الشيوعي اللبناني للعلاقات الدولية، حذّرت من حرب أهلية محتملة "إذا لم يقم نظام الأسد بإصلاحات سريعة، وإذا ما بقي الجيش وأجهزة الأمن لها اليد العليا". ونحن ندعم الحزب الشقيق في سورية الذي يطالب منذ زمن طويل بإجراء إصلاحات سياسية، وبقانون جديد للأحزاب والانتخاب. يجب أن "تتطور سورية إلى الأمام وليس إلى الوراء"؛ والإصلاحات لا يمكن القيام بها إلا مع السكان وليس ضدهم. وأعربت ماري دبس عن ثقتها بان قوى أخرى ستستغل الاحتجاجات لمآربها الخاصة. في سنة ٢٠٠٦ فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ خطتها "الشرق الأوسط الجديد" التي أعلنت عنها كونداليزا رايس، والآن تحاول أمريكا الدخول من باب آخر؛ "في يوغوسلافيا استغلوا الإسلام، وفي العراق استغلوا الشيعة، والآن يستغلون السنّة لكي ينفذوا خططهم"، وتضيف ماري دبس القول: إذا ما نشبت حرب في سورية بين الطوائف فإن هذه الحرب ستدخل إلى لبنان لا محالة؛ "فنحن نحتاج إلى وحدة وطنية لا إلى عراق جديد ".

تهريب الأسلحة إلى سورية:

بينما كان بعض اللبنانيين يدعون إلى حلول سياسية ويعرضون دعمهم، كان بعضهم الآخر يصب الزيت على النار. وهكذا ازدهرت تجارة السلاح، وبدأ تهريب الرشاشات وقاذفات الصواريخ والمتفجرات والذخيرة إلى سورية. وصادر الجيش اللبناني مراراً وتكراراً سفناً وشاحنات محملة بالسلاح، لكن معظم الأسلحة وصلت إلى سورية. وحسب قول تاجر سلاح لبناني كان سعر القاذف في سورية قبل الحرب نحو ١٠٠٠ دولار، وفي صيف ٢٠١٢ ارتفع السعر إلى الضعف، وبلغ سعر بندقية دراغونوف القناصة ٨٠٠٠ دولار. وبلغ سعر الطلقة الواحدة للبندقية الرشاشة ٢ دولار، وسعر صاروخ القاذفة ٥٠٠ دولار. وفي منتصف تشرين الأول انخفضت الأسعار في لبنان انخفاضاً واضحاً. وهذا دليل، حسب رأي تجار السلاح، على أن المتمردين صاروا يحصلون على السلاح من مصادر أخرى. كان السوق في سورية قد أشبع، لا بل إن المسلحين بدؤوا ببيع ما لديهم من فائض.

أحد الذين حققوا أرباحاً كثيرة في تجارة السلاح وشاركوا في تنظيمها، كان النائب اللبناني عقاب صقر. وحسب وسائل الإعلام (جريدة الأخبار، وجريدة النهار، وغيرهما)، وُثِّقَ ذلك بصورة مؤكدة بوساطة التنصت الهاتفي الذي حصلت عليه جريدة الأخبار. كان صقر عضواً في حزب المستقبل التابع لسعد الحريري، وكانت له علاقات ممتازة مع المملكة العربية السعودية وقطر، حسب إفادة أحد العاملين معه آنذاك، وهو على اطلاع على "مراكز عملياتية" لتوريد الأسلحة في المدن التركية أنطاكية، وأضنة، وإسطنبول.

وكان هناك نحو ٢٠ شاباً سورياً من أنحاء مختلفة من سورية مكلفين في هذه "المراكز العملياتية" إجراء الاتصالات مع القادة العسكريين للجماعات المسلحة، ومدّهم بالمال والسلاح عند الطلب. كان الاتصال مع الجماعات المسلحة في سورية يتم بوساطة الهواتف المتصلة بالأقمار الصناعية. وكان صقر يلتقي بصورة منتظمة "القادة الميدانيين" – بحضور ضباط أمن أتراك وسعوديين وقطريين - حسب قول العامل المذكور مع صقر. ونقلت مجلة "تايم ماغازين" و "نيويورك تايمز" عن مقاتلين في منطقة الحدود السورية التركية قولهم إنّ صقر هو أهم مورّد للسلاح من المملكة العربية السعودية. وبعد نشر هذه المعلومات غادر صقر لبنان، وأصدرت الحكومة السورية أمر اعتقال ضدّه، وضد سعد الحريري (رئيس تحالف الرابع عشر من آذار)، وضد لؤي مقداد المنسّق الإعلامي لدى "الجيش السوري الحر".

الدخول إلى المنطقة الحدودية – مثال "القصير":

اشتدت المعارك على امتداد الحدود اللبنانية السورية، وأخذت الجماعات المسلحة تستغل طرق التهريب الكثيرة لتعزيز مواقعها في سورية، ولم يُستجَب إلا بتردد لمطالبة الحكومة السورية بإغلاق المعابر الحدودية في وجه المسلحين. وحاول حزب الله إيقاف تهريب السلاح في منطقة البقاع التي يسيطر عليها سياسياً، إلا أنه تحاشى الاصطدام المكشوف مع قوى الرابع عشر من آذار، التي كانت تدعم الصراع المسلح في سورية؛ ولولا ذلك لنشبت دون أدنى شك حرب في لبنان.

كانت القوات المسلحة اللبنانية مشلولة جزئياً بسبب عدم الاتفاق السياسي بين القوى المختلفة، وحيثما كان الجيش يتصدى للجماعات المسلحة كان يُقتل عدد من الجنود.

ومما أصبح نموذجاً للوضع الحساس في المنطقة الحدودية السورية اللبنانية مدينة "القصير" السورية الواقعة على طريق إستراتيجي يصل بين حمص (سورية) وبعلبك (لبنان). تقع القصير على بعد ١٠ كيلومترات من الحدود اللبنانية، وعلى بعد ٤٠ كيلومتراً من حمص، ويتقاطع خط الإمداد مع الطريق السريع (الأوتوستراد)الذي يصل دمشق بالمنطقة الساحلية.

كانت القصير مثالاً للتعايش الخالي من المشاكل بين مختلف الطوائف الإسلامية والمسيحيين في سورية طيلة مئات السنين، إلا أن سلطة الانتداب الفرنسية فصلت في الثلاثينيات المدينة عن لبنان بحدود اعتباطية. وهكذا وجدت نفسها القوى المحيطة بالقصير، والتي يسكنها شيعة ومسيحيون لبنانيون، وجدت نفسها تابعة للدولة السورية. وفي أيّار ٢٠١٢ سيطر "الجيش السوري الحر " على المدينة، وبدأ مع "جبهة النصرة" وغيرها من الجماعات المسلحة بتنظيم خطوط الإمداد لنقل المقاتلين والسلاح والذخيرة والمواد الطبية وغيرها.

تحدثت وكالة أنباء الفاتيكان "أغنّسيا فيدس" عن "هجرة جماعية للمسيحيين بعد الاستيلاء على المدينة (٢٠١٢/٦/٩)، وقالت إن القائد العسكري للمعارضة المسلحة عبد السلام حربا وجه "إنذاراً نهائياً" للسكان المسيحيين لمغادرة المدينة، وأذيع هذا الإنذار في الجوامع أيضاً، وجاء في الإنذار أن المسيحيين يجب أن يغادروا خلال ستة أيام، ولم يذكر أي

سبب لذلك. وبناء على ذلك هرب ١٠٠٠٠ مسيحي، أي ثلث سكان القصير. ونقلت الوكالة عن شهود عيان أن "مجموعات متطرفة من السلفيين الإسلاميين" كانوا بين المسلحين، ووصفوا هؤلاء المسيحيين بأنهم "كفار" وصادروا أملاكهم وإعدام بعض منهم. وأكدت الوكالة أن هؤلاء المقاتلين "مستعدون في كل وقت لشنّ حرب دينية".

بعد سنة كاملة، في أيّار ٢٠١٣، كانت جميع المفاوضات التي حاولت القوات المسلحة السورية التوصل إلى اتفاق من خلالها. وهكذا بدأ هجوم عسكري واسع. وكان الجيش السورية يتلقى دعماً من حزب الله الذي دافع في القصير عن مصالحه الخاصة. وقد تحدث زعيم حزب الله حسن نصر الله مراراً عن عملية القصير وما حولها؛ إذ إن القرى تابعة إدارياً لسهل البقاع الشمالي اللبناني الذي يحكمه حزب الله. وكثيرون من سكان قرى القصير هم أعضاء في حزب الله أو من أنصاره، وهذا سبب للتدخل العسكري، حسب نصر الله. وبناء على طلب من "الائتلاف الوطني السوري" المعارض بحثت الجامعة العربية الوضع في القصير، وأدانت تدخّل حزب الله. وفي أول حزيران ٢٠١٣ دخل الجيش السوري وحزب الله إلى القصير، وطردوا منها الجماعات المسلحة، وكانت المدينة مدمرة تدميراً كاملاً. ولم يبق من السكان البالغ عددهم، في الأصل، ٣٠٠٠٠ نسمة سوى أقل من ١٠٠٠ شخص. انسحب المسلحون إلى لبنان وإلى المنطقة الحدودية، وتوجّه بعضهم إلى القرى الواقعة جنوبيّ وشرقيّ دمشق، وبعضهم الآخر إلى منطقة المعارك حول حلب عن طريق إدلب.

أدّى انسحاب الجماعات المقاتلة من حمص ومن القصير وغيرهما من مناطق النزاع إلى حدوث توترات في لبنان؛ إذ إن الجيش اللبناني زاد من هجومه على المقاتلين في المنطقة الحدودية مما جعل الوضع يشبه حالة الحرب. على إثر ذلك هاجمت "جبهة النصرة"، التي تنتمي إلى شبكة "القاعدة"، الجيش اللبناني ومواقع حزب الله في سهل البقاع الشمالي. وقتل عشرات من الجنود اللبنانيين ومن أنصار حزب الله. وحاولت جبهة النصرة، علاوة على ذلك، عن طريق القيام بأعمال الخطف، تحرير أسرى تابعين لها من السجون اللبنانية وإيقاف العمليات العسكرية التي يشنها الجيش السوري واللبناني ضدها، والحصول على مبالغ مالية كبيرة.

في آذار ٢٠١٣ استقالت حكومة نجيب ميقاتي، وحاول خليفته تمام سلام شهوراً طويلة تشكيل حكومة جديدة؛ ولأسباب أمنية تمّ مرة أخرى أُجِّلَت الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في حزيران ٢٠١٣، ولم تحصل حتى نهاية ٢٠١٤. كما فشل انتخاب رئيس للجمهورية منذ صيف ٢٠١٤ على الرغم من تكرار التصويت عدة مرات.

في المناطق الشمالية والشرقية، بصورة خاصة، حدثت بصورة متزايدة اصطدامات عسكرية بين حزب الله والفصائل المقاتلة، من جهة، وبين الفصائل المقاتلة والقوات المسلحة اللبنانية من جهة أخرى. وفي نهاية ٢٠١٣، قُتِل في تفجيرين ضد السفارة الإيرانية ٢٢ شخصاً. وفي وقت لاحق، حمل زعيم حزب الله حسن نصر الله المخابرات السعودية المسؤولية عن التفجيرين. وفي آب ٢٠١٤، هجم المسلحون، الذين أصبحوا في سورية

في مأزق نتيجة الحملة العسكرية ضدهم في جبال القلمون، على المدينة اللبنانية الحدودية "عرسال"، وخطفوا ٣٠ جندياً لبنانياً. ولم تنجح المفاوضات حول تحريرهم، وراح المسلحون يقتلون جندياً بعد الآخر لكي يزيدوا من شدّة الضغط على الحكومة اللبنانية. وناشد رئيس الوزراء اللبناني تمام سلام منظمة الأمم المتحدة لمساعدة اللبنانيين ضد "الهجوم الإرهابي" لكن المناشدة لم تلق أي صدى. بدلاً من ذلك اشتد، في تشرين الأول ٢٠١٤، القتال في مدينة طرابلس الساحلية حيث يتصارع خصوم الجماعات المسلّحة في سورية ومؤيّدوها.

حزب الله:

في تموز ٢٠١٣ وضع الاتحاد الأوروبي "الجناح العسكري" لحزب الله في قائمة "المنظمات الإرهابية"، ولبّى بذلك طلباً لإسرائيل عمره عدّة سنوات. وكان الهدف من وراء ذلك قطع الدعم المالي عن حزب الله في أوروبا، وتجميد أرصدة المنظمة في المصارف. نشرت في صفحة **(الإنترنت)** للقناة التلفزيونية اللبنانية "المنار" مقالة للكاتب فرانكلين لامب **(٣٠/٧/٢٠١٣)** عرض فيها الموقف المزدوج للاتّحاد الأوروبي تجاه حزب الله، إذ إن سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان آنجلين أيشهورست كانت قد اجتمعت قبل وقت قصير من اتّخاذ القرار مع اثنين من كبار سياسيي حزب الله، هما عمار الموسوي **(مسؤول العلاقات الدولية)** والوزير محمد فنيش، وأوضحت لهما أن قرار الاتّحاد الأوروبي لن يكون له أي تأثير في "الجناح المدني" للحزب. فالاتحاد الأوروبي يقبل الدور السياسي لحزب

الله في لبنان، وليس له "أي اعتراض على تمثيل الحزب في الحكومة المقبلة". والاتحاد الأوروبي كان يدعم مالياً، آنذاك كما اليوم، الحكومة اللبنانية التي كان فنيش وزيراً فيها. وقالت آيشهورست إن القرار له علاقة بدور حزب الله في العملية التي حدثت في بورغاس (بلغاريا، ١٨/٧/٢٠١٢)، لأنّ تلك العملية كانت "عملاً إرهابياً على أرض أوروبية". إلا أنّ فنيش ذكّر السفيرة بأنّ "إسرائيل قد احتلت بلدنا سنين كثيرة ولم نسمع أي اعتراض على ذلك من الاتحاد الأوروبي". وأضاف: إنّ حزب الله سعى دوماً إلى إقامة "علاقات جيّدة مع أوروبا على الرغم من أنّ أوروبا تركت أثراً رهيباً" بين الشعوب العربية، من "فلسطين حتّى الاستعمار".

وكان حسن نصر الله قد أوضح قبل ذلك أن قرار الاتّحاد الأوروبي يقدّم لإسرائيل ذريعة لكي تشن هجمات أخرى على لبنان. في هذه الحالة سيعتبر حزب الله الاتحاد الأوروبي شريكاً في مثل هذه الجريمة، والقرار هو إهانة للمقاومة؛ والاتّحاد الأوروبي يعرف أيضاً أنّه لا يوجد أدلّة واضحة على مسؤولية حزب الله عن العملية التي وقعت في بورغاس.

يعبّر رد فعل حزب الله على القرار الأوروبي عن ثقة المنظّمة المتنامية بنفسها. ويواجه الأمين العام للحزب حسن نصر الله العداء العلني والصريح للغرب وإسرائيل ودول الخليج بتصريحات نارية. لكن الحزب يدفع ثمناً باهظاً لقاء تدخّله العسكري في سورية، وهو تدخل متّفق عليه مع إيران؛ إذ إن المئات من مقاتلي حزب الله قد سقطوا في المعارك، واغتيل عدد من كبار قادته. في كانون الثاني قتل ستة من عناصر حزب الله كانوا يقومون بجولة استطلاعية في الجولان السوري قرب القنيطرة؛ إذ إن طائرة مروحية

إسرائيلية قصفت الدورية بصاروخين؛ وقتل مع مقاتلي حزب الله ضابط إيراني برتبة عالية.

قبل أيام قليلة من الهجوم كان حسن نصر الله قد تحدث في مقابلة مع المحطة الإخبارية اللبنانية "الميادين" بالتفصيل عن الغارات التي تقوم بها إسرائيل منذ بدء النزاع في سورية، ودوماً لصالح الجماعات المسلّحة؛ وقال إن كل هجوم على سورية، هو هجوم على "محور المقاومة"؛ هكذا يسمى التحالف بين سورية وإيران وحزب الله ضد سياسة "إسرائيل" في المنطقة، وهدد نصر الله بأن حزب الله لديه أسلحة تطال كل زاوية من "إسرائيل". و"المحور يمكن أن يرد في أي وقت". وعن الوضع في سورية قال نصر الله إنه بدون الأسد، لا يمكن التوصل إلى حل للحرب مع المحافظة على بقاء سورية موحّدة.

وكان نصر الله قد استغل في آخر سنة ٢٠١٤ يوم عاشوراء الشيعي لإدانة أي تصعيد بين الطوائف، وقال إن الحرب في سورية ليس "حرباً دينية بين السنة والشيعة"، وعلى الشيعة أن يعلموا أن "ليسوا السنة أعداءنا، بل إننا في حرب ضد الجماعات المتطرفة كالدولة الإسلامية". كما أن حزب الله يحارب ضد "إسرائيل" ولكن "ليس ضد السنة".

على الرغم من ذلك لا يمكن نفي تحول الحرب في سورية بصورة متزايدة إلى حرب طائفية؛ إذ إن التدخلات الغربية في المنطقة نجحت خلال المئة سنة الماضية في جعل الناس في العراق وفي سورية ولبنان يفكرون اليوم "طائفياً" أكثر مما كانت عليه الحال خلال الحرب العالمية الأولى، حسب قول

صوفيا سعده (في حديث مع المؤلّفة). فمنذ ١٠٠ سنة وأكثر يتدخل الغرب في شؤون الشعوب العربية.

وتصف ماري دبس المذكورة سابقاً حالة "الشلل السياسي في لبنان"، وتقول إن المعارك تُحمّى من المملكة العربية السعودية وتركيا ودول حلف شمال الأطلسي. وهذا يعمّق التحفّظات المجتمعية الداخلية للمجموعات الدينية المختلفة في لبنان. "ولقد شكل المسيحيون في شمالي لبنان في قراهم ميليشيات خاصّة بهم لكي يتمكّنوا من الدفاع عن أنفسهم في أي وقت"؛ إذ إن الأزمة في المنطقة "عميقة جداً"، وليس من السهل إيجاد حل لها. في مؤتمر لـ "منتدى اليساريين العرب"، وهو اتحاد للأحزاب اليسارية والتقدمية في المنطقة، بدأ النقاش حول ما إذا كان يجب على اليساريين أن يسلّحوا أنفسهم لكي يتمكّنوا من الدفاع عن أنفسهم ضد التدخل الأميركي، وضد "الدولة الإسلامية" التي تريد الزحف، بعد سورية والعراق، إلى لبنان والأردن.

لا كهرباء ولا ماء، ولكن كميات لا محدودة من الغاز:

عن الوضع الاقتصادي في لبنان:

بعد أربع سنوات من بدء الحرب بدا الوضع الاقتصادي في لبنان متوتّراً جدّاً؛ فالمصارف والسياحة هما الفرعان الاقتصاديان المركزيان في لبنان، لكن الحرب والرقابة المتزايدة للمصارف الأميركية على الإيداعات المصرفية، وكذلك غياب السياحة، زادت من حدّة الوضع. وكانت الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) قد دمّرت الاقتصاد اللبناني الذي كان في يوم

من الأيام مزدهراً جدّاً، وأدت إلى هروب كثير من الأموال، ولا سيّما إلى قبرص. ومن أجل إعادة الإعمار (في عهد رفيق الحريري) اقْتُرِضَت مبالغ هائلة من الأموال تواجه الحكومة بسببها اليوم جبلاً ثقيلاً من الديون. وقد قدت مؤتمرات متكررة للمانحين (٢٠٠٠ و٢٠٠٧، باريس ٣ بعد الحرب مع "إسرائيل" سنة ٢٠٠٦)، تقرر فيها تقديم إصلاحات اقتصادية ومالية للبنان، كما أن بناء البنية التحتية (التزود بالكهرباء والماء) التي دمرت جزئياً نتيجة الغارات الجوية الإسرائيلية سنة ٢٠٠٦،لم يتحقق كما يرام. وتراجع معدّل النمو الاقتصادي، الذي كان سنة ٢٠٠٨ أكثر من ٨ %، إلى ٢ % سنة ٢٠١٣.

في حزيران ٢٠١٤، نقلت غالبية المحطات التلفزيونية اللبنانية أن الماء لم يعد يصل إلى المنازل. كان هذا تعبيراً عن نقص المياه الذي يعانيه البلد مرّة أخرى؛ ففي بيروت وفي المناطق المحيطة بها ظلّت صنابير المياه ناشفة، كما أنّ سيارات الصهاريج التي كانت تنقل الماء إلى البيوت مقابل مبالغ كبيرة توقفت عن العمل؛ أولاً، حسبما جاء في الأخبار، لأن المصادر التي كانت السيارات تجلب منها المياه جفّت، وثانياً لأنّ ما تبقّى من ينابيع وآبار أصبحت مياهها مالحة. وذلك لأنّ كثيراً من الآبار كانت قد حفرت، بحيث إن المخزون المائي تحت الأرض قد نفد، وصارت مياه البحر تتسرب إليه. ودار جدل حامٍ حول خصخصة قطاع التزود بالماء، واشتدّ الانتقاد الموجّه إلى الحكومة.

بعد شهر واحد قيل، مع ذلك، إن آباراً أخرى قد حفرت لكي يُتفَّادى استيراد الماء من تركيا. وإنّ لبنان يستطيع تجاوز نقص المياه بسرعة، إذ إنّ

البحث جارٍ عن تشكلات جيولوجية مناسبة يمكن الحفر فيها. وجاء في دراسة لوزارة المياه والطاقة أنّه يجب بناء خزانات للمياه وسدود في الأدوية، ويجب على اللبنانيين أن يتعلّموا كيف يمكن الاقتصاد في استهلاك الماء. علاوةً على ذلك فإنّ الشتاء الجاف في السنة السابقة، ومليون لاجئ سوري أسهموا في خلق أزمة المياه. نقص المياه في لبنان كبير جدّاً، لكن الأمر مختلف فيما تعلّق باحتياطات الطاقة، إذ إنّ حقولاً هائلة من الغاز الطبيعي موجودة أمام شواطئه في البحر المتوسط.

بينت دراسة أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠١٠ أن الساحل الشرقي للبحر المتوسط (حوض بلاد الشام) يحتوي على ١٢٢ بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي القابل للاستثمار، أي ما يعادل ٣,٤٥ بليون متر مكعب. بالإضافة إلى ذلك تنطلق الدراسة من وجود ١,٧ مليار برميل من النفط القابل للاستثمار. ويقدّر الخبراء الماليون أن الاحتياطات تبلغ قيمتها ٤٠ مليار دولار. ونظراً للطلب الكبير على المواد الأولية يمكن أن يرتفع سعر الغاز خلال العقود القادمة، وبذلك ستكون الواردات - إن بقيت في البلد - أكثر من كافية لتخليص لبنان من دوامة الديون المتزايدة.

كانت الشركات الأميركية والأوروبية والآسيوية تقف في الدور لكي تحصل من الحكومة اللبنانية على عقد لاستخراج الغاز. ولما أعلنت في أول سنة ٢٠١٤ المسابقة لاختيار الشركة (أو الشركات) المنافسة كان على قائمة الانتظار ٤٦ شركة. وكان لبنان قد كلف سنة ٢٠١٢ شركة بريطانية (Geo Ltd. Spectrum Company) لتحديد حجم الاحتياطات اللبنانية بالطريقة

الاهتزازية. توصلت الشركة إلى أنه هناك تحت البحر أمام الشاطئ اللبناني يمتد حقل للغاز مساحته ٣٠٠٠ كم٢، وقُدِّرَت الكمية الموجودة فيه بـ ٢٥ بليون قدم مكعب. وتمتد حقول الغاز غرباً حتى الأراضي القبرصية، وجنوباً إلى منطقة يطالب بها الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء. وفي هذه الأثناء جاءت مطالب أيضاً من كل من تركيا ومصر. ويعتقد أيضاً أن لبنان فيه احتياطات نفطية أيضاً.

لا بل إن "مجلس الطاقة العالمي" ومقرّه لندن يرى أنّ لبنان لديه احتياطات من النفط والغاز أكثر مما قُدّر سنة ٢٠١٠. ولكن إذا لم يتفق المتخاصمون السياسيون في لبنان على تصرّف مشترك للاستخراج "يفضل ترك احتياطي الغاز تحت البحر إلى أن يعود السياسيون إلى صوابهم"، حسب قول الأمين العام للمجلس المذكور رودي بارودي. وكان بارودي قد قال في سنة ٢٠١٤ إنّ النزاع حول أوكرانيا يبين كم هي حساسة أوروبا بسبب اعتمادها الشديد على إمدادات الغاز من روسيا. ذلك أنّ دول الاتحاد الأوروبي تأخذ نحو ثلث حاجتها من الغاز من روسيا؛ ولكي تخفف من اعتمادها على الغاز الروسي سيكون مهماً بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي الاستفادة من كميات الغاز الموجودة في شرق البحر المتوسط. وفي ضوء الخلافات السياسية المستمرة في لبنان حول تشكيل الحكومة، دعا بارودي إلى الاعتماد على قبرص، لأن: "بناء موزّع إقليمي جديد للطاقة في قبرص، هو الإمكانية الوحيدة" لتفادي الخلافات حول طرق النقل، والعوائق الداخلية، والخلاف على الأسعار.

نشأت خلافات بين لبنان و"إسرائيل" حول وضع الحدود بين المياه الإقليمية للدولتين في حقل لافيتان، ولأن البلدين في حالة حرب لم تجرِ مفاوضات بينهما. والحدود التي طالبت بها لبنان لدى الأمم المتحدة لم تقبل بها إسرائيل". وفي سنة ٢٠١٢ بدأت إسرائيل ببناء منشآت لاستخراج الغاز، ويخشى لبنان أن تحفر "إسرائيل في المنطقة المختلف عليها التي يدعي لبنان أحقيته فيها. أما خلفية المشكلة أيضاً فهي أنّ "إسرائيل" لم توقّع معاهدة الحدود البحرية الدولية، لذلك لا تعترف بـ "المنطقة الاقتصادية الحصرية" المحددة فيها، وهي ٢٠٠ ميل بحري **(٣٧٠ كم)**.

وتقول ماري دبس، من الحزب الشيوعي اللبناني: إنها واثقة من أن نزاعات أخرى ستنشأ عن التسابق على احتياطات الغاز الكبيرة الموجودة في البحر المتوسط؛ فالنزاع الداخلي في سورية أصبح الآن نزاعاً بين الخصمين الرئيسين روسيا والغرب، ونقطة الخلاف الأولى هي "الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعي في شرقي البحر المتوسط وفي البلد نفسه". ذلك أنّ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كانا يريدان الاستيلاء على الغاز، ومد خط لنقله من قطر عبر سورية إلى تركيا وعبر البحر المتوسط لكي يتخلصا من الاعتماد على الغاز الروسي. وبالنسبة إلى لبنان لن يتحسّن الوضع سياسياً واقتصادياً إلا بعد انتهاء الحرب في سورية.

وضع اللاجئين:

من بين جميع البلدان المجاورة لسورية استقبل لبنان غالبية اللاجئين السوريين. في نيسان ٢٠١٤ ذكرت منظمة الأمم المتحدة للاجئين أن عدد

اللاجئين السوريين في لبنان تجاوز المليون. وإذا ما علمنا أن عدد سكان لبنان أربعة ملايين، فإنّ هذا يشكل زيادة سكانية قدرها ٢٥%، ولقد خلق بؤس اللاجئين سوقاً جديدة، إذ إن "المتاجرة بالمعونة" تزدهر. وينظم الأشخاص والمنظمات مآوي لقاء الدفع، ويؤجّر التجار عديمو الضمير غرفة منفردة لقاء مبالغ كبيرة ولعائلات كاملة. وحتى اللاجئ الذي يعيش في خيمة منصوبة في حقل يتعين عليه دفع مبلغ لمالك الحقل يصل إلى ٢٠٠ دولار في الشهر، تأمين المبلغ بالعمل الزراعي أو بغيره من الأعمال.

نظراً للعدد الكبير من اللاجئين قررت الحكومة اللبنانية في نهاية سنة ٢٠١٤، فرض سمة دخول صارمة على السوريين. ودافع وزير الداخلية اللبناني نهاد مشنوق في مؤتمر صحفي عن هذا الإجراء المختلف عليه، بقوله: "هناك كفاية من السوريون في البلد، ولبنان، لم يعد قادراً على استقبال مزيد من اللاجئين". نتيجة لذلك كانت تحدث على الحدود مشاهد تهز المشاعر، ولإعطاء فكرة عن هذه المشاهد المؤلمة، أعرض هنا مقاطع من ريبورتاج قدمته المؤلفة في كانون الأول ٢٠١٤.

"كان المطر يهطل في الجبال بين سورية ولبنان. وكان الناس قد انتظروا سنة كاملة هطل المطر، لأن الجفاف أدى إلى جفاف الينابيع والآبار. وفي مناطق القتال ينقطع التزود بالمياه كلياً في كثير من الأحيان. وحتى في الأماكن المجاورة لدمشق يزود السكان بالمياه بوساطة الصهاريج، وبالنسبة إلى الكثير من العائلات، لم يعد ممكناً دفع ثمن البرميل (٢٠٠ ليتر). ومنذ أيام توجد مشاكل في التزود بالمياه حتى في مركز دمشق، وهناك شائعات كثيرة حول الأسباب.

هناك من يقول إن السبب يعود، على أرجح الظن، إلى خلاف بين الجماعات المسلحة والجيش السوري في الزبداني؛ ففي هذا المنتجع الواقع في أعالي الجبال قرب الحدود مع لبنان تقع "عين الفيجة" التي تزود دمشق ومحيطها بالماء منذ آلاف السنين. ومنذ سنتين تقريباً تسود هناك هدنة محلية، ولكن بعد أن قام قناص بقتل امرأة وطفليها –الأسباب غير معروفة- مارس الجيش ضغطاً على الجماعات المقاتلة في الزبداني؛ فهدد هؤلاء بقطع المياه عن دمشق إذا ما تابع الجيش هجومه. ولكن هناك مصادر أخرى تقول إنّ الجماعات المسلحة قطعت الماء عن دمشق لكي يجبروا الحكومة على تزويدهم بالكهرباء؛ والكهرباء شحيحة في جميع أرجاء البلاد. ولكن الآن يسقط، على أي حال، المطر الذي تحتاج إليه البلاد بصورة ملحّة كحاجتها إلى السلام.

على المعبر الحدودي بين سورية ولبنان ينتظر في هذا الصباح الباكر صف من السيارات، طوله ١٠٠٠ متر، وتقف السيارات في صفين أمام بوابة مغلقة. وعلى الجانب الآخر من البوابة تقف سيارات لشرطة الحدود اللبنانية، يجلس فيها جنديان يرتديان معاطف عسكرية سميكة وينظران إلى الفراغ. الطقس بارد، ويهطل المطر، ولا شيء يتحرك. والمدخل إلى المبنى الحدودي اللبناني – الذي يكون عادةً مملوءاً بالسوريين- خالٍ تماماً من الناس؛ فالجنود اللبنانيون يمنعون الدخول وبنادقهم في أيديهم.

مجموعة صغيرة تقترب تحت المطر الغزير بحذر من الجنود؛ رجل مسنّ يسير ببطء مستنداً إلى عصاه، يقوده رجل شاب، قد يكون ابنه. ويرافق الرجل المسن اثنان من العجائز وجميعهم يرجون الجنود السماح لهم

بالدخول إلى المبنى. ويُبرِز الرجل المسن رسالة من مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، إذ ينتظر قدومه لإجراء عملية جراحية. "انقلع" يقول الجندي للرجل المسن، "اعمل العملية في بلدك". يحاول الشاب الذي يقود الرجل المسن، توضيح الحالة ويرجو الجنود لتفهّم الوضع، ولكنه يزجر بالقسوة نفسها، وأخيراً تستسلم المجموعة الصغيرة، وتعود تحت المطر إلى سيارة الأجرة التي يستقلونها.

فقط الناس الذين يحملون جوازات سفر أجنبية يستطيعون في هذا الصباح الدخول إلى لبنان. جواز سفري الألماني يفتح جميع الأبواب، لكن سائقي السوري معتز يتعين عليه البقاء في الخارج تحت المطر. أحد الجنود يأخذ هويته، ويلقي بها إلى زميل له خلف النافذة. فيتثاءب الزميل ويدفع الهوية جانباً، ويتابع شرب قهوته القوية. وبعد أن تم ختم جواز سفري بأقصى سرعة ذهبت إلى الموظف كي أستلم هوية معتز؛ فقال لي الموظف: "يجب أن أراه. كثير من السوريين يتسللون إلينا بهذه الطريقة". في الخارج يمنع الجنود المسلحون معتزاً من اجتياز الحاجز، ولم يسمحوا له إلا بعد تدخل "الأجنبية الألمانية"، وبعد أن رفعت صوتي عليهم. عندئذ أعطوه بطاقة المرور لكي يتابع السفر معي إلى بيروت."

يتعيّن على الكثير من السوريين أن يخضعوا لهذه الإجراءات المذلة منذ أن منع اللبنانيون قطعياً دخولهم إلى لبنان. وحتى لو كان للسوري موعد عند الطبيب أو لديه دعوى، أو وحتى لو كانت لديه بطاقة طائرة، يتم تجاهل كل هذه الأشياء بصورة اعتباطية، ويعاد الناس إلى سورية. ويقول معتز بمرارة "لم نغلق أبداً الحدود أمام اللبنانيين أو غير اللبنانيين الذين هم

في حاجة وفي حالة ضيق". منذ ٢٧ سنة يسافر هو وأخوه وابنه بين بيروت ودمشق جيئةً وذهاباً. "وهاهم الآن يعاملونني كمجرم".

مع بداية الشتاء في أول كانون الأول ٢٠١٤، اضطر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة إلى إيقاف المعونة الغذائية لـ ١,٧ مليون لاجئ سوري بسبب نقص الأموال. وتضرر من هذا الإيقاف لاجئون في سورية والعراق والأردن ولبنان وتركيا ومصر كانوا حتئذٍ يحصلون شهرياً على شيك بقيمة ٣٠ يورو لشراء مواد غذائية. وكان البرنامج يعاني نقصاً مقداره ٥٢ مليون يورو (٦٤ مليون دولار)، لأنّ الدول المانحة لم تفِ بما قدمته من وعود مالية.

أجرت صفحة الإنترنت "ذي إنترسبت" (The Intercept) مقارنة بين المبالغ الناقصة في إعانة اللاجئين مع المبالغ التي تنفق على العمليات العسكرية في سورية والعراق وتوصّلت إلى النتيجة الآتية: "تدفع ملايين لكي تقصف سورية بالقنابل، بينما يجوع اللاجئون السوريون". في هذه الأثناء كان قد مرّ على بدء عمليات "التحالف ضد الدولة الإسلامية" أربعة أشهر في العراق وثلاثة أشهر في سورية، وكانت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، تقدر التكاليف اليومية للهجمات بعشرة ملايين دولار. وفي الهجوم الأول على سورية وحده في نهاية أيلول ٢٠١٤ أطلق الجيش الأمريكي ٤٧ صاروخ "توما هوك". والصاروخ الواحد يكلف أكثر من مليون دولار. وأشارت "الانترسبت" إلى أنّ تكاليف يوم واحد في سورية والعراق، تكفي لتزويد ملايين اللاجئين بما يحتاجون إليه.

قبل وقت قصير من عيد الميلاد سنة ٢٠١٤، أسست المفوضية الأوروبية "صندوقاً إقليمياً للاتحاد الأوروبي" لكي تمد يد العون إلى الدول التي استقبلت كثيراً من اللاجئين السوريين. وذكر بالاسم لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر، وكان الاتحاد الأوروبي قد استجاب بذلك إلى مناشدة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة، في إطار إِستراتيجية إنسانية جديدة، للدول التي يمكن أن يتزعزع استقرارها بسبب تدفق لاجئين سوريين عليها.

في أول سنة ٢٠١٥ وقع بنك الإقراض وإعادة الإعمار الألماني مع برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة اتفاقية لدفع ١٠ ملايين يورو إلى لبنان. ويأتي المبلغ من موازنة الإدارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ويقدم لوزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية. ويرمي المبلغ إلى مساعدة الوزارة على تمويل مشاريع للتخلص من النفايات وللتزود بالمياه وللتخلص من مياه الصرف الصحي، بالتعاون مع البلديات. وقدم أيضاً بنك الإقراض وإعادة الإعمار مبالغ أخرى لمنظمة الطفولة "يونيسيف" لكي تنفذ برامج تعليمية "في وسط آمن ومحمي".

٧- الفلسطينيون:

مقدمة عن التاريخ

مثل بقية منظمات الإغاثة الدولية الأخرى تحتاج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين **(أونروا)** إلى مزيد من الأموال؛ سواء في غزّة أو في الضفة الغربية، في لبنان أو الأردن، في كل مكان يحتاج الفلسطينيون إلى

المساعدة. في بداية العام٢٠١٥، طلبت المنظمة تبرعات بقيمة ٤,٤١٥ مليون دولار لكي تغطي للاجئين الفلسطينيين في سورية على الأقل الحد الأدنى من حاجاتهم. ويعد "الفلسطينيون السوريون"، الذين هُجّروا عند تأسيس دولة إسرائيل ١٩٤٨، نتيجة لاحتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية المتبقية سنة ١٩٦٧، يعدّون مجدداً من أكبر الخاسرين في الحرب في سورية.

حسب الأونروا خسر ٢٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني، أكثر من النصف، كل شيء وهربوا. و٩٥ % من الباقين يحتاجون إلى المعونة. ولقد دُمِّرَ ثلث منشآت الأونروا في سورية نتيجة الحرب، أو أصبحت خارج العمل. وتتألف عائدات الصندوق الذي تمول منه الأونروا دعمها للاجئين الفلسطينيين بنسبة ٩٧ % من دفعات طوعية (تبرعات: من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، ومن المنظمات الشريكة للأمم المتحدة، ومن شركات وأشخاص ومنظمات غير حكومية). ويصرف ٥٧% من الأموال على التعليم، و١٨% على الرعاية الصحية، و١٣% على خدمات الدعم العامة، و١٠% في مخيمات اللاجئين. ولقد تراجع جداً حجم الأموال التي تدفع للأونروا خاصة من الدول العربية؛ وتقول الأونروا إن العجز الراهن لديها يبلغ ٣٥ مليون دولار.

أسّست منظمة الأمم المتحدة الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين سنة ١٩٤٩ لكي تخفف من عوز الفلسطينيين الذين فقدوا وطنهم ١٩٤٧/١٩٤٨ بطردهم من ديارهم "النكبة" إثر تقسيم فلسطين بقرار من الأمم المتحدة/ وتأسيس ما يُدعى " إسرائيل ".

هرب آنذاك الفلسطينيون إلى الدول المجاورة: سورية (٧٥٠٠٠)، الأردن (٧٠٠٠٠)، لبنان (١٠٠٠٠٠)، مصر (٧٠٠٠)، وإلى الكويت والعراق. والغالبية العظمى من الفلسطينيين صاروا لاجئين في بلدهم: ١٩٠٠٠٠ هربوا إلى قطاع غزة، و٢٨٠٠٠٠ إلى الضفة الغربية.

كانت سورية منذ البداية تعدّ دعم الفلسطينيين وحمايتهم من الأمور البديهية، والسبب في ذلك هو أن المنطقة سورية/فلسطين ينظر إليها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، ليس فقط من السوريين، إنما أيضاً من العرب في بلاد الشام على اختلاف مذاهبهم، كوحدة واحدة. وهذا ينطبق على المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء الذين كانوا يعيشون معاً منذ ألفي عام في المنطقة. صحيح أن الوضع لم يكن يخلو دوماً من النزاعات، ولكن إلى حد بعيد دون حرب. فالحروب والصراعات العسكرية كانت غالباً تنقل إلى المنطقة من قوى غريبة. أحدث مثال على ذلك الحرب العالمية الأولى التي انهارت فيها الإمبراطورية العثمانية التي احتلت المنطقة طيلة ٤٠٠ سنة، وفي اتفاقية سرية (معاهدة سايكس بيكو ١٩١٦) قامت الدولتان الاستعماريتان القويتان آنذاك فرنسا وبريطانيا بتقسيم المنطقة بينهما خلال الحرب (١٩١٦)، دون أي مراعاة للطموحات القومية العربية، ودون مراعاة لحق العرب في تقرير المصير.

منذ صدور وعد بلفور (١٩١٧)، كان السوريون على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم يرفضون بصورة حاسمة ما جاء في الوعد المذكور "حق اليهود في إنشاء وطن قومي في فلسطين"؛ إذ كان وزير الخارجية البريطاني آنذاك اللورد آرثر جيمس بلفور، قد أرسل رسالة في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧

تحت الضغط الشديد والمتواصل للمنظمة الصهيونية العالمية، إلى ممثل المنظمة البريطاني اللورد ليونيل والترو روتشيلد، هذا نصها:

عزيزي اللورد روتشيلد،

يسرني أن أبلغكم باسم حكومة صاحبة الجلالة بيان التعاطف مع الطموحات اليهودية الصهيونية الذي قُدّم لمجلس الوزراء وأُقِرَّ؛ إذ إنّ حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين الرضا لإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستفعل كل ما في وسعها لكي تسهّل التوصّل إلى هذا الهدف، مع التأكيد بصورة لا لبس فيها أنّه لا يجوز القيام بأي فعل من شأنه إلحاق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للسكان المقيمين في فلسطين من غير اليهود أو إلحاق الضرر بحقوق اليهود ووضعهم السياسي في أي بلد آخر.

كان يعيش آنذاك في فلسطين نحو ٦٠٠٠٠٠ إنسان، وكان ٥٥٠٠٠ منهم من اليهود، أي أكثر من ٩٠ % كانوا من العرب. في سنة ١٩٦٩ كشف النقاب في بريطانيا عن وثائق من أرشيف وزارة الخارجية مصنفة تحت "سري جداً"، وحوفظ على سريتها عقوداً من الزمن. تبين من هذه الوثائق أنه كان هناك اتفاق بين المنظمة الصهيونية العالمية، والحكومة البريطانية ينص على أن الحركة الصهيونية ستستخدم نفوذها من أجل انتداب بريطاني في فلسطين إذا دعمت بريطانيا بالمقابل إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين.

قادت الحركة القومية العربية في دمشق الاحتجاج ضد وعد بلفور، لكنها لم تتكمن من الحيلولة دون أن ترحب أيضاً بهذا الوعد سنة ١٩١٨

فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. في مؤتمر السلام الذي انعقد في باريس سنة ١٩١٩، قدم ممثلو المنظمة الصهيونية العالمية خريطة لامتداد هذا "الوطن القومي للشعب اليهودي في فلسطين" الذي كانت المنظمة تسعى إليه. في الشمال كان يجب أن يصل هذا "الوطن القومي" إلى صيدا في لبنان الحالي، وكان يجب أن تخسر سورية مرتفعات الجولان مع مدينة القنيطرة، ومدينة بانياس **(الجولان)**. وفي الشرق كانت المنظمة الصهيونية العالمية تريد كامل الضفة الشرقية لنهر الأردن، وفي الجنوب كانت تريد ميناء العقبة وميناء غزة وجزءاً كبيراً من شبه جزيرة سيناء. ولما حصلت بريطانيا في مؤتمر سان ريمو **(١٩٢٠)** على الانتداب على فلسطين أدرج وعد بلفور في اتفاقية الانتداب. وكم كان غضب السوريين على البريطانيين شديداً آنذاك**!** هذا ما توضح أثناء زيارة لبلفور سنة ١٩٢٥ في دمشق. جاء بلفور إلى دمشق من القدس بالقطار ثم نزل في فندق في الحي القديم؛ فحاصرت جماهير غفيرة من الناس الغاضبين الفندق، وصدتها شرطة سلطة الانتداب الفرنسية. وجاء في نبأ نقلته وكالة رويترز (1925/4/10) أن "مدير الفندق دخل مسرعاً إلى غرفة اللورد بلفور لكي يغلق النوافذ، ويطفئ الضوء. وقذفت حجارة إلى البلكون مما أدى إلى جرح المترجم". في اليوم التالي توجه مجدداً بعد صلاة الجمعة ٦٠٠٠ متظاهر إلى الفندق، حسب وكالة الأنباء. قتل في المظاهرة شخصان وجرح سبعة من رجال الجندرمة، وجرح ضابط وثلاثة جنود من قوات "سباهي". وقوات سباهي جنود خيّالة من أصل مغربي، كانوا يخدمون سلطة الانتداب الفرنسية آنذاك لقاء أجر. وتفيد التقارير أن اللورد بلفور غادر أخيراً الفندق عن طريق باب خلفي، وتوجه إلى بيروت "قبل انتهاء زيارته".

الوطن الثاني سورية:

كيف استقبلت سورية الفلسطينيين؟

أدت حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ إلى موجة جديدة من اللاجئين. نحو ١٠٠٠٠٠ فلسطيني نزحوا من الجولان الذي احتلته القوات الإسرائيلية، ولجؤوا إلى الداخل السوري. ولم تزل "إسرائيل" حتى اليوم تتجاهل التهجير للمرة الثانية، وتتجاهل إعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين وفقاً للقانون الدولي. وينطبق الشيء نفسه على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٤ تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ الذي يضمن حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم؛ إذ جاء في المادة ١١ من القرار:

"إن الجمعية العامة تقرر وجوب السماح بعودة من يريد من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم في أقرب وقت ممكن. وإنّ الذين يقررون عدم العودة يجب أن يحصلوا على تعويض عن أملاكهم في حال فقدانها أو إلحاق ضرر بها على أساس القانون الدولي".

خلافاً لذلك استكملت "إسرائيل" أجزاء من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ خلافاً للقانون الدولي، وضمت سنة ١٩٨١ أجزاء واسعة من مرتفعات الجولان.

في منتصف الخمسينيات اتخذ البرلمان السوري قراراً بأن يُعامل الفلسطينيون كالسوريين في كل شيء باستثناء أمرين اثنين: الأول هو أن الفلسطينيين، ليس لهم حق الانتخاب، والشباب الفلسطينيون لا يخدمون في الجيش العربي السوري. ولكن شُكِّلَ جيش خاص بالفلسطينيين يخدم فيه الشباب المكلفون الخدمة الإلزامية. وتعمقت الروابط السورية الفلسطينية

عن طريق الزيجات الكثيرة. كان يحق للفلسطينيين ممارسة أي مهنة، وفتح المحلات التجارية. كانوا يعلّمون في المدارس ويعملون في المستشفيات، وكان يحق لهم تملك مسكن خارج المخيم؛ وهكذا أصبحت سورية الوطن الثاني للفلسطينيين.

كما أن سورية قدمت أيضاً "مرفأ آمناً" للأحزاب الفلسطينية التي لاحقتها إسرائيل وحلفاؤها الغربيون كمنظمات "إرهابية".

وبعد عملية "إسرائيلية" فاشلة لاغتيال خالد مشعل، رئيس حركة حماس، في الأردن سنة ١٩٩٧، سمحت سورية له ولمنظمته بالإقامة في دمشق. كما أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الموصوفتين في أوروبا بالإرهاب، كان لهما مكاتب في دمشق؛ وكذلك المنظمات الأصغر كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين _ القيادة العامة ومنظمة الجهاد الإسلامي وجدتا في دمشق أيضاً قاعدة آمنة. الشرط الوحيد لوجود الأحزاب السياسية في دمشق، كان أنه لا يحق لها النشاط سياسياً خارج المخيمات، إذ كان لها حرية التصرف الكاملة. ومنظمة التحرير الفلسطينيّة لها سفير في دمشق.

اتخاذ موقف متحزب أم البقاء على الحياد؟

في أول سنة ٢٠١١ كان ٥٦٠٠٠٠ فلسطيني مسجل لدى الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وُزِّعُوا على اثني عشر مخيماً في جميع أرجاء البلاد (عين التل، حمص، حماة، جرمانا، خان دنون، اللاذقية، خان الشيح، النيرب، قبر الست، السبينة، اليرموك، درعا).

جهاد، شاب فلسطيني، يتذكر كم كانت الآراء بين الفلسطينيين مختلفة لما بدأت المظاهرات الأولى. في حديث مستفيض معه في دمشق (في صيف ٢٠١٣) شرح أمامي الوضع الصعب: منذ بداية الأحداث كانت هناك أفكار كثيرة حول كيف يجب أن يتصرف الفلسطينيون تجاه ما يجري هنا!

أحد الآراء: يقول إن الفلسطينيين يجب ألا يتدخلوا فيما يجري؛ لأنهم هنا في البلد ضيوف، لاجئون، يجب ألا يصبحوا جزءاً من النزاع. وكان الرأي الثاني أن الفلسطينيين خلال تاريخهم أصبحوا مرات مختلفة جزءاً من النزاع الدائر في البلد المضيف، وأن التأثيرات كانت على الدوام سلبية جداً. هكذا كانت الحال سنة ١٩٧٠ خلال أيلول الأسود في الأردن، وسنة ١٩٧٥ في لبنان، وسنة ١٩٩١ في الكويت؛ إذ طُرِّدَ في ليلة واحدة ٧٥٠٠٠٠ فلسطيني من الكويت؛ (لأنهم رحبوا بدخول الجيش العراقي إلى الكويت، ملاحظة من المؤلفة). والرأي الثالث كان أن الفلسطينيين يجب أن يتدخلوا للأسباب التالية. كان أحد الأسباب أننا نعيش هنا في سورية منذ سنة ١٩٤٨، أي منذ بداية استقلال سورية تقريباً؛ ولقد عشنا في هذا البلد حزنه وفرحه، وشاركنا في إعماره، لذلك لدينا أيضاً حقوق في هذا البلد، ويجب أن نكون جزءاً من كل ما يحدث فيه. في هذه الحالة كان السؤال عما إذا كان الفلسطينيون يجب أن يقفوا إلى جانب الحكومة أو إلى جانب المعارضة! الناس الذين كانوا يقولون إنّنا يجب أن نقف إلى جانب الحكومة، كان رأيهم أننا يجب أن ندافع عن الحكومة (الحالية) لأنها ضمنت لنا منذ

السبعينيّات جميع الحقوق التي كان البرلمان قد منحنا إياها سنة ١٩٥٥. إذ كان آنذاك قد تقرر أن الفلسطينيين يتمتعون بنفس الحقوق مثل السوريين، باستثناء حق الانتخاب. وهذه الحقوق حماها حزب البعث للفلسطينيين على الدوام. وأخيراً كان هناك الرأي القائل إنّ الفلسطينيين يجب أن يدعموا المعارضة.

كانت حماس أولى المجموعات الفلسطينية التي دعمت التمرد الإسلامي المسلح. ويعود السبب في ذلك إلى قربها من حزب الإخوان المسلمين الذي أدّى منذ البداية دوراً في القتال _ وولا سيّما في درعا وإدلب وحلب. وساعدت حماس في تهريب السلاح من لبنان إلى سورية وقدمت للجماعات المسلحة ما لديها من خبرات قتالية. وفي بعض مناطق القتال ساعدت، حسب قول السلطات السورية، في إنشاء نظام الأنفاق. في أول ٢٠١٢ أرغمت اللجنة المركزية لحركة حماس على مغادرة دمشق. في بادئ الأمر توجهت اللجنة إلى مصر حيث كان الإخوان المسلمون، بعد سقوط حسني مبارك، ينتقلون من فوز إلى آخر، وتمكنوا من إيصال محمد مرسي إلى سدة الرئاسة. ومن القاهرة انتقلت قيادة حماس إلى الدوحة (قطر)، وفي نهاية ٢٠١٤ سحبت قطر - من الواضح تماماً تحت ضغط المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى - دعوتها إلى حماس، مما اضطرها إلى التوجه إلى تركيا؛ حيث كان يحكم حزب العدالة والتنمية القريب أيضاً من الإخوان المسلمين.

يقول الطالب الفلسطيني جهاد: إنه شارك شخصياً عدة مرات في المظاهرات، ولكن لما رفعت شعارات رآها خاطئة، توقف عن المشاركة في المسيرات.

"في بداية الأحداث كنت متفائلاً فعلاً؛ كنت أظن أننا نقف على مسافة قصيرة من حدوث تغيير، أمام مستقبل زاهر حقاً. دون حكومة تقول لنا أنتم لستم في حاجة لأن تفكروا، فنحن نفعل هذا نيابة عنكم. ولستم في حاجة لأن تفعلوا أي شيء فنحن نفعل كل شيء من أجلكم.

ولكن بعد وقت قصير غيرت رأيي، وكان السبب أنني شاركت في بعض المظاهرات، ورأيت أن الشعارات المرفوعة كانت خاطئة؛ على سبيل المثال طالب بعض الناس بفرض "منظمة حظر جوي" وبتدخل خارجي، وبدا لي ما يطرح أنهم يستنسخون تماماً ما جرى في ليبيا. ولكن في ذلك الوقت لم تكن الحكومة قد استخدمت بعد الطائرات والدبابات والأسلحة الثقيلة. وتولد لدي بصورة متزايدة الانطباع أن الشعب السوري، يُستغَل من قوى أخرى. على سبيل المثال من المجلس الوطني السوري ومن الائتلاف الوطني الذي انبثق عنه فيما بعد؛ كان الأمر يتعلق بجوع هؤلاء الناس إلى السلطة، وليس إلى الحرية أو إلى الديمقراطية للسوريين. كان الشعب يريد فعلاً تحقيق شيء ما لنفسه، لكنه استُغل وحُرض من الخارج: من هذه المعارضة الخارجية التي كانت تقول للناس: اخرجوا وتظاهروا واستعملوا السلاح وحاربوا الحكومة. فقد تاجروا بدماء السوريين، ولم يكن همّهم سوى السلطة والمناصب. كانت هناك نقطة مهمة بالنسبة إلي لما لجأت المعارضة إلى السلاح، وازداد الوضع العسكري تصعيداً. كنت أقول لنفسي، في النهاية سيضطر جميع هؤلاء

الناس إلى العيش معاً، ولكن عندما يقتل أحد من أتباع الحكومة شخصاً من أتباع المعارضة، أو يقتل أحداً من أفراد عائلته، وتفعل المعارضة الشيء نفسه؛ فكيف سيعيش هؤلاء الناس بعضهم مع بعضٍ في المستقبل؟!".

جهاد نفسه وُلد في سورية، ونشأ في مخيم اليرموك قرب دمشق. درس الصحافة وعمل في أحد المصارف. كان حلمه الكبير أن يكمل دراسته في كندا أو في بريطانيا، لكن الأحداث في سورية غيرت حياته تغييراً جذرياً؛ ففي نهاية ٢٠١٤ سلك مع أمّه وأختيه الطريق الخطير إلى تركيا ومن هناك عبر المتوسط إلى أوروبا، ووصلوا فعلاً بسلام إلى هناك؛ والآن يتعين عليه البدء من جديد.

بين الجبهات:

المخيمات الفلسطينية:

في كل مكان في البلاد وقعت المخيمات الفلسطينية بين الجبهات. والعرض التالي يعبر عن الوضع في المخيمات المختلفة استناداً إلى تقارير فلسطينيين، تحدثت معهم المؤلفة في دمشق.

درعا (حوران):

كان يعيش آنذاك في مخيم درعا نحو ٢٥٠٠٠ لاجئ، وفي صيف ٢٠١١ تعرض سكان المخيم لضغط السكان المحليين الذين اتهموا

الفلسطينيين بأنهم لا يدعمون نضال ومطالب "الثورة". عندئذٍ بدأ الفلسطينيون تزويد أهالي درعا بالمواد الغذائية وغيرها من المواد المساعدة. إلا أن الحكومة التي كانت حتئذ قد تركت الفلسطينيين وشأنهم، اعتبرت المساعدة دعماً للمعارضة، ومارست بدورها ضغطاً على المخيم. وفي النهاية جمع أحد الفلسطينيين من مخيم درعا - قيل إن اسمه محمد المصري - حوله نحو ٣٠٠ رجل مستعد للقتال، والتحقوا بالمعارضة المسلحة. على إثر ذلك دُمِّر المخيم بكامله.

الرمل الجنوبي (اللاذقية):

حدثت اضطرابات أيضاً في مخيم الرمل الجنوبي قرب اللاذقية، لكن الاضطرابات لم تنطلق من الفلسطينيين الذين يعيشون هناك، وإنما من سوريين جاؤوا إلى هناك من إدلب وحماة، وكانوا على الأقل يتعاطفون مع المعارضة المسلحة.

النيرب وعين التل (حلب):

دخل مخيما النيرب وعين التل قرب حلب في وضع حرج جداً بسبب قربهما المباشر من مطار حلب المدني؛ إذ حوصر مخيم النيرب فترة طويلة من "الجيش السوري الحر" الذي كان يريد الاستيلاء على المخيم لكي يقطع الطريق بين حلب والمطار. وكان للحصار عواقب وخيمة على السكان المدنيين في المخيم. كان سكان مخيم النيرب بغالبيتهم إلى جانب الحكومة؛ إذ كانت تسيطر على المخيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة

التي يقودها أحمد جبريل. ومن المعروف أن أحمد جبريل يدعم الحكومة. فاتهم "الجيش السوري الحر" سكان المخيم بأنهم "شبيحة" و "الذراع الطويل للنظام".

ووجه لهم إنذاراً بأن على المدنيين مغادرة المخيم، وإلا فإن شيئاً سيّئاً سيحدث، فانسحب السكان المدنيون. ومن مخيم عين التل طرد "الجيش الحر" خلال يوم واحد ٦٠٠٠ إنسان. ويعود السبب في ذلك إلى أن المخيم يقع في منطقة إستراتيجية مهمة كان "الجيش السوري الحر" يريد السيطرة عليها. في ذلك أصدرت الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بياناً (2013/4/30، القدس الشرقية) أدانت فيه الطرد والتشريد:

إن اللاجئين الفلسطينيين في سورية يتعرضون للقتل والإصابات والتشريد بأعداد كبيرة وبشكل لم يسبق له مثيل؛ فالصراع المسلح يطغى على المخيمات الفلسطينية في جميع أرجاء البلاد. وحسب تقديرات الأونروا، شُرّد حتى الآن ٢٣٥٠٠٠ لاجئ فلسطيني في سورية. ومما يقلق الأونروا بشكل خاص خبرٌ تأكد اليوم يفيد بأن ٦٠٠٠ فلسطيني، قد طردوا في ٢٦ نيسان من مخيم عين التل. والمخيم المذكور يقع على مسافة ١٢ كيلومتراً من حلب في شماليّ سورية. في الأسبوع الأخير اشتد النزاع المسلح المستمر منذ شهور طويلة، وبلغ ذروته في أن مجموعة مسلحة قد احتلت في الساعات المبكرة من صباح يوم ٢٦ نيسان مخيم عين التل وأعلنته على الفور "منطقة عسكرية". حدث في المخيم تبادل لإطلاق النار مع قوات تقف إلى جانب

الحكومة السورية. واستعمل في الصراع أسلحة خفيفة وقذائف الهاون، مما أدى إلى تدمير بيوت أو إلحاق ضرر بها، وإلى وفاة أو جرح عشرات الناس. وكان بين الضحايا مدنيون فلسطينيون أيضاً.

وبعد المعارك خطفت المجموعات المسلحة المعارضة عدداً غير معروف من الشباب الفلسطينيين. ثم تحصنت الجماعات المسلحة في المخيم و الوضع متوتّر للغاية.

اتخذ العاملون في وكالة (الأونروا) في حلب خلال ساعات قليلة الإجراءات الإغاثية اللازمة للاجئين المطرودين من مخيم عين التل، وتم تزويد المشردين بالمواد الغذائية وبدفعات نقدية، وكثيرون منهم مازالوا يبحثون عن مكان يأوون إليه في حلب. والإجراءات الإغاثية مستمرة. وفي الوقت نفسه هناك تقارير تفيد بأن عدداً كبيراً من اللاجئين المشردين مازالوا عالقين دون سقف فوق رؤوسهم في القرى المجاورة، حيث تتواصل الصراعات المسلحة.

إن الذي حدث في عين التل يذكرنا بالمآسي التي تعرضت لها مخيمات أخرى للاجئين الفلسطينيين: مخيم درعا، ومخيم اليرموك في دمشق، ومخيم الحسينية، ومخيم خان الشيح، ومخيم السبينة، ومخيم السيدة زينب قرب دمشق. ومخيم عين التل هو المثال الأخير لدوامة العنف المخيف الذي حولت به جميع الأطراف المتصارعة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطق للقتال وبأسلحة ثقيلة. وما لحق نتيجة لذلك بالسكان المدنيين الفلسطينيين من بؤس لا يوصف.

ستتابع الأونروا في هذه الأزمة الإنسانية مساعدتها للفلسطينيين في سورية، وفي الوقت نفسه ندين نقل الصراع المسلح إلى المناطق السكنية إلى ما بين السكان المدنيين. جميع الأطراف تنتهك حق السكان المدنيين السوريين والفلسطينيين في العيش في سلام وفي أمان على حياتهم وحياة أسرهم. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي يلزم جميع الأطراف (المتحاربة) بحماية السكان المدنيين، ونحن نطالب جميع الأطراف بالتقيد بهذا الالتزام.

تناشد الأونروا بإلحاح جميع الأطراف بأن تضع حداً لما تسبب به الصراع في سورية من بؤس وألم للناس. وعلى هذه الأطراف أن تحل خلافاتها عن طريق الحوار والمفاوضات السياسية.

حمص:

بقي مخيم اللاجئين الفلسطينيين في حمص سليماً تماماً، ولم يتعرض إلى الهجوم ولا إلى الضغط؛ بل إنه أصبح مكاناً آمناً للسكان المدنيين الذين اضطروا إلى الهروب من أجزاء أخرى من المدينة أو من المناطق المجاورة لحمص. وكان مخيم حمص قد نشأ سنة ١٩٤٩ في مكان غير بعيد عن الجامعة. وكان غالبية اللاجئين الأوائل قد جاؤوا من المناطق المحيطة بحيفا ومن طبرية وأكرا في شمال فلسطين. في سنة ٢٠١١ كان مسجلاً هنا ٢٢٠٠٠ لاجئ يكسبون قوت يومهم كعمال ومستخدمين محليين وتجار.

مخيم اليرموك (دمشق):

كان الوضع في مخيم اليرموك، الذي يشكل حياً من أحياء دمشق، صعباً ومعقداً.

يقع مخيم اليرموك في منطقة كانت تحيط بها فصائل مسلحة مختلفة؛ في المواقع الأمامية: القدم، ويلدا، وببيلا، والحجر الأسود، في كل مكان كان هناك معارضة مسلحة سيطرت شيئاً فشيئاً على هذه الأماكن. ولما شنت الحكومة هجوماً عسكرياً على هذه الجماعات هرب السكان المدنيون من هناك إلى مخيم اليرموك، لأنه كان آمناً وَقْتَئِذٍ وقدم سكان اليرموك المساعدة، بشكل شخصي وأيضاً بدعم من المنظمات الإغاثية التابعة للأمم المتحدة. وفتحت المدارس لكي يأوي إليها الناس، ووُزِّعَتْ أغطية ومواد غذائية على هؤلاء اللاجئين داخل بلدهم.

في تموز ٢٠١٢ أعلن "الجيش السوري الحر" أنه سيستعمل مخيم اليرموك نقطة انطلاق لشن هجوم على دمشق؛ إذ كان في حملته المسماة "بركان دمشق" **(تموز ٢٠١٢)** قد فشل في التضامن والقدم، ولذلك كان يريد الآن الدخول إلى وسط دمشق انطلاقاً من اليرموك. عندئذٍ أعلنت جميع الفصائل السياسية للفلسطينيين أنها ستقف على الحياد، وأنها لا تريد التدخل في النزاعات السورية الداخلية. على إثر ذلك شكل أحمد جبريل **(الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين _ القيادة العامة)** قوات شعبية مسلحة. إذا ما كانت جميع الفصائل تريد "الوقوف على الحياد"، يجب أن يكون هناك أناس قادرون على حماية المدنيين في اليرموك من هجمات المعارضة المسلحة. وكان واضحاً للفلسطينيين أن الجماعات المسلحة التابعة لأحمد جبريل تتعاون مع القوات الحكومية. وحتى ذاك الحين، كان هناك بين مخيم اليرموك وحي الحجر الأسود نوع من خط للهدنة، لا يجوز أن يتجاوزه أي

فريق. وكان هذا الخط قد نشأ بعد عمليات للجيش غنية بالخسائر، بدعم من قوات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة. ومنذئذٍ صار أحمد جبريل بالنسبة إلى "الجيش السوري الحر" "قائد الشبيحة". ووجهت تهديدات لأحمد جبريل ولمخيم اليرموك بتحمل العواقب.

سادت حالة من التوتر الشديد طيلة ثمانية أشهر. في أول كانون الأول ٢٠١٢ حدث شيء حاسم: إحدى المجموعات التي كانت تتعاون مع أحمد جبريل انشقت عنه، وانضمت إلى المعارضة المسلحة. على إثر ذلك قام "الجيش السوري الحر" بتوزيع الأموال على نقاط التفتيش المختلفة، ودخل بحفاوة إلى المخيم، وتولى السيطرة عليه. أحد السكان آنذاك يروي قصة التهجير من مخيم اليرموك:

لقد حدثت مأساة، ونحن عشنا مرة أخرى ما كان قد حدث لنا سنة ١٩٤٨، الدياسبورا (حالة الشتات). كان يعيش آنذاك في مخيم اليرموك نحو ٨٠٠٠٠٠ إنسان. وخلال يوم واحد فقط أجبر ٨٠ % من هؤلاء الناس على مغادرة المخيم. لم يكن مسموحاً ركوب السيارات، وكان هناك صف لانهاية له من الناس الذين يحملون على ظهورهم ألح الضروريات ويسيرون على امتداد الشارع: أطفال، ونساء، ومسنون، لقد كانت كارثة بكل المعايير. واليوم الوضع الإنساني في المخيم مخيف. هناك المعارضة المسلحة في هيئة "الجيش السوري الحر" و و"جبهة النصرة". وهناك بعض المجموعات الفلسطينية التي انضمت إليهم. أما القوات الحكومية، فقد ضربت طوقاً حول المخيم، وجرى عدد لا حصر له من جولات التفاوض بين

الفصائل الفلسطينية والجماعات المسلحة، لكنها باءت جميعها بالفشل. ولكن يمكن اليوم توزيع المعونات على الباقيين في المخيم. كان نحو ٨٠ % من الناس قد غادروا المخيم ولكن كان هناك بعض الناس الذين لم يكن لديهم ما يكفي من المال كي يستقروا في مكان آخر؛ كانوا مجبرين على البقاء، وتحمل هذه الشروط غير الإنسانية. منهم يشعر بأن جميع الأطراف قد تخلت عنهم.

بناء على الوضع الصعب للفلسطينيين في مخيم اليرموك وعلى عملية مصالحة فلسطينية داخلية في قطاع غزة وفي الضفة الغربية رأت حماس نفسها في بداية العام ٢٠١٤ مضطرة إلى تغيير موقفها؛ إذ توجهت قيادة حماس في قطاع غزة في بيان إلى الجماعات المسلحة في مخيم اليرموك، وطالبت "جميع من يحملون السلاح بأن يغادروا المخيم على الفور من أجل إنقاذ حياة ما يزيد على ٥٠٠٠٠ مدني". وهكذا يمكن إيصال المعونة إلى المحاصرين. فاللاجئون الفلسطينيون ليسوا "طرفاً في النزاع"، ويجب أن يبقوا محميين من عنف الحرب. ولقد أعلن وزير العمل الفلسطيني سابقاً أحمد مجدلاني (في هذه الأثناء أصبح مجدلاني ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في سورية) الذي يفاوض في دمشق حول إيصال المساعدات إلى الفلسطينيين في مخيم اليرموك، أن "الإرهابيين" الذين يريدون إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد يمنعون الدخول إلى مخيم اليرموك. ولكن لا يجوز بأي حال استخدام سكان المخيم "كرهائن في هذا النزاع". كانت المفاوضات ناجحة بحيث أصبح الناس شيئاً فشيئاً يستطيعون مغادرة المخيم، وصار من الممكن إدخال المعونات. إلا أن الفصائل المسلحة نسفت مرة أخرى وصول المساعدات، وحسب التقارير الفلسطينية كان على رأس هذه الفصائل جبهة النصرة.

كان مخيم اليرموك أكبر مخيم للاجئين في جميع أرجاء الشتات الفلسطيني. ويتذكره من كانوا يسكنون فيه سابقاً بالقول: كان "مثل عاصمة لنا" خارج فلسطين، وكان المخيم قد نشأ سنة ١٩٥٧ على قطعة أرض استأجرتها الأمم المتحدة من الدولة السورية.

في البداية، كان الناس يعيشون في خيم، وفيما بعد في أكواخ حولوها شيئاً فشيئاً إلى بيوت ثابتة. لا تزيد مساحة المنطقة على ١,٢ كم٢، وكانت في بداية ٢٠١١ منطقة مزدهرة اقتصادياً. على امتداد الشوارع الرئيسية الثلاثة (شارع فلسطين، وشارع اليرموك، وشارع صلاح الدين الأيوبي)، كانت تصطف المحلات التجارية المتلاصقة التي كانت تجذب كثيراً من الزبائن من أجزاء أخرى من المدينة. وكان، على الأخص، سوق السيارات المستعملة وسوق الأزياء الشبابية "مغنطيس" الجماهير. كان للوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في مخيم اليرموك ٢٨ مدرسة، تعطى فيها الدروس في دوامين (قبل الظهر وبعد الظهر). وكان هناك ثلاثة مراكز صحية، ومركز لتوزيع المواد الغذائية، ومركز للخدمات المدنية. كان ٣٠% من السكان الفلسطينيين في مخيم اليرموك بين ٢٦ و ٤٥ عاماً من العمر.

حسب الإحصائيات الرسمية للأونروا، كان سنة ٢٠١١ أكثر من ١٤٨٠٠٠ فلسطيني مسجّل في مخيم اليرموك، يعيش معهم في هذا الحي ما يزيد على نصف مليون سوري جاؤوا إلى دمشق من جميع أرجاء البلاد. كانت أجور السكن في المخيم مقبولة. وحسب الأونروا فإن الشروط المعيشية في مخيم اليرموك جيدة للغاية قياساً إلى المخيمات الفلسطينية

الأخرى في سورية. على الرغم من ذلك هناك أيضاً، كما في المخيمات الفلسطينية الأخرى، يعيش الناس في أضيق مكان، كم هائل من المشاكل: مياه شرب غير كافية، تلوث الهواء، عنف منزلي، إدمان على المخدرات، وتزايد عمل الأولاد؛ إذ إن عدد الأولاد الذين توقفوا عن الذهاب إلى المدارس كان في تزايد؛ وكانت البنات يتزوجن في سن مبكر ومِنْ ثَمَّ ارتفعت معدلات الطلاق.

في نهاية ٢٠١٤ بداية ٢٠١٥ ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية "معاً نيوز" أن ١٣٠٠ فلسطيني قُتلوا في النزاع في سورية، ومصدر هذه المعلومات هو السفارة الفلسطينية في سورية. ويعد نحو ١٠٠٠ فلسطيني في عداد المفقودين، و٢٢٠٠ فلسطيني معتقلين رسمياً في السجون السورية. ويقول أحمد مجدلاني، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في سورية، إنّ المنظمة قد جمّعت في هذه الأثناء آلاف الفلسطينيين في ثلاثة مخيمات كبيرة. مع ذلك ليس من الممكن الحيلولة دون محاولة كثير من الفلسطينيين الهروب عن طريق البحر إلى أوروبا، وكثيرون منهم غرقوا في الطريق.

الجزء الثالث

التشخيص: حريق شامل

١ - المصالح الإقليمية والمنافسات في العالم العربي:

العالم العربي سنة ٢٠١٠:

العلاقات مع "إسرائيل" والوضع الاقتصادي وسباق التسلح في المنطقة:

يندر أن سار اجتماع للجامعة العربية بهذا الإجماع الذي سار عليه مؤتمر القمة الثاني والعشرين الذي انعقد في أواخر آذار سنة ٢٠١٠ في سرت (ليبيا)، المدينة التي ولد فيها معمر القذافي. بالإجماع أدان ملوك ورؤساء الدول العربية الثماني عشرة الأعضاء في الجامعة العربية، سياسة الاستيطان الإسرائيلية التي توسّعت في ذلك العام أكثر مما سبق، وعلى ولا سيّما في الجزء الشرقي من القدس. وخوفاً على المدينة التي من المفترض أن يصبح جزؤها الشرقي عاصمة للدولة الفلسطينية المقبلة، سميت القمة "مؤتمر القدس".

قبل فترة قصيرة كان "رئيس الوزراء الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو قد أعلن في المؤتمر السنوي لمنظمة "إيباك" (AIPAC) _ اللجنة الأمريكية "الإسرائيلية" للشؤون العامة، وهي منظمة مناصرة لإسرائيل وذات نفوذ واسع _ أن تصرف إسرائيل في القدس لا يعتبر سياسة استيطانية، لأن القدس هي "العاصمة الأبدية" للدولة اليهودية (إسرائيل). كان هذا التصريح استفزازاً للفلسطينيين وللأمم المتحدة ولجميع الدول التي تطالب بحل الدولتين. وكان موقف نتنياهو بخصوص بناء المستوطنات غير الشرعي، قد أغضب حتى الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى درجة أنه ألغى لقاء مقرراً مع رئيس الوزراء "الإسرائيلي" قبل انعقاده بزمن قصير.

أقرت الجامعة العربية في لقاء القمة في سرت برنامجاً سخياً لدعم الفلسطينيين في القدس الشرقية مقداره ٥٠٠ مليون دولار.

كان المبلغ مخصصاً لتحسين البنية التحتية في القدس، وبناء مستشفيات ومدارس وحفر آبار ومساعدة العائلات التي دمّرت "إسرائيل" بيوتهم. والقذافي الذي كان في الماضي ينتقد ملوك وأمراء الخليج والرئيس المصري حسني مبارك، لم تصدر عنه كلمة واحدة في هذا الاتجاه، بل أكد ضرورة الوحدة العربية لكي يكون من الممكن التصدي لما تقوم به إسرائيل من أعمال عدوانية؛ ذلك أن الشعوب العربية "ملّت" من المحادثات والنداءات العربية غير الفعالة، حسب الرئيس الليبي؛ فـ "الناس ينتظرون أفعالاً لا أقوالاً". وطالب الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى بـ "فعل شيء ما ضد "إسرائيل" لأن المفاوضات الفلسطينية "الإسرائيلية" المستمرة منذ سنوات كانت "ضياعاً للوقت، ولم تتوصل إلى أي شيء". وحتى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون كان قد جاء إلى سرت، وأدان سياسة الاستيطان الإسرائيلية واعتبرها انتهاكاً للقانون الدولي.

ووصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، الذي شارك في المؤتمر كضيف، تصرفات "إسرائيل" بأنها "جنون"، فكل شخص يعلم أن "القدس هي مقلة العين لكل مسلم". ولا أحد يمكن أن يقبل بأن تضع "إسرائيل" قيوداً على وصول المسلمين إلى أماكنهم المقدسة كالمسجد الأقصى الذي يسيطر على مدخله جنود الاحتلال "الإسرائيليّون". واتهم الملك الأردني عبدالله الثاني "إسرائيل" بأنها تريد تغيير هوية القدس وانها

تلعب بالنار". وأعلن الرئيس السوري بشار الأسد أن سورية مستعدة لمواجهة أي حرب جديدة قد تفكر بها إسرائيل.

كان التطور الاقتصادي أيضاً موضوعاً مطروحاً في القمة؛ إذ قررت الدول العربية تطوير التعاون مع إفريقيا، وتطوير زراعة الفواكه والخضار والحبوب، وكانت المعادن والمياه ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الدول العربية. وجنوب السودان وحده في قلب إفريقيا يعد "سلة غذائية للعالم العربي". وكانت تستفيد من السياحة، في المقام الأول، الدول المجاورة للبحر المتوسط، وكانت هناك خطط لتحسين البنية التحتية الإقليمية، وقدرات النقل بين الدول. ومن بين هذه القدرات مد شبكة جديدة من الطرق السريعة، والسكك الحديدة من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى أوروبا وإلى القارة الإفريقية.

وكان من المشاريع البارزة خط عربي لنقل الغاز، ينقل فيه الغاز من مصر والعراق إلى الأردن وسورية ولبنان. وكان بناء الخط قد بدأ سنة ٢٠٠٣ والمقاطع الثلاثة الأولى قد انتهت. وقد وضع المقطع الثالث، الذي يصل الأردن مع سورية (دمشق، حمص) في الخدمة في شباط ٢٠٠٨. أما المقطع الرابع الذي يربط بين حمص والميناء السوري بانياس والميناء اللبناني طرابلس، فقد وضع في الاختبار في أيلول ٢٠٠٩. كان من المقرر أن توصل بهذا الخط احتياطات الغاز التي اكتُشفت مؤخراً في المنطقة الشرقية للبحر المتوسط، علاوة على ذلك من المفترض أن يصل خط الغاز العربي من مدينة حمص السورية مع تركيا، ومن هناك يمكن أن ينقل الغاز إلى أوربا.

في سنة ٢٠١٠ نفذت الدول العربية عمليات تجارية على نطاق عالمي، ليس فقط في قطاع النفط والغاز، وإنما أيضاً في مجال الاتصالات، كانت الشركات العربية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. كما أن دول الخليج دخلت بقوة إلى سوق العقارات العالمي، وقد رحّبت الشركات الأوربية والدول الأوربية بكل سرور بالاستثمارات التي نفذتها، في المقام الأول، قطر والمملكة العربية السعودية. بالمقابل كانت دول الخليج تنتمي منذ سنوات إلى كبار مستوردي التجهيزات العسكرية الأوربية. وكان على رأس قائمة مستوردي السلاح الإمارات العربية المتحدة التي جاء بمعظم مشترياتها من مصانع السلاح الأمريكية. ولكن أيضاً فرنسا وألمانيا وبريطانيا كانت بين المستفيدين من تصدير السلاح. وقد سجل معهد أبحاث السلام في ستوكهولم، مُدِّةَ خمس سنوات من سنة ٢٠٠٥ حتى سنة ٢٠٠٩، زيادة سنوية لصفقات السلاح تزيد على ٢٠ %.

كان أكبر مصدري الأسلحة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، التي صدرت مجتمعة خلال الفترة الزمنية المذكورة ٧٦ % من إجمالي صادرات السلاح على صعيد عالمي. وكان جزء من الأسلحة قد أرسل إلى آسيا (الهند، كوريا الجنوبية، باكستان، الصين، سنغافورة) وإلى العالم العربي. وقد لاحظ معهد أبحاث السلام في ستوكهولم في تقرير أصدره سنة ٢٠١٠ أن هناك سباقاً للتسلح في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – أي في الدول التي حدثت فيها سنة 2010 / 2011 أكبر التحولات السياسية. وضرب المعهد مثلاً على ذلك الجزائر والمغرب اللتين عبّر سباق التسليح بينهما عن العلاقة المتوترة بينهما منذ زمن طويل. وفي العراق كانت خطط الانسحاب الأمريكي من هناك (نهاية ٢٠١١)،

قد تسببت في السعي إلى تكديس كميات كبيرة من السلاح. وكانت المملكة العربية السعودية قد اشترت سنة ٢٠١٠ من الدول الأوربية وحدها معدّات عسكرية بقيمة ٣,٣ مليار دولار.

ويعود التحريض على التسلح إلى تحذيرات صدرت عن الإدارة الأمريكية وعن الغرب تستند إلى "معلومات" من إسرائيل مفادها أنّ على العالم بأسره، وخاصة الدول العربية، ولا سيّما دول الخليج، أن يسلح نفسه لمواجهة "التهديد النووي" القادم من إيران.

في كانون الأول ٢٠١٠ ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على دول الخليج لكي تنصب أنظمة مضادة للصواريخ. وأعربت قطر عن اهتمامها بالدبابات الحربية الألمانية، وطلبت المملكة العربية السعودية أيضاً دبابات ألمانية، وحصلت "إسرائيل" على موافقة على غواصة ألمانية أخرى. وفي القمة التي انعقدت في المنامة حول الوضع الأمني في الخليج (كانون الأول ٢٠١٢)، اتضح بكل جلاء أن الغرب ينتظر من دول الخليج مزيداً من الالتزام العسكري.

بسبب الأزمة الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حُمِّلَ الحلفاء العرب جزءاً من العبء بحيث يتم تنشيط الاقتصاد عن طريق زيادة التصدير.

وطلب من دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل خاص، أن تعتني، هي نفسها، مستقبلاً بـ " أمنها " (The National , 10. 12. 2010).

ولهذا الغرض باعها الغرب طائرات مقاتلة وصواريخ وتكنولوجيا حديثة لمراقبة الجو والبر والبحر، ورُبطت دول مجلس التعاون الخليجي

بدرجة أقوى ببُنى حلف شمال الأطلسي، وزُوِّدَتْ _ مقابل الدفع _ بمدربين عسكريين، ولم تزل قيادة عربية عليا قيد التخطيط.

وعلى التوازي مع توجّهها الجديد باتجاه آسيا، استعدت الإدارة الأمريكية لخفض قواتها في الشرقين الأوسط والأدنى؛ ولذلك كانت واشنطن تريد تسوية للنزاع العربي "الإسرائيلي"، وقوبل انزعاجها من عدم استعداد "إسرائيل" للتوصل إلى اتفاق مع جيرانها الفلسطينيين والعرب، قوبل في "إسرائيل" بموقف من عدم الثقة العلني، وبضغط فظ من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكد يمضِ يوم واحد دون أن تحذر فيه "إسرائيل" من "خطر القنبلة الذرية الإيرانية " مما زاد من تصعيد الضغط لتدخل عسكري ضد إيران.

أرسلت الإدارة الأمريكية مبعوثها إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل إلى سورية ولبنان لكي يطلب _ على التوازي مع المفاوضات "الإسرائيلية" الفلسطينية _ من حكومتي البلدين الدخول في محادثات جديدة مع إسرائيل. وأعلن ميتشل رسمياً أنّ الاتفاق بين "إسرائيل" والفلسطينيين وسورية ولبنان، هو القاعدة الأساسية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

لكن للأسف هناك بعض الجهات "المصممة" على تخريب هذه العملية. وانتقدت وسائل الإعلام السورية المحادثات "الإسرائيلية" الفلسطينية الجديدة، واعتبرتها "مضيعة للوقت"، وهي لا تخدم إلا "بيع حقوق الفلسطينيين"، ولفت الرئيس بشار الأسد انتباه ميتشل إلى مرتفعات الجولان السورية التي احتلتها "إسرائيل" سنة ١٩٦٧، وضمتها سنة ١٩٨١. وقال له: من أجل استئناف المحادثات، يحتاج المرء إلى أساس واضح وإلى ضمانات بأن

ما يتم الاتفاق عليه سيطبق فعلاً على أرض الواقع، وما تطلبه سورية ليس عطاءً من "إسرائيل"، وإنما إعادة أرض محتلة إلى أصحابها الشرعيين.

وكان أوباما بالاتفاق مع الشركاء في الاتحاد الأوربي قد غيّر سياسة العزل التي اتبعها سلفه جورج دبليو بوش تجاه سورية كنوع من سياسة " الجزرة والعصا ". أعيدت العلاقات الدبلوماسية مع سورية، وَوُعِدت بمعونات اقتصادية، وبرفع العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، عندما تلبي الطلبات الغربية و"الإسرائيلية" المعروفة: إلغاء التعاون مع حزب الله اللبناني، عدم دعم المنظمات الفلسطينية ولا سيما منظمة حماس، إنهاء الشراكة الإستراتيجية مع إيران.

دعمت ألمانيا وفرنسا بشكل خاص سياسة الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على مبدأ "فرّق تسد" وهما اللتان كانتا منذ سنين تتفاوضان مع سورية حول اتفاقية التعاون مع الاتحاد الأوربي. وكانت روسيا والصين، وأيضاً الدولة الناهضة الهند، مبدئياً تحقيق السلام في الشرق الأوسط ولكنهما كانتا تتصرفان بشكل مختلف كلياً عن الغرب؛ أي دون ممارسة ضغط سياسي أو تدخل؛ بل إنهما عرضتا تعاوناً اقتصادياً واسعاً مما أدى بصورة خاصة، إلى تمتين التعاون مع سورية ومع إيران. وهذا بالضبط ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد منعه.

في تشرين الثاني ٢٠١٠ نشرت " ويكيليكس " أكثر من ٢٥٠٠٠٠ مراسلة داخلية أمريكية، تعود إلى الفترة الزمنية الممتدة من سنة ١٩٦٦ حتى سنة ٢٠١٠.

وكانت أكثرية المراسلات تعود _ إلى جانب وزارة الخارجية - إلى السفارات الأمريكية في أنقرة وبغداد وعمان. تبيّن من هذه المراسلات الحجم الكبير للتدخل الأمريكي و"الإسرائيلي" في السياسة الإقليمية في الشرقين الأوسط والأدنى. إحدى النقاط التي تركزت عليها المراسلات، كان البرنامج النووي الإيراني الذي صنّفه " المستشارون " السياسيون في المملكة العربية السعودية والأردن وبعض دول الخليج، بأنه خطير جداً إلى درجة أنهم طلبوا من الولايات المتحدة الأمريكية توجيه ضربة عسكرية إلى البلد المجاور.

تحدث السفير السعودي في واشنطن، وزير الخارجية الحالي عادل الجبير، في المراسلات عن أن الملك السعودي وجه "تحذيرات متكررة" للولايات المتحدة الأمريكية، وجاء في محضر جلسة عقدها الملك السعودي مع الجنرال الأمريكي ديفيد بيتريوس (2008)، أن الملك طالب الولايات المتحدة الأمريكية بـ "قطع رأس الأفعى". ونقل عن ملك البحرين محمد بن عيسى آل خليفة قوله إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعل "كل ما هو لازم" لكي تضع حداً لإيران، وأن ولي عهد إمارة أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد قد أعرب عن اعتقاده أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، يريد " زج دول الخليج في حرب ". وفي محضر جلسة لوزارة الحماية الوطنية الأمريكية، نقل عن رئيس الموساد الإسرائيلي السابق مئير داغان قوله إن أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، يشكل " مشكلة حقيقية ": ونصح داغان نظيره الأمريكي بإغلاق القاعدة الأمريكية في قطر؛ لأن أمير قطر يسعى منذ سنين إلى تسوية الخلافات في المنطقة، ويدعو إلى الحوار مع إيران بدلاً من الحرب.

منذ سنين تعدّ "إسرائيل" إيران مع برنامجها النووي "أكبر خطر يهدد البشرية بأسرها"، وهذا تقييم يتبناه أيضاً الغرب ودول الخليج. حتى ٢٠٠٣ كان العراق مع أسلحته المزعومة للتدمير الشامل يعدّ الخطر الأكبر في المنطقة، وبعد سقوط العراق ودخوله في حالة من الفوضى السياسية الشاملة، تم اعتبار إيران التهديد الجديد، وشمل هذا "نائبتها" سورية وحزب الله اللبناني. ومثلما كانت إسرائيل تحذر آنذاك من "هتلر بغداد" صارت بعدئذٍ تحذر من "هتلر طهران"،كما كان يوصف الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد حسبما جاء في المراسلات الأمريكية المذكورة على لسان دبلوماسيين أمريكيين. وظهرت لمسات الموساد في الملاحظات المسجلة عن لقاء بين مديره مئير داغان وفرانس فراغوس تاونزند، الموظف القيادي في وزارة الحماية الوطنية الأمريكية لشؤون الأمن ومحاربة الإرهاب. أبلغ داغان تاونزند في ١٢ تموز ٢٠١٠ أن إيران قد سربت أسلحة وجواسيس من الحرس الثوري بوساطة الهلال الأحمر الإيراني _ منظمة شقيقية لمنظمة الصليب الأحمر الألماني - إلى العراق ولبنان وإلى غزة والبلقان وغيرها من المناطق الملتهبة.

واستند داغان في ذلك إلى "مصدر" من الهلال الأحمر الإيراني، إلا أن المنظمة الإنسانية رفضت هذه الاتهامات رفضاً قاطعاً. ويجدر بالذكر أن الموساد أو ضباطاً سابقين فيه كانوا يستخدمون في عمليات سرية سابقة شعار الصليب الأحمر المحمي عالمياً بموجب القانون الدولي؛ إذ كان يعمل عملاء الموساد سنة ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ في كولومبيا بموافقة الكيان الصهيوني الإسرائيلية والكولومبية ضد منظمة " فارك "، وهم يحملون

شعار الصليب الأحمر. وبهذه الطريقة حرروا سنة ٢٠٠٨ السياسية الكولومبية إنغريد بيتانكورت من أيدي منظمة الغوريلا، تلك التي كانت تنطلق من أنها تسلم السياسية إلى مجموعة لحقوق الإنسان، وإلى منظمة الصليب الأحمر الدولي.

كان أحد عملاء الموساد المشاركين في عملية الاستلام يرتدي قميصاً عليه شعار الصليب الأحمر؛ أي إن العمليات الاستخباراتية الأمريكية و"الإسرائيلية" في المنطقة كانت جارية على قدم وساق. وكما جاء في تقرير لصحيفة " واشنطن بوست " في كانون الثاني ٢٠١٥ **(٣٠/١/٢٠١٥)** أن فريقاً من الموساد والمخابرات المركزية الأمريكية، اغتال القائد العسكري لحزب الله اللبناني عماد مغنية في دمشق. وكانت منظمة الأمم المتحدة، قد نبهت مراراً إلى الاضطرابات الكامنة في المجتمعات العربية. وذكر تقرير للأمم المتحدة عن التطور البشري في العالم العربي **(٢٠٠٩)**، أن هناك مستويات مختلفة من التهديدات التي تواجه مستقبل المنطقة: بيئة غير آمنة **(**حرب، احتلال، تهجير**)**، فقر، نقص في التعليم، معدلات بطالة عالية وخاصة بين الشباب، مجاعات، سوء تغذية وانعدام الأمن الغذائي، تحديات في القطاع الصحي وصراعات عسكرية مستمرة.

في سنة ٢٠١٠ كان واضحاً للنخب العربية أن الوضع الاجتماعي في دولهم لا يسير بخطا متوازية مع الازدهار الاقتصادي. وكانت تتخذ مراراً وتكراراً في المنتديات الاقتصادية العربية قرارات بخصوص وضع برامج للمعونة المالية. إلا أن الأمر كان يحتاج إلى مزيد من الجهد الجاد وإلى إصلاحات سياسية، وتعليم واسع، وخلق مزيد من فرص العمل.

وكانت الشراكة الاقتصادية الجديدة بين سورية وتركيا، قد دفعت عشرات الآلاف من المشاغل والشركات الصغيرة السورية إلى الإفلاس؛ لأنها لم تستطع منافسة المنتجات التركية المدعومة من الدولة. وحتى البلدان الغنية كدول الخليج، واجهت السؤال عما يجب عليها تقديمه لمستقبل شبابها، ولا سيما شباب المدن الحاصلين على تعليم جيد لم يجدوا في أوطانهم آفاق مستقبلية. حسب منظمة الأغذية الدولية (فاو)، كانت أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت جداً بصورة لم يسبق لها مثيل منذ ٣٠ %. في كانون الأول ٢٠١٠ كانت أسعار اللحم ومشتقات الحليب قد زادت بنسبة ٢٥ % قياساً إلى سنة ٢٠٠٩. وأسعار القمح والذرة والرز قد ارتفعت بنسبة ٣٩%. أكثر من مليار إنسان في العالم عانوا الجوع. وفي مصر كان آنذاك ربع السكان، البالغ عددهم ٨٤ مليون إنسان، يصنفون بأنهم فقراء، و٥ % كانوا يعيشون تحت خط الفقر المقدّر بـ ١,٢٥ دولار كل يوم. أما سورية وليبيا فقد كانتا تشكلان استثناء بهذا الخصوص. في ليبيا كانت عائدات النفط والغاز تنفق في صيغة دفعات شهرية سخية للسكان وفي توفير الرعاية الصحية المجانية. وفي سورية كانت الدولة تدعم المواد الغذائية الأساسية والكهرباء والبنزين والمازوت والغاز. ولكن بصورة عامة كانت الدلائل الاجتماعية في العالم العربي، تشير إلى قرب حدوث عاصفة، وهكذا يجب ألا يكون أحد قد فوجئ لما بدأت فعلاً في كانون الأول ٢٠١٠ الاضطرابات في تونس.

حزب الإخوان المسلمين وداعموه:

بناء على ما تقدّم كانت الصدمة التي شعرت بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلفاؤهما العرب غير مفهومة لما اضطر شريكاهما السياسيان منذ زمن طويل زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر إلى الاستقالة.

ولكن بعد مرحلة قلقة صُبَّ الزيت على النار. إن فرنسا وبريطانيا ضغطتا على حلف شمال الأطلسي، وعلى مجلس الأمن الدولي، من أجل شن هجوم على ليبيا، وإسقاط الرئيس القذافي، ذلك الهجوم الذي وصل إلى نهايته بعد نصف عام مع قتل القذافي علناً. وكان هناك دعم عسكري من قطر التي كانت في ذلك الوقت تتولّى رئاسة الجامعة العربية. والاحتجاجات التي حدثت في جنوب سورية دُعِمت على الفور إعلامياً وزُوِّدَ القائمون عليها بالسلاح.

ضغطت قطر على الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لكي تدعم حزب الإخوان المسلمين المحظور في غالبية الدول العربية، وتعتبره حليفاً جديداً. جاءت الموافقة الأولى من تركيا التي يحكمها حزب العدالة والتنمية، الحزب الشقيق لحزب الإخوان المسلمين العربي.

وكون تركيا أهم شريك لحلف شمال الأطلسي في المنطقة، كان لرأي تركيا وزن مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية توافق أيضاً. وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون، قد أعلنت في تموز ٢٠١١ أن إدارتها "منفتحة لإجراء حوار" مع حزب الإخوان المسلمين. وقالت كلينتون

حسب محطة "سي إن إن" (1 / 7 / 2011) "في ضوء التغيرات السياسية الجارية في مصر فإنّ من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم علاقات جيدة مع جميع الأحزاب التي تشارك بسلام وبدون عنف في الانتخابات البرلمانية وفي انتخابات رئاسة الجمهورية"، ورحبت كلينتون صراحةً "بالحوار مع أعضاء حزب الإخوان المسلمين الذين يريدون التحدّث معنا".

وأضافت كلينتون قائلةً: إلا أنّه عند إجراء مثل هذه الاتصالات سيتم التركيز على "أهمية المبادئ الديمقراطية ودعمها". وذكرت أيضاً صراحةً: "عدم استعمال العنف، واحترام الأقليات، والدمج الكامل للمرأة في الديمقراطية".

فضلاً عن ذلك يجب على كل حكومة جديدة في مصر أن تتقيد بالاتفاقيات التي عقدتها مصر مع "إسرائيل". وكانت تقصد بذلك بشكل خاص اتفاقية السلام في كامب ديفيد ١٩٧٩ التي تعد امتحاناً للأحزاب المعارضة في مصر. ومما كان مهماً أيضاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية - خدمة لمصالح شريكتها إسرائيل _ استمرار توريد الغاز من مصر إلى إسرائيل بالأسعار المنخفضة. كان رد فعل الإخوان المسلمين في مصر على عروض كلينتون متحفظاً بعض الشيء، لكنّهم أبدوا انفتاحاً على الحوار "إذا ما كانت جادة في كلامها وتتصرّف بشكل واضح". وأخيراً اتبع الاتحاد الأوروبي أيضاً خط الولايات المتحدة الأمريكية وقطر وتركيا وأعلن - لتونس أيضاً - راكات تحوّل لـ "بلدان الربيع العربي".

وأُسِّسَت "قوة مشتركة" (تاسك فورس Tasc Force) لكي تدير العمليات السياسية والاقتصادية، وتعيد إنعاش السياحة، وتطوّر "الحوار مع المجتمع المدني".

بكثير من المساندة والدعم المالي والإعلامي من راعيها الكبير قطر، دخلت أحزاب الإخوان المسلمين في تونس ومصر إلى البرلمان والقصر الرئاسي. وكان القدوة فيما يجري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي دفع أيضاً إلى سدة الرئاسة.

في صيف ٢٠١٢، أصبح محمد مرسي، الذي كان قد تخلّى شكلياً عن عضويته في حزب الإخوان المسلمين لكنّه خاض الانتخابات بصورة واضحة كمرشّح للحزب، رئيساً للجمهورية في مصر. وفي أواخر سنة ٢٠١٢ دخل أمير قطر مع قافلة كبيرة من المساعدات إلى قطاع غزة لكي يظهر لإسرائيل وللعالم بأسره دعمه لحماس، وهي أيضاً من أحزاب الإخوان المسلمين، ويحتج على الحصار "الإسرائيلي" المفروض على قطاع غزة.

وفي الأردن أيضاً رأت جبهة العمل الإسلامية للإخوان المسلمين الرياح المواتية، فقاطعت الانتخابات البرلمانية، ونظّمت احتجاجات. ولكن في ليبيا وسورية أُوقِفت زحفهم بسرعة على يد الإسلامويين والسلفيين وجيوش المرتزقة الذين دخلوا إلى الحرب لصالح كثير من الجهات التي تموّلهم وتستخدمهم. بعضهم انضم إلى شبكة "القاعدة"، وبعضهم الآخر إلى "الجهاديين" الذين كانوا يريدون طرد "الكفار" من جميع الاتجاهات الدينية من منطقة شرق البحر المتوسط.

ومما كان يذكر أن أكبر ممولي هذه الجماعات، كانوا "رجال أعمال من الخليج". من قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي كان رئيس مخابراتها ذو الخبرة الطويلة بندر بن سلطان، قد نظم مع المخابرات المركزية الأمريكية سي آي إي المقاومة ضد الجيش الأحمر "السوفييتي" في أفغانستان. إلا أنّ المملكة العربية السعودية تبيّن لها بصورة متزايدة أن صعود الإخوان المسلمين، يهدد مكانتها في العالم العربي الإسلامي كـ "حام للحرمين الشريفين مكة والمدينة".

أدّى تحوّل الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انتخاب السياسي الإصلاحي حسن روحاني رئيساً للجمهورية، إلى التواصل دبلوماسياً مع إيران، ليس فقط لإغضاب "إسرائيل" وإنما أيضاً المملكة العربية السعودية. إذ كان نفوذ الإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما على منطقة الهلال قد تراجع. وكان موقف "إسرائيل" المتعنت يلقى الدعم من الجمهوريين الذين كانوا يفعلون كل شيء لكي يحاصروا أوباما وممن لعبوا دوراً بارزاً في ذلك السناتور الأمريكي جون ماكين الذي كان يساند علناً تزويد الفصائل المسلحة في سورية بالسلاح انطلاقاً من ليبيا عبر تركيا، وكان الاتحاد الأوربي يغض النظر عما يجري. كلما طال النزاع في سورية كان يتزايد ظهور الاختلافات بين الدول العربية.

كانت المملكة العربية السعودية غاضبة جداً من تعاون الغرب مع الإخوان المسلمين الذين كانت تعدُّهم "منظمة إرهابية"، لقد دعمت الجيش المصري الذي أسقط في صيف ٢٠١٣ الرئيس المنتخب محمد مرسي واعتقله. وبعد وقت قصير أعلن أمير قطر استقالته وسلم الحكم لابنه. مع

ذلك ازداد الدعم المالي والعسكري للفصائل المسلحة في سورية. والخلاف الإقليمي بين قطر والسعودية نفذته في سورية بالنيابة الفصائل المسلحة على حساب السكان. سياسياً انتصرت المملكة العربية السعودية على قطر، وكنوع من علامة الخضوع ذهب أمير قطر الجديد بعد توليه منصبه بفترة قصيرة لزيارة الملك السعودي في الرياض. ولكن في ساحات المعارك بين الفصائل المسلحة، انتصرت في نهاية المطاف "جبهة النصرة" و"الدولة الإسلامية". وفي جنوبيّ سورية سيطرت، بدعم من الأردن ومن "أصدقاء سورية"، "الجبهة الجنوبية"، وهي تشكيل محلي مؤلف من قبائل ومجموعات مقاتلة مختلفة قيادته موجودة في الأردن.

وبينما كان للدوحة اتصالات جيدة مع جبهة النصرة تَمكنَّ الوسطاء القطريون من تحرير رهائن كانت جبهة النصرة في سورية قد أسرتهم وتعتمد "الدولة الإسلامية" على داعمين مختلفين جداً. تعد تركيا على رأس داعمي "الدولة الإسلامية" التي تتلقى الإمدادات عبر الأراضي التركية، وتبيع هناك أيضاً البضائع التي تنهبها. كما أن "الدولة الإسلامية" تتلقى أيضاً الدعم من بعض أجزاء المعارضة العراقية، من ضمنهم عسكريون سابقون وأعضاء في حزب البعث كما أنّ القبائل العراقية الغربية تساعد مقاتلي "الدولة الإسلامية" وعلى الأخص بواسطة علاقاتها الجيدة مع الأردن والمملكة العربية السعودية.

وكمسلمين تشارك القبائل السّنّيّة أيضاً، جزئياً، في التعبئة الدينية ضد المسلمين الشيعة الذين يعتبرونهم عملاء لإيران، وبعض أجزاء المعارضة

السورية ذات الصبغة الدينية، بمن فيهم الائتلاف الوطني المقيم في تركيا، يتحدثون _ مثل وزير الخارجية السعودي _ عن "احتلال إيراني" لسورية. وهذا الرأي نابع عن فكر ديني سلطوي نجده بصورة خاصة في أوساط الوهابيين والسلفيين السنيين.

إيران:

إيران التي لا تنتمي إلى العالم العربي ولكن إلى العالم الإسلامي، اعرفتْ سنة ٢٠١٥ بالمفاوضات الناجحة حول برنامجها النووي، من الولاياتُ المتحدةُ أيضاً ومن أوروبا كقوة إقليمية عظمى. في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٦، رفعت رسمياً العقوبات ضد إيران والتي كانت قد فُرضت عليها سنة ٢٠١١. وبناء على ذلك حُرِّرَ أكثر من مئة مليار دولار كانت مجمدة في المصارف الغربية. وبذلك صار من الممكن تجديد البنية التحتية في قطاع النفط والغاز، وفي غيره من القطاعات التي كانت لم تجدد منذ عشرات السنين. وكانت شركات غربية كثيرة _ من بينها كثير من الشركات الألمانية _ قد زارت إيران خلال سنة ٢٠١٥ لكي تعقد صفقات مغرية.

كان الاتفاق مع إيران يتطابق مع الإِستراتيجية المحدّثة للولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة في تأكيد زعامتها كقوة عالمية تجاه روسيا والصين. وينتمي إلى هذا - كما في حال دول الخليج والاتحاد الأوروبي - إلزام الحلفاء عسكرياً. والخصوم السياسيون، مثل إيران، يجب أن يدخلوا حلبة الصراع على الشرقين الأوسط والأدنى. وهكذا كان رفع العقوبات وتوقيع اتفاقية البرنامج النووي الإيراني اتفاقاً بين "رابح ورابح"

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، من جهة، وإلى إيران، من جهة أخرى.

وكان للدور الجديد لإيران أهمية أيضاً بالنسبة إلى المعالجة الدولية لـ "قضية سورية".

إذ استُبدل "أصدقاء سورية" السابقون بـ "المجموعة الدولية لدعم سورية "المقترحة من الأمم المتحدة والتي اجتمعت نهاية تشرين الأول، ومنتصف تشرين الثاني سنة ٢٠١٥ في فينيا. في هذه المرة كانت إيران أيضاً تجلس مع الحاضرين على الطاولة. في البداية كانت طهران تتابع بقلق التطور الجاري في سورية منذ سنة ٢٠١١. ولما تعرّض حليفها الإِستراتيجي في دمشق للضيق الخطير أرسلت، في بادئ الأمر، مستشارين عسكريين وتقنية استطلاع.

بالإضافة إلى ذلك كانت تدعم حزب الله اللبناني الذي كان يقاتل إلى جانب سورية. كانت إيران ترسل النفط والغاز، وتساعد في إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة. ومنذ بداية ٢٠١٥ أرسلت _ بصورة غير رسمية _ مجموعات مقاتلة مختلفة، من إيران والعراق إلى سورية لكي تدعم الجيش السوري. ومع العراق وسورية أقامت إيران في بغداد مركزاً للتنسيق العسكري كانت روسيا أيضاً في النهاية تتعاون معه.

في العراق كانت قوات من الحرس الثوري الإيرانية، وميلشيات إيرانية تقاتل منذ سنة ٢٠١٤ إلى جانب الجيش العراقي ضد "الدولة الإسلامية". وهناك تقارير غير مؤكدة تفيد بأن الطائرات الحربية الإيرانية، قد شنت غارات على مواقع "الدولة الإسلامية".

وأعطيت تعليمات للقوات الإيرانية بأن تنسق مع الولايات المتحدة الأمريكية عند القيام بعمليات ضد "الدولة الإسلامية"، لكن واشنطن نفت هذا الخبر. على الرغم من ذلك كان هناك، على الأرجح، تنسيق في بغداد حيث كلتا الدولتين ممثلة بسفارة.

في شمالي العراق كان هناك، وعلى الأخص في المجال الاقتصادي، تعاون وثيق مع الجانب الكردي. ولما دخلت "الدولة الإسلامية" في العاشر من حزيران ٢٠١٤ إلى الموصل، حمّل رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري المالكي المملكة العربية السعودية وقطر المسؤولية عن الوجود المتزايد لـ "الدولة الإسلامية" في العراق، وهناك معارضون اتهموا المالكي بأنّه بسياسة العزل التي اتبعها تجاه القبائل العراقية الغربية، التي تصفها وسائل الإعلام الغربية بأنها سنّية، قد دفع هؤلاء إلى أحضان " الدولة الإسلامية ".

حاولت إيران مراراً، في محادثات مباشرة مع تركيا والمملكة العربية السعودية، إيقاف العنف في سورية، رفض السعوديون المحاولة، ولكن مع تركيا كان من الممكن إبقاء خيط المحادثات قائماً. ولما نظّمت مصر في خريف ٢٠١٢ في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية " مجموعة اتصال " إقليمية مع تركيا والمملكة العربية السعودية وإيران، اعتذر الممثل السعودي في اللقاء الثاني عن الحضور " بسبب المرض ". وكانت إيران قد دعيت من قبل وسيط الأمم المتحدة في سورية آنذاك الأخضر الإبراهيمي إلى مؤتمر

جنيف سنة ٢٠١٤، ولكن لما هددت المملكة العربية السعودية بمقاطعة المؤتمر سحبت الدعوة قبل انعقاده بزمن قصير. واعتبر المراقبون هذا يومها هزيمة للأمم المتحدة في الصراع على سورية.

بالنسبة إلى إيران، التي تعتمد الإسلام الشيعي ديناً للدولة، تعدّ محاربة " الدولة الإسلامية " مسألة وجودية. وكان الرئيس حسن روحاني قد حذر في صيف ٢٠١٤، بعد وقت قصير من احتلال " الدولة الإسلامية " مدينة الموصل العراقية، من استعمال الإسلام أداة لتحريض المسلمين بعضهم على بعضٍ إذ قال روحاني في رسالة بمناسبة حلول شهر رمضان ٢٠١٤: "إن نيران العنف والتطرف تشتعل في كل مكان في العالم الإسلامي. فالجهل والتطرف مهدا الطريق لتنفيذ خطة أعدها منذ زمن طويل أعداء الإسلام ترمي إلى زرع النزاعات وتحريض المذاهب والقبائل بعضها ضد بعضٍ". ودعا روحاني قادة جميع الدول الإسلامية إلى العمل معاً كي يصبح العالم الإسلامي مرة أخرى "رسول السلام في العالم". لكن النداء لم يلقَ أي صدى. أدى الدخول الاستفزازي لـ "جيش الفتح" في ربيع ٢٠١٥ إلى شمال سورية، وخاصة إلى إدلب، إلى قرع نواقيس الخطر في إيران؛ لأن هذا الجيش كان ممولاً ومدعوماً لوجستياً من المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا (انظر صحيفة "فرانكفورتر روندشاو"،2015/10/5، www. independent. co.uk, 12.5.0015)، مما جعل إيران _ كما في وقت لاحق، في أيلول ٢٠١٥، روسيا أيضاً _ تضطر إلى التصرف عسكرياً في سورية. كما سبق أن ذكرنا أرسلت طهران مجموعات للقتال في سورية، لكنها لم تؤكد ذلك رسمياً.

مواجهة جديدة في "الهلال الخصيب":

إن القوى الإقليمية: تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية ومصر ستكون قادرة على حل النزاعات في سورية والعراق وليبيا و اليمن أيضاً لو كانت مستعدة للتفاوض والبحث عن حلول وسط، وللتصرف معاً على قلب واحد. لكن هذا غير وارد إطلاقاً في الوقت الحاضر.

تركيا والمملكة العربية السعودية لا يفعلان شيئاً، أو لا يفعلان سوى القليل، لكي تقطعا الإمدادات ومصادر التمويل عن الجماعات المقاتلة. فضلاً عن ذلك فقد صبّت المملكة العربية السعودية _ مدعومة من تحالف عسكري ومساعدة لوجستية من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا _ مزيداً من الزيت على نار الحرب في اليمن التي بدأت في آذار ٢٠١٥. أما مصر _ منذ عزل محمد مرسي _ وإيران، فقد شاركتا في عدد من المبادرات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. دعت كلتا الدولتين مجموعات معارضة من سورية، دعمت كلاهما المحادثات بين المعارضة والحكومة السورية، والتي بدأت أول مرة في آخر كانون الثاني ٢٠١٥ في موسكو ومن المقرر مواصلتها.

يختلف المعسكران في موقفهما من الرئيس السوري بشار الأسد؛ لأن القيادتين في تركيا والمملكة العربية السعودية لا تتحملان أن الأسد لا يخضع لهما، تطالبان بعزله فوراً كشرط للبحث عن حلول توفيقية في سورية. في بداية العامة ٢٠١٥ لوحظ تغير طفيف في الموقف السعودي، تمثّل في تصرف المملكة العربية السعودية تجاه الحكومة المصرية؛ فالسعوديون يقفون خلف

القيادة المصرية برئاسة السيسي ويتركون لأنفسهم، عبر الجهود التي يبذلها للتوسط في القضية السورية، باباً خلفياً مفتوحاً. إلا أنّ السعوديين مازالوا يطالبون باستقالة الرئيس الأسد، بينما تراهن القاهرة _ مثل إيران وروسيا أيضاً _ على تغيّر سياسي متدرج مع الرئيس الأسد في سورية. وكل من مصر وإيران يريان في الإرهاب وازدياد قوة الجهاديين خطراً يجب إعطاء محاربته أولوية على الخلافات السياسية.

إنّ الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية منذ آب ٢٠١٤ في العراق ومنذ أيلول ٢٠١٤ في سورية مع "تحالف لمحاربة الإرهاب" ضد "الدولة الإسلامية"، تجبر الدول العربية على المشاركة في الهجمات. فالمغرب والأردن يشاركان في الحرب في العراق وسورية. والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تشارك في سورية.

وترتبط هذه الحرب بمزيد من التسلح في المنطقة. إنّ الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية احتلتا خلال الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٩ إلى سنة ٢٠١٣ (بعد الهند والصين وباكستان) المكانيين الرابع والخامس في قائمة الدول التي استوردت أكبر كمية من السلاح. وتفيد "الشبكة الأوروبية لمحاربة تجارة السلاح" (إينا) أن البلدان الأوروبية صدرت إلى بلدان الشرق الأوسط سنة ٢٠١٢ أسلحة بزيادة ٢٢% على السنة التي سبقتها. كانت المملكة العربية السعودية بمشترياتها البالغة ٣,٥ مليار يورو أكبر زبائن مصانع السلاح الأوروبي. وارتفعت الصادرات إلى مصر بنسبة لتصل إلى ٣٦٣ مليون يورو، لا بل إنّ صادرات السلاح إلى إسرائيل من أوروبا (سنة ٢٠١٢) ازدادت بنسبة ٢٩٠%، وبلغت ٦٣٠

مليون يورو. تحدثت "الشبكة الأوروبية لمحاربة تجارة السلاح" (إينا) عن "سنة قياسية" ٢٠١٢ بالنسبة إلى تصدير الأسلحة الخفيفة والذخيرة إلى الشرقين الأوسط والأدنى. وكان ٨٠ % من هذه الصفقات من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا. في سنة ٢٠١٤ احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة السادسة بين مستوردي السلاح من ألمانيا (مبلغ ٢٠٩ مليون يورو)، وهذا المبلغ ازداد سنة ٢٠١٥ بنسبة ٢٨% ليصل إلى ٢٦٨ مليون يورو (صحيفة "بركينر مورغن بوست" لـ 2016/1/15).

بينما كانت مصالح دول الخليج وتركيا مختلفة جداً في سورية سنة ٢٠١٠، فقد بدت متحدة في الهدف الرامي إلى كسر العلاقات الجيوغرافية الاستراتيجية بين دمشق وحزب الله اللبناني، من جهة، والعراق وإيران، من جهة أخرى؛ فالقوس الشيعي المزعوم (حزب الله / لبنان، دمشق، بغداد، طهران) يجب أن يدمر بقوس سني معاكس (الرياض، الدوحة، أنقرة).

وهذه المهمة تولتها، في نهاية المطاف، "الدولة الإسلامية" و"جبهة النصرة" والفصائل المقاتلة الأخرى التي كانت تتحرك على الصعيدين الإقليمي والدولي تحت راية الإسلام. وكان كسر "التحالف الشيعي" المزعوم يصب في مصلحة "إسرائيل" وشركائها الغربيين في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. وبالفعل فإن ما يسمى "الحلف الشيعي" هو تحالف يقوم على الدفاع عن مصالح إقليمية ضد التدخل الموالي للغرب وضد الهيمنة في المنطقة.

بالنسبة إلى القوى الإقليمية، المملكة العربية السعودية، ودول الخليج، وتركيا، فإنّ "الدولة الإسلامية"، أي "داعش" تحارب بالنيابة جاراً مهماً من

المنظور الإستراتيجي، وتضعف، في الوقت نفسه، قوة إقليمية أخرى هي إيران. وهذا يتفق مع مصالح التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. إذ إن "الدولة الإسلامية" يجب إبعادها عن العراق، ولا سيّما عن حقول النفط في كركوك؛ إلا أنّ التصرف الإجرامي لهذا التجمع المموّل تمويلاً جيداً وكون الآلاف من مقاتليه قد جاؤوا من دول أوروبية، وبينهم جنود سابقون، بدا للبعض من مموليهم أنه قد زاد عن الحد. ولذلك يجب استبدال مقاتلين معتدلين بتنظيم "الدولة الإسلامية" وبهذا المعنى تسلح جهات تنوب عن هؤلاء المعتدين مثل البيشمركة الكردية في شماليّ العراق. وكان مقرراً أن يتم تدريب جيش مؤلف من ١٥ ألف رجل ممن يسمون بـ "المقاتلين المعتدلين" من المعارضة السورية" في تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر والأردن، على أن يبدأ التدريب في بداية العام ٢٠١٥، وتتولى الولايات المتحدة الأمريكية مهمة القيام به. إلا أن دخول "جيش الفتح" المدعوم من هذه الدول (باستثناء الأردن) إلى شماليّ سورية في ربيع ٢٠١٥، أدى إلى إلغاء المشروع. لقد تغير الوضع العسكري في سورية مع التدخل الحازم لروسيا (أيلول ٢٠١٥) لغير صالح الفاعلين الإقليميين، بينما استقر وضع الجيش السوري. كثير من المجموعات المسلحة استسلمت أو غادرت مواقعهم بصورة غير منظمة، أو بموجب اتفاقات تُوُصِّل إليها عن طريق المفاوضات.

منذ كانون الثاني ٢٠١٦ دخلت المواجهة بين إيران والمملكة العربية السعودية مرحلة جديدة من التصعيد؛ فبعد إعدام رجل دين شيعي وجيه في المملكة العربية السعودية، اقتُحمت السفارة السعودية في طهران،

وإشعلت النار فيها. على أثر ذلك قطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران.

التطورات الاقتصادية الإيجابية المتوقعة لسنة ٢٠١٠ في الدول العربية ساءت جداً. فنتيجة هبوط أسعار النفط، انخفضت العائدات المالية للدول المصدرة للنفط، مما أدى إلى إيقاف المشاريع التنموية، وإلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وإلى زيادة القمع والعنف. إذ إنّ الجيوش العربية الإقليمية زادت من تسليحها ومن عملياتها، بالمقابل ازدادت التفجيرات التي تتبنى الجماعات الإسلامية المسؤولية عنها؛ كل يوم تقريباً كان يموت في بغداد عشرات المدنيين بسبب التفجيرات، وفي تركيا يتأجج الحريق تحت الرماد، وفي لبنان يحارب الجيش ضد تسلل الإسلاميين من جبهة النصرة و"الدول الإسلامية". وفي المنطقة العازلة المنزوعة السلاح في الجولان تنشط جبهة النصرة بموافقة إسرائيل. وطردت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الجولان من المنطقة. والمنظمات المتفرعة عن "الدولة الإسلامية" أو الصديقة لها ترفع رأسها في دول إفريقية وفي شبه جزيرة سيناء المصرية. وفي أوروبا أيضاً، حدثت تفجيرات وعمليات قتل تنسب إلى هذه المنظمات. وفي تركيا قتل في ثلاثة تفجيرات كبيرة (موروك، أنقرة، وإسطنبول) نحو ٢٠٠ شخص. في بداية العام ٢٠١٥ (2015/1/15) قال مبعوث الأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا، المكلف التوسط لتسوية النزاع في سورية في جنيف: لا أحد سيبقى سالماً مما يجري في سورية وأضاف: ١٣ مليون إنسان في سورية يعتمدون في معيشتهم على المعونة، و ٦,٧ مليون إنسان مهجرون من ديارهم، و١,٤ مليون لاجئ مسجلون لدى الوكالة الدولية لغوث اللاجئين (UNHCR)، وهناك ٢٥٠٠٠٠ قتيل ونحو مليون جريح سوري، و٤٠٠٠ مدرسة غير صالحة

للاستعمال، وثلاثة ملايين تلميذ لا يذهبون إلى المدرسة، وهناك ٢٩٠ موقعاً حضارياً تاريخياً مدمّراً كلياً أو جزئياً. لقد أعيدت سورية أربعين عاماً إلى الوراء مما كانت عليه في السابق. وكانت هناك توقعات لسنة ٢٠١٥ أن الاقتصاد السوري سيكون بين أغنى خمسة اقتصادات في العالم العربي، أما اليوم فهو في المرتبة قبل الأخيرة، قبل الصومال.

فما كان سنة ٢٠١١ نزاعاً داخلياً محلياً في سورية، أصبح نتيجة التدخلات الخارجية العدوانية الإقليمية والدولية حريقاً شاملاً.

٢- صعود وسقوط "أصدقاء سورية":

في بداية شباط سنة ٢٠١١ نقلت وكالة الأنباء "رويترز" أن الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولاس ساركوزي ينوي تشكيل "مجموعة اتصال لسورية"؛ وكان يجب أن يقتدي في ذلك بـ "مجموعة الاتصال ليبيا" التي كانت فرنسا وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية، قد أسستها قبل ذلك بأقل من سنة (آذار ٢٠١١). وكانت مجموعة الاتصال تدعم مجلساً وطنياً انتقالياً يتعين عليه إسقاط الرئيس الليبي معمّر القذافي. تبع ذلك فرض عقوبات على ليبيا، ثمّ في وقت لاحق الغارات الجوية لحلف شمال الأطلسي المرخّصة من مجلس الأمن الدولي. وفي أيلول ٢٠١١ حُوِّلَت مجموعة الاتصال إلى مجموعة "أصدقاء ليبيا".

كان الطريق محدداً مسبقاً، وكانت فرنسا قد تشاورت مع دول عربية وأوروبية حول هذا الموضوع، حسب ساركوزي. كان تشكيل مجموعة الاتصال - سورية يرمي إلى "فك" الحصار في مجلس الأمن الدولي الذي كان

الغرب يحمّل القوتين المتمتعتين بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي المسؤولية عنه. كانت الدولتان قد استعملتا حق النقض في مجلس الأمن ضد القرار الذي قدمته فرنسا وبريطانيا. كان هذا القرار يرمي إلى دعم خطة للجامعة العربية في سورية، تطالب بدورها باستقالة الرئيس السوري بشار الأسد. اعتبرت روسيا والصين القرار منحازاً، ويمثل حكماً مسبقاً. على أثر ذلك اتهمت فرنسا روسيا والصينَ بأنهما "تشجعان النظام السوري" على متابعة سياسته الغاشمة إلى ما لا نهاية".

كان من المفروض أن تتلقى خطة الجامعة العربية الدعم والمساندة من "مجموعة أصدقاء الشعب السوري"؛ لأن الفيتو المزدوج "يشل الأسرة الدولية"، حسب قول وزير الخارجية الفرنسي آنذاك آلان جوبيه. وفي الوقت نفسه أعلنت فرنسا أنها تسعى في الاتحاد الأوروبي إلى تشديد العقوبات ضد دمشق. وكانت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا قد أغلقت في بداية شباط في العام ٢٠١٢ سفارتها في سورية. بعد أيام قليلة تبعتها كندا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

وهكذا كان التوجه السياسي الجديد للدول الغربية تجاه سورية قد تحدد بإنشاء هيئة صنعتها هذه الدول بنفسها وتجاوز مجلس الأمن الدولي. إذ إنّ بنية المجلس وقواعده كانت ستجبر دول الفيتو الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا) على البحث عن حلول توفيقية مع الدولتين الأخريين المتمتعتين بحق النقض، روسيا والصين. ولم تكن روسيا والصين بأي حال منعزلتين في موقفهما، بل كانتا تمثلان أيضاً

دول "البريكس" الأخرى، الهند وجنوب إفريقيا والبرازيل. كما أن إيران أيضاً لم تكن تريد - في ذلك الوقت - مثل غالبية الدول العربية مواجهة عسكرية حول سورية، وإنما كانت تريد حلاً سياسياً.

وما كان آنذاك لم يكن معروفاً للرأي العام نشر سنة ٢٠١٤ في كتاب "شوارع دمشق" (Les Chemins de Damas) المذكور سابقاً.

في هذا الكتاب يصف الصحفيان الفرنسيان جورج مالبرونو (من صحيفة "لو فيغارو") وكريستيان شيسنو (من "راديو فرنس إنترناسيونال") كم كانت العلاقات الفرنسية السورية تطغى عليها لعبة "شيزوفرينية" (انفصام الشخصية) مزدوجة للفرنسيين مع الرسميين السوريين. بحث المؤلفان في كتابهما الأربعين سنة الأخيرة في تاريخ الدولتين، وتمكنا خلال ذلك من الوصول إلى وثائق كانت حينئذٍ لم تزل سرية، من الاستماع إلى أقوال سياسيين شاركوا مباشرةً في الأحداث.

في فصل "خلاف في كي دورسي" (اسم وزارة الخارجية الفرنسية) يصف الصحفيان الضغط الذي مارسه القصر الرئاسي الفرنسي على الدبلوماسيين الفرنسيين لكي يوافقوا _ خلافاً لقناعاتهم ولما لديهم من معلومات _ على هدف إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد. حدث هذا اللقاء، حسب ما جاء في الكتاب، في ربيع ٢٠١١. كان المدعوون إلى الاجتماع مدير الإدارة في وزارة الخارجية (هرفي لادسو)، والسفير في سورية (إيريك شفالييه)، ومستشارة الرئيس نيكولاس ساركوزي لشؤون الشرقين

الأوسط والأدنى (نيكولاس غاليه). إلى جانب هؤلاء شارك أيضاً في الاجتماع موظفون ودبلوماسيون كبار لهم علاقة بسورية. أوضح السفير في دمشق كيف أنه كان قد أبلغ الوزارة سابقاً أنّ "نظام الأسد"، حسب ما لديه من معلومات من سورية، "لن يسقط وأن الرئيس قوي"، وأضاف السفير قائلاً إنّه حسب كل "ما رآه وسمعه في سورية" _ وهو قد "زار مناطق مختلفة من سورية" - لم يتولد لديه الانطباع "بأن النظام سيسقط". فقاطعه مستشار الرئيس فجأةً بـ "عدوانية" وقال له: "توقف عن الحديث عن مثل هذا الهراء؛ فنحن علينا ألا نستند إلى الوقائع بل يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من رؤوس أنوفنا". وقال مدير الإدارة في وزارة الخارجية للصحفيين فيما بعد إنّه قد "صدم" باللهجة، وأضاف أن مستشار الرئيس "لم يأتِ إلى الاجتماع لكي يشارك في جلسة تشاور، وإنما لكي ينفذ مهمة محددة ألا وهي: فرض الرأي بأن إسقاط الدولة لا مفرّ منه" وعلّق مدير الإدارة على ذلك بالقول: إنّ كل واحد من الحاضرين يجب أن يفهم أن الآراء المخالفة لهذا الرأي، لم تعد مقبولة في الدبلوماسية الفرنسية.

فضلاً عن ذلك كانت المخابرات الداخلية (الفرنسية) قد أكدت صعوداً سريعاً لنفوذ السلفيين والجهاديين في سورية، أما جهاز المخابرات الخارجية فكان يرسل تقارير "تُشَيْطِن" الحكومة السورية حول الرئيس الأسد. في الفصل نفسه يتابع الكاتبان وصف تبادل فظ للكلمات بين السفير في سورية ومستشار الرئيس؛ إذ أوضح السفير أنّه قد التقى مراراً معارضين سوريين وتوصل إلى القناعة بأن "النظام لن يسقط، وأن لديه كثيراً من

الدعم الخارجي". فرد مستشار الرئيس على ذلك قائلاً: "معلوماتك لا تهمنا"، فقال السفير رداً على ذلك: "أنت تريد أن أكتب شيئاً آخر. لكن مهمتي كسفير أن أقول ما سبق أَنْ وكتبته، وما هو حادث فعلاً على أرض الواقع". فرد مستشار الرئيس على ذلك مكرراً القول إنّ القصر الرئاسي غير مهتم بمعلومات السفير: "بشار الأسد يجب أن يتنحى، وسيتنحى".

ولما جمع الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي في أول سنة ٢٠١٢ "أصدقاء سورية"، كان الموقف تجاه سورية قضية محسومة: حجب الشرعية، وعزل الحكومة السورية، وتوجيه اتهامات شديدة مختلفة إلى الرئيس الأسد كممثل للدولة، ورفض جميع الآراء الأخرى. ولهذا الغرض يجب الهيمنة على التقارير الإخبارية لضمان قيادة الرأي. وعلى الصعيد الاقتصادي أدى فرض عقوبات على البلد النامي سورية إلى انهيار الاقتصاد الوطني الذي كان في بداية الاضطرابات، في آذار ٢٠١١ - على الرغم من العديد من المشاكل _ يسير بشكل جيد جداً إلى درجة أنّ سورية كانت من أكثر الدول العربية جاذبية للمستثمرين.

أما ألمانيا فلم تتخذ في أول الأمر موقفاً واضحاً؛ كانت في انتظار جمع المعلومات وإجراء المشاورات، ولكن في نهاية الأمر سارت الحكومة الألمانية على الخط الذي حدده قصر الإليزيه (الرئاسة الفرنسية)، وحولت موقفها من التعاون الواسع مع سورية إلى المواجهة. أما وسائل الإعلام الألمانية القيادية فقط ساندت خط المواجهة الذي كانت قبل ذلك قد حرضت عليه. ولم توجه وسائل الإعلام تأنيباً للحكومة الألمانية كما كانت

الحال تجاه الموقف الألماني المتحفظ عند شن الحرب على ليبيا؛ ففي حالة سورية لم يكن هناك أي داعٍ لذلك.

كانت وسائل الإعلام تحمّل الذنب على التصعيد في سورية في أغلب الأحيان، وبصورة منحازة، للحكومة السورية، وكانت تُسيء إلى الرئيس السوري بشار الأسد حتى على أغلفة المجلات.

وهناك مقابلة مع الرئيس الأسد أجراها الكاتب يورغن تودنهوفر لصالح القناة التلفزيونية الألمانية الأولى (آ.ر.د)، تم بثها في 2012/7/8. وبعد بثها قيّمها مراسلان معروفان مقيمان في الشرق الأوسط (مراسل القناة التلفزيونية المذكورة ومراسل مجلة "شبيغل").

وقُلِّلَ من الأمم المتحدة وأهميته إعلامياً وسياسياً، بينما أصبحت رؤية "أصدقاء سورية" للأحداث، وطريقة تعاملهم معها مقياساً لنقل الأخبار وتحليلها. تحدثت معارضة سورية (للمؤلفة في دمشق) عن لقاء في بروكسل في آخر سنة ٢٠١٣ مع موظف كبير في الاتحاد الأوربي. رداً على السؤال، لماذا يتجاهل الاتحاد الأوروبي المعارضة السورية الداخلية ومطالبها؟ _ على سبيل المثال انتقادها للعقوبات التي فرضها الاتحاد على سورية _ أجاب الموظف إن الاتحاد وقع بأخطاء كبيرة في التعامل مع سورية. وكان أكبر خطأ اتباع نصيحة الحكومة القطرية، وقطع جميع العلاقات مع سورية سنة ٢٠١١. كانت إمارة قطر، التي تستثمر المليارات في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، تتولى آنذاك رئاسة الجامعة العربية، ومن ثَمَّ كان لها دور مهم في العدوان على ليبيا وعلى سورية.

مجموعة "أصدقاء سورية" تأسيسها_ أوأعضاؤها":

حدث أول لقاء لـ "أصدقاء سورية" في شباط ٢٠١٢ في تونس. شارك في اللقاء مندوبون من ٦٠ دولة بالإضافة إلى كثير من المنظمات الدولية (الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، اتحاد المغرب العربي، منظمة التعاون الإسلامي، الأمم المتحدة). بالإضافة إلى ذلك شارك في الاجتماع المجلس الوطني السوري. تبع ذلك اللقاء لقاءات أخرى في إسطنبول (نيسان ٢٠١٢) وفي باريس (تموز ٢٠١٢)، وفي مراكش (كانون الأول ٢٠١٢)، وفي عمان (أيار ٢٠١٣) وفي الدوحة (حزيران ٢٠١٣).

كانت لقاءات "أصدقاء سورية" منذ البداية مسرحاً للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة القائمة على المواجهة التي كانت تمثلها آنذاك هيلاري كلينتون. في تونس قالت كلينتون: "إذا ما رفض نظام الأسد السماح بمرور المعونة المنقذة لحياة المدنيين، فسيعلق المزيد من الدماء على أياديه". وأضافت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك قائلة: وينطبق الشيء نفسه "على الدول التي تحمي النظام وتسلحه" قاصدة روسيا والصين. كان هدف اللقاءات زيادة الضغط على سورية وعلى حلفائها - وعلى الأمم المتحدة أيضاً. إنّ "نظام الأسد تجاهل كل تحذير، وأضاع كل إمكانية للتسوية وخرق كل اتفاق"، حسب كلينتون. وسمّى وزير الخارجية البريطاني النظام السوري "نظاماً إجرامياً". وفي الختام صاغ خلاصة اللقاء وزير الخارجية القطري جاسم ابن جابر آل ثاني بالمعنى الذي كان الرئيس

الفرنسي قد قرره قبل عام، ألا وهو: "على الأسد أن يتنحى". طالبت قطر وتركيا بإقامة "ممرات إنسانية"، وبالاعتراف دبلوماسياً بالمجلس الوطني السوري "ممثلاً شرعياً" للشعب السوري. ولما توصل مبعوث الأمم المتحدة آنذاك للتوسط في الأزمة السورية كوفي عنان، إلى الاتفاق في جنيف بين الدول المتمتعة بحق النقض في مجلس الأمن الدولي في حزيران ٢٠١٢، وقعت وزيرة الخارجية الأمريكية "اتفاقية جنيف"، لكنها أوضحت بعد ذلك مباشرةً أمام الصحافة كيف ستفسر الاتفاقية؛ إذ قالت إن الاتفاقية لا يمكن تطبيقها إلا بدون الرئيس السوري: "لا مستقبل للرئيس الأسد وجماعته في سورية".

إلا أن الاتفاقية لم يرد فيها أي ذكر لدور الرئيس السوري أو لشخص بشار الأسد.

سنة ٢٠١٢ تزايد عدد المشاركين في لقاءات "أصدقاء سورية"، ولكن ابتداءً من سنة ٢٠١٣ تراجع العدد بسرعة. فلما تقرر في الدوحة في حزيران ٢٠١٣ تسليح "الجيش السوري الحر" لم يكن مشاركاً في اللقاء _ مثلما كان الأمر في اللقاءين اللاحقين في لندن وباريس (سنة ٢٠١٤) _ إلا إحدى عشرة دولة. وهذه الدول الإحدى عشرة التي حضرت اجتماع لندن كانت تحدد كـ "مجموعة توجيه" أو كـ "مجموعة نواتية" سياسة "أصدقاء سورية" تجاه سورية، وهي: مصر، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإيطاليا، والأردن، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات العربية المتحدة.

كانت هذه المجموعة الأساسية تنظم الدعم السياسي والمالي والاقتصادي للمعارضة التي اعترفت بها هذه الدول "ممثلاً شرعياً للشعب السوري"، والتي كانت في هذه الأثناء قد سمّت نفسها "الائتلاف الوطني للقوى الثورية والمعارضة في سورية". وكان هذا "الائتلاف" يتخذ من إسطنبول مقرّاً له، وافتتحت ومُوِّلت ممثليات دبلوماسية لهذا الائتلاف، وما يسمى بمكاتب الاتصال، في برلين وغيرها. وكانت "حكومة المنفى" التي شكلها الائتلاف تتمتع أيضاً بدعم من تبقى من "أصدقاء سورية". فكانت هذه الحكومة تتخذ من غازي عنتاب (تركيا) مقرّاً لها، حيث كانت تنظم المعونات السياسية والإنسانية لـ "المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المعتدلة" في سورية. وأُسِّسَ صندوق لإعادة الإعمار تموّله وتشرف عليه الإمارات العربية المتحدة وألمانيا. وأموال هذا الصندوق موجودة في حساب لدى البنك الألماني للإقراض وإعادة الإعمار.

نزاعات بين الأصدقاء:

لم تكن فعالية "أصدقاء سورية" تعاني عملياتها المشكوك في شرعيتها حسب القانون الدولي أقل من معاناتها من اختلاف الأهداف بين أعضائها، وكانت غالبية المشاركين في اللقاءات الأولى قد أدركت هذا بسرعة وانسحبت. تولت قيادة الباقين (لندن ١١) الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها ضعفت بصورة متزايدة بسبب الخلافات السياسية الداخلية والخلافات مع الشركاء العرب. وكانت الدول الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا إيطاليا) لديها تصورات مختلفة عن تزويد المعارضة بالسلاح. أما الدول العربية مصر والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية

المتحدة فكانت مختلفة، في المقام الأول حول دور الإخوان المسلمين الذين كانت قطر تدعمهم. وأما تركيا فقد حاولت استثمار الحرب في سورية لإعادة أمجادها العثمانية وشجعت، قبل كل شيء، ازدياد قوة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" "داعش"، وذلك بأن تركت الحدود إلى سورية والعراق مفتوحة أمام الجهاديين؛ أضيف إلى ذلك خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج التي كانت تدعم بالمال والسلاح "جبهة النصرة" و"الدولة الإسلامية في العراق والشام" على حد سواء.

وكان هناك خلاف أيضاً حول الدعم بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا. ولقد عبر عن ذلك في خريف ٢٠١٤ بكل صراحة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن؛ إذ قال في كلمة ألقاها في جامعة هارفارد: "كانت مشكلتنا الكبرى هي حلفاؤنا؛ إذ كان الأتراك والسعوديون والإماراتيون والخ.. مصممين على إسقاط الأسد، وعلى خوض حرب طائفية بالنيابة ولقد دفعوا مئات الملايين من الدولارات، وقدموا آلاف الأطنان من الأسلحة لكل من يريد القتال ضد الأسد.

وكان الناس الذين يسلحونهم من جبهة النصرة ومن "القاعدة" ومن العناصر المتطرفة من الجهاديين الذين يأتون من جميع أرجاء العالم".

في صيف ٢٠١٤ أسست الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً جديداً ينشط خارج إطار مجلس الأمن الدولي. ضمّ "التحالف ضد الدولة الإسلامية" الجديد ٦٠ دولة تخوض حرباً في العراق وسورية لمكافحة "الدولة الإسلامية". وكان هذا التحالف يضم أيضاً غالبية "أصدقاء سورية" السابقين و"أصدقاء ليبيا" أيضاً. وشاركت الحكومة الألمانية في هذا التحالف بإرسال أسلحة ومدربين عسكريين إلى حكومة الحكم الذاتي

الكردية برئاسة مسعود برزاني في أربيل في شماليّ العراق، على أساس أن "البيشمركة" ستحارب بالنيابة "الدولة الإسلامية"؛ وفي الوقت نفسه تقرر أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية حتى سنة ٢٠١٧ بتدريب وتسليح ١٥٠٠٠ من "المقاتلين السوريين المعارضين المعتدلين" لكي يحاربوا أيضاً ضد "الدولة الإسلامية".

وهؤلاء المقاتلون الذين، حسب قولهم، يتلقون الأوامر من الائتلاف الوطني، يريدون في الوقت نفسه القتال ضد الجيش السوري أيضاً لإسقاط الرئيس الأسد. وكان نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن قد أكد مرة أن "المقاتلين المعتدلين"، لا وجود لهم في سورية، وأن المعتدلين الوحيدين الذين وجدتهم الولايات المتحدة الأمريكية في سورية هم "التجار".

٣- في العراق وبلاد الشام: "الدولة الإسلامية":

"الدولة الإسلامية في العراق والشام" تأتي إليكم من العدم". هذا ما كان مكتوباً في نهاية العام ٢٠١٤ على جدران بيوت المسيحيين في القريتين. تقع المدينة على بعد ١٥٠ كم تقريباً إلى الشرق من حمص على الطريق الصحراوي إلى تدمر. أكثر من ٣٠ بالمئة من السكان البالغ عددهم نحو ٢٠٠٠٠ نسمة، ينتمون إلى الكنيسة الكاثوليكية السورية، والكنيسة الأرثوذوكسية السورية، إحدى أقدم الكنائس المسيحية وسط سورية. وكانت الكتابات على الجدران قد كتبت في الليل، حسب قول الأب جاك مراد الذي يدير دير مار إليان القريب من مدينة القريتين: "لما جئت مؤخراً في الصباح الباكر إلى الكنيسة الموجودة في المدينة كانت الكتابة لم تزل طرية، فأخذت ماء وفرشاة ودعكت الحبر حتى صار غير مرئي".

لكن "داعش" ـ حسبما تسمى الجماعة باللغة العربية ـ التي تسمي نفسها "الدولة الإسلامية" لم تأت "من العدم"؛ داعمون إقليميون ودوليون كانوا يقفون خلف "داعش" التي كما يبدو لديها موارد مالية لا تنضب. هؤلاء الداعمون والممولون يستعملون المقاتلين لكي يدمروا الدول الوطنية التي تشكلت قبل نحو مئة عام في بلاد الشام ضد إرادة السكان آنذاك. كان الأمر آنذاك يتعلق بمصالح الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، واليوم يتعلق الأمر بتأمين المواد الأولية للعالم الغربي. وانعكس غضب دول الخليج من السياسة المستقلة التي تدافع عنها سورية، في تسليح وتدريب مجموعات مقاتلة غير نظامية ما لبثت أن سيطرت عليها "داعش"، والأرضية التي تتغذى عليها هي الفقر.

يقول الأب جاك: عند القريتين هناك تعايش بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة. وأحد "الجيوش الحرة" هو "داعش". وهناك هدنة محلية يحافظ عليها في المدينة، "ولكن خارج المدينة تسود حرب على الدوام". هناك عائلتان في المنطقة معروفتان بأنهما تدعمان "داعش". ويقول الأب إنه غير خائف على الرغم من أنه فهم الشعارات التي كتبت ليلاً على جدران بيوت المسيحيين بأنها تهديد. "يظنون أنهم يخيفوننا وأنهم يستطيعون تهجيرنا، لكن الناس الذين كتبوا تلك التهديدات أخطؤوا في ظنهم. فنحن لن نخاف وسنبقى في مدينتنا وفي بيوتنا ونتابع عملنا كالمعتاد". ونحن نتلقى الدعم من الغالبية العظمى لسكان القريتين. "ونحن على اتصال دائم مع المفتي ومع الجيش، وهم يدعموننا جميعاً".

ويتابع الأب جاك حديثه قائلاً: إن عمل المسيحيين في القريتين معروف؛ "فنحن نساعد الفقراء والمرضى والمسنين والأطفال؛ ولا سيما في المجال الطبي، نقدم المساعدة وهذا يقدره لنا السكان عالياً". كما هي الحال في كثير من المناطق الريفية في سورية لا يوجد في القريتين ولا في القرى المحيطة بها مستشفى، ولا طبيب مختص، وعدد لا يذكر من الأطباء غير المختصين. ومعظم الناس الفقراء من المسلمين السنة. وهو شخصياً لم يتعرض للتهديد، لكنه يعرف أن هناك أناساً يريدون إيقاف عمل الكنيسة. وبالنسبة إليه واضح تماماً ما الذي يجب فعله: "سأتابع عملي ولن أسأل أحداً عن إذن عندما يتعلق الأمر بمساعدة الناس".

وأكبر مشكلة في القريتين هي البطالة ومن ثَمَّ عدم وجود دخل كافٍ للعيش؛ "فالناس يجب أن يكون لديهم عمل لكي يكسبوا النقود وينظموا أمور حياتهم؛ إذ ليس جيداً العيش دوماً على التبرعات. قبل "الأزمة"، كما تسمى الأحداث في سورية، كان جميع الناس لديهم عمل يعيشون منه، لا بل يدخرون بعض المال. ولكن في الأعوام الأربعة الأخيرة فقد الرجال عملهم ونفدت المدخرات، وكل شيء أصبح غالياً، ولم يعد الناس يعرفون إلى أين". فالأزمة الاقتصادية هي بعد المسألة الأمنية أكبر مشكلة في سورية.

أدت الحرب إلى نشوء اقتصاد خاص بها يحول دون نهاية الحرب؛ فالرجال الذين كانوا في السابق يعملون في البناء أو سائقين أو في أي مهنة أخرى، صاروا الآن يكسبون المال إذا ما حملوا السلاح. وينطبق هذا بشكل خاص على البادية السورية، أي المناطق الصحراوية الشرقية التي تريد "داعش" إقامة دولة "الخلافة" فيها. إلى جانب بعض الطوائف المسيحية

القديمة جداً يعيش في هذه المناطق الصحراوية وعلى امتداد نهر الفرات، على هذا الجانب، وذاك الجانب إلى الحدود السورية العراقية، قبائل بدوية لا تعترف بمؤسسات الدولة. ليس جميع هذه القبائل وإنما كثير منها تتعاون مع "داعش" و "كعابرين للحدود" يتنقّلون منذ مئات السنين بين شمال العراق وشبه الجزيرة العربية جيئةً وذهاباً، وهم يخدمون أو يحاربون أسياداً كثيرين. والدروز في جنوب سورية والشركس في الجولان والفلاحون في وادي الأردن لهم تجارب سيئة مع هؤلاء البدو الرحل، الذين لا يعرفون ملكية الأرض ولا زراعتها واستثمارها. وخلال بحثهم عن مراعٍ لقطعانهم وعبورهم المناطق دون إعاقة تحدث غالباً نزاعات واصطدامات مسلحة. ومنذ الاستقلال **(١٩٤٦)** ولاحقاً في عهد الرئيس حافظ الأسد تحاول سورية توطين البدو في مكان ثابت. فبنت لهم مساكن ومدارس ومراكز صحية، ووفرت لهم فرص عمل، لكن هذه العروض لم تقبل إلا جزئياً بين الرقة ودير الزور، وبين أبو كمال والتنف والسويداء، وأن يكون ارتباط البدو بشكل خاص مع المملكة العربية السعودية أقوى من اعترافهم بالدولة السورية، فهذا ما اتضح جلياً خلال السنين الأربع الماضية. لقاء أموال ضخمة من دول الخليج - رسمياً من تجار ورجال أعمال، أي ليس من الدولة - قام البدو في المناطق الحدودية مع العراق والأردن بتهريب السلاح والمقاتلين. وهم يستخدمون جزئياً أيضاً لنقل الأخبار إلى الطرفين المتحاربين.

وعود مزيفة، أصدقاء مزيفون:

في الحرب العالمية الأولى استخدم البريطانيون البدو لكي يقاتلوا ضد العثمانيين المتحالفين مع الرايخ الألماني. لقاء طرد العثمانيين من بلاد الشام،

وعدهم البريطانيون ومعهم الحركة القومية العربية الناهضة بإعطائهم الاستقلال. وكُلِّفَ عالم الآثار والجاسوس البريطاني ت.إ لورنس (لورنس العرب) تنظيم وتسليح الجماعات المقاتلة من بدو الحجاز (المملكة العربية السعودية) الذين كانوا جزئياً على الأقل، منضمين إلى حركة القومية العربية الناشئة بقيادة الملك فيصل (ابن الشريف حسين، شريف مكة)، وانتصروا في حربهم ضد العثمانيين. إلا أن التاريخ ما لبث أن كشف بسرعة أن وعد البريطانيين الحركة القومية العربية بالاستقلال لم يكن جاداً ولا صادقاً؛ إذ طَرَدَ الملك فيصلً مِنْ سورية سلطةُ الانتداب الفرنسيةُ إلى العراق الذي كانت تسيطر عليه سلطة الانتداب البريطاني.

وفي وزارة الخارجية الألمانية في برلين كانت هناك، آنذاك، خطة لـ "الحرب البديلة". تنص على أن الحلفاء العثمانيين يعلنون "الجهاد" على نطاق عالمي، عندئذٍ يكون من الممكن تنظيم ثورة إسلامية مع البدو "في عمق" الأقاليم العربية للإمبراطورية العثمانية.

وهكذا سيُصنف الأعداء بريطانيا وفرنسا وروسيا. كان مؤلف هذه الورقة ماكس فون أوبنهايم الذي اكتشف سنة ١٨٩٩ بمساعدة بدو المنطقة موقع "تل حلف" الأثري، وهو لم يكن عالم آثار ولا خبيراً في هذا المجال. أدى اكتشاف تل حلف إلى كشف حضارة "حلف" التي قامت هناك قبل التاريخ، وإلى كشف بقايا مدينة آرامية - آشورية. كان أوبنهايم يعمل خلال الحرب العالمية الأولى رسمياً في "دائرة الأخبار الخاصة بالشرق" في برلين وفي السفارة الألمانية في إسطنبول. لكن الخطة لم تنفذ قطُّ، والعثمانيون والألمان خسروا

الحرب. لكن كثيراً مما يحدث اليوم في سورية والعراق يشير إلى أن أفكار ماكـس فون أوبنهايم لم يطوها النسيان.

داعش وجبهة النصرة _ بتكليف من سادتهم:

سلّح تحالف "أصدقاء سورية" منذ سنة ٢٠١١ متعاونين مع عملاء سريين، وأجهزة مخابرات خاصة واختصاصيين عسكريين، الجماعات والقبائل التي تقاتل ضد الحكومة السورية. وعلى أرجح الظن كانت الاستعدادات قد بدأت قبل ذلك.

في تشرين الأول ٢٠١٢ نشرت صفحة **(**الإنترنت**)** "شام بريس" القريبة من القيادة السورية خطة لرئيس المخابرات السعودية سابقاً بندر بن سلطان والسفير الأمريكي آنذاك في لبنان جيفري فيلتمان، لتدمير سورية. يشغل فيلتمان، كما سبق أَنْ ذكرنا منذ ٢٠١٢ منصب نائب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وبندر بن سلطان محال منذ أول ٢٠١٤ على التقاعد. ويذكر أن الخطة موضوعة سنة ٢٠٠٨ ومخصص مبلغ ٢ مليار دولار لتنفيذها. ترمي الخطة إلى استغلال عدم الرضا عن الوضع الاقتصادي، والرغبة في مزيد من الحرية السياسية والمشاركة الاقتصادية للتحريض على قيام ثورة في سورية وإسقاط القيادة السورية.

ترفض وسائل الإعلام الغربية هذا الكلام على أنه يندرج ضمن "نظرية المؤامرة"، لكن المؤسسة الأمريكية "ستراتفور" للأبحاث الفكرية تعدّ الخطة واقعية إلى حد بعيد. يجب أن تنشأ، حسب الخطة، في المدن والبلدات والقرى شبكات مدعومة مالياً، ويتم تحريض المتعلمين والشباب العاطلين عن العمل من جهة، والمجرمين الجناة، من غير السوريين أيضاً،

من جهة أخرى، بالإضافة إلى شباب آخرين على قاعدة الانتماء العرقي والطائفي، يتم تحريضهم على الاحتجاج والثورة. ويجب أن تنشأ شبكة إخبارية مدعومة من الغرب تسعى إلى تعبئة الأغنياء أيضاً من تجار دمشق وحمص وحلب.

وهذا ما حدث فعلاً ولكن الأمر يجب ألا يقتصر على الاحتجاجات السياسية. ابتداءً من كانون الثاني ٢٠١٢ بدأت قطر والمملكة العربية السعودية والأردن مؤكداً (صحيفة "نيويورك تايمز" آذار ٢٠١٣) بتزويد الجماعات المقاتلة المتطرفة بالسلاح عن طريق تركيا، وقد وصل في نهاية المطاف إلى أيدي "جبهة النصرة" و "الدولة الإسلامية في العراق والشام". في أول تشرين الأول ٢٠١٤ اعترف نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن في محاضرة عامة له في جامعة هارفارد، كما سبق أَنْ وذكرنا، أن "حلفاءنا هم مشكلتنا الكبرى"، وذكر بالاسم "الأتراك والسعوديين والإماراتيين" الذين كانوا "مصممين جداً على إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، وعلى إشعال حرب بالنيابة بين السنة والشيعة" وأنهم "دفعوا مئات الملايين من الدولارات، وقدموا آلاف الأطنان من الأسلحة لكل من يريد القتال ضد الأسد ". وبذلك ساعدوا أيضاً مقاتلي "القاعدة" و "الدولة الإسلامية في العراق والشام". واتهم بايدن تركيا بأنها تركت عدداً كبيراً من المقاتلين الأجانب يدخلون عبر حدودها إلى سورية. وحسب المصادر العربية بلغ عدد هؤلاء من أيلول وتشرين الأول ٢٠١٤ أكثر من ١٠٠٠ مقاتل كل شهر. لكن رئيس الوزراء التركي رفض هذه الاتهامات. وقال: إنهم دخلوا "إلى سورية بصفة سياح".

وكان المبعوث الدولي الأسبق إلى سورية الأخضر الإبراهيمي قد حمّل غياب الاستعداد الدولي لحل النزاع المسلح في سورية سياسياً، المسؤولية عن ظهور الجماعة التي سمت نفسها "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وقال الإبراهيمي إنه في نهاية ٢٠١٣، أي قبل محادثات جنيف، قد قال لمجلس الأمن الدولي إنّ "الدولة الإسلامية في العراق والشام" هي في العراق "أنشط عشرات المرات مما هي عليه في سورية". بعد أشهر من المعارك العنيفة مع الجبهة الإسلامية، وجبهة النصرة، وقوات الدفاع الذاتي الكردية، انسحبت "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في أول سنة ٢٠١٤ إلى الرقة والحسكة ودير الزور، أي إلى المناطق الشرقية من سورية. في هذه المنطقة الصحراوية قليلة السكان يعمل البدو والاتحادات القبلية من شمال العراق عبر الأردن حتى المملكة العربية السعودية، معاً دون أي اعتبار للحدود بين الدول. هناك أعيد إحياء تحالف كان قد نشأ بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣. "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، التي انبثقت عن "القاعدة" التي نشأت في العراق سنة ٢٠٠٣، انضمت مجدداً إلى أجزاء من "المقاومة العراقية"، وإلى فصائل مقاتلة من القبائل في غرب العراق، وحزب البعث العراقي الجديد وضباط من الجيش العراقي الذي حلّته الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٣. ليس لأن هذه الجماعات المختلفة كانت متفقة أيديولوجياً فيما بينها، وإنما لأنها كانت تعتبر حكومة نوري المالكي "تابعة للدولة الدينية المسلمة " وتريد إسقاطها. كانت هناك موافقة – ومِن ثَمَّ أموال وأسلحة وإمدادات - على الهجوم على الموصل من ممولي "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في المملكة العربية

السعودية وقطر وغيرها من دول الخليج. هذه الدول تريد كسر "الهلال الإسلامي" (إيران والعراق وسورية وحزب الله) بـ "خلافة إسلامية". في المنطقة يوصف "الهلال الإسلامي" من أنصاره بأنه "محور المقاومة" ضد النفوذ الغربي والإسرائيلي. كما أن تركيا تشارك أيضاً في السعي إلى هذا الهدف. إذ تفيد صحيفة "السفير" اللبنانية أن معارضين سوريين قد لاحظوا قبل أيام من الهجوم على الموصل (١٠ تموز ٢٠١٤) أن مئات من المقاتلين الأجانب والعرب عبروا الحدود من تركيا إلى سورية. ولا شك في أن المخابرات التركية كانت على علم بذلك، ولم تمنع عبور الحدود. وبعد اقتحام الموصل عاد مئات المقاتلين من "الدولة الإسلامية"، حسب التسمية التي أطلقتها الجماعة على نفسها منذ حزيران ٢٠١٤، مع ما استولوا عليه هناك من سلاح إلى المحافظات السورية الشمالية، لكي يتابعوا حربهم ضد "المجاهدين في سبيل الله" الآخرين (من "جبهة النصرة")، حسب السفير. وكان الجيش السوري يراقب منذ أشهر الحرب الداخلية تلك، لكنه لم يتدخل لأنه يستفيد عندما يصفي خصومه بعضهم بعضاً.

منذ فترة من الزمن تدور حرب دامية بين "الدولة الإسلامية" و "جبهة النصرة" من أجل إقامة "الدولة الإسلامية" المسماة "الخلافة" أو "الإمارة". كلتا المجموعتين لديهما آلاف الرجال تحت السلاح، بينهم كثير من الأجانب. وكانتا في البداية تُمولان وتُسلحان من قبل "تجار" من دول الخليج الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية، وكانت تركيا تقدم لهما مساعدة لوجستية بهدف قيام المجموعتين بمحاربة الجيش السوري. ونتيجة تغير المصالح السياسية لدول الخليج، ونتيجة لنزاعات إقليمية ودولية،

أوقفت دول الخليج جزئياً دعمها للمجموعتين بحيث أصبح الصراع على المعابر الحدودية والموارد الأكثر أهمية.

بقدر ما كانت "جبهة النصرة" و"داعش" يتحاربان في بعض المناطق، كانتا تعقدان في الوقت نفسه تحالفات تكتيكية في مناطق أخرى. وهذا ما حدث في جبال القلمون على الحدود السورية اللبنانية؛ فقد هاجمت الفصائل المقاتلة الإسلامية المتحدة مراراً وتكراراً قواعد الجيش اللبناني في عرسال ومواقع حزب الله، وأخذت جنوداً كرهائن لكي تحرر أسراها من السجون اللبنانية. وتحدّث قائد الجيش اللبناني الجنرال جان قهوجي مراراً عن "تهديد كبير للحركة التكفيرية"، شمل لبنان بأسره. واستغلت جماعات تحمل التفكير نفسه المعارك في عرسال لكي تشن هجمات على الجيش اللبناني. وتجدر الإشارة إلى أن الحركة التكفيرية تتميز بفهم رجعي دوغماتي **(متصلب)** للإسلام، وتعتبر من يخالفها في العقيدة، والمسلمين أيضاً كفاراً "يستحقون الملاحقة والقتل. وينتمي إلى الحركة التكفيرية كل من "جبهة النصرة" و "الدولة الإسلامية".

الخلفيات التنظيمية لـ "الدولة الإسلامية":

الجذور:

تعود جذور "الدولة الإسلامية" **(في العراق والشام)** إلى "القاعدة"، التي أسّستها، كما هو معروف، في الثمانينيات المخابرات الأمريكية والسعوديّة لكي تحارب ضد الجيش الأحمر في أفغانستان. كانوا في البداية يجندون مسلمين شباباً من شمال إفريقيا ومن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

لكي يحاربوا مقابل أجر. وكان المتطوعون من الشباب العاطلين عن العمل والذين ليس لهم أفق مستقبلي في إيجاد عمل وتأسيس أسرة. وكان يعمل على تجنيد هؤلاء الشباب منظمات إغاثة إسلامية، تعمل بأموال التبرعات التي يدفعها مسلمون أغنياء (رسمياً من دول الخليج). وفي هذه الأثناء نشأت شبكة من طرق النقل، تمتد من أوربا عبر الشمال ووسط إفريقيا وشبه الجزيرة العربية وحتى أفغانستان وآسيا الوسطى. ومن القاعدة نشأت دوماً منظمات جديدة تنشط منذئذٍ قليلاً أو كثيراً في آسيا الوسطى والعراق وسورية وليبيا ووسط إفريقيا واليمن. ظهرت مجموعة "الدولة الإسلامية في العراق" لأول مرة سنة ٢٠٠٤ كجزء من "القاعدة في العراق"، إذ قامت بكثيرمن عمليات الاغتيال الكبيرة. على سبيل المثال قُتل في آب ٢٠٠٧ في سنجار أكثر من ٧٠٠ شخص، معظمهم من اليزيديين نتيجة انفجار أربع سيارات مفخخة. ويذكر أن رجلاً اسمه الحركي "أبو بكر البغدادي" قد تولى سنة ٢٠١٠ قيادة "الدولة الإسلامية في العراق" بعد أن أطلق سراحه سنة ٢٠٠٩ من المعتقل العسكري البريطاني "كامب بكّا" قرب جزيرة الفاو في محافظة البصرة، وسُلِّم للسلطات العراقية. وهناك مصادر أخرى تقول: إنه شخص لم يكن معتقلاً في "كامب بكّا" إلا سنة ٢٠٠٤. ويقال أن البغدادي من أهالي سامراء (العراق)، وحسب سير ذاتية مكتوبة في الإنترنت اسمه الحقيقي: إبراهيم بن عوّاد بن إبراهيم بن علي بن محمد البدري السامرائي.

بعد سنة ٢٠١١ انتقل البغدادي مع مقاتلي "الدولة الإسلامية في العراق" إلى سورية لكي يقاتل ضد القيادة في دمشق، ومع تزايد التنافس على المال

والسلاح والمعونات اشتد الخلاف بين المجموعات المختلفة، ووصل إلى درجة الاقتتال الداخلي. في ربيع ٢٠١٣ أعلن البغدادي قيام "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وانشق عن جبهة النصرة التي كانت حتئذٍ تحتل مركزاً قيادياً، كونها تمثل "القاعدة في سورية". وبعد اقتحام الموصل في حزيران ٢٠١٤ أعلن البغدادي "الخلافة الإسلامية" وسمّى نفسه "الخليفة".

المقاتلون:

في سورية تنامت مجموعة البغدادي خلال فترة قصيرة من الزمن؛ إذ لقيت قبولاً واسعاً من سوريين كان قد خاب أملهم من تصرف "الجيش السوري الحر" وغيره من الفصائل المقاتلة، وجذبهم السلوك الصارم والتجهيز الجيد بالمال والسلاح لِـ "الدولة الإسلامية في العراق والشام". وبل انضم إليها مقاتلون من جبهة النصرة.

وحسب رأي ممثلين قياديين للمعارضة السورية في "الائتلاف الوطني"، فإن "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، هي من صنع الدولة السورية؛ وهذا الرأي تبناه أيضاً الرئيس الفرنسي فرانسوا أولان الذي استبعد التعاون مع الحكومة السورية ضد "الدولة الإسلامية في العراق والشام"؛ لأن "الأسد هو، عملياً، حليف للجهاديين". وكدليل على هذه الاتهامات ذكر أن الأسد قد أطلق (٢٠١١ / ٢٠١٢) سراح سجناء انضموا فيما بعد إلى "الدولة الإسلامية في العراق والشام". وبالفعل فإن إطلاق

سراح السجناء قد جرى في إطار تبادل للأسرى بين الحكومة السورية والجماعات المسلحة التي أجبرت الحكومة على هذا التبادل بخطفها كثيراً من الرهائن.

في العراق حصلت مجموعة البغدادي على دعم منذ سنة ٢٠٠٤ من خصوم قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هؤلاء الخصوم يتألفون من قبائل غرب العراق ومن عناصر الجيش العراقي الذي حلّته الولايات المتحدة الأمريكية ومن أعضاء حزب البعث المحظور. ومع مرور الزمن انضم إليهم مسلمون من شمال إفريقيا **(ليبيا)** ومن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. واليوم نرى أتباع المجموعة مدفوعين بالحقد على الحكومة المركزية في العراق وبتأثير التعبئة الدينية المتطرفة.

على الصعيد المحلي حصلت المجموعة على دعم من البدو الذين يعبرون الحدود باستمرار ويعملون في التهريب ونقل المعلومات، ويعقدون في كثير من الأحيان صفقات مع جميع الأطراف. وفي المناطق القاحلة قليلة السكان على الحدود السورية العراقية، تبتز المجموعة دعم القبائل الموجودة هناك. فمن يخضع، يستفد مما تنهبه المجموعة من حقول النفط السورية. ومن يعارض يُقتل. وهناك شباب من قبائل انضموا إلى قوات البغدادي لكي يتخلصوا من التركيبات القبلية السائدة. وفي الفصائل المسلحة جُهِّزوُا وأُعِدُّوا للدخول في معارك ما لبثت أن حصلت على اهتمام عالمي عن طريق الدعاية المحترفة التي تبث عبر

(الإنترنت)، وفي شبكات التواصل الاجتماعي مثل "يوتيوب" و"تويتر". أصبحت مجموعة البغدادي خلال وقت قصير مشهورة على نطاق عالمي، مسلمون شباب من أكثر من ٨٠ دولة جاؤوا إلى سورية لكي يلتحقوا بمجموعة البغدادي. ويذكر أن عدد الذين جاؤوا من أوروبا يزيد على ٥٠٠٠ رجل. ومن ألمانيا كان يقاتل في سورية والعراق، حسب معلومات رئيس جهاز حماية الدستور الألماني غيورغ ماسن أكثر من ٥٠٠ شاب معروفين بالاسم، ويذكر أن بعضهم قد نفذوا عمليات انتحارية. وغالبية المقاتلين الأجانب جاؤوا من الدول العربية الأخرى، لكن العدد الدقيق للمقاتلين غير معروف.

التمويل:

منذ ظهور المجموعة في سورية كانت تُموّل _ مثل بقية الفصائل المسلحة الأخرى - من "تجار ورجال أعمال في دول الخليج" ومن "منظمات إغاثة"، كانت تجمع المال ومواد الإعانة، وكان هناك مصدر آخر للتمويل هو الأموال التي كانت تبتزها لقاء إطلاق سراح رهائن أجانب وسوريين رفيعي المستوى.

كانت المناطق التي استولى عليها البغدادي ومقاتلوه ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة بالنسبة إلى سورية والعراق. على امتداد نهر الفرات توجد أراضٍ خصبة لزراعة الحبوب والقطن، بالإضافة إلى حقول النفط السورية. كانت الهجمات على خزانات المياه والسدود في شمال وغرب

العراق ترمي إلى تأمين التزود بالمياه، وفيما عدا ذلك كانت الهجمات ترمي على الدوام إلى السيطرة على طرق المواصلات الهامة إستراتيجياً، وعلى المدن والمعابر الحدودية. في المنطقة الصناعية قرب حلب نُهبت معامل بكاملها، فكَّتْ وِبيعتْ آلاتها وبيعها في تركيا. وبهذه الأموال كان تشغل منشآت في المناطق الحدودية لتكرير النفط المسروق وبيعه عن طريق وسطاء في تركيا. كما أن مجموعة البغدادي حصلت أيضاً على كثير من الأموال من نهب المقابر والمتاحف والكنائس. حسب معلومات المجلس العالمي للمتاحف يوجد ٩٠% من الآثار السورية المعتبرة من التراث الحضاري العالمي، في مناطق القتال. وحسب صحيفة "الغارديان" البريطانية أن أباحت مجموعة البغدادي المنطقة للصوص الفن العالميين، وكانت تقبض منهم لقاء ذلك حتى ٢٠% "ضريبة منهوبات".

السلاح:

قياساً إلى السنين الأولى في العراق، طرأ تحسن كبير جداً على التجهيز العسكري لـ "الدولة الإسلامية"؛ إذ كانت المجموعة تستفيد بين سنة ٢٠١١ وسنة ٢٠١٣ من توريدات السلاح من مختلف الدول التي تضامنت ضمن مجموعة "أصدقاء سورية" لإسقاط الرئيس بشار الأسد. وتفيد المنظمة البريطانية لأبحاث النزاعات المسلحة أنّه قد عثر على "كميات مهمة" من الأسلحة الخفيفة المصنوعة في أمريكا في مواقع "الدولة الإسلامية في العراق والشام" عند الاستيلاء عليها ولدى المقاتلين المقتولين، من بينها بنادق رشاشة إم ١٦ كتب عليها "ملك الحكومة الأمريكية" جاءت، على أرجح الظن، إلى سورية عن طريق المملكة العربية السعودية

وقطر. ونشرت صحيفة "نيويورك تايمز" في آذار ٢٠١٣ تقريراً مطولاً وشاملاً عن توريد السلاح إلى سورية من قطر والمملكة العربية السعودية وكرواتيا والأردن. كما أن صواريخ "ميلان" التي أرسلتها ألمانيا إلى قوات البيشمركة الكردية في شمال العراق، وصلت أيضاً إلى "الدولة الإسلامية".

بالإضافة إلى ذلك كانت مجموعة البغدادي تحصل على السلاح عن طريق الهجوم على الجماعات المقاتلة المنافسة. في آخر سنة ٢٠١٣ نهبت مع فصائل مقاتلة من "الجبهة الإسلامية" جميع الأسلحة الموجودة في مستودع للسلاح تابع لـ "الجيش السوري الحر" في إعزاز قرب الحدود مع تركيا. على أثر ذلك أوقفت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إرسال "الأسلحة غير القاتلة" لـ "الجيش السوري الحر". كما استولت "داعش" على أسلحة للجيش السوري عند استيلائها على قواعد عسكرية في الرقة والحسكة ودير الزور (في شرقي سورية). وكانت داعش قد استولت على كميات كبيرة من الأسلحة عند احتلالها الموصل في حزيران ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى وجود عسكريين سابقين من دول مختلفة في صفوف "داعش"، يرجح أنهم يدربون المقاتلين. وهناك مقاتلون آخرون كانوا يتلقون التدريب سنة ٢٠١٢ / ٢٠١٣ من "أصدقاء سورية في الأردن". وتفيد وسائل الإعلام التركية والأهالي الذين كانوا يبحثون عن أبنائهم عند "داعش" بوجود معسكرات للتدريب في تركيا قرب الحدود السورية.

المتبرعون:

كانت مجموعة البغدادي تحصل سنة ٢٠١٢ / ٢٠١٣، مع كثير من الفصائل المقاتلة الأخرى، على الدعم من دول الخليج (الكويت وقطر

والمملكة العربية السعودية) ومن دول أخرى من "أصدقاء سورية". ولا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وهي تنتمي إلى المجموعة الأساسية من "أصدقاء سورية"، كانت لديهم معلومات كافية عمّن يشارك في تسليح وتمويل وتجنيد المقاتلين، وكيف ومتى. إذ إن نصب أنظمة لصواريخ باتريوت الدفاعية في جنوب شرق تركيا، وتحليق طائرات "أو إكس" الاستطلاعية في أجواء المنطقة، وزرع أنظمة تنصت في البحر المتوسط، كل هذا يجعل هذه الدول تراقب ما يحدث في سورية والعراق، وهذه المعلومات كانت ترسل عبر "مراكز عملياتية" في تركيا والأردن إلى الفصائل المقاتلة.

بالزحف على الموصل وبمحاولة الاستيلاء أيضاً على مدينة كركوك العراقية الشمالية حيث ثاني أكبر احتياطات النفط في العراق، تجاوزت "داعش" "الخط الأحمر" للمصالح الأمريكية في المنطقة. وهكذا تغيرت اللهجة. في ٥ آب ٢٠١٤ أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم ٢١٧٠ الذي يطالب جميع الدول الأعضاء بـ "الامتناع عن تمويل ودعم المجموعات الإسلاموية المتطرفة في العراق وسورية".

بعد أن اعتبر مجلس الأمن الدولي "الدولة الإسلامية" و "جبهة النصرة" من "المنظمات الإرهابية" فرضت الإدارة الأمريكية في بداية آب ٢٠١٤ لأول مرة عقوبات ضد ثلاثة تجار كويتيين ثبت أنهم كانوا ينظمون جمع الأموال لـ "جبهة النصرة" ولمجموعة البغدادي. على إثر ذلك منعت الكويت جمع التبرعات في الجوامع، ومن قبل منظمات الإغاثة لسورية.

بداية سنة ٢٠١٤ صدر، بناء على ضغط من الإدارة الأمريكية، أمر ملكي بإعفاء رئيس المخابرات السعودية بندر بن سلطان من منصبه. وكان

بندر بن سلطان مسؤولاً عن "الملف السوري"، ويعمل منذ البداية (٢٠١١) بإصرار على تمويل الفصائل المسلحة في سورية. وفي كانون الثاني ٢٠١٤ شددت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قوانين العقوبات لديها، إذ فرضت عقوبات عالية على كل من يشارك في "الحرب المقدسة" ("الجهاد") في أي بلد آخر (والمقصود سورية)، وقررت بريطانيا سحب الجنسية البريطانية من المواطنين الذين يلتحقون بالمجاهدين في سورية والعراق، أما تركيا فلم تتخذ أي إجراء لوقف تدفق المقاتلين، وأما ألمانيا فقد قررت في بداية العام ٢٠١٥، بعد فترة طويلة من المراقبة استمرت عدة سنين، تقييد حرية السفر ضمن شروط محددة: إذ سمح بمصادرة وثائق "المجاهدين" المحتملين للحيلولة دون سفرهم إلى مناطق القتال في سورية والعراق، وكان هذا القرار خطوة تعرضت للانتقاد أيضاً كونها تنتقص من حقوق المواطنة.

في ٢٣ أيلول ٢٠١٤ بدأ تحالف بقيادة القوات المسلحة الأمريكية بشن غارات جوية على مواقع "الدولة الإسلامية" في سورية، وأعلنت القوات الأمريكية آنذاك أنها تريد نسف مراكز التواصل، وقطع طرق الإمداد. شنَّ "التحالف الدولي ضد الدولة الإسلامية" في اليوم الأول من هذه الحرب الجديدة ٤٨ غارة جوية وقَصَفَ منشآت لاستخراج النفط قرب دير الزور في شرقيّ سورية وصوامع للحبوب، ومواقع في مدينة الرقة السورية التي تعد، إلى جانب الموصل، عاصمة "الدولة الإسلامية". وأعلن ناطق باسم البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) أنه دُمِّرَ مقر الوالي، ومستودع للسلاح، ومبنى جهاز الأمن المحلي. بالإضافة إلى ذلك هُوجمت على

القاعدة الجوية في الطبقة التي كانت الفصائل المسلحة قد احتلتها قبل ذلك. ويقال إنّ مئات الجنود السوريين قد أُعدموا هناك بعد الاستيلاء على القاعدة.

الحياة في ظل حكم "الدولة الإسلامية" - داعش:

تقع الرقة على بعد ٢٠٠ كيلومتر إلى الشرق من حلب على ضفة نهر الفرات. ومنذ أن قام تجار أغنياء من حلب في خمسينيات القرن الماضي بتحديث منشآت الري، أصبحت المدينة مركزاً للصناعة القطنية. ويستخدم نهر الفرات الذي يأتي من تركيا، ويجري عبر سورية إلى العراق ليتحد أخيراً مع النهر الكبير الآخر دجلة في شط العرب، ثم يصبان معاً في الخليج الفارسي العربي، منذ مئات السنين كطريق مهم للنقل. ويعدّ الفرات بالنسبة إلى الفصائل المقاتلة ذات الراية السوداء من أهم طرق الاتصال التي تريد إقامة دولة الخلافة على امتدادها. ومنذ سنة ٢٠٠٤ كانت المجموعة _ التي كانت آنذاك تسمى "الدولة الإسلامية في العراق" ترهب سكان المدن العراقية الواقعة على نهر الفرات: عانة وهيت والفلوجة. حسب الدليل "إدارة البشاعة" يخير مقاتلو "الدولة الإسلامية في العراق والشام" السكان المسالمين الذين يعيشون هناك بين الركوع أمام الراية السوداء أو الموت. ولقد ترك الحكام الجدد لبعض الناس كعائلة إبراهيم العاني من عانة ولآلاف المسيحيين من الموصل بضع ساعات فقط للمغادرة.

حسب تقرير نشرته "المؤسسة الأمريكية لأبحاث وتحليل الإرهاب" كان أبو بكر البغدادي الخليفة الذي لا يعترضه منازع والقائد الأعلى للعراقيين، ويقف إلى جانبه مجلس شورى بالإضافة إلى نائبين اثنين أحدهما

مسؤول عن العراق، والآخر عن سورية، ويتبع كل منهما اثنا عشر والياً. ويتبع لهؤلاء الولاة مجالس خاصة للمالية، والقيادة، والجيش، والقانون، والمقاتلين، والأمن، والاستطلاع، والإعلام. ووراء هذه التركيبة يوجد مجلس الشورى المسؤول عن الشؤون العسكرية والدينية، وهناك جهاز تنفيذي (**"الإمارة"**) يخضع أيضاً للبغدادي ونائبيه.

قالت ياسمين أوبرمان، العاملة في المؤسسة الأمريكية لأبحاث وتحليل الإرهاب، للقناة التلفزيونية الأمريكية "سي إن إن" إن البغدادي _ الذي كان فترة طويلة من الزمن في المعتقل العسكري الأمريكي، وكان قد حارب سابقاً، بتكليف من المخابرات المركزية الأمريكية "سي آي إي" والمخابرات السعودية، في أفغانستان في صفوف "القاعدة" _ قد تبنى الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الثورات. حسب الشعار "نظِّف وأمِّن"، يتم احتلال المناطق وإخضاعها عسكرياً. بعد ذلك يحاولون كسب قوى محلية لتولي الإدارة. يستند هذا العرض إلى معلومات مخابراتية، ويثبت أن الجماعة المقاتلة "الدولة الإسلامية" (**في العراق والشام**) تكتسب مع مرور الزمن بنية الدولة التي يجب أن يحسب لها حساب.

يروي رجل شاب لجريدة "الأخبار" اللبنانية قصة سفره إلى الرقة حيث وجد: على حاجز التفتيش قبل الرقة يفتشون الباص عن جنود، ويطلب من النساء ارتداء الحجاب الكامل. وكان المقاتلون يتحدثون "بلهجة سعودية واضحة". ويقول الشاب الرقاوي إنّ "الدولة الإسلامية في العراق والشام" قد فرضت نظاماً في المدينة وإنّ شرطتها موجودون في

كل مكان. والآن لا يوجد سوى "حاكم واحد في الرقة". وسيان من يحكم المدينة، فإن "الناس لا يريدون إلا استعادة حياتهم الهادئة".

النساء تحت حكم "الدولة الإسلامية" _ في العراق:

منذ زمن طويل أصبح "الربيع العربي" بالنسبة إلى النساء في العراق وسورية كابوساً مخيفاً؛ فالحرب والتشريد يشكلان جزءاً من حياتهن اليومية، وكثير من البنات والنساء يتعرضن للعنف بشكل ما كنّ يعرفنه فيما سبق. فالنساء في العراق يعملن سياسياً ومهنياً تحت ظروف بالغة الخطورة. في تموز ٢٠١٤ قُتلت ناشطتان سياسيتان في محافظة نينوى على يد فصائل مقاتلة تابعة لـ "الدولة الإسلامية"، وخُطفت امرأة أخرى ولم يُعثر لها على أثر. وكانت النساء الثلاث قد ترشحن للانتخابات البرلمانية العراقية. وفي أيلول من العام نفسه، خُطفت المحامية سميرة صالح علي النعيمي، وعُذّبت، ثمّ أُعدمت علناً بعد خمسة أيام، لأنها وصفت هجوم المقاتلين على المساجد وعلى مقدسات الطوائف الأخرى في الموصل بأنه عمل "همجي متوحش".

وفي منتصف تشرين الأول ٢٠١٤ قُطع في ديالى، حسب وسائل الإعلام العراقية، رأس امرأة في الثلاثين من عمرها لأنها قتلت مقاتلاً من "الدولة الإسلامية" حاول اغتصابها في منزلها في بعقوبة. وذكرت أيضاً حالات عن رجم نساء بسبب خيانات زوجية مزعومة. وجاء في تقرير للبعثة الدولية لدعم العراق أن "المجاهدين" في شمالي العراق، كانوا يخطفون نساء وفتيات "ويستعبدوهنّ جنسياً". وكانت الجماعة تهاجم "عمداً المدنيين والبنية التحتية المدنية"، وتمارس "الخطف والقتل ضد المدنيين والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضد النساء

والأطفال". وكانت النساء يعاملن بقسوة بشكل خاص: "كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام تهاجم وتقتل الطبيبات والمحاميات وغيرهن من المهن". في آب ٢٠١٤ يذكر أن "الدولة الإسلامية"، قد جمعت حتى ٥٠٠ امرأة في قلعة تل عفر في محافظة نينوى في شماليّ العراق. وجاء في التقرير المذكور أنّهم قد "أخذوا من هناك ١٥٠ فتاة عزباء إلى سورية حيث وُزعن على محاربي الدولة الإسلامية كمكافآت، أو جرى بيعُهنّ كرقيقات لغرض ممارسة الجنس معهن"، كما أن منظمة العفو الدولية نشرت أيضاً تقارير مشابهة.

وصفت الحقوقية العراقية سعاد اللامي أمام مجلس الأمن الدولي وضع النساء في العراق تحت حكم "الدولة الإسلامية". تنحدر المحامية اللامي، التي كانت قد أسست سنة ٢٠٠٧ منظمة "تقدم من أجل النساء والفتيات"، من مدينة الصدر. يأوي هذا الحي من مدينة بغداد أفقر الفقراء في العراق، وفيه تنفجر غالبية القنابل. تحدثت اللامي عن وضع النساء اللواتي هجّرتهن الحرب من ديارهن، وسبّب لهن العنف كوابيس مخيفة. ووصفت كيف أن النساء يهربن سيراً على الأقدام تحت الشمس الحارقة مع أطفالهن الصغار والرضع لكي ينجين من بطش مقاتلي "الدولة الإسلامية". وفي كثير من الأحيان يضطر الناس إلى الهروب فجأة بحيث ينسون الزاد والمال والأوراق ولا يملكون إلا "ما يستر أجسادهم". وعند الهرب تتشتت الأسر، والظروف المعيشية السائدة في المخيمات المكتظّة باللاجئين تشجع على العنف والتجاوزات الجنسية. وتضيف اللامي القول: "إن العائلات لا تملك إلا فرشة واحدة أو عدداً من الأغطية، ولا يوجد في المخيم إلا خزان ماء واحد ومرحاض واحد". ومعظم الذين فرّوا من بطش

"الدولة الإسلامية"، هم من سكان الأرياف والقرى الذين يعيشون عادةً في ظروف محافظة حيث يفصل النساء والفتيات عن رجال وشباب الأسر الأخرى لكن ضيق المكان في المخيم لا يترك مجالاً للنساء والفتيات للعيش المحتشم. والنساء اللواتي كنّ يسهمن في معيشة الأسرة بعملهن في الحقل أو البيت أو الخياطة، ومن ثَمَّ فقدن عملهن ما كنّ يحصلن عليه من دخل. وأما الرجال فقد تركوا أسرهم لكي يقاتلوا ضد "الدولة الإسلامية" وبالتالي تتحمل النساء كامل المسؤولية. "وعندما تصبح امرأة ضحية للعنف الجنسي أو تزوج الأمهات بناتهن في سن مبكرة، يعود هذا إلى ظروفهن الاقتصادية السيئة. فهن مجبرات على العيش كمثل هذه الظروف السيئة. وممن يبقين بصورة خاصة بلا حماية نساء الأقليات الدينية كاليزيديين. إذ أن مقاتلي الدولة الإسلامية يأخذوهن رهائن ضد رجالهن الذين يقاتلون ضد "الدولة الإسلامية" وهم يبيعونهن من مجموعة إلى أخرى.

وفي كل مرة يتعرضن للاغتصاب. ويعاني الأولاد من هذه الظروف فضلاً عن حرمانهم من الذهاب إلى المدرسة لأن المدارس تحوَّل إلى مخيمات لإيواء اللاجئين. ويقدر برنامج الأمم المتحدة للمعونة الإنسانية عدد الناس الذين شرّدتهم "الدولة الإسلامية" في العراق وحده بـ ١,٨ مليون إنسان.

النساء تحت حكم "الدولة الإسلامية" - في سورية:

مثل بقية المجموعات الإسلامية التي تدعي أنها تحارب تحت راية الإسلام من أجل "تحرير الناس من حكم الأسد"، تبنت "الدولة الإسلامية في العراق والشام" الشريعة الإسلامية أيضاً كنظام جديد للمجتمع؛ فالسارقون تقطع إحدى يديهم أو كلتاهما، والنساء يجب أن يغطين أجسامهن

من الرأس حتى القدمين ويجب أن يبقين في بيوتهن. والناس الذين لا يتقيدون بهذه التعليمات تقطع رؤوسهم أو يصلبون. والموسيقا والتسلية والمسرح والسينما غير مسموحة، ومن لا يتقيد بأوقات الصلاة يعاقب.

في فندق صغير في وسط دمشق يعيش كثير من العائلات التي هربت من مدينتي الرقة ودير الزور من مقاتلي دولة الخلافة. في حديث مع المؤلفة يقول رجل مسنّ إنّ ابنته لم يعد يسمح لها هناك بالذهاب إلى الجامعة: "لقد جئت معها إلى دمشق لكي تتمكن من إكمال دراستها ولربما إيجاد عمل". وبعض الفروع الدراسية كعلم الاجتماع والتاريخ حذفت من المقررات الدراسية. واستُبدلت بـ "الدولة الإسلامية" بـ "سورية".

في البهو ينتظر رجل مسنّ أقرباء له يريد أخذهم معه إلى البيت، ويقول: لما صعدوا إلى الباص في الرقة أجبرت النساء على الجلوس جميعاً في الخلف، والرجال على الجلوس جميعاً في الأمام. بعد صعودنا إلى الباص "نظرت إلى الوراء لأرى ما إذا كانت زوجتي قد وجدت مكاناً جيداً أيضاً، لكنني لم أستطع التعرف بها لأن جميع النساء محجبات بالملابس السوداء. بعدئذٍ ناديت اسمها فأشارت لي بيدها. في حياتي كلها لم يسبق لي أن جلست في الباص بعيداً عن زوجتي".

عرضت القناة التلفزيونية الأمريكية "سي إن إن" فيلم فيديو مصوراً بالكاميرا الخفية عن الحياة اليومية في الرقة؛ شوهدت في الفيلم جثث جنود الجيش السوري المقطوعة رؤوسهم، وهي ملقاة على الطريق، وكانت رؤوس الرجال مشكوكة على أعمدة السياج.

ومن فيديو آخر نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، تظهر مشاهد لحرق علب السجاير علناً، ويُطلب فيه من أصحاب المحلات التجارية عدم عرض ملابس النساء علناً. ويقول مقاتل يرتدي ثياباً سوداء لصاحب المحل التجاري: "هذه الثياب ترتديها النساء لأزواجهن فقط. ولذلك لا يجوز أن تعرض هذه الملابس إلا في داخل المحل". وشوهدت في الفيلم أيضاً عملية إعدام علني لضحية مصلوبة. وكان شباب بعضهم أطفال، قد صوّروا المشاهد بأجهزة الجوال. وكان المسلحون يوزعون النقود لجمع معلومات عن خصوم دولة الخلافة. وفي التلفزيون الفرنسي أيضاً، بُثَّ فيلم فيديو مصوّر سرّاً. وكانت امرأة قد أبدت استعدادها لحمل آلة تصوير مخبأة تحت حجابها (**"النقاب"**). سارت في الشوارع والأسواق لكي تصور الحياة اليومية للناس. ومشت فترة من الزمن خلف امرأة محجبة تحمل بندقية وطفلاً على يدها قبل وقت الصلاة.

أجبر رجال مسلحون أصحاب المحلات التجارية على إغلاق محلاتهم والذهاب إلى الجامع. ولما كانت حاملة الكاميرا تعبر أحد الشوارع أوقفها مسلحون مقنعون في سيارة ضخمة، وطلبوا منها إحكام حجابها قائلين: "إننا نستطيع رؤية وجهك". بعد ذلك دخلت المرأة مع الكاميرا إلى مقهى (**إنترنت**). وهناك شاهدت امرأتين محجبتين بالكامل، وكانت إحداهما تحمل طفلاً صغيراً في حضنها. وكانت الامرأتان تتصلان هاتفياً مع أسرتيهما في فرنسا، وتتكلمان بلغة فرنسية ممتازة. وقالت إحداهما غاضبة إنها لن تعود إلى فرنسا: "افهمي يا أمي أخيراً، لن أعود إلى فرنسا"، وأضافت: كل ما ترونه في التلفزيون غير صحيح. فالأمور هنا تسير بشكل جيد. لكن

الحرب في سورية والعراق لا تجعل النساء ضحايا فقط، وإنما أيضاً مشاركات في القتال. قوات مسلحة وطنية، و البيشمركة الكردية في شمال العراق، وقوات الدفاع الذاتي عند الأكراد السوريين، تقدم للنساء مكاناً في صفوف المقاتلين وتسلحهن. و"الدولة الإسلامية" تستخدم النساء لغرض الدعاية. وفي أوروبا بصورة خاصة، تُجَنَّدُ فتيات بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة من أعمارهن لكي يساعدن الناس المضطهدين. وفي كثير من الأحيان تنحدر هؤلاء الفتيات من عائلات الطبقة الوسطى.

تفيد تقارير المخابرات الفرنسية أنّ ١٥٠ امرأة شابة من فرنسا وحدها، يعشن في سورية والعراق، وأن ٩٠ **%** منهن قد اعتنقن الإسلام، وأن هؤلاء النساء قد تزوجن مع مقاتلين، جزئياً، عن طريق **(**الإنترنت**)** أو **(**الفيسبوك**)**. ومن ألمانيا انتقلت إلى سورية، حسب معلومات رئيس جهاز حماية الدستور الألماني هانس ـ غيورغ ماسن **(**في مقابلة مع صحيفة "فرانكفورتر روندشاو"**)**، نحو ٢٠ فتاة. ومن النمسا وسويسرا وهولندا وبريطانيا تطوعت أيضاً فتيات للمشاركة في "الحرب المقدسة". في أحيان كثيرة يكون السبب في قرارهن أنهن يردن مساعدة الناس، وأنهن يشعرن بأنهن غير مقبولات كمسلمات في المجتمعات الغربية.

الجزء الرابع

مراسلات من دمشق

١ - عملي في دمشق

لماذا أسافر دوماً وأبداً إلى سورية؟

ومع ذلك لست مراسلة حربية[١]

"أرجو أن ترسلي صوراً مع التقارير". طَلَبُ المحرر يتردد في أذني، وأنا أسير في شوارع دمشق. وسيراً على الأقدام يصل المرء إلى مقصده أسرع، فقط عندما يكون الطريق طويلاً جداً استقل سيارة أجرة. والكاميرا موجودة في حقيبتي لكني لا أخرجها إلا نادراً. والناس ينظرون بارتياب وفضول إلى هذه الأجنبية التي تتجول يومياً في شوارعهم. بعضهم يعرفونني ويحيّونني عندما أعود إلى دمشق بعد غياب لعدة أسابيع. أبو محمود الذي يرتدي على رأسه على الدوام قبعة بيضاء أو قطعة من قماش، ويستخدم بلطف آلة التصوير القديمة، الرأسمال الوحيد له ولابنه، أو جورج (كلا الاسمين غُيِّرَ بناءً على طلب أصحابها)، المصوّر الذي تشتّت أسرته في جميع الاتجاهات بعد أن دمّر مجرمون مسكنه في آخر سنة ٢٠١١.

الابنة في دبي، والزوجة في بيروت، والابن في كَنَدا. ماسح الأحذية، والخباز، وابن صاحب دكان "الشكولاتة" من الدكاكين القليلة التي لم تزل مفتوحة. وخلال جولة في الحي القديم خلف ساحة يوسف العظمة، ابتسمت لي امرأة مسنّة، وصرخت: يا إلهي، ماذا تفعلين في دمشق؟

---

(١) نشر هذا الريبورتاج أول مرة في صحيفة "يونغه فيلت" الألمانية، في ٢٨/١٠/٢٠١٣.

صحفية، تكرر غير مصدقة جوابي. وبعد ذلك تمسك رأسي بيديها المجعدتين، وتطبع قبلة على جبيني: "السلام عليك!".

كل مرة أرى عدداً أكبر من المتسولين الذين يمدون يدهم باستحياء وصمت. مزيد من النساء اللواتي يقرفصن على الأرض مع كثير من الأطفال، ومزيد من الأطفال الذين يسيرون عند إشارات المرور أو حواجز التفتيش، بين السيارات، ويدقون على زجاج نوافذ السيارات المغلقة، وهم يقولون شيئاً غير مفهوم.

ومن الواضح أنّ هذه هي إشارتهم للدلالة على ما يعانون: لمّ رؤوس أصابع اليد الخمسة والإشارة بها إلى الفم، وهذا يعني "نحن جائعون". "وأخوتنا كثيرون أيضاً". فكرت أنني ينبغي أن أصوّر هذا الولد. كيف ينظر هنا بشعره المنفوش، وعينيه الكبيرتين عبر النافذة، ويؤشر بيديه. عيناه تنظران إليّ نظرة عابرة وتتوقفان عند محفظتي، ثم تتابعان يديّ وأنا أتناول بتردد آلة التصوير ثم محفظة النقود. "لا تدفعي شيئاً لهؤلاء الأطفال" يقول سائق التكسي بهدوء وتأمل، لما بدأت البحث في المحفظة عن ورقة نقدية. "إنهم يوضعون في المدينة من قبل مافيا تجمع النقود منهم عند المساء". وعند سؤالي الرجل الذي كان ينظر إليّ بانتباه عبر المرآة الخلفية من أين له معرفة ذلك، أجاب: "لقد نشأت هنا وكل دمشقي يعرف أنه لا يوجد في المدينة من هو مضطر إلى التسوّل. ومن يجوع يمكنه الذهاب إلى الجامع أو إلى المبرة. هناك تقدم له المساعدة. وهؤلاء الأولاد ليسوا من دمشق، بل إن جهة ما جلبتهم إلى هنا ودربتهم على التسوّل".

كان وجه السائق جامداً لما عاد ليركز انتباهه على زحمة السير التي علقت بها التكسي. وهو يجلس خلف المقود بقميصه الأبيض المكوي بشكل جيّد. ولما اقتربنا من حاجز تفتيش يقف عليه جنود مسلحون ورجال أمن بدأ يدندن لحناً بصوت منخفض. بعد التفتيش ينظر مرّة أخرى عبر المرآة الخلفية، ويسألني عما إذا كنت من روسيا. " من ألمانيا"، أجبت. ولما سألته لماذا ظننت أنني من روسيا أجاب: "إنك تتكلمين اللغة الإنكليزية بشكل جيّد والألمان لا يفعلون هذا". وبعد ذلك بوقت رأيت رجلاً شاباً يقطع الشارع مسرعاً، ثم يأتي هذا الشاب إلى نافذة السائق، ويأخذ يده ويقبلها ويضعها على رأسه، وهذا تعبير عن احترام الشباب لمن هم أكبر سناً. "هذا ابن أخي" يقول السائق مفتخراً وينظر إلى الشاب وهو يبتعد. "هنا أسكن، في القنوات، لقد ولدت في الحي القديم".

"قنوات" تعني "أقنية" وبالفعل يوجد تحت هذا الحي القديم من المدينة عدد لا حصر له من المجاري المائية التي كانت في الماضي تنقل ماء نهر بردى إلى منطقة الغوطة الشرقية. كثير من هذه القنوات التحت أرضية جافة اليوم، وقبل بعض الوقت، وجدت قوات الأمن هناك مستودعات أسلحة وذخيرة، كان المسلحون قد وضعوها هناك للهجوم على دمشق. كنت أتجول كثيراً في أزقة هذا الحي القديم مع السيد علي المتقاعد الذي كان يعمل في شركة الطيران السورية. ودلّني أين كان يذهب إلى المدرسة خلال فترة الانتداب الفرنسي. سِرْنا على طريقه إلى المدرسة إلى بيت لأقربائه حيث كان يسكن مع أهله في طفولته. قادني عبر أنفاق صغيرة وعلى أدراج ومن أمام جوامع ومشاغل، لم يزل يصنّع فيها فوانيس كريستال أنيقة لبيوت الأغنياء.

وفي سوق باب سريجة، الذي يمتد من جامع السنانية حتى شارع خالد بن الوليد، راقبنا كيف تجلب البضاعة، وتوزن، وكيف يتفحصها الزبائن من نساء ورجال ويشترونها. وعلى الرغم من فوضى الحرب لم يزل هذا السوق الواقع وسط دمشق من أحب الأسواق في المدينة، وإن كانت الأسعار قد صعدت إلى السماء.

اعتمادي رسمياً كصحفية في سورية:

سلّمتُ وزارة الإعلام قائمة بالمقابلات التي أريد إجراءها. لديها كثير من الأشغال تعتذر الموظفة المسؤولة التي عادة ما تكون مستعدة دائماً للحديث. تبدو نحيلة في فستانها الأسود. فقد قتل من عائلتها شاب كان يقاتل في الجيش. وفي غرفة انتظارها يجلس العديد من خبراء التصوير التلفزيوني الذين جاؤوا لينقلوا الأخبار عن الهجوم العسكري الأمريكي.

الفرق بيني وبين هؤلاء الزملاء أنني معتمدة في دمشق كصحفية أجنبية، ولدي هوية صحفية سورية تخولني العمل بصورة مستقلة.

عندما أريد إجراء مقابلة رسمية مع أعضاء في الحكومة أو الشرطة أو الجيش يجب أن أقدّم طلباً للحصول على الموافقة. ولكن فيما عدا ذلك لا يعوق عملي أي شيء سوى الحرب والوضع العام الجديد غير الآمن. الهوية الصحفية تسهل لي عبور حواجز التفتيش، وأنا أحصل على الحدود على سمة الدخول، وإذن الإقامة لمدة ستة أشهر، أما الصحفيون الآخرون

فيحصلون على سمة الدخول من السفارات السورية في بلدانهم، وعلى إقامة تتراوح بين أربعة وسبعة أيام. وبناء على الطلب يمكن أن تمدد، ربما. والصحفيون الآخرون يرافقهم أحد العاملين في الوزارة، أما أن فيمكنني التجول وحدي في المدينة ومقابلة الناس.

ولكن في الحرب لا يستطيع أحد التحرك بحرية كاملة، فلما سافرت في أحد الأيام مع إحدى صديقاتي إلى البلدة الجنوبية لدمشق لكي أرى نتائج عملية تفجير، أوقف جندي السيارة وطلب منا العودة بعد أن اطلع على هوياتنا قائلاً : إن الموقع خطير جداً. ولكي ندوّر السيارة تابعنا بضع مئات الأمتار إلى الأمام، ووصلنا إلى مكان التفجير الذي كان محاطاً بالمسلحين في ملابس عسكرية. كانت سيارة أجرة صفراء اللون قد نقلت العبوة الناسفة. وكانت بعد الانفجار معلقة نصفها على الشارع، ونصفها على ممر المشاة، أبوابها محطمة وشبابيكها ممزقة وهيكلها محروق بالكامل. "التقطي صوراً"، طنّ في أذني صوت المحرر، ومددت يدي إلى الكاميرا في حقيبتي. "إياك أن تلتقطي صوراً"، قالت مرافقتي التي كانت تراقب حركة يدي: "الأفضل أن نعود".

تقدمت سنة ٢٠٠٥ بطلب لاعتمادي في سورية بعد أن اضطررت إلى مغادرة العراق بسبب العنف المتزايد. بقيت خمسة أعوام أسافر إلى سورية بسمة دخول صحفية، وخمسة أعوام كنت أسأل كل مرة عما إذا كان طلبي قد بتّ به، وفي وقت ما تناول الموظف المختص ملفي لما دخلت إلى الغرفة وقال معتذراً إنّ الجهات المختصة لم تتخذ قرارها بعد. "إنك ترين أن ملفك

موجود هنا دوماً في الأعلى". ولما جئت في بداية العام ٢٠١٠ مرة أخرى إلى دمشق أخذتني إحدى العاملات في الوزارة من ذراعي، وقالت : "هذه المرة لن نتركك تغادرين البلد دون أن تحصلي على هوية صحفية"؛ دفعت ١٠٠ دولار لاتحاد الصحفيين السوريين، ودولاراً واحداً لتصوير المستندات.

وبعد بضعة أيام استلمت فعلاً البطاقة الصحفية. لماذا قبل طلبي بعد خمسة أعوام من الانتظار لا أعلم! يقول بعضهم : "لقد أهلكتهم بإصرارك وعنادك". ويقول بعضهم الآخر "إن وسائل الإعلام التي تعملين معها غير مهمة بما فيه الكفاية".

الهرب من البؤس:

في إحدى الأمسيات أدركت، عندما استمعت في (الإنترنت) إلى مقابلة مع أحد الزملاء، أن "التقارير الإخبارية الحيادية عن سورية لا وجود لها على الإطلاق". كان يتكلم من إستوديو المحطة التي يعمل معها وليس من سورية. وعندما كان في سورية وقمنا بجولة مشتركة – ربما إلى حمص أو حماة أو درعا – رأى الأشياء نفسها كما رأيت وتحدث مع الأشخاص أنفسهم الذين تحدثت معهم، لكنه روى شيئاً مختلفاً عما رويت. فما هو السبب في ذلك ؟ قد يعود السبب إلى ما تنتظره القناة من المراسل. وخطرت عندئذٍ على بالي عبارة قالها لي زميل آخر من ألمانيا قبل عدة أشهر: "غريب، نحن نتحدث عنهم بصورة سيئة وهم مع ذلك يسمحون لنا دائماً بالدخول".

يصعب علي أن أبقى غير متأثرة بما أراه وأسمعه في سورية، وأنا لا ألتقط صوراً إلا إذا وافق الناس على تصويرهم؛ كثيرون لا يريدون ذلك. لكن آخرين يطلبون مني أن أصورهم، ويظنون أنني أستطيع مساعدتهم للخروج من البؤس الذي يعيشونه. تتوسل إليّ امرأة سودانية التقيتها في مأوى مؤقت في إحدى المدارس بالقول: "إذا كنت لا تستطيعين مساعدتي فأرجو أن تأخذي أطفالي معك"، ويسألني زوجان شابان :"هل تستطيعين مساعدتنا للمجيء إلى ألمانيا؟ "وتقول لي امرأة قدمت لي نفسها أنها رئيسة منظمة إغاثة غير قانونية وجمعتني مع نساء لاجئات من حمص: "قولي لحكومتكم يجب ألا تدفع أموالاً لمنظمة الأمم المتحدة وإنما لنا". ورداً على سؤالي لماذا يجب ألا ندفع للأمم المتحدة أجابت: "لأن منظمة الأمم المتحدة فاسدة". وصوّرت هذه المرأة بتصوير المقابلة التي أجريتها مع النساء اللاجئات بآلة تصوير صغيرة حصلت عليها من محطة "بي بي سي"، لكي "تجمع أدلة للمحكمة الجزائية الدولية"، حسب قولها.

أقول لنفسي دوماً وأبداً : لا عواطف ولا تعاطف ولا رفض. يجب أن أبقى مهتمة تجاه كل شخص، أستمع وأسأل وأشاهد. فكل شخص يتحدث معي، أنا الصحفية الأجنبية، يستحق الاحترام.

والذين يقاتلون اليوم "هم فقط الإيرانيون". ولما سألته من أين له هذه المعلومات، وهل رأى الإيرانيين، وهل يعرف جنوداً ممن اعتقلهم جيشهم، الجيش السوري؟ أجاب: كلا. ولكن من أين يعرف ما حدثني به، أجاب: "من (الإنترنت) ومن قناة "الجزيرة". أما الآخرون فهم يكذبون على الطالع والنازل".

بعد ساعات قليلة ألتقي رجلاً آخر يقول الشيء نفسه حرفياً تقريباً : "إنهم يكذبون ويكذبون في جميع الأحوال". إنّ وسائل الإعلام الغربية تكذب عندما تتهمنا باستخدام أسلحة كيماوية في شرقيّ دمشق.

وتضيف زوجته قائلة :"منذ أربعين سنة لدينا الأسلحة الكيماوية ولم نستخدمها قطُّ، ولكن ليأخذها الأمريكيون ويدمروها، فنحن لا نملك النقود اللازمة لتدميرها". كنت أسجل ملاحظات، وأسأل كيف يحصل الناس على المعلومات. فيجيب الرجل من الصحف اللبنانية من (الإنترنت) ويذكر صحيفة "السفير". وتكمل زوجته: "نحن نشاهد "الميادين" والـ بي بي سي، و "الجزيرة" و"فرنسا٢٤" و"روسيا اليوم" ونسمع أيضاً الراديو. و"بطبيعة الحال نتابع ما يعرضه التلفزيون السوري. هنا نسمع أشياء لا تعرضها القنوات الأخرى".

خلال المحادثة تنفجر دوماً في مكان غير بعيد قنابل الهاون. بعد ذلك يسمع دوي القنابل المنطلقة من مواقع الجيش على جبل قاسيون. في هذه الظروف يتعلم المرء التمييز بين القذيفة الذاهبة والقذيفة القادمة؛ لا بل إن بعض السوريين يستطيعون التمييز بين السلاح المستخدم، وأنا أركز انتباهي لكي أعرف بُعْدَ المكان الذي تنطلق منه القذيفة أو الذي تسقط فيه. غالباً تكون المسافة ٢ كيلومتر أو أربعة كيلومترات أو أكثر. وحينما تسقط قنبلة على بُعد ١٠٠ متر خط نظر على سطح أحد الأبنية، أسمع دوياً بشكل خاص، وتهتز النوافذ.

في صباح اليوم التالي أخرج ثانية لكي أكوّن انطباعات جديدة وألتقط صوراً جديدة. والضوء مناسب للتصوير، ولذلك أضع "الكاميرا" في حقيبتي. ولما وصلت إلى جسر الرئيس أردت تصوير زحمة السير. ولكن بعد ذلك لفت

انتباهي شيء ملقيّ على طريق المشاة. رزمة ؟ كيس؟ وشيئاً فشيئاً اقتربت منه؛ إنه رجل مضجع على قطعة من الكرتون، نصف مستلق على بطنه، وواضعاً رأسه على ذراعه، ووجهه مسالم لا كرب ولا غضب فيه. وهو نحيل وصغير، وثيابه رثة وفقيرة. الآخرون يمرون أمامه مرور الكرام، ولا أحد يهتم بمنظره. فهل سقط على الأرض؟ فاقد الوعي؟ ميّت؟ وقع نظري على قدميه العاريتين وعلى حذائه الموضوع إلى جانبه بشكل مرتّب. شعرت بارتياح لهذا المنظر لأنني فكرت أنه يجب أن يكون قد خلعه بنفسه قبل أن يستلقي. لا شك في أنه كان متعباً؛ متعب إلى درجة أنه لم يكن يستطيع متابعة السير بضعة أمتار ليصل إلى الحديقة المجاورة، ويستلقي في ظل إحدى الأشجار. متعب جداً إلى درجة أنه لم يعد يشعر بحركة السير الصباحية الصاخبة بالقرب منه. من المؤكد أنه سيفيق قريباً، ويلبس حذاءه ثم يتابع سيره. وببطء أنزل من فوق الجسر إلى الأسفل على الدرج، وألتفت مرة أخرى إلى الوراء. "أرسلي صوراً" يطنّ في أذني صوت المحرر، ثم أتابع سيري.

٢ - بعد سنة جديدة من الحرب:

كانون الثاني ٢٠١٦

المجموعة المسماة "المجموعة الدولية لدعم سورية " – التي لا يوجد فيها أي سوري – تحاول توحيد "مصالحها المتناقضة كلياً"، حسب قول وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف. وفي أواخر كانون الثاني ٢٠١٦ من المقرر أن تعقد في جنيف برئاسة الامم المتحدة الجولة الثالثة من المحادثات بين الحكومة السورية والمعارضة السورية. إلا أن دول "المجموعة الدولية لدعم سورية" السبع عشرة، لم تتمكن من الاتفاق على وفد مشترك للمعارضة.

يقول أنس جودة من "حركة البناء الوطنية" عندما التقيته في أحد الأيام الباردة من شهر كانون الثاني في مكتب هذه المجموعة الجديدة الذي افتتح مؤخراً في دمشق: إن الأمر لم يعد يتعلق بمضامين أو برؤى سياسية بالنسبة إلى سورية. إن كل سوري كان يأمل حدوث تغييرات من حركة الاحتجاج سنة ٢٠١١، يشعر اليوم بـــ "الإهانة" عندما يرى كيف يتسابقون اليوم ويتشاجرون لكي "يسمى أحدهم في إحدى القوائم التي وضعتها الرياض أو موسكو أو واشنطن". ويضيف أنس جودة أنه لا يتوقع تغيراً في سورية نحو الأفضل؛ لأن "ما يجري اليوم في سورية لم تعد له علاقة بسورية"؛ بل إن الدول المختلفة تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب السوريين.

إنه "مضيعة للوقت" حسب رأي حسام ماكو الذي يدير فندقاً عائلياً صغيراً؛ كل طرف يأتي إلى جنيف "مع مصالح خاصة به ومعارضة خاصة به"، وفي نهاية المطاف "ستقرّر روسيا والغرب ما سيحدث لسورية". ضيوف هذا الفندق الصغير يأتون من الرقة ودير الزور ومن الحسكة وحلب. إنهم أناس كبار في السن جاؤوا إلى دمشق لمراجعة الأطباء، أو أرباب عائلات جاؤوا لمراجعة السلطات الحكومية بخصوص أمور معينة، أو محامون لهم قضايا في المحاكم، أو شباب يدرسون في جامعة دمشق لأن الدراسة في مدنهم لم تعد ممكنة.

ماتس عبادي، الذي كان لديه قبل الحرب في شارع لوبيا في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين شركة ناجحة لبيع المنسوجات، يعمل فيها ٢٥ مستخدماً في ثلاثة فروع، يجيب عن السؤال عما إذا كان يتوقع من محادثات جنيف تحسناً للوضع في سورية، دون أن ينطق كلمة واحدة: يرفع حاجبيه نحو الأعلى، ورأسه إلى الخلف، إشارة تعني نفياً واضحاً.

لكنه بعد ذلك يقول: "لن تؤدي هذه المحادثات إلى أي شيء؛ لأن السعوديين والقطريين يحددون من يجب أن تكون المعارضة السورية".

بالإضافة إلى ذلك سيكون من الصعب تخليص هؤلاء المقاتلين أسلحتهم.

وأبو أحمد، الذي يعيش جميع أبنائه باستثناء الابن الأصغر في الخارج، لا يتوقع أي نتيجة من المحادثات، ويقول بمرارة "إنها مجرد ثرثرة لا تغيّر أي شيء"، ويضيف هذا الفلسطيني الذي عمل أكثر من ٢٠ سنة في المملكة العربية السعودية:"سيّان عندهم ما يحدث للسوريين وسيّان عندهم ما يحدث للناس في المنطقة بأسرها. إنني أرى أمامنا ظلاماً عميقاً". ويشير أبو أحمد من دكانه الصغير إلى الجانب الآخر من الشارع. "مزيد من المحلات التجارية تغلق أبوابها هنا. فكيف سنحقق أي دخل إذا كانت الكهرباء لا تأتي سوى ساعتين وتنقطع أربع ساعات". والناس لم يعد لديهم نقود والليرة السورية تفقد قيمتها بصورة متزايدة، وكل شيء صار غالياً. امرأة مسنّة تغطي وجهها بغطاء رأس أسود تفتح باب الدكان قليلاً، وتسأل أبا أحمد إن كان يستطيع مساعدتها. فيمد يده إلى الجرار ويعطي المرأة بعض الأوراق النقدية. "في السابق كان يعيش هنا في الشارع ربما ثلاثة أشخاص فقط، أما اليوم فقد صاروا خمسين شخصاً".

لقد أصبح الوقت متأخراً على حديثنا في الخارج حل الظلام، وأنا أمد يدي إلى حقيبتي لأتأكد ما إذا كنت قد جلبت معي البيل الكهربائي (مصباح الجيب)؛ فالبيل صار اليوم من الأشياء الضرورية كمنديل الجيب أو جهاز الهاتف الخليوي. ريح عاصفة باردة تهب على الشوارع وتدفع أمامها أكياس البلاستيك والرمل وأوراق الشجر. وأمامي يجري على الطريق

بضعة أولاد وهم يلعبون ويتبارون. إنهم في نحو العاشرة من عمرهم يرتدون كنزات فقط أي لا معاطف ولا قبعات.

أقدامهم تغور في أكوام البلاستيك، وهي عارية بلا جوارب. ولا يوجد بقربهم أهل، ويبدو أنهم وحدهم في الطريق، وهم يتباطؤون في سيرهم عندما يرون ولداً بعمرهم تقريباً يجلس أمام جدار. وبسبب الظلام يصعب التعرف بوجهه، ولكن يُسمع بشكل جيد أنّه يبكي بمرارة. يتوقف الأولاد على مسافة منه، وينظرون إليه نحو الأسفل. هل يجب أن كلموه أو ربما يأخذوه معهم؟ بعد ذلك تجاوزتهم متابعة سيري. طيلة النهار كان الناس يتحدثون عن العاصفة التي ستهب على سورية في هذه الليلة، ومن المنتظر أن تجلب الثلج إلى الجبال والمطر إلى المدن. ليلة باردة جديدة تحلّ على البلد.

في الصباح الباكر من اليوم التالي سافرت إلى حمص حيث جرى، بعد مفاوضات دامت عشرة أشهر، نوع من المصالحة بين المحافظ والمجموعات المسلحة التي كانت قد تحصنت في حي الوعر.

الطريق من حمص إلى الوعر مهجورة، وتمر بجانب بيوت مهدمة، بعد ذلك تأتي حقول وبحيرات محاطة بالقصب وتقع عليها مطاعم صغيرة مهجورة، ومسبح ومركز للتسلية واللعب ونهر "أورونتس"، الذي يسميه السوريون نهر العاصي، يجري هنا، وكان "الحمصيون" في السابق يتنزّهون على ضفافه.

شارع فرعي يؤدي بنا إلى مستشفى الوعر العسكري ذي المساحة الواسعة، وهناك تذكرت أنني قد كنت هنا مرة في شباط ٢٠١٢ في باص

مملوء بالصُّحفيين من المحطات التلفزيونية "آرد" (التلفزيون الألماني - القناة الأولى)، و "بي بي سي" (البريطانية)، و "سي إن إن" في المستشفى مع جرحى نتيجة انفجار سيارة مفخخة، قتل فيه جنود وعاملون مدنيون في الجيش وهم في الطريق إلى عملهم. في غرفة مجاورة لحجرة الجثث، كان هناك أربعة أكياس بلاستيك تحتوي على بقايا أربعة أشخاص محترقين حتى التفحم.

لما غادرنا المستشفى العسكري مررنا بتقاطع فيه نقطة تفتيش. هنا معبر لأهالي الوعر الذين يريدون الذهاب إلى حمص والعودة منها. وكانت هناك سيارة شحن كبيرة محملة بالبرتقال والبطاطا والسكر وأسطوانات الغاز تفرغ حمولتها لتنقلها بعد ذلك إلى حي الوعر. وكانت هناك امرأة في متوسط العمر تراقب نقل كتب مدرسية إلى سيارة خاصة. ميساء خورفة تدير مدرسة قرطبة للتعليم الأساسي في الوعر التي يجري الآن تزويدها بالكتب المدرسية للربع القادم. قالت لما وصلنا إلى مقربة منها: إن "هذا الاتفاق هو أفضل شيء عشناه في السنين الأخيرة"، ثم ترفع يديها نحو السماء، وتقول: "الشكر لله ! لقد انتظرنا طويلاً هذه اللحظة".

في السابق كان يعيش في الوعر أكثر من نصف مليون إنسان. ولكن لما جاء مقاتلون من مناطق أخرى، كان يدور فيها قتال (بابا عمرو ٢٠١٢، مدينة حمص القديمة ٢٠١٢/ ٢٠١٤)، غادر غالبية السكان المدنيون حي الوعر، وكان التطور اللاحق نموذجياً لما يجري في كثير من الأماكن في سورية : الجيش السوري يطلب انسحاب المقاتلين، فيرفضون الانسحاب. على إثر ذلك طوّق الجيش حي الوعر، واستمرت المعارك بين الطرفين.

نتيجة هذا الطوق أصبحت البضائع الضرورية للعيش والمواد الغذائية والأدوية شحيحة، ولم يعد بالإمكان مرورها عبر الحواجز إلا بعد مفاوضات بين الطرفين. يقول محافظ حمص طلال برازي: كنا نتفاوض مع ٣٨ مجموعة مسلحة مختلفة. في خطوة أولى انسحب في بداية السنة ٢٠٠ مقاتل مع نحو ٧٠٠ فرد مع عائلاتهم إلى إدلب، ومن المقرر أن يتبعهم المقاتلون الآخرون قبل نهاية كانون الثاني.

وما إذا كان هذا سيحدث فعلاً يبقى على قائمة الانتظار. ولقد قال لي أحد الدبلوماسيين العرب التقيته في دمشق في أيلول ٢٠١٥: لو ترك الأمر للسوريين وحدهم، لأوقفوا الاقتتال خلال أشهر.

لكن العالم الخارجي مع مصالحه ومجموعاته التي تقاتل بالنيابة، هم الذين يمنعون السوريين من تحقيق السلام فيما بينهم. ولقد تذكرت هذا القول بعد عودتي من حمص، ووجدت في الإنترنت الخبر القائل إنّ حلف شمال الأطلسي (الناتو)، سيتدخل في الحرب في العراق وسورية، بناء على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية دون شك. والهدف هو القضاء على "الدولة الإسلامية"، لكن هذا الهدف لم يستطع تحقيقه منذ أيلول ٢٠١٤ التحالف ضد الدولة الإسلامية بقيادة أمريكا. أمام هذه الخلفية تبدو محادثات جنيف مثل مسرحية رديئة.

٣- نظرة إلى المستقبل:

بداية آذار ٢٠١٧. في يوم مؤتمر سورية في أستانة آخر شهر كانون الثاني، أُعلن أن وحدة جديدة من الشرطة أخذت تمارس عملها في مدينة جرابلس الحدودية في شمال سورية. وكان أفرادها البالغ عددهم ٤٤٠ رجلاً

من صفوف المعارضة السورية، قد دُرِّبُوا وجُهِّزُا في تركيا (وكالة أناضول الإخبارية، ٢٥/١/٢٠١٧). وكان رجال الشرطة درّبوا – حسب المعلومات التركية بناء على طلب "الجيش السوري الحر" – لمدة خمسة أسابيع في مدينة مرسين الواقعة في جنوب شرق تركيا. ونشرت الصحيفة اليومية التركية "يني سافاك" فيلم فيديو (٢٣/١/٢٠١٧)، ظهر فيه كيف أن رجال الشرطة هؤلاء أقسموا في حفل تخرجهم على الولاء لله وتركيا وللرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

("Turkey Pulse" , www.al-monitor. com ,25.1.2017;ww. youtube. com)

بعد ذلك بوقت قصير أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن "مناطق محمية" في سورية لإيواء اللاجئين. تجاوبت تركيا مع هذا الإعلان إيجابياً ولكن بحذر، وخلافاً لسلفه باراك أوباما طرح الرجل القوي الجديد في البيت الأبيض طلباً قديماً لأنقرة، وأعلن أن دول الخليج يجب أن يموّلوا مثل هذه "المنطقة المحمية"، فهم لديهم كفاية من الأموال.

وكعضو في حلف شمال الأطلسي يتعين على تركيا أن تلتزم السياسةَ التوسعية للحلف لكنّها كقوة إقليمية حققت سنة ٢٠١٦ فوائد أكبر من تعاونها مع إيران وروسيا. وخلال مجرى الحرب تغير الهدف الرئيسي لأنقرة؛ إذ لم يعد إسقاط الحكومة السورية يحتل الموقع الأول بين اهتماماتها، وإنما القضاء على النزعة الاستقلالية للأكراد في شمال سورية؛ إذ طرح الأكراد "المشروع الفيدرالي الديمقراطي" ("روجافا").

الغرض من إقامة "منطقة حماية" الحيلولة دون امتداد النفوذ الكردي على حدود تركيا الجنوبية نحو الغرب. رسمياً تتحدث تركيا عن "منطقة

آمنة" ضد الإرهاب وعن "منطقة حماية" يعاد توطين اللاجئين السوريين فيها. وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد قام في أول شباط ٢٠١٧ بزيارة إلى دول الخليج تحقق خلالها من مساندتها لهذا المشروع. يجب أن تمتد هذه المنطقة من مدينة جرابلس السورية التي تحتلها تركيا إلى مدينة الباب، وحتى مدينة إعزاز وتقتطع من أراضي سورية منطقة تبلغ مساحتها ٥٠٠٠ كيلو متر مربع (www.orf.at,20.9.2016). وتعرض أنقرة لهذه المنطقة "مساعدة لإعادة الإعمار". وهذا سيمكّن تركيا – ومِنْ ثَمَّ حلف شمال الأطلسي – من وضع شمال سورية تحت المراقبة العسكرية. ولقد نشأت تركيا في جرابلس وفي الأجزاء الشمالية من إدلب مخيمات للاجئين تسيطر عليها تركيا، وتمدّها بالمؤن.

تقع مدينة جرابلس على نهر الفرات مباشرة، إذ يمكن التحكم بتزويد شمال سورية بالمياه. وتقع إعزاز شمال حلب بالقرب من الحدود مع تركيا. والباب هي تقاطع طرق استراتيجي بين حلب والرقة ومنبج، الهدف التالي للجيش التركي. وفي منبج لم تزل تتمركز قوات كردية تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية. ويقول الصحافي التركي توران كيسلاكي للصحيفة اليومية التركية "ديلي صباح": "إذا ما اتفقت أنقرة والرياض والدوحة على "منطقة الحماية" التي اقترحها أردوغان، سيعود هذا ليس فقط بالفائدة على أهالي المنطقة، وإنما سيوقف أيضاً التوسع الإيراني"، ولقد أعلنت دول الخليج عن استعدادها لتحمل تكاليف تأمين مثل هذه المنطقة عسكرياً.

وعلق على ذلك وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قائلاً : إن إقامة مناطق حماية للاجئين في سورية أمر ممكن، ولكن يجب أن يجري

الاتفاق على ذلك مع المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين ومع الحكومة السورية. لكن هذا شيء مختلف عما اقترحته الدول الغربية في السنين الأخيرة لسورية، حسب لافروف. "لقد كانت هناك أفكار لإقامة مناطق تقيم فيها حكومة سورية بديلة، ويُحضّر فيها تغيير النظام". مثل هذا الذي حدث في ليبيا حيث اتخذت الاستعدادات في بنغازي لإسقاط معمر القذافي، لن يتكرر في سورية.

في منتصف شباط دعا المبعوث الخاص لمنظمة الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا مجدداً إلى مباحثات سورية – سورية في جنيف. ولم تتحدث وسائل الإعلام الغربية إلا قليلاً عن النتائج التي توصل إليها مؤتمر أستانة الثاني الذي جرى فيه الاتفاق بين إيران وتركيا وروسيا على آلية لمراقبة وقف إطلاق النار (الهدنة) في سورية (التي دخلت حيز التنفيذ منذ ٢٠١٦/١٢/٣٠). ولكن مع الزيارات الخارجية الأولى لوزير الدفاع الأمريكي الجديد (جيمس نورمان "ميد دوغ" ماتّي) ولوزير الخارجية ريكس تيلرسون، بدا أن النشاطات الدبلوماسية عادت إلى مجراها، وصارت سورية تحتل العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام.

كان مستقبل سورية موضوع اجتماع وزراء الدفاع في حلف شمال الأطلسي في بروكسل (٢٠١٧/٢/١٦/١٥)، ولاجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين في بون(٢٠١٧/٢/١٧)، وفي مؤتمر الأمن المنعقد في مدينة ميونيخ (الألمانية) وانتهى في ٢٠١٧/٢/١٩. وكان هناك اتفاق على أن المحادثات السورية – السورية بقيادة الأمم المتحدة يجب أن تستأنف قريباً (٢٠١٧/٢/٢٣).

إلا أن تصورات الأطراف المختلفة عن مستقبل سورية متباينة جداً؛ فبينما تدافع الحكومة السورية وحليفاها إيران وروسيا عن سيادة سورية ووحدة أراضيها كأساس لإصلاحات سياسية، يصر الغرب (الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وحلف شمال الأطلسي) ودول الخليج و"إسرائيل" على تمزيق البلد؛ فهم يريدون تقسيم سورية بمساعدة قوات أرضية في شمال سورية وفي محافظة إدلب تحت غطاء "الكفاح الدولي ضد الإرهاب".

وهناك مراكز أبحاث عالمية تقترح "حلاً سلمياً" لسورية، بتقسيمها إلى مناطق مختلفة حسب الانتماءات الدينية والعرقية (على سبيل المثال: مركز "راند كوربوريشن": خطة للسلام في سورية) (www.rand.org).

يجب أن تضمن المناطق الكردية في شمال شرق سورية النفوذ الدائم للولايات المتحدة الأمريكية ولحلف شمال الأطلسي. و"مشروع المنطقة الآمنة" التركي يمكن أن يوسع منطقة النفوذ هذه، وبذلك ستتولى الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي في المستقبل مراقبة الطرفين المتخاصمين ؛ الأكراد في شمال سورية والحكومة التركية.

أما محافظتا إدلب ودرعا فيجب أن تعطيا للمعارضة الإسلامية مما يتفق مع مصالح تركيا والأردن ودول الخليج. و"إسرائيل" تتابع تعاونها مع المجموعات المقاتلة القريبة من "القاعدة" والموجودة في مرتفعات الجولان السورية. وتتابع "إسرائيل" باهتمام السيطرة على المنطقة الواقعة غرب

دمشق، والغنية بالمياه، غير مبالية بجميع قرارات الأمم المتحدة منذ ١٩٦٧.
في صيف ٢٠١٦ قال الجنرال "الإسرائيلي" هرزي هاليف، رئيس جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلي، في مؤتمر هرتسليا **(**مؤتمر إِستراتيجي سنوي عن السياسة الإسرائيلية**)**، إن "إسرائيل" تفضل "الدولة الإسلامية في العراق والشام" على الحكومة السورية. ولذلك لا تريد "إسرائيل" القضاء على "الدولة الإسلامية"، لأن هزيمة "الدولة الإسلامية" في سورية ستعني اضطرار "القوى العظمى" إلى مغادرة سورية؛ وهذا سيعرض "إسرائيل" للمصاعب.

من أجل إضعاف سورية وحلفائها في المنطقة – روسيا وإيران والعراق وحزب الله – يجب ألا يقتصر الأمر على زعزعة استقرار البلد والحكومة اقتصادياً وعسكرياً فحسب، بل ينبغي تقسيم الأراضي السورية. ويترجم السياسيون والعلماء ووسائل الإعلام هذه الخطط بالحديث عن تطورات تاريخية لا يمكن إيقافها، حسب قول كارلو ماسال أستاذ العلوم السياسية في الكلية العسكرية التابعة للجيش الألماني **:**"من الصعب أن نتصور أن سورية ستعود كما كانت دولة وطنية فاعلة. فالبلد يشهد تنظيماً جديداً لأراضيه وسيقسم على أرجح الظن إلى منطقتين أو ثلاث مناطق مستقلة" **(**إذاعة "دويشلاندفولك"، ١٩**/**٢**/**٢٠١٧**)**.

هنا تكون الرغبة سيدة الأفكار، فالسوريون يريدون دولة وطنية موحدة وفاعلة كان كثير من الناس قد نزلوا إلى الشوارع في مطلع ربيع

٢٠١١ من أجل إصلاحها. وهم لا يريدون دولة وطنية يسيطر عليها الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. و"التنظيم الجديد للأراضي" في الشرق الأوسط لا يريده السوريون، وإنما يتفق مع خطط الهيمنة للنخبة السياسية – العسكرية الأمريكية.

كان الجنرال الأمريكي المتقاعد وسلي كلارك، قد تحدث في آذار ٢٠١٥ عن خطط لوزارة الدفاع الأمريكية من سنة ٢٠٠١. كان آنذاك دونالد رامسفيلد وزيراً للدفاع، وكان نائبه بول فولفوفيتس. وكان هذا الأخير قد وضع سنة ١٩٩٢ "إستراتيجية دفاعية إقليمية" للولايات المتحدة الأمريكية، وهي ما يسمى "مبدأ فولفوفيتس". حسب هذه الإستراتيجية لا يجوز أبداً أن تهدد روسيا ولا الصين ولا إيران أو غيرهما من القوى الإقليمية المكانة العالمية المتفوقة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وبهذا المعنى كانت خطة وزارة الدفاع الأمريكية سنة ٢٠٠١ تنص على تدمير وإلغاء سبعة بلدان خلال خمس سنوات هي: العراق وسورية ولبنان وليبيا والسودان والصومال وإيران (الجنرال الأمريكي وسلي كلارك في مقابلة مع "ديمكراسي نيو" www.youtube.com).

لا يتابع تدمير سورية عسكرياً فقط، بل إن آلام الناس والأزمة الإنسانية في البلد تستثمر بشكل لم يسبق له مثيل؛ فالعنف في سورية حاضر في كل مكان وعلى جميع الأطراف. عدد لا حصر له من الناس يعتقلون ويخطفون ويقتلون، وبعض العائلات لم تسمع منذ سنين أي شيء عن

أبنائها. واللجنة الدولية للصليب الأحمر تسعى جاهدة للكشف عن المختفين، وتجري محادثات مع المسؤولين، لكنها لا تتحدث عما تفعل؛ إذ إن سرية البحث لتمكين العائلات من معرفة مكان وجود أبنائهم هي من المبادئ التي تتقيد بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهذا يستند إلى معاهدة جنيف، وإلى مبادئ القانون الدولي.

مع المسؤولين الحكوميين في سورية، يمكن التحدث والسؤال، ولكن مع المجموعات المسلحة المسؤولة عن الخطف والتعذيب والقتل لا يمكن التحدث على الإطلاق.

قبل وقت قصير من الجولة الرابعة لمحادثات جنيف، شنّت منظمة العفو الدولية حملة مشبوهة ضدّ السجن العسكري في صيدنايا (إلى الشمال من دمشق)، واتهمت الحكومة السورية بأنها قد أعدمت هناك بين سنة ٢٠١١ و ٢٠١٥ نحو ١٣٠٠٠ شخص. وطالبت منظمة العفو بإحالة الحكومة السورية على المحكمة الجزائية الدولية. وبما أن مجلس الأمن الدولي لا يفعل ذلك، يعبأ سبعة ملايين ناشط في مجال حقوق الإنسان على نطاق عالمي. وطالبت بتحقيق دولي مستقل وبأن جرائم الحرب والإعدامات الجماعية التي تقوم بها الحكومة السورية، يجب أن توضع "على رأس" جدول أعمال محادثات جنيف. وبعد أيام قليلة فقط نشر تقرير للمنظمة الأمريكية "هيومان رايتس ووتش"، جاء فيه أن الجيش السوري قد استعمل عند دخوله شرقيّ حلب في تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠١٦

غاز الكلور. وكمصدر لذلك تعرض "هيومان رايتس وواتش" فيلم فيديو لـ "مركز حلب الإعلامي" المعارض.

خلال الأعوام الماضية تكرر صدور هذا النوع من التقارير عن الأحداث في سورية، وعلى المراقب أن ينتبه إلى تواقيت نشر هذه التقارير، الحملتان المذكورتان نشرتا قبل بدء المحادثات السورية – السورية الجديدة في جنيف مباشرة. ولم يكن هذا بأي مصادفة، ولا سيما أن المنظمتين المذكورتين من المنظمات الدولية المحترفة؛ إذ إن اتهام أحد الأطراف المشاركة في الصراع بارتكاب جرائم حرب، يفيد عملياً الطرف المشارك الآخر.

الأمر الذي يتوضح للرأي العام، هو أن هذا النوع من التقارير لا يستند إلى توثيق علمي ولا إلى أدلة قانونية مثبتة، بل هي حملات مشبوهة؛ فمنظمة العفو الدولية لا تذكر أرقاماً ولا حالات محددة، وإنما تذكر أرقاماً واهية: بين ٥٠٠٠ و ١٣٠٠٠ شخص أعدموا خلال أربع سنوات. و"الحملة" تعني في بعض اللغات هجوماً عسكرياً هدفه التأثير في السياسة والرأي العام. وحسب القاموس الألماني "دودن" الحملة هي "فعل جماعي لصالح أو ضد شخص ما له، بالدرجة الأولى، غايات سياسية وأيدولوجية".

أود الآن أن أعيد إلى الذاكرة حملة أخرى شنتها منظمة العفو الدولية في تشرين الأول ١٩٩٠ حشدت الرأي العام وقتئذٍ لشن حرب الخليج الثانية (١٩٩١) ضد العراق. آنذاك قدمت منظمة العفو الفتاة "نجيرا"

البالغة من العمر ١٥ عاماً، في مؤتمر صحفي في واشنطن. قالت الفتاة إنها رأت بأم عينها جنوداً عراقيين قاموا بإخراج ١٥ طفلاً في أحد المستشفيات الكويتية من الحاضنات وقتلوهم. وفي ١٩ كانون الأول ١٩٩٠ نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً آخر جاء فيه أن "الجنود العراقيين قد قتلوا " ٣٠٠ طفل حديثي الولادة ". وفي كانون الثاني ١٩٩١ أكدت منظمة العفو هذه المعلومات أمام اللجنة الأمريكية للشؤون الخارجية، وبعد أربعة أيام، في ١٢ كانون الثاني ١٩٩١، وافق الكونغرس الأمريكي على حرب العراق. وفيما بعد اعترفت وكالة العلاقات العامة "هيلّ أند نولتون" أنها قد فبركت القصة بتكليف من حكومة الكويت. و"نجيرا" هي ابنة السفير الكويتي في الولايات المتحدة الأمريكية، وقصة إخراج الجنود للأطفال من الحاضنات وقتلهم مختلقة ولا أساس لها.

في ضوء ما يراه المرء من مناظر مخيفة وما يسمعه من اتهامات، من الطبيعي جداً أن يتأثر ويغضب، ولكن في أوضاع الحرب المعقدة في سورية - التي تتدخل فيها قوى ومصالح وطنية وإقليمية ودولية وجهات حكومية وأكثر منها جهات غير حكومية من جميع أصقاع الأرض – تؤدي مثل هذه الحملات إلى تصعيد الأحداث وإلى إعاقة التطورات الإيجابية كالحوار، ووقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية، لا بل تجعلها غير ممكنة. والمنتصر هي المواقف المتطرفة التي لا تريد التفاوض على السلام، لأنها مستفيدة من الحرب.

بدأت المفاوضات السورية – السورية في جنيف في ٢٣ شباط بمفاجأتين؛ كانت المفاجأة الأولى أن وسيط الأمم المتحدة الخاص ستيفان دي ميستورا تمكن عند إلقاء الكلمة الترحيبية القصيرة من جمع ممثلي الحكومة السورية، وممثلي المعارضة في قاعة واحدة في قصر الأمم المتحدة في جنيف. كما أن ممثلي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية الذين يدعمون جهود دي ميستورا كأعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي كانوا حاضرين.

علاوة على ذلك كانت جميع بلدان "المجموعة الدولية لدعم سورية"، قد أرسلت إلى جنيف ممثلين لحضور حفل الافتتاح. وكانت المفاجأة الثانية أن طرف المعارضة، لم يكن يقتصر على وفد المجلس للمفاوضات، المسمى أيضاً "مجموعة الرياض"، بل إن دي ميستورا كان قد دعا ايضاً "مجموعة القاهرة" و"مجموعة موسكو". ولكن كدليل على استقلال هاتين المجموعتين عن وفد المجلس الأعلى للمفاوضات، جلستا على طاولتين منفصلتين في حفل الافتتاح. ولكن تحالفات معارضة مستقلة أخرى بالإضافة إلى الأكراد السوريين. جرت المحادثات في الأيام التالية تحت وطأة تفجيرات خطيرة في حمص، راح ضحيتها أكثر من ٤٠ قتيلاً. تبنت المسؤولية عن التفجيرات "جبهة النصرة" "فتح الشام" التي أعلنت أنها تريد إفشال عملية التفاوض في جنيف. أضيف إلى ذلك أن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد تقدمت في مجلس الأمن الدولي بقرار ينص على فرض عقوبات جديدة على سورية، لكن مشروع القرار رفض باستعمال روسيا والصين حق النقض. وبعد ذلك بوقت قصير، اتهمت لجنة التحقيق

الدولية الخاصة بسورية "كلا الطرفين بارتكاب جرائم حرب في حلب"، وعددت جرائم مزعومة ارتكبها الجانب السوري وروسيا: "كان سلاح الجو السوري والروسي يشن غارات جوية يومية"؛ ونشرت وكالة "رويترز" للأنباء تقريراً بعنوان: "في الهجوم على حلب كان استعمال القنابل العنقودية على قدم وساق"، واستعملت المعارضة السكان في شرقيّ حلب "دروعاً بشرية".

ولكن لا الممثل الخاص للأمم المتحدة ولا الدبلوماسية الروسية تأثر بهذه الاتهامات الكثيرة والمنحازة غالباً؛ إذ إن دي ميستورا ونائب وزير الخارجية الروسي غنّادي غاتيلوف أجريا كثيراً من المحادثات مع جميع الأطراف الممثلة في جنيف لكي يتحقق تقدم في عملية المفاوضات. في أول آذار كان واضحاً أن المحادثات ستُستأنف. في جنيف من أجل دفع العملية السياسية في سورية نحو الأمام، وفي أستانة من أجل المحافظة على وقف إطلاق النار ولتوضيح مسائل عسكرية.

على الرغم من الشروط الجيدة، وعلى الرغم من إرسال السوريين إشارات واضحة تدل على رغبتهم في إنهاء الحرب، فإن كثيراً من المؤشرات تدل على أن التصعيد سيستمر في سنة ٢٠١٧. فهناك إصرار على العداء، وعدم الاستعداد لإجراء حوار جاد ولاسيَّما لدى أولئك الذين لم ينجح مشروعهم الرامي إلى "تغيير النظام" في سورية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ودول الخليج، لم تزل تراهن على معارضةٍ سوريةٍ تكاد تكون غير معروفة في البلد ناهيك عن وجود دعم لها.

وتزعم المملكة العربية السعودية أنها تحمي "المسلمين السنة" في سورية من إيران (ذات الغالبية الشيعية)، وتعلل بذلك تسليحها المتواصل للجماعات المقاتلة. وتحصل المملكة العربية السعودية على دعم لسياستها المعادية لإيران من "إسرائيل" التي ترى في إيران عدوها اللدود ومعها جميع المتحالفين معها. في مقابلة صحفية مع صحيفة "دي فيلت" (الألمانية) أعلن وزير الخارجية "الإسرائيلي" أفيغدور ليبرمان في آخر شباط، أنه يريد تشكيل مع الدول العربية "المعتدلة" (الإمارات الخليجية والمملكة العربية السعودية) تحالفاً عسكرياً مشابهاً لحلف شمال الأطلسي ضد الإرهاب الإيراني. ("إسرائيل تقترح على المملكة العربية السعودية حلفاً معادياً لإيران" (www. welt. de, 28.2.2017)). بالمقابل ترى إيران نفسها - وهي دون شك قوة إقليمية واسعة النفوذ – مهدّدة من المملكة العربية السعودية. وقد قوبلت عروض متكررة للحوار بالرفض من حكومة الرياض.

مدّ الحروب في الشرقين الأوسط والأدنى بالسلاح لا يتوقف ولا ينضب. روسيا وإيران تدعمان الجيش السوري بموجب اتفاق مع الحكومة السورية، والجماعات المقاتلة غير النظامية تزودها دول الخليج بالسلاح المستورد من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (انظر تقرير "سيبري" : "تجارة السلاح تشهد أعظم ازدهار منذ نهاية الحرب الباردة" .

(euronews.com,20.2.2017).

فالمملكة العربية السعودية وقطر زادتا استيرادهما للسلاح بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦ بنسبة تزيد على ٢٠٠ **%.**

تستغل الولايات المتحدة الأمريكية العداوات الموجودة في المنطقة لكي تقيم تعاوناً عسكرياً أوثق مع أولئك الذين يريدون في الشرق الأوسط محاربة روسيا وحلفائها. والمحرك الدافع إلى الاقتتال هو التعبئة الدينية المتزايدة التي يقوم بها خطباء دوغمائيون **(تعصب عقائدي أعمى)** عبر القنوات التلفزيونية الفضائية وعبر **(الإنترنت)**. ولطالما بقيت الحكومة السورية الشرعية حسب القانون الدولي تُحارب عسكرياً، وتُعزل اقتصادياً، وتوصف سياسياً وإعلامياً بأنها عدو وليست شريكاً لتحقيق السلام، فإن نهاية الحرب تبقى غير منظورة، والسوريون يدفعون لقاء ذلك منذ سنة ٢٠١١ أعلى ثمن.

ملحق وثائق

تحتوي الوثائق الآتية على :

- البيان الختامي لمجموعة العمل سورية، جنيف ٢٠١٢/٦/٣٠.
- موقف المجموعة الدولية لدعم سورية، فيينا ٢٠١٥/١١/١٤.

تقرير جهاز الأمن العسكري الأمريكي "ديا" سنة ٢٠١٢.

الوثيقة ١

البيان الختامي لمجموعة العمل سورية، جنيف ٢٠١٢/٦/٣٠

يستند النص إلى خطة كوفي عنان المؤلفة من ست نقاط، والتي نشرت كملحق لقرار الأمن الدولي رقم ٢٠٤٢ **(٢٠١٢/٤/١٤)**. وكان كوفي عنان مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسورية ممثلاً للأمم المتحدة والجامعة العربية.

وقد وقع البيان الختامي المستند إلى خطة كوفي عنان في ٢٠١٢/٦/٣٠ وزراء خُارجية الدول الخمس المتمتعة بحق النقض **(الفيتو)** في مجلس الأمن الدولي. بموجب هذا البيان يلتزم الموقعون :

١- أن يتعاونوا مع الوسيط الدولي الخاص إلى سورية في عملية سياسية يُديرها حصراً السوريون، وتستجيب للآمال المشروعة،

ولهموم الشعب السوري، وهم يلتزمون من أجل ذلك بتفويض وسيط عندما يدعوهم إلى ذلك الوسيط الدولي الخاص.

٢- إنهاء القتال وبالتوصل إلى نهاية العنف المسلح بجميع أشكاله ومن جميع الجهات، وتحت رقابة الأمم المتحدة، من أجل حماية المدنيين وتحقيق استقرار البلد؛ ولهذا الغرض يجب على الحكومة السورية أن توقف على الفور جميع تحركات القوات المسلحة، وألا تستخدم أسلحة ثقيلة في المناطق السكنية وحولها. وبينما تأخذ هذه الإجراءات مفعولها يجب على الحكومة السورية أن تتعاون مع الوسيط الدولي، لكي يتوقف العنف المسلح بجميع أشكاله ومن جميع الأطراف؛ ويجب أن يحدث هذا بوساطة آلية تراقبها الأمم المتحدة، وعلى وسيط الأمم المتحدة أن يحصل على التزامات مماثلة من المعارضة، ومن جميع العناصر المهمة من أجل إيقاف الاقتتال.

وهكذا يجب التوصل إلى إيقاف مستدام للعنف المسلح بجميع أشكاله ومن جميع الأطراف. ويجب أن يحصل هذا حسب آلية تراقبها الأمم المتحدة.

٣- تأمين وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب إلى جميع المناطق المتضررة من المعارك؛ ولهذا الغرض يجب كخطوة فورية أولى قبول وتنفيذ وقف لإطلاق النار لمدة ساعتين يومياً، أما الأوقات الدقيقة لوقف إطلاق النار اليومي وكيفية تطبيقه، فيجب أن تُنَسَّق بواسطة آلية فعالة، على الصعيد المحلي أيضاً.

٤- تسريع وضمان إطلاق سراح الأشخاص المعتقلين اعتباطياً، وينطبق هذا على الأشخاص المهددين بشكل خاص وعلى الأشخاص الذين شاركوا في نشاطات سياسية سلمية. ولهذا الغرض يجب – بوساطة قنوات مناسبة ودون تردد – تقديم قائمة بجميع الأماكن التي يحتجز فيها هؤلاء الناس. بعد ذلك يجب على الفور توفير إمكانية الدخول إلى هذه الأماكن والسماح بالحصول على معلومات عنها. ويجب أن يكون من الممكن زيارة هؤلاء الأشخاص أو إطلاق سراحهم.

٥- ضمان حرية تحرك الصحافيين في جميع أرجاء البلد، ويجب منح سمات الدخول للصحفيين دون النظر إلى انتمائهم.

٦- باحترام حرية التجمع والحق في القيام بمظاهرات سلمية.

ملاحظة: بعد توقيع البيان مباشرة، أعلنت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون أمام الصحفيين أن الاتفاق لا يمكن أن ينفّذ إلا إذا تنحى الرئيس السوري بشار الأسد قبل ذلك. وحذّر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف من تفسيرات مختلفة للاتفاق. وفي تموز ٢٠١٢ تخلى كوفي عنان عن منصبه كوسيط للأمم المتحدة في سورية.

الوثيقة ٢

موقف المجموعة الدولية لدعم سورية، فيينا ١٤/١١/٢٠١٥:

في اجتماعها في فيينا في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، ناقشت المجموعة الدولية لدعم سورية المؤلفة من: الجامعة العربية والصين ومصر والاتحاد

الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيران والعراق وإيطاليا والأردن ولبنان وعُمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، الكيفية التي يمكن بوساطتها الإسراع في إنهاء النزاع في سورية.

بدأ المشاركون اجتماعهم بالوقوف دقيقة صمت على أرواح ضحايا التفجيرات الإرهابية الفظيعة في باريس في ١٣ تشرين الثاني، التفجيرات التي وقعت مؤخراً في بيروت والعراق وأنقرة ومصر. أدان المجتمعون بالإجماع وبأقسى العبارات هذه الهجمات الوحشية على المدنيين الأبرياء، وأعلنوا تضامنهم مع الشعب الفرنسي.

بعد ذلك بدأ المشاركون حواراً بنّاء استئنافاً للتقدم الذي كان قد جريتم التوصل إليه في اللقاء في ٣٠ تشرين الأول. وكان أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية متفقين في الرأي على الضرورة الملحّة لإنهاء آلام الشعب السوري، والدمار المادي في سورية، وزعزعة استقرار المنطقة وما ينجم عن ذلك من تزايد أعداد الإرهابيين الذين ينخرطون في القتال في سورية. وأكدت المجموعة الدولية لدعم سورية الصلة المباشرة بين وقف إطلاق النار والعملية السياسية الموازية حسبما جاء في اتفاق جنيف لسنة ٢٠١٢. كلتا المبادرتين يجب أن تبدأ على الفور. وأعلن المشاركون عن التزامهم بضمان تغيير سياسي يحدده السوريون ويقومون به كما جاء في اتفاق جنيف بالكامل. واتفقت المجموعة على بعض النقاط المركزية.

اتفقت المجموعة على دعم العمل على تطبيق وقف إطلاق النار في جميع أرجاء سورية لكي يدخل حيّز التنفيذ فورُ اتخاذٍ ممثلي الحكومة السورية والمعارضة الخطوات الأولى لانتقال سياسي يجب أن يحدث تحت مظلة الأمم المتحدة وعلى أساس اتفاق جنيف. وأكد الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي التزامهم دعم قرار لمجلس الأمن الدولي لتشكيل بعثة من الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار. ويجب أن تعمل هذه البعثة في المناطق التي لا يتعرض فيها أعضاؤها لخطر مهاجمتهم من الإرهابيين. بالإضافة إلى ذلك التزموا دعم عملية سياسية انتقالية حسب اتفاق جنيف.

وافق جميع أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية، كدول منفردة وكداعمين لمشاركين مختلفين في الحرب، على القيام بكل شيء لكي تتقيد المجموعات والأفراد الذين تدعمهم وتسلحهم وتؤثر فيهم بوقف إطلاق النار؛ إلا أن وقف إطلاق النار، لا ينطبق على العمليات الهجومية أو الدفاعية ضد "داعش" وضد جبهة النصرة والجماعات الأخرى التي تصنفها المجموعة الدولية لدعم سورية بالإجماع بأنها إرهابية.

ورحّب المشاركون ببيان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي طالب فيه منظمة الأمم المتحدة بتسريع الخطط الرامية إلى دعم وتنفيذ وقف لإطلاق النار في جميع أرجاء البلد. واتفقت المجموعة على أن تقوم منظمة الأمم المتحدة - بالاتفاق مع الأطراف المهتمة - بإدارة العملية لتحديد متطلبات وكيفية وقف إطلاق النار.

وأعلنت المجموعة الدولية لدعم سورية استعدادها للقيام بخطوات فورية من أجل اتخاذ إجراءات لتعزيز الثقة ولدعم تنفيذ العملية السياسية التي يجب أن تمهد الطريق لهدنة في جميع أرجاء البلاد. وفي هذا السياق وبالتوافق مع الفقرة ٥ من بيان فيينا أعربت المجموعة الدولية لدعم سورية عن الضرورة في أن يضمن الدخول الإنساني الشامل إلى جميع مناطق سورية، وكما نص أيضاً على ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٦٥. فقد طولب بأن يسمح بجميع المسائل المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية.

وأعربت المجموعة الدولية لدعم سورية عن قلقها البالغ من الآلام التي يعانيها اللاجئون والأشخاص المهجرون داخل البلد، ومن الضرورة الملحّة لخلق الظروف المناسبة لتأمين عودتهم الآمنة إلى ديارهم بالتوافق مع قواعد القانون الإنساني الدولي ومع مراعاة مصالح الدول المضيفة.

إن حلّ أزمة اللاجئين مهم لإنهاء النزاع السوري؛ علاوة على ذلك أكدت المجموعة الدولية لدعم سورية مجدداً النتائج المرعبة لاستخدام السلاح بصورة عشوائية ضد السكان المدنيين، ودعت إلى السماح بالوصول الإنساني إلى المحتاجين حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٣٩. وكانت المجموعة متفقة فيما بينها على الضغط على الأطراف المتصارعة لإيقاف استخدام مثل هذا السلاح على الفور. بالإضافة إلى ذلك أكدت المجموعة الأهمية البالغة للتقيّد بجميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

وينتمي إلى هذه القرارات أيضاً قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٩٠ الذي يطلب وقف تجارة النفط غير المشروعة والمتاجرة بالتحف الأثرية والرهائن أيضاً التي يستفيد منها الإرهابيون.

وطبقاً لاتفاقية جنيف لسنة ٢٠١٢ التي استكملت باتفاق فيينا تاريخ ٣٠ تشرين الأول، وأيضاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١١٨، اتفقت المجموعة على ضرورة دخول الحكومة السورية والمعارضة في مفاوضات جادة تحت مظلة الأمم المتحدة، وذلك بأسرع وقت ممكن. وكموعد ممكن سُمّي اليوم الأول من كانون الثاني. ورحّبت المجموعة في هذا الخصوص بجهود المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا وآخرين، من أجل جمع أوسع طيف ممكن من المعارضة يُحِّددُه السوريون الذين يقررون بأنفسهم من يجب أن يمثلهم في المفاوضات وبأي مواقف تفاوضية؛ وهكذا يجب وضع العملية السياسية في مسار متحرك.

جميع الأطراف التي تشارك في العملية السياسية، يجب أن تتقيد بالمبادئ التي حُدِّدت في اجتماع ٣٠ تشرين الأول؛ ومن بين هذه المبادئ الالتزام بوحدة سورية واستقلالها وسيادتها على أراضيها وبالطابع العلماني للمجتمع السوري. فضلاً عن ذلك يجب أن تبقى مؤسسات الدولة تعمل بشكل سليم، ويجب حماية حقوق جميع السورين بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو الديني. ولقد اتفق أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية على أن هذه المبادئ ذات أهمية جوهرية وجذرية.

وأكد أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية دعمهم لعملية التغيير حسب ما جرى الاتفاق عليه في معاهدة جنيف **(٢٠١٢)**. وفي هذا السياق أكدوا أيضاً دعمهم لوقف إطلاق النار، حسب ما ذكر سابقاً، وأيضاً لعملية يقودها السوريون تسفر خلال ستة أشهر - هكذا هو الهدف- عن تشكيل

حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير دينية ، وعن وضع خطة زمنية لوضع مشروع لدستور جديد.

وخلال ١٨ شهراً من إقرار الدستور الجديد، يجب إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ويجب أن تجرى هذه الانتخابات تحت مظلة الأمم المتحدة، وحسب أعلى المستويات الدولية من الشفافية والمسؤولية. ويجب أن يكون بإمكان جميع السوريين، بمن فيهم من هم في الخارج **(مهجّرون)**، المشاركة في هذه الانتخابات.

بخصوص محاربة الإرهاب ووفقاً للفقرة ٦ من اتفاقية فيينا كررت المجموعة الدولية لدعم سورية القول إنّ "داعش" و "النصرة" وغيرهما من المجموعات المصنفة من قبل مجلس الأمن الدولي كمنظمات إرهابية، يجب أن تهزم. وهذا ينطبق أيضاً على المجموعات المسماة من المشاركين، ومن مجلس الأمن الدولي.

وافقت المملكة الأردنية الهاشمية على تقديم المساعدة للتوصل إلى تفاهم مشترك بين الأجهزة الأمنية والعسكريين حول أي المجموعات والأفراد يجب تصنيفهم كإرهابيين، ويجب أن يختتم هذا قبل بدء العملية السياسية تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة.

اتفق المشاركون على أن يجتمعوا مجدداً بعد شهر تقريباً؛ عندئذٍ يجب النظر إلى التقدم الذي تحقق بخصوص تطبيق وقف إطلاق النار، وبدء العملية السياسية.

* * *

الوثيقة ٣:

تقرير جهاز الأمن العسكري الأمريكي "ديا" (DIA)، لسنة ٢٠١٢.

الدعم الغربي للمتمردين في سورية يدعم نشوء "دولة إسلامية".

تحت شعار "لا أحد يقف فوق القانون" تنشر المنظمة الأمريكية "جوديكال ووتش" (Judical Watch) (www. judical watch.org/press-room) بانتظام وثائق حكومية أمريكية سرية حدثت خلافات قانونية حول نشرها. في ١٨ أيار ٢٠١٥ نشرت سلسلة من الوثائق تتعلق بالوضع في ليبيا، وبالهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي سنة ٢٠١٢، وبازدياد قوة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (في الأصل كان اسمها "الدولة الإسلامية في العراق" ثم أصبح "الدولة الإسلامية في العراق والشام" وأخيراً "الدولة الإسلامية").

يتبين من هذه الوثائق أن "جهاز الأمن العسكري الأمريكي "Defense Intelligence Agency (ديا) كان منذ سنة ٢٠١٢ على علم بإرسال السلاح من ليبيا إلى سورية، وكان يتوقع للمنظمة تشكيل "إمارة سلفية". وكان هذا ما يريده داعمو المعارضة السورية – الغرب، ودول الخليج وتركيا – لكي يعزلوا الحكومة السورية (انظر جوديكال ووتش، ٢٦/٥/٢٠١٥) والوثيقة المنشورة مسوّدة بمعظم أجزائها.

رقم R 050839 A Aug.12

وزارة الدفاع، تقرير إعلامي.

استطلاع لم يقيّم بشكل نهائي.

(البلد : العراق [....مسوّد].

الوضع العام

أ- في البلد يتخذ التطور اتجاهاً طائفياً واضحاً.

ب- السلفيون، والإخوان المسلمون، و"القاعدة" هم أهم القوى التي تدفع التمرد في سورية نحو الأمام.

ج- الغرب ودول الخليج وتركيا يدعمون المعارضة ؛ بينما تدعم روسيا والصين وإيران الحكومة. **[...مسوّد]**

د- الأفضلية بالنسبة إلى الحكومة تركيز وجودها في المناطق الساحلية **(**طرطوس واللاذقية**)**؛ مع ذلك لم يتخل عن حمص، لأن حمص تسيطر على أهم طرق المواصلات في سورية.

لقد قلّلت الحكومة من تركيزها على المناطق الواقعة على امتداد الحدود مع العراق **(**الحسكة ودير الزور**)**.

٣- القاعدة في العراق:

أ- "القاعدة" في العراق تعرف سورية جيداً؛ كانت تتدرب في سورية، ثم تسللت بعد ذلك عبر الحدود إلى العراق.

ب- دعمت "القاعدة في العراق" منذ البداية المعارضة السورية، إيديولوجياً وإعلامياً أيضاً. وأعلنت القاعدة في العراق معارضتها للحكومة السورية.

ج- قامت القاعدة في العراق بتنفيذ سلسلة من العمليات في مدن سورية مختلفة تحت اسم "جيش النصرة" –أحد شركائها.

د- تعدّ القاعدة في العراق المسألة الإسلامية في العراق مسألة مصيرية مرتبطة بالعرب وبالمسلمين برمتهم.

٤- الحدود:

أ- تمتد الحدود بين سورية والعراق على مسافة ٦٠٠ كيلومتراً تقريباً وتشكل أرضاً معقدة. فهي تتألف من صحراء واسعة وسلاسل جبلية (جبل سنجار) وأنهار مشتركة (تجري على الجانبين)، ومناطق مستثمرة زراعياً.

ب- يتجاور العراق مع المحافظتين السوريتين الحسكة ودير الزور وينطبق الشيء نفسه على المدن السورية قرب الحدود العراقية.

ج- الأراضي الواقعة على الجانبين، في العراق وفي سورية على حد سواء، هي صحراء واسعة تتخللها الأدوية، ولا يوجد سوى القليل من طرق النقل إلاّ الطرق الدولية السريعة وبعض المدن الكبيرة.

٥- السكان الذين يعيشون على الحدود:

أ- يعيش السكان على الحدود حسب البنى الاجتماعية القبلية، وهم مترابطون بقوة بالعلاقات القبلية والعائلية.

ب- الانتماء الطائفي يوحد كلا الجانبين عندما يحدث شيء في المنطقة.

ج- كان لـ "القاعدة في العراق" نقاط استناد وقواعد على كلا الجانبين، لكي تؤمّن نقل المواد والمجندين.

د- في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ أصبحت "القاعدة في العراق" في المحافظات العراقية الغربية أصغر؛ ولكن مع تنامي التمرد في سورية، بدأ زعماء العشائر الدينيون في المناطق بالتعاطف مع التمرد الطائفي. وكان هذا التعاطف يُلحظ في خطب صلاة الجمعة، إذ يدعى المتطوعون إلى دعم المسلمين في سورية.

٦- الوضع على الحدود السورية العراقية:

أ- ثلاثة مراكز حدودية تكفي في أوقات السلم لمراقبة الحدود ومنع التهريب وعبور الحدود بصورة غير مشروعة **[.... مسوّدة]**.

ج- في السابق كان معظم مقاتلي "القاعدة في العراق" يصلون إلى العراق، في المقام الأول، عن طريق الحدود السورية.

٧- فرضيات عن كيفية تطور الأزمة في المستقبل:

أ- ستجتاز الحكومة الأزمة بسلام، وتبقى مسيطرة عن الأراضي السورية.

ب- الأحداث الراهنة ستتطور إلى حرب بالنيابة؛ بدعم من روسيا والصين وإيران. تسيطر الحكومة على المناطق الساحلية **(**طرطوس واللاذقية**)** الواقعة تحت نفوذه، وسيدافع بقوة عن حمص التي تعدّ أهم طريق للمواصلات في سورية. من الناحية الأخرى ستحاول القوى المعارضة السيطرة على المناطق الشرقية **(**الحسكة ودير الزور**)** والواقعة بالقرب من المحافظات العراقية الغربية **(**الموصل والأنبار**)**، بالإضافة إلى قربها من الحدود مع تركيا، وتدعم هذه الجهود الدول الغربية ودول الخليج وتركيا، وهذه الفرضية تتفق إلى حد بعيد مع معطيات الأحداث الأخيرة.

ومما سيساعد وضع مرافئ آمنة تحت الحماية الدولية مثلما حدث آنذاك في ليبيا لما اختيرت بنغازي، لتكون مركز قيادة للحكومة الانتقالية.

٨- التأثير في العرق:

أ- **[...مسوّدة]** انسحبت القوات الحكومية السورية من مناطق الحدود، وتمركزت قوات المعارضة **("الجيش السوري الحر")** هناك ورفعت علمها.

والآن أصبحت قوات الحدود العراقية في مواجهة حدود مع سورية غير محروسة من الجهات الرسمية، ومِنْ ثَمَّ تشكل خطراً وتهديداً جاداً.

ب- ستحاول قوات المعارضة استخدام الأراضي العراقية كملاذ آمن لمقاتليها.

وسيستفيدون في ذلك من تعاطف السكان على الحدود العراقية معهم. وفي هذه الأثناء سيحاولون تجنيد المقاتلين على الجانب العراقي وتدريبهم، بالإضافة إلى ذلك إيواء لاجئين **(من سورية)**.

ج- عندما يتحلحل الوضع، ستكون هناك إمكانية لقيام "إمارة سلفية" في شرق سورية **(الحسكة ودير الزور)**، وهذا بالضبط ما تريده القوى التي تدعم المعارضة؛ لكي تعزل الحكومة السورية التي تعدُّ نفسها "العمق الإستراتيجي" للتوسع **(العراقي - الإيراني)**.

د- سوء الوضع له تبعات خطيرة بالنسبة إلى الحالة في العراق. وهذه التبعات الآتية التالية:

١- هذا يشكل جواً مثالياً لـ "القاعدة في العراق" لتعود إلى قواعدها القديمة في الموصل والرمادي. سيكون هناك اندفاع جديد – بناء على الافتراض أن جهاد المسلمين في العراق وسورية سيوحّد المسلمون في جميع أرجاء العالم العربي ضد المرتدين الذين ينظر إليهم كأعداء، ومن الممكن أيضاً أن تعلن "الدولة الإسلامية في العراق" دولة إسلامية، إذا ما توحدت مع منظمات إرهابية أخرى في العراق وفي سورية. وسيعني هذا خطراً جسيماً على وحدة العراق وعلى حماية أراضيه.

[....مسوّدة]

٢- التشجيع الجديد للعناصر الإرهابية من جميع أرجاء العالم العربي يدخل إلى الحلبة العراقية.

[.... مسوّدة]

فهرس

الصفحة

المقدمة ٥

مقدمة الطبعة الثالثة ٦

مقدمة الطبعة الأولى ١٣

الجزء الأول

تطورات الأوضاع في سورية ٢١

١ - أربع سنوات من الحرب في سورية

نظرة إلى الوراء ٢٣

٢ - الوضع في سورية:

عن المستوى القومي والدولي للنزاع ٨٩

٣- حلب، دور روسيا والعامل الكردي:

بؤرة الاحتراق حلب: ١٢٤

الصفحة

الجزء الثاني

جيران سورية

الدول المحاذية والقوى الفاعلة ١٤٩

١ - الوضع في الدول المجاورة ١٥١

٢ - تركيا:

من المواجهة إلى المشاركة ١٥٤

إستراتيجية "عش الدبابير" :

زحف "الدولة الإسلامية" - داعش ١٩٦

الحرب ضد "الدولة الإسلامية" - داعش:

حرب طويلة الأمد ؟ ١٩٨

أصدقاء إسرائيل القدامى والجدد:

دق الطبول لشن الحرب على سورية ٢٣٢

تحت أنظار الأمم المتحدة:

الزحف عبر المنطقة منزوعة السلاح ٢٣٧

عمليات الجماعات المسلحة:

في ظل الغارات الجوية الإسرائيلية ٢٤٢

الصفحة

فصل الدولة عن الدين:

بدلاً من التوترات الدينية ٢٥٥

لا كهرباء ولا ماء، ولكن كميات لا محدودة من الغاز:

عن الوضع الاقتصادي في لبنان ٢٦٧

٧- الفلسطينيون:

مقدمة عن التاريخ ٢٧٦

الوطن الثاني سورية:

كيف استقبلت سورية الفلسطينيين؟ ٢٨٠

بين الجبهات:

المخيمات الفلسطينية ٢٨٥

الجزء الثالث

التشخيص: حريق شامل ٢٩٥

١- المصالح الإقليمية والمنافسات في العالم العربي:

العالم العربي سنة ٢٠١٠: ٢٩٧

٢- صعود وسقوط "أصدقاء سورية" ٣٢٢

الصفحة

مجموعة "أصدقاء سورية" تأسيسها وأعضاؤها ٣٢٨

٣- في العراق وبلاد الشام: "الدولة الإسلامية" ٣٣٢

الخلفيات التنظيمية لـ "الدولة الإسلامية":

الجذور: ٣٤١

الجزء الرابع

مراسلات من دمشق ٣٥٩

١ - عملي في دمشق

لماذا أسافر دوماً وأبداً إلى سورية؟ ٣٦١

٢ - بعد سنة جديدة من الحرب:

كانون الثاني ٢٠١٦ ..... ٣٦٩

٣- نظرة إلى المستقبل ٣٧٤

ملحق وثائق ٣٨٩

الفهرس ٤٠٣

كارين لويكفلد (١٩٥٤-...)

- كاتبة وصحفية ألمانية.
- درست في الجامعات الألمانية علم الشعوب والعلوم الإسلامية والسياسية.
- تنقل الأخبار منذ سنة ٢٠٠٠ كصحفية مستقلة من الشرقين الأوسط والأدنى إلى صحف يومية وأسبوعية، وإلى إذاعة إ. آر. دي (ARD) التابعة للمحطة التلفزيونية العامة "القناة الأولى".

محمود كبيبو

- مترجم سوري معاصر.
- يعد هذا العمل أهم كتبه المترجمة.
- وافته المنية في هذا العام.

٢٠٢٢م